الأمن المفقود

دور الاستخبارات والتنمية فى إستتباب الأمن

بشير الوندي

2013

اسم الكتاب : **الأمن المفقود**

تأليف: **بشير الوندي**

القياس : **١٧,٥*٢٥سم**

عدد الصفحات : **٣٦٠صفحة**

سنة الطبع : **الأولى - ١٤٣٤ هـ\ ٢٠١٣ م**

الناشر : **دار الصفار**



Al Saffar Publishing

Tjta.tjta@gmail.com
Tjta_2011@yahoo.com
(00964) - 7901946492
العراق - بغداد



بيروت - لبنان
(00961) 71954977
(00961) 78807271
www.alalamya-almutahida.jimdo.com

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد **227** لسنة **2013**

الإهداء

إلى مُعلّمـي ومُلـهمي الـذي عَرَّجَت روحهُ الطـاهرة إلى بارِئها، وكـان إستشهاده بجوار الإمام عليٍّ عليه السـلام غايةَ مُناه، فكـانَ لهُ ماأراد.

مقدمة الطبعة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

هاهيَ الطبعة الأولى من كتاب الأمن المفقود بين أيدي القرّاء والباحثين، وهيَ خُلاصة جهد إستمرّ معي لقُرابة عقدٍ من الزمان أُقدّمُ فيه يداً وأؤخّر أخرى ملاحظةً وملاحقةً وتشذيباً، حتّى شَمّرتُ عن ساعدِ الجدّ لقرابة عامٍ بجهود أُخوةٍ مساندين بالملاحظات القيّمة والنقاشات الجادّة التي كان لها أثرٌ كبيرٌ في إثراءِ وإيضاحِ وجهة نظري، فلهم كلُّ الفضلِ فيما سيجدُه القاريء حَسَناً، وأتحمّل لوحدي المسؤولية عن كلّ سهوٍ أو خطأٍ هنا أو هناك في تضاعيف الكتاب.

والشكرُ موصولٌ لزوجتي التي آزرَتني دوماً في كل إصداراتي (وآخرها كتابي عن الكرد الشيعة) وكانت مساعداً مثابراً في كل مااحتجتُ اليه ممّا يختصر الجهد والوقت في إصدار الكتاب.

أسألُ الباري سبُحانه أن يجعلَ في كتابي هذا العونَ والفائدةَ للجميعِ ومنهُ التوفيق أوّلاً وآخِراً.

بشير الوندي

الحادي عشر من محرم الحرام عام1434

الموافق للرابع والعشرين من شهرنوفمبر/تشرين الثاني عام 2012

المقدّمة

كانت مراسمُ عاشوراءَ بذكرى إستشهاد أبي الاحرار الإمامُ الحسين عليه السلام قد انفَضّت، حينَ بدأ صدّام حسين إجتياحه للكويت في 2 آب أغسطس 1990 المصادف للحادي عشر من شهرِ محرّمٍ الحرام، وكأنهُ كان مُصِرّاً على أن يقيم في كل بيت عزاءاً.

كان العراق تحت قبضة الدكتاتورية الحديدية ينحى منحاً غريباً وفريداً في التعامل مع الأزمة،ففي كل الدنيا تُعطى للمدنيّين حُرّيتهم في ترك المدن والقرى حين لا يشعرون بالأمان، وحين تشعر الحكومة وجيشها أنّهما عاجزَين عن حمايتهم، بل أنّ الجيوش تقدم إمكاناتها اللوجستية لإبعاد شبح الدمار عن شعوبها، وهُو أمرٌ نابعٌ من عقيدة عسكرية عالمية مفادها أنّ مهمة الجيش هي الحفاظ على حياض الوطن وأن يكون درعاً للشعب إلاّ في العراق!!.

لقد اعتبرَ صدّام (وفقاً لعقيدته) أنّ الشعب هو من يحمي الجيش وهو درعه، ألأمر الذي لطالما تكرر معه في كل حروبه، حتى في حربه الاخيرة مع قوات الإحتلال الأمريكي، حيث قام بنقل مقرات جيشه ومخازن سلاحه وقواعد صواريخه للأزقة والاماكن المزدحمة بالسكان والمدارس والجوامع.

إنّ أيّ قائد عسكري يعتبر شعبه مجرد اشجار غابة يُخبئ فيها جيشهُ وخطاياهُ سيكون عليه أن يميل الى أن تكون الغابات (المدن) كثيفة بالأشجار (البشر) ولا يسمح لشجرة أن تهاجر.

فكان صدّام (خلاف كلِّ الدنيا) يحاصر المدنيين ويمنعهم من السفر إبّانَ حروبه، بل إنه سارع في إستعادة أسراهُ من إيران سريعاً قبيل اندلاع المواجهةِ المسلحةِ مع الأمريكان إثرَ دخوله للكويت، فكان بذلك يشفطُ شعبه للداخل ويغلق مخارج الوطن، وهو أمرٌ نابع عن معرفة منه بِكُره الشعب له،فيعمد لأن يربطَ الوطن والمواطن معه بالسلاسل ليَغرقوا أو ليَنجوا جميعاً.

إنّ صدّاماً كان (من حيث لا يشعر) يُحسن الظن بأعدائه، وكانَ حين يُخفي جيشه تحت عِباءة الشعب يوصل رسالةً مفادُها أنّ الأمريكان حريصون على الشعب العراقي وعلى المدنيين وأنَّ وجود الجيش بين المدنيين سيكون أماناً للجيش والمواطنين، وهو أمرٌ يُوحي بالضِعَةِ، لكونه من الزعماء القلائل الذين لم يتورّعوا عن ضرب شعبهم الأعزل بالأسلحة الكيمياوية، بل إنّهُ حين استشعرَ بالخطر الحقيقي، حاول ان يستخدم المدنيّين الأجانب دروعاً بشريةً، ووزّعهم على منشآته الحسّاسة و قصوره، ولكنّ حكومات دول العالم أفهمتهُ صراحةً بأنّ مواطنيها عزيزون للغاية ولن يُسمَحَ له أن يلعب هكذا لعبةً لطالما لعبَها مع شعبه.

كنت أُراقب مشهد دخول صدّام للكويت من خارج الوطن وعلى تخومه وكان يؤلمني أن أرى كلّ الدول تسحب رعاياها، فيما يوصدُ صدّام أبواب الوطن بوجه شعبه ويسحب الجميع إلى داخل المحرقة المنتظرة المحتومة، الى حيث الجوع والخوف متلازمان.

لقد نجح صدّام حينها من أن يوصدَ كلّ الحدود وأقفل الابواب وابتلع مفاتيح الأقفال، لكنَّ باباً واحداً لم يكن بمقدوره ان يغلقه، إنّهُ باب السماء والدعوات الموصولة بين عيونٍ مغرورقةٍ بالدموعِ ورحمة اللّه سبحانه.

كانت أفكاريَ مشتّتة مشوّشة، وقلّبتُ مع نفسي تساؤلاتٍ لطالما أرّقتني ولطالما سمعتها بصياغاتٍ شتّى من أهلنا الطيبين، لماذا كان العراق هكذا مرتعاً للمآسي ومجرىً لأنهارٍ من الدماء وموقعاً لتصادم جيوش الدنيا؟

حينها وَمَضت أماميَ آيتان كريمتان لَطالما كنت أشعر أنّ فيهما ترابطاً عضويًا كبيراً.

كانت ألأولى قولهُ تعالى في سورةِ قريشٍ (لِإِيلافِ قُرَيْشٍ ، إِيلافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ ، فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ، الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ) ،والأُخرى في سورة النحل الآية 112 (وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً

يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ).

كان واضحاً في الآيتين أنّ الطعامَ والأمن دعامتانِ لامناصَ منهما للحياة،وعاملان حاسمان لبناء الحضارة قائمان إلى يوم القيامة،كما كان بيّناً انّ لباس الجوع يُنتجُ حالة اللاأمن والخوف.

كَأَنّهُ سبحانه في سورة قريش يُذكّر ويُنبّه أهلَ مكّة الأجلاف الذين يسكنون بواد غير ذي زرع بمنّته عليهم في أن جعل بلدهم آمناً من البداوة والغزوات الجاهلية، ومن طمع إمبراطوريات خطيرة محيطة بهم هي الفارسية والرومانية والحبشية.

كانت إمبراطوريات عظيمة قلقة وكانت مكة قد أصبحت مركزاً تجارياً وبقعةً آمنةً، وكفاها الباري عناء رحلتي الشتاء والصيف واشترط على أهلها الإيمان (بمعناه المطلق) كي يديم عليهم نعمتي الأمان والغذاء، وهما النعمتان اللّتان أزالهما عن أقوامٍ كفروا بأنعم الله سبحانه (فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ).

كان مشهداً تاريخياً نادراً أن ترى إمبراطوريات عظيمة تسير الى حتوفها، فيما كانت منطقة جرداء تعيش طمأنينة أهلها الذين انعم الباري عليهم بِنِعَمِه (بشريطة الايمان) ، ولاحقا تتحطم كبريات تلكم الامبراطوريات على يد دولة الرسول صلى الله عليه وسلّم التي بُنيت بقدرات بسيطة سدّدها الباري بنعمتي الأمان و الغذاء بعد أن صارت سمة تلكم الامبراطوريات ظلم شعوبها وفقدان أمنهم و خنق حرياتهم وانهيار مجتمعيٍ لم تصمد خَلطتهُ من غنى متسلط بجانب جوعٍ كافرٍ بدولةٍ تسوم أبنائها العذاب.

لقد ارتبطت دَوماً بذهني فكرة مُتلازمَتي (الأمن والطعام) قبالة (الجوع وانعدام الأمن) ،ولقد آمنت أنّ بأولاهِما يُبنى عراقٌ مستقرٌ شامخٌ مليءٌ بالحيوية والابداعِ الحضاري، وبثانيهما (وهو أمرٌ مُستمرٌ للآن) لن تقومَ لنا قائمة.

صار شُغلِيَ الشاغلُ أن أبحثَ عن الأُسس اللاّزم توفرها كي يكون هنالك أمن راسخٌ في العراق،وأن تكون هنالك خارطة طريق إقتصادية يستحقّها بلدٌ كوادي الرافدين كما استحقها قبله بلدٌ (بوادٍ غير ذي زرعٍ).

إنّ خصوصية قريش لم تأتِ من البيت الحرام، فكل خلق الله سبحانهُ عِيالٌ عليه، كما أنَّ ربَّ البيت ليس مقصوراً على أهل مكة وشِعابها، ولكنّ عظمة المثل تكون أشدُّ وطأةً حين تكون العوائق أمام تحقيقه أصعب (وادٍ مقفرٍ يصبح مركزاً تجارياً أميناً).

إنّ رب العالمين قد ضرب لنا مثلاً بأهل مكة بوادٍ غير ذي زرعٍ ليبيّن عظمته ويقول لنا فما بالكم يا عراقيين (مثلاً) لو كان إيمانكم بواد كوادي الرافدين وأرضٍ كأرض السواد وموقعٍ هو قطب الرحى من الكرة الأرضية ؟

لقد منّ الله على العراقيين أن يَرَوا مصداق الحديث القدسيّ ((الظالم سيفي أنتقم به وأنتقم منه)) في إسقاط القوات الأمريكية لنظام صدّام، وانكشفت المهمّة الأمريكية سهلة في سقوط أعتى قلاع الدكتاتوريّة في فترة قياسيّة لم تصمد فيها كافّة جيوش صدّام وقواه القمعيّة سوى ثمانية عشر يوماً، وتبيّن جليّاً للعالم أنّ النظام القمعي الصدّاميّ كان منخوراً بفعل المقاومة الشعبيّة التي كانت تؤرّقه، وبحكم وُلوغِه في إعدام الملايين من شعبه وفي ابادتهم بشتّى انواع الابادة الجماعيّة، وهو أمرٌ جعل إسقاط النظام على يد الأمريكان نُزهة أكثر منها حرباً بين جيوش، وزاد في سهولة النزهة ويُسرها إمتناع الشعب عن الوقوف الى جانب النظام وتركه يتهاوى مترنّحاً بهزيمة ساحقة لم تندهش لها سوى الشعوب العربيّة التي كان إعلامها المأجور والمدفوع له من أموال العراقيين يصوّر لها طيلة عقود ثلاث أنّ حكم البعث هو حكم الشعب وأنّ صدّاماً هو قائدُ الجمع المؤمن!!.

لقد كانت فترة الإحتلال الأمريكي نموذجيّةً في الانفلات الأمني، ولم تكن أولويات الأمن لدى القوات الأمريكية تتطابق مع أمن العراقيين، وخير دليل على ذلك أنّ الأمريكان وجدوا فرصتهم الذهبيّة في أن يجعلوا العراق منحدراً لسيل

إرهابيي القاعدة من جبال تيرابورا الى سهول العراق، فقتالهم واستنفاد عناصرهم الإنتحاريّة في العراق أسهل بكثير من قتالهم في وُعورة الجبال، فعمدوا الى ترك الحدود رخوةً وسائبةً، وهو أمرٌ حَمّل العراقيين نزيفاً من دماء أبنائهم، فالأمن القومي الأمريكي كانت له الأولويّة لدى المخطّطين الأمريكان في العراق.

وبَدا واضحاً تخبّط الأمريكان في نقل تجاربهم المؤسساتيّة على طريقة ((best(copy دون الإلتفات الى الخصوصيّة العراقيّة، كدمجهم لمديرية الجوازات والجنسيّة بقيادة قوات الحدود! وتوزيعهم للرّتب العسكريّة والشرطويّة بشكلٍ عشوائي مثير للسخرية، وسبق ذلك قيامهم بخطوات مُتعجّلة بحلِّ الجيش وأردفوها بقراراتٍ يصعبُ فهمها كحلّ قوّات الحدود ومن ثم إعادة تشكيلها وحلِّ الشرطة وحتى شرطة المرور وإدخالهم لقانون المخبر السريّ الذي أربك الأجهزة الأمنية والقضائيّة.

ثم جاءت الحلول السياسيّة التي تبنتها السفارة الأمريكية والحاكم المدني (بنصيحة بريطانيّة) لتزيد الطين بَلّة وتدخل العراق في دوّامة الشدِّ الطائفي الدامي، فتم ترسيخ الطائفيّة السياسيّة وإدخال نماذج طائفيّة مشبوهة مرتبطة بالإرهاب في العمليّة السياسيّة، وهو أمرٌ لاقى إصراراً غريباً من السفير الأمريكي زلماي خليل زاده، وتبيّن لاحقاً ان كثيراً ممّن اختارهم قد أنشَبوا أضفارهم في دماء المدنيين إبّان الحرب الاهليّة عام 2006.

لم يكن الوضع الأمني لدى الحكومات المتعاقبة بحال افضل، بل ساهمَ الفساد المالي المستشري في الدوائر الأمنية قبل سواها ودخول الجيش الجديد بجنرالاته إلى الشوارع للإمساك بالملف الأمني وانعدام الخبرة في مكافحة الإرهاب والإهمال المريع للجهد الإستخباري والتجاوز على جهود هيئة الاجتثاث ولاحقا هيئة المسائلة والعدالة (الخاصتّين بضمان عدم عودة البعث للسلطة مجدداً) بالإستثناءآت التي فاقت كلَّ حد لضبّاط كبار ممن كانوا من أعمدة الأجهزة القمعيّة الصدّاميّة،

والمزايا التي تمتّع بها أفراد أطقم حمايات المسؤولين، وتورّط قادة سياسيين بأن تكون لهم قدمٌ في الحكومة وقدمٌ في الإرهاب.

لقد ساهمت هذه العوامل وسواها في الإنهيارات الأمنية المتتالية في العراق الجديد، مع الاخذ بالحسبان دوماً لدور مخابرات دول الجوار الإقليمي التي فتحت دكاكينها بيافطات حزبيّة في العراق وبِضخٍ أموالٍ ساهمت في ذبح العراقيين.

لقد باتَ واضحاً إنعدام الرؤية الإستخبارية في العمل الأمني الذي حاولت الأجهزة الأمنية (بفشل ذريع) أن تعوّضه بالاكثار من أعداد القوات الأمنية التي تَعَدَّت المليون مقاتل، وماصاحبَ هذه الأعداد الهائلة من فساد ماليٍّ واداريٍّ، وبسط النفوذ واختراق الأجهزة الأمنية من قبل المنظمات الإرهابيّة التي بدت أكثر تنظيماً وأرشق حركةً،فكان لابُدَّ من التنبّه إلى خطورة الاستمرار بسلوك طريق الأمن الوقائي والإحترازي دون الاقدام على تمتين مؤسّسة الأمن المعلوماتي.

كما أنّ الرؤية الاحاديّة للأمن وانعدام الرّؤية الإستراتيجيّة الضروريّة لجوانب الحياة التكميليّة له تدعونا للاسراع برسم الرؤية الإستراتيجيّة الأمنية التي يرتبط فيها الأمن العسكري الأمن الاحصائي والأمن السياسي والقضائي والاقتصادي والعلمي والإعلامي والاجتماعي والثقافي والجغرافي ببعضهم البعض كباقة واحدة داعمة للعمليات الأمنية الإستخبارية والمكافحة،وهي الرؤية التي سنثبت من خلال كتابنا هذا فاعليّتها في تثبيت الأمن وديمومته في العراق.

إنّ الإتّكاءَ على الفعاليات الأمنية لوحدها دون الإهتمام بالنهضة الحضاريّة والمؤسسيّة في كل مناحي الحياة لاتحقق أمناً مستقرّاً وتربك أيّ نشاط اقتصادي وإستثماري وخدمي ومجتمعي، كما أنّ النهضة الاقتصاديّة والحضاريّة تحتاج الى مُتنفّس من الحياة المدنيّة المستقرّة أمنياً، ولكل ذلك توجّب التلازم بين الأمن والثورة الحضاريّة التي ستحتاج الى بناء مؤسسّاتٍ وإصدار تشريعاتٍ تُنظّم إيقاعَ حركةِ المجتمع.

لقد فرّقنا في كتابنا هذا بوضوحٍ شديدٍ بين الإرهاب والمقاومة وبَيّنا الفوارق الجوهريّة بينهما رغم ضبابيّة المشهد طيلة سنوات من وجود الإحتلال الأمريكي، وكان لابُدّ لنا أن نخوضَ في تعريف الإرهاب وإيجاد تعريفٍ واضحٍ محددٍ له وفق تجربة العراقيين مع المجاميع الإرهابيّة التي كشفت عن زيف ادعاءآتها بمحاربة المحتل من خلال إستهدافها السافر للمدنيّين وهو أمرٌ أثبتناه بالإحصائيّات.

كما فنّدنا خُرافة إسلاميّة الإرهاب، وأثبتنا براءةَ التشريعات القرآنيّة من الإرهاب التكفيري، وأرجعنا الإرهاب الى أُصوله الصحيحة في مختبرات المخابرات الدوليّة التي ساهمت في إيجاده ودعمه ونقل عَدواه الى عقول مريضة ومهووسة بالتكفير والتطرّف.

وعززّنا كتابنا (مأمكننا ذلك) بإحصائيّات واضحة ومخطّطات وخرائط تؤكّد ماذهبنا اليه، سَواءاً في تحليل أسباب التدهور الأمني أو في تبيان الأمن الذي نأملُه ونريده، وخرجنا في كل ماذهبنا اليه باستنتاجات ومقترحات نراها ضروريّة للشروع في النهضة العراقيّة المرجوّة.

لقد اعتمدنا المنهج التاريخي في تتبّع الأمن وسماته ومدى ارتباطه بالجوانب التكامليّة في فترة نظام صدّام وفي فترة الإحتلال الأمريكي ومابعد الإنسحاب وصولاً الى طموحنا في الأمن الذي نريده لبلدنا وشعبنا، ودرسنا طبيعة التحدّيات الأمنية وفق نوع الأمن المُتّبع وَوِفقَ الجاني، فحين يكون الأمن أمن الدولة فتكون الجرائم في حق المدنيين موجّهة من قبل النظام واجهزته القمعيّة كما في عهد نظام صدّام، وحين يكون الأمن أمن الشعب فحينها تكون التحدّيات من قوى خارجيّة كالإرهاب، وداخليّة تنبع من تَخبّط الأجهزة الأمنية في المعالجة الرخوة والخاطئة كما هو حاصل في عراق مابعد الإنسحاب الأمريكي.

وتبيّنَ لنا أنّ فترة الإحتلال الأمريكي، وحتّى أثناء فترة بناء الأجهزة الأمنية كانت فيها التحدّيات الأمنية تأتي من قِبَل المنظّمات الإرهابيّة ومن قبل القوات الأمريكية، فالمنظّمات الإرهابيّة كانت تستهدف الشعب بحجّة مقاومة الإحتلال

(وهو ماأثبتنا زيفه) والقوات الأمريكية كانت تتصرّف بتهّور مع المدنيين وبتخطيط إستراتيجي في محاربة الإرهابيّين آخذة بنظر الإعتبار أمنها القومي الأمريكي.

إنّ فترة الإحتلال (كما سنبيّن) كانت جمعٌ بين أمن الشعب والأمن القومي للقوات الأمريكية، وكان الأمن الأخير طاغٍ على أمن الشعب ومتقدّم عليه لإختلاف الأجندة الأمريكية التي كانت ترى فترة إحتلال العراق فرصةً سانحة لتصفية إنتحاريّي ومُقاتلي القاعدة في أراضي العراق المنبسطة بدلاً من قتال هذه المجاميع في جبال تيرابورا، مما جعل المدنيين طُعماً قدّمتهُ القوات الأمريكية للقاعدة والمنظمات الإرهابيّة، ناهيك عن الحوادث الاجراميّة التي ارتكبتها شركات الحماية الأمنية الأمريكية كبلاك ووتر.

وفي فترة مابعد الإنسحاب الأمريكي الأمريكي إستقرّ نوع الأمن على أمن المواطن، مما جعل التحدّيات الأمنية تأتي من قوى الإرهاب ومن التخبّط في المعالجة.

وتتبّعنا في فترتي نظام صدّام وفترة الإحتلال الأمريكي الجوانب التكامليّة التي تعزز الأمن ووجدنا أن فترة نظام صدّام كانت فترة قمع لدولة بوليسيّة لاتلقَ بالاً للبُنى التحتيّة والتطوّر العلمي للشعب والوطن، بل انها كانت تعاقب جماهيرها بقطع الكهرباء التي كانت مقتصرة على بغداد فقط، وحرمت منها محافظات عراقيّة لأشهر كاملة، وكان إدخال صدّام للعراق وشعبه وجيشه في حروب متتالية بوّابة للخراب الاقتصادي وللبنى التحتيّة.

وفي فترة الإحتلال الأمريكي كان العراق بمؤسّساته يحترق بالتفجيرات والأعمال الإرهابيّة التي عطّلت مناحيَ التقدّم، ناهيك عن إستشراء الفساد المالي للنخبة الحاكمة وللقوات الأمريكية التي سرق جنرالاتُها مليارات الدولارات التي زعمت الولايات المتّحدة أنّها صرفتها للبُنى التحتيّة في العراق، واستمرّت آفة الفساد تنهش مفاصل الدولة العراقيّة للآن دون ايّة مساع جدّية لوقفها والقضاء عليها، لاسيما وأنّ المحاصصة الحكوميّة والسياسيّة قد قدّمت للعراقيين نماذج سيّئة من المتصدّين

للعمل الوزاري والخدمي كانت مصالح البعض منهم تتماشى مع إستشراء الفساد وديمومته.

نأمل أن يكون كتابنا هذا نافعاً للباحثين والدارسين وعوناً لأصحاب القرار،ومن الله سبحانه التوفيق.

ألبابُ الأوَّل

الفصل الأوّل:الأمن

الفصل الثاني :أمن النظام فى عهد صدّام

الفصل الثالث:الأمن فى عهد الإحتلال

الفصل الرابع: الإرهاب فى العراق

ألفصلُ الأوَّل

مدخل

الأمن لغةً

المفهوم الإسلامي للأمن

المفهوم الإجتماعي للأمن

مفهوم الأمن فى ظل العولمة

المفهوم السياسي للأمن

مدخل

من المفارقات التي لا تُخطئها عين الباحث، أنّ أضخم مُؤسّسة أنتجتها البشرية على مستوى العالم في التاريخ قديماً وحديثاً، قد حملت مُسَمّى الأمن وهي مؤسّسة مجلس الأمن عام 1946، و هو أمرٌ يشير الى انّ هاجس إستقرار الدول والشعوب الذي اهتزّ خلال الحرب العالمية الثانية (1939 الى 1945) كان مسيطراً على المجتمع الدولي في كل قارات الدنيا على كوكب الأرض.

لقد استشعر العالم أنّ ركيزة الأمن لا يمكن لها أن تسقط فبسقوطها ينهار الكوكب، فكان لابُدَّ من أن تكون هنالك مؤسّسة عالمية تسعى لإسناد تلكم الركيزة.

وكانت أبرز أهدافها الحفاظ على السلام والأمن الدوليّين لأن مقومات الحياة بأجمعها تأتي بعد استتباب الأمن، ووجد المجتمع الدولي أنّ إيجاد الأمن شيء، واستمراره وديمومته شيء اخر، فالأمن يبقى قلقا وقابلاً للانهيار مالم تُنزع فتائل النزاعات بين الأمم وبين ابناء الامة الواحدة، فكان لابد من أن يكون هنالك إعلان عالمي لحقوق الإنسان مُتبنّى من عصبة الامم والمجتمع الدولي، لأن المساواة والحقوق تعطي إيحاءاً بالمساواة بفرص الحياة و بفرص العيش وصولاً الى إبعاد شبح الجوع، وهنا دخلت الركيزة الثانية وهي ركيزة الطعام والغذاء.

وعلى أساس الإحتياجات تلك تشكّلت منظمات دولية، منها ما هو مختص بدعم توفير الغذاء على الكوكب كمنظمة الفاو عام 1945 والتي نشطت منذ عام 1951، ومنظمات للإغاثة العالمية لإنقاذ شعوب بعينها من شبح المجاعة ومنظمات الصحة العالمية والتعليم... الخ.

إنّ التجربة الإنسانية العالمية قد وصلت من خلال الصراعات والحروب والكوارث الى ذات المعنى والهاجس من أنّ هنالك دعامتان أساسيّتان لابُدَّ من

أخذهما بالإعتبار في أيّ مجتمع، وبدونهما لا حياة ولا مقوّمات دولة، وهما دَعامتا الأمن والغذاء، وإنّ هاتين الدعامتين مرتبطتان بالحريّات والتعليم وتكافؤ الفرص والشفافية ومكافحة الفساد.

من هنا كان لابدّ لنا أن نلتفت الى أهمية الأمن في كل دولة سواء كان أمناً داخلياً مدعوماً بالسلم الاهلي، أو أمناً خارجياً مدعوماً بسياسة خارجية حكيمة.

إنّ الوعي بأهمية الأمن في بلد كالعراق (لاسيما بعد خروج القوات الأمريكية) سيكون من الاهمية بمكان للمواطن ولرجل الأمن وللسياسي على حد سواء.

سنتناول في كتابنا هذا أسس النظرية الأمنية و جوانب الأمن المختلفة اللازم توفرها وتأسيس ما لم يُؤسّس له منها، لنثبت ان للأمن ثلاثة أوجه لابُدَّ من أنْ تُراعى جميعاً، وأن تُبنى المؤسّسات على أساس كلّ نوع منها بواجبات مناطة ومحددة دون لبسٍ وبلا تداخل فج أو تغليب جانب على جانب أخر وهي :

1 - الأمن الوقائي

2 -الأمن الإحترازي

3 -الأمن المعلوماتي

تُعَدُّ هذه الجوانب الثلاثة مرتكزات للأمن يصلح قيام الأمن بها بشكل آني وحازم، ولكن ديمومة الأمن واستمراريّته تتطلّب عشرة جوانب لابد من توفّرها وبدونها يصبح الأمن بمثابة إسناد جدار كي لا يهوي وهو أمرٌ يختلف عن بناء جدار بأساساتٍ متينةٍ.

وتحتاج بعض هذه الجوانب العشرة الى مؤسسات فاعلة واخرى تحتاج الى رؤية مخلصة وتكاتف مجتمعي، والجوانب هي :

1 -الأمن الإحصائي

2 -الأمن الجغرافي

3 -الأمن العسكري

4 - الأمن الثقافي

5 - الأمن العلمي

6 - الأمن القضائي

7 - الأمن السياسي

8 - الأمن الإعلامي

9 - الأمن الإجتماعي

10 - الأمن الإقتصادي و هذا الأمن يتفرع منه: الأمن الزراعي و الأمن الغذائي والأمن الصناعي والأمن المالي وأمن المياه وأمن الطاقة والأمن البيئي والأمن الصحي والأمن السياحي والموانئ والنقل.

الأمن لُغَةً

ذُكِرَت لفظة الأمن والأمان وأمنوا وأمن في القرآن الكريم في 390 موضعاً مما يدلل على اهميتها الاجتماعية في بناء الإنسان والمجتمع.

يذكر صاحب صحاح الجوهري[1] أنّ الأمان والأمانة بمعنى (قد أمنت) فأنا آمن، وأمنت غيري من الأمن والأمان، وأنّ آمن في أصلها : أأمن وقد لُيِّنت الثانية لتسهيل اللفظ، والأمن ضد الخوف.

وفي لسان العرب: [2] الأمن ضد الخوف والأمانة ضد الخيانة، ويرى ابن سِيده[3] أنّ الأمن نقيض الخوف، أمّا مُعجم ابن فارس[4] فيُحلل كلمةَ أمن وأمانة

1 - كتاب الصحاح لإسماعيل الجوهري.
2 - لسان العرب لإبن منظور طبعة دار المعارف.
3 - كتاب المخصّص لإبن سِيده النّحوي الاندلسيّ.
4 - معجم مقاييس اللغة لإبن فارس.

بأنّهما اصلان متقاربان بإعتبار أنّ الأمانة (ضِدّ الخيانةِ) بمعنى سكون القلب والتصديق، فالأمن عنده هو عدم الخوف وهو الثقة من عدم الخيانة.

المفهوم الإسلامي للأمن

لقد كانت للأمن مكانة مهمة كمقوّم رئيس لبناء الحياة وديمومتها في الإسلام، فلقد نبّهنا الباري سُبحانه في القرآن الكريم الى ذلك من خلال آيات قرآنية تؤكد على أنّه سبحانه يَعُدُّ الأمن نعمة من عنده يمنّ بها على عباده الصالحين ويسحبها حين ينقم منهم، كما أنّه يُوجب عليها الشكر حين ينعم بها وهو أمر واضح في قوله تعالى ((وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمنوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الأرض كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أمناً يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ)) . [1]... ويقول سبحانه ((وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمنةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ❖ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْهُمْ فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمُ الْعَذَابُ وَهُمْ ظَالِمُونَ)) . [2]

إنّ احدى جوائز الإنسان المؤمن الصالح هي تهدئة روعه عند الموت وفي القبر بعد الموت ويوم القيامة الذي يسمّيه القران لنا (يوم الفزع الاكبر) في دلالة واضحة على معكوس الأمن، وفي وصفه سبحانه للجنّة، اشعار لنا بوصف أُناس مطمئنّين محاطين بكَنَفِه سُبحانه، وهو إستدلالٌ على أنّ الأمن هو أحد الجوائز التي يحظى بها الإنسان في الجنّة.

1 - سورة النور الآية 55.
2 - سورة النحل الآية 112.

إنّ أهميّة الأمن في الإسلام تنبع من أن الحياة التي خَلَقنَا فيها الباري لا تستقيم مقوماتها إلاّ بتوافر الأمن في المجتمع، ولأن الله سبحانه خلقنا للعبادة كما في قوله تعالى(ما خلقتُ الجنّ والإنس إلاّ ليعبدون)[1] وأنّ الباري سبحانه قد وعد المؤمنين بالإستخلاف في الأرض (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمنوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الأرض)[2]، فهذا يعني أنّ الباري قد أمرنا بأن نبني ونعمِّر لحضارة، والاخيرة لا تقوم إلاّ بالإستقرار، فالعبادة تشترط توفر الأمن وهو واضح في قوله تعالى (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَداً آمناً وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمن مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ)[3] وكذلك قوله (أولمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمنا وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَكْفُرُونَ)[4] وقوله (إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ، فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَن دَخَلَهُ كَانَ آمنا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّه غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ) .[5]

إنّ الآيات التي أوردناها تُبيّن أنّ بناء البيت الحرام كانَ نواةً لبناء مدينةٍ و حضارةٍ، فالقرآن قد نَبّهنا مُبكراً الى ترابط الحضارة والبناء بالأمان، بل إنّ هنالك عبادة من العبادات تُسَمّى بصلاة الخوف والغرض منها تهدئة الروع وبثّ الطمأنينة والأمان، وهنالك طُقوسٌ فقهية للخائف المحتاط تصل حد السّماح له بالصلاة بكامل لباسِهِ وحتى حذاءه، و تجيز الشريعة للمصلّي أن يهدمَ صَلاتَه ويقطعها (وهو ذنبٌ لمن لا عُذر له) إذا شعر بخطر داهم كالقصف أو انهدام الجدار، أو إزالة الخطر عن إنسان أو دابّة من خطر داهمٍ كخطر الأفعى أوالعقرب ، أو للفرار من حيوان مفترس،وهذا يعني أنّ الباري سُبحانه قد جعل الأمن والأمان للإنسان حتى قبل عبادته.

1 - سورة الذاريات 56.
2 - سورة النور 55.
3 - سورة البقرة الآية 126.
4 - سورة العنكبوت الآية 67.
5 - سورة ال عمران الآية 96-97.

إنّ اختلال الأمن يؤدّي الى تغير الأخلاق والقيم وتختل معه موازين المجتمع فلا يُستفاد أساساً من نعم الحياة بلا أمن، وإذا لم يأمن الإنسان على نفسه تعطلت كلُّ أشكال الحياة الآدمية، ولذلك كان للمشرّع سبحانه في قتل النفس (وهي تعبير عن انعدام الأمان) عقوبة الهية عظيمة في قوله تعالى (وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا)[1]... وقوله تعالى (مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأرض فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا) [2]، ويعزز ذلك حديث للرسول الاعظم صلى الله عليه واله وسلم: (سباب المسلم فسوق و قتاله كفر)[3] وهو تكفير صريح للقاتل.

يَتبيّن لنا أنّ الإنسان في نظر الإسلام هو جوهر العملية الأمنية و محور الأمن الداخلي و الخارجي لأنّه مَناطُ التكليف في هذه الحياة.

إنّ الإسلام قد تضمّن كل ما يرتبط بأمن الفرد والمجتمع، لأن الأمن مسؤولية الجميع، فلقد تواترت النصوص في التأكيد على الأمن واهميته في الإسلام وإعتبار ترويع المؤمن جريمة، ففي الحديث الشريف (لا يحل لمسلم ان يروع مسلماً)[4]بل إنّه يحذر حتى من أن يشير احدهم الى أخيه بالسلاح،قال صلى الله عليه واله وسلم (لا يشير أحدكم على أخيه بالسلاح، فانه لا يدري أحدكم لعل الشيطان ينزغ في يديه فيقع في حفرة من النار) وفي مرقاة المفاتيح في شرح مشكاة المصابيح[5] عن الرسول الاعظم صلى الله عليه واله وسلم (اذا مر احدكم في مسجدنا او في سوقنا ومعه نبل

1 - سورة النساء الآية 93.
2 - سورة المائدة الآية 32.
3 - بلوغ المرام للحافظ العسقلاني باب الرهب من مساوئ الأخلاق (36/7).
4 - أخرجه أحمد في " مسنده " (5 / 362) ، وابن أبي شيبة في " مسنده "، وأبوداود في " سننه " (301/4 / 5004) ومن طريقه القضاعي في " مسند الشهاب " (2 / 58، 59 / 878) ، والبيهقي في " السنن الكبرى ".
5 - مرقاة المفاتيح في شرح مشكاة المصابيح علي القاري - محمد الخطيب التبريزي طبعة دار الفكر باب الديات مسألة 3517.

فليمسك نصالها) ،وليس أدلّ على أهمية الأمن للإنسان وحاجته إليه من دُعائه صلى الله عليه وآله وسلّم في صلاته (اللهم استر عوراتي وأمِّن روعاتي).

المفهوم الإجتماعي للأمن

يَعُدُّ عُلماء الإجتماع الأمن من الدوافع الاساسية للإنسان في كل حركة وعمل يقوم به، وإن أيّة حركة او عمل او خطوة يريد الإنسان الإقدام عليها فانه يسعى أولاً للتأكد من أنّها مأمونة العواقب، فاستقرار الإنسان بمكان مربوط بشعوره بالأمان فيه ومن لايشعر بذلك يسعى في اقرب فرصة لترك مدينته ووطنه، كما أنّ الأمن يجعل الإنسان طموحاً للعمل والتجارة والإعمار، واذا رأى في عمل ما أنّه يؤمِّن له مستقبلاً يخوض فيه، وبالتالي فإنّ الشعور بالأمن يفجّر طاقة الفرد والمجتمع في العمل والبناء والنشاط وهو عكس الشعور بالخوف، فالخوف يؤدي بالفرد الى الإنعزال والإنطواء والى تحديد حركته وابتعاده عن التفاعل مع المجتمع وتقوقعه وتعطيل قدراته عن البناء والإنتاج، وهو المُراد من قول الإمام عليّ عليه السلام في مأثور كلامه (حلاوة الأمن تُنكّدها مرارة الخوف والحذر).

ويرى عُلماء الإجتماع أنّ الشعور بالخوف بحد ذاته دافع حيوي لتحقيق الأمن، فخوفك من السرقة يجعلك تلجأ للبنوك او لتأمين دارك، وخوف المجتمع من عدو يجعله يقظاً له متوثباً للقضاء عليه ولأتقاء شره.

إنّ ردةَّ فعل الخوف عند الإنسان والمجتمع والنظام سياسي تُولّد أحَدَ نوعين من الأمن، إمّا أمناً إيجابيا تجعلك تحبس عدوك وتحدد حركته أو تقضي عليه، أو أمناً سلبيّاً يجعلك تحبس نفسك وتنغلق على ذاتك وتحيط نفسك بأسوار وأسلاك شائكة، وهو ماغَلَب في طريق حفظ الأمن بشكل مغلوط في العراق عقب سقوط صدّام والإنسحاب الأمريكي، وسنتحدث عنه بإسهاب في الفصول القادمة في موضوعة الأمن الوقائي.

مفهوم الأمن في ظلِّ العولمَة

إنّ مـن أكثـر تعريفـات الأمـن حَداثـة وشـيوعاً هـو تعريـف بـاري بـوزان الإختصاصي في الدراسات الأمنية وأُستاذ الدراسات الدوليّة والّذي يقول (إنّ الأمن هـو العمـل علـى التحـرر مـن التهديـد)[1]، بينمـا يـرى الاكـاديمي الفرنسـي داريـو بارتيستيلاّ (ان للأمن بعداً موضوعياً وبعداً ذاتياً، وإنّ الأمن موضوعياً يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، وذاتياً الإطمئنان من أن تكون تلك القيم ليست محور هجوم)[2]، ويذكر الدكتور خليل حسين استاذ القانون الدولي في الجامعة اللبنانية (أنّ للأمن مفهوماً مزدوجاً فهو لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر بل هو وسيلة لإرغام الخطر على أن يكون محدوداً، وبما أنّ الأمن أوجده الخوف لذا فمن الضـروري القيـام بـإجراءآت مضـادّة للـتحكم فيـه وتحييـده واحتوائـه) ، ويقسّـم الـدكتور خليـل حسـين التهديـدات الأمنيـة وفـق التحـوّلات بمفهـوم الأمـن في المشـهد العالمي بظل العولمة الى نوعين:[3]

1. **التهديدات اللينة :** ويعني بها التهديدات غير المباشرة وغير العسكرية (كعدم الإستقرار والتطرّف والإرهاب والتهريب و المخدّرات والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة).

2. **التهديدات الصلبة :** ويعني بها التهديدات العسكرية المباشرة.

ويرى الباحثون أنّ مفهوم الأمن الإنساني قد برز كنتاج للتحولات التي شهدها العالم في فترة مابعد الحرب الباردة أواسط عقد التسعينيات، حيث لم يعُد المنظور السائد للأمن كافياً للتعامل مع طبيعة التحديات الأمنية على أرض الواقع، ففي حين

1 - كتاب الناس والدول والخوف:خطة لدراسة الأمن الدولي في عصر مابعد الحرب الباردة باري بوزان طبعة 2008.
2 - انظر كتاب (عالم احادي الابعاد :افكار نظريّة ومنهجيّة في علم العلاقات الدوليّة) داريوبارتيستيلا طبعة 2011.
3 - انظر مفهوم الأمن في القانون الدولي العام / الدكتور خليل حسين.

كان مفهوم الأمن يقتصر على حدود أمن الدولة ضد الأخطار العسكرية الخارجية التي تهدد إستقرار نظامها وسيادتها، وبالتالي فان سبل الحماية محددة بالقوة العسكرية و تحييد العدو والتسلّح ضده، فإن الأمر قد اختلف مع بداية القرن الحادي والعشرين من خلال تغير أنماط مصادر تهديد غير عسكرية بالضرورة كتجارة المخدرات عبر الحدود والجريمة المنظّمة المدعومة دولياً والإرهاب (كبديل لحروب الدول المتجاورة) والأوبئة كالآيدز وانفلونزا الطيور وانفلونزا الخنازير وانتشار الفقر وارتفاع معدلاته المخيفة والتلوث البيئي وحرب المياه والأزمات الإقتصادية العالمية.

لقد عجز المنظور التقليدي للأمن عن مواجهة تلك التحديات لأنها تحديات غير مرئية وغير واضحة ولا تنفع معها القوة العسكرية ولا تَحُدُّ أخطارها حدود، فامتلاك الإتحاد السوفيتي لترسانة من الأسلحة النووية تكفي لتدمير العالم عشر مرات لم تمنع من إنهياره.[1]

لقد أدّت المخاطر غير العسكرية التي ذكرناها الى كوارث هائلة على النوع الإنساني ووصل الأمر الى أرقام مخيفة تشير الى موت 24 إنسانٍ جوعاً في العالم كلَّ دقيقة، ولم تنفع مصروفات تصل الى240 بليون دولار للوقوف بوجه خطر غير عسكري كمرض الآيدز، وقد أشار تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والذي نشر تحت عنوان (عولمة ذات وجه إنساني)[2] إلى بعض من تلكم المخاطر وحدّد عدداً منها مشيراً الى أنّ من أبرزها عدم الإستقرار المالي للدول و انعكاساته على الفرد وغياب الأمن الوظيفي وفقدان الوظائف وعدم استقرار الدخل وغياب الأمن الصحّي، حتى وصل عدد المصابين بالآيدز الى 33 مليون نسمة بسبب سهولة التنقل بين الدول وبالتالي سهولة انتشاره، و كذلك مخاطر إستغلال تكنولوجيا المعلومات التي

1 - انظر مقال أمن الدولة وأمن المواطن للكاتب حسين علي الحمداني في موقع الحوار المتمدن الألكتروني العدد 3035.
2 - globalization with a human face تقرير البرنامج الانمائي للأمم المتحدة عام 1999.

ساعدت على بث أفكار التطرّف و الإرهاب ووسائل القتل الجماعي بكل سهولة ويسر ، فصار من السهولة بمكان أن يصل أي إنسان لمعلومات تكفيه لصنع سلاح جرثومي مثلاً من خلال مواقع تبثّها التنظيمات الإرهابيّة عبر الإنترنيت.

المفهوم السياسي للأمن

إنّ الأمن الذي يبغيه أيُّ مواطن ، هو مسؤولية الدولة التي يجب عليها أن توفره بموجب عقد مع المجتمع والفرد ، تقوم بموجبه بتوفير الأمن للجميع و تحميهم من العنف والإرهاب مقابل قبول المجتمع والمواطن بعنف الدولة المشروع بأشكاله البسيطة المتمثلة بفرض سلطة القانون ، وبالتالي هي علاقة صحية بين السلطة الحاكمة والمجتمع ، يتنازل فيها الاخير عن جزء من حرياته المطلقة مقابل توفير الأمن والنظام ، وهنا يتداخل أمنها مع أمنه ، فالمشكلة تكمن في الدولة الحامية والمستعملة للعنف ، إلاّ أنّ الأمن الذي تنعكس آثاره سياسياً في الشرق الأوسط يتراوح بين أمن الدولة وأمن المواطن.

ففي الديموقراطيات الغربية هنالك صرامة مفروضة بحزم ضد ممارسات الحكومة وأجهزتها الأمنية لسلطاتها تجاه مواطنيها ، كي لا يتحول أمن المجتمع الى أمن حزب أو نظام ما.

أمّا في منطقة الشرق الاوسط فإنّ إنتشار حكم الإنقلابات والآيديولوجيات القومية الشمولية قد أدّيا الى تضخم النظام الحاكم الممسك بالدولة ومفاصلها ، فمنذ سبعينات القرن الماضي إزدادت الهُوّة بين أمن الدولة وأمن المواطن لصالح أمن السلطة الحاكمة وابتلع النظام الجمهوري والملكي الدولة وحقوق المواطنين ، وفُرضت عبادة الشخصية وسلطة الفئة الحاكمة وحزبها أو عشيرتها أو اقليّتها المستغلة ، وبرزت مقولات (الرئيس القائد) و (القائد الضرورة) و (الحزب القائد) و (الأب القائد) و

(الملك المفدّى) و (الرئيس المؤمن) ،وتمدّد أمن السلطة بأجنحته القاسية ليَحُدّ من الحريّات الفردية، فتضخّمت الأجهزة الأمنية والرقابية وأصبح المواطن مُتَّهَمَاً حتى تثبت براءته وفق قوانين طوارئ ودساتير مؤقتة تستمر اجيالاً، واصبحت الأجهزة الأمنية مخيفة، وأعطت لنفسها الحق في إقتحام المساكن الآمنة وضُربت الحريات الشخصية عرض الحائط، وأصبحت هنالك أجهزة متخصصة بالتصفية الجسدية لمعارضي النظام و للمطالبين بالحريات بالإغتيال حتى عبر الحدود، وانعدمت الفواصل بين السلطات فسُخِّر القضاء لملاحقة المعارضين وقمعهم وتحوّلَ أمن الدولة (أوتوماتيكياً) في ظل تلك الانظمة الدكتاتورية الى أمن النظام.[1]

1 - انظر مقال أمن الدولة وأمن المواطن للكاتب غسان الامام - صحيفة الشرق الاوسط العدد 10395.

الفصلُ الثانى

أمن النظام فى عهد صدّام

-نظرية الأمن فى عهد صدّام

-أجهزة صدّام الأمنية

نظرية الأمن فــي عهد صدّام

مما لا يختلف عليه إثنان أنّ نظام صدّام حسين كان نظاماً دكتاتورياً حكم العراقيين بالحديد والنار من خلال منظومةٍ أمنيةٍ صارمةٍ، وحزبٍ أوحد شمولي يستوعب العراقيين منذ طفولتهم من خلال أذرع ومنظمات تبدأ بالطلائع والفتوة ثم تصل الى الإتحاد الوطني والشباب وتلتفّ مهنياً لتشمل النساء والعمال والفلاّحين والمهنيّين وكل أشكال العمل النقابي.

كان حكم صدّام يشتمل على وضع العراقيين في سِجنَين مُتداخلين، سجنٌ عقائدي معبّأٌ بالشعارات والآيدولوجيات، وسجن مُدجَّجٌ بسلاح الأمن.

إنّ الأمن الذي كانت تفخر به أجهزة صدّام هو أمن السلطة لا أمن المواطن،فلم يكن هناك أمن مجتمعي لأن النظام كان يتعامل مع الشعب عقائدياً على أنّهم بعثيون وإن لم ينتموا، وأمنياً على أنّهم مُتآمرون وان لم يُعدُموا،فالجميع كان محكوماً بالإعدام مع وقف التنفيذ، وكان وقف التنفيذ مِنّة من النظام.

كان صدّام يحقق أمن نظامه وأمنه الشخصي من خلال إشعارِ أفراد المجتمع (بل حتى مُقرّبيه) بعدم الأمن والقلق، و كان يحقق الأمن من خلال العنف المفرط ضد مواطنيه، ويُشيع هذا العنف بأن يسرِّب بين الحين والآخر قصص رعب بعضها حقيقيٌّ لتعذيب وقتل وترويع يقوم بها جلادوه ليصل الى قتل روح المقاومة وإحلال الإستسلام الكامل الذي يجعل العراقي مُتلقٍّ لمصيره المحتوم بإستسلام وبحدقات الرّعب التي تتجمد فيها العُروق وتُشلّ فيها روح المقاومة بما فيها مقاومة الموت.

لقد حققّ صدّام (في فترة ما من حكمه) نجاحاً منقطع النظير في قتل روح المقاومة تلك، حتى أنّ الكثير من العراقيين كانوا يذهبون مستسلمين الى حتوفهم.

إنّ أغلب قصص الإعدامات في العراق جرت ببدايات روتينية رتيبة بأن يطرق مختار المحلّة باب الدار ويُبلغ أهل الضحية بأن عليه أن يراجع المنظمة الحزبية أو دائرة الأمن لإستفسار بسيط لاأكثر، فيذهب المواطن (الضحية) والعيون تودعه بنظرة الإستسلام ونظرة الوداع الاخير، وهو أمر يبدو غريباً وغير منطقي ظل يتكرر فيه ذات السيناريو عشرات أُلوف المرّات، ولا نبالغ إذا ما قلنا أنّ 90٪ ممن جَزَرهم نظام صدّام قد ذهبوا الى حتفهم دونما مقاومة، ولم يُضطر النظام في معظم الاوقات لإستخدام العنف في اعتقال ضحاياه وتسييرهم الى طريق المقصلة، ذلك بأن العراقي (بحكم الرعب الذي نشره النظام) كان يشعر أن بلاده سجن يضيق به ولا مفرّ فيه للخلاص.

لقد كان منظراً سوريالياً أن ترى جنوداً هاربين متراجعين من جبهات القتال في الحرب العراقية الإيرانية مدججّين بالسلاح و رغم ذلك تستوقفهم فرق الاعدام في خلفيات الجبهة فينزلون بكل بساطة مستسلمين مرعوبين ويسلمون بنادقهم (مقاومتهم) ويتراصّون صفوفاً ليتلقّوا برُعبٍ مشلولٍ رصاص الإعدام دون أدنى مقاومة!!

إنّ تفكيك مثل هذا المنظر المقرف والذي تكرر طيلة سنيّ الحرب سيكولوجياً يتطلب أن نتوقف أمامه، فجندي يحمل سلاحاً و هارب من الموت ومن مواجهة عدو خارجي سيقتله أو يأسره، يُولّي هارباً الى الخلفيات بشكل مجاميع مسلحة بسيارات ولا يفكر مع أقرانه الجنود المجتمعين بأن يقوموا بأي عمل جماعي حربي ضد من سيقف في طريقهم من فرق إسمُها الرسمي (فرق الإعدام) ،اي أنّ الاسم قد حدد مصير من يستسلم لهم مقدماً، و يقفون بكل بساطة في حاجز سيطرة اعتيادية ينزلون فرادى بإستسلامٍ غريب، ويصطفون بخطٍّ نظاميٍّ دونما حراك وأحياناً دونما توسل (لمعرفتهم بأنه لا ينفع مع تلكم الوجوه الصارمة) ،ثم ليتلقى كل منهم سيلاً من الرصاصات القاتلة ليموت فلماذا لا يقاوم الموت؟ ولماذا لا يهرب منه

على الاقل وهو بالأساس هارب من الموت في الجبهة؟ وإذا كان هو ميتاً في الحالتين و إذا كان فكره قد دلّه على مخرج من موت في جبهات القتال فلماذا يُشلُّ تفكيره عند ملاقاة الموت على يد فرق الاعدام ؟.

إنّ إعمال الفكر في مثل هذه الصورة يقودنا الى ذات النتيجة، وهي أنّ صدّاماً ونظامه قد سعيا الى قتل روح المقاومة عند المواطن والجندي وأشعراه بصدق أنّهُ يعيش بسجن كبير إسمه العراق، فمن يكون بالسجن لا يرى مهرباً او أية فائدة من المقاومة لأنه تحت قبضة سجّانه.

لقد وصل الأمر بصدّام الى أن يتجرأ علناً بتحقير أهالي من يعدُمهم رغم أنّه يعلم أنّ العراق مجتمع عشائري لا تنام فيه عين من يطلب الثأر،[1] فكان يعمد الى تغريم أهالي المعدومين قيمة الإطلاقات التي أطلقها على أولادهم ويجبرهم على أن يحضروا حفل إعدامهم الدموي (إن أمكن) وهو أمرٌ مذلٌّ للغاية، ثم تأتي الأوامر لأهاليهم بأن لا تقام الفاتحة على أرواحهم ويُطرد ذوو المعدوم (حتى الدرجة الثالثة) من وظائف الدولة، كما لم يكن يتسامح نهائياً مع ردود الافعال الإنسانية لعائلة تستلم جثة ولدها، فحتى لو صرخ احد اخوته وشتم النظام فإنه يُعدُم فوراً.

كان النظام يتعمّد إشاعة لاعقلانيّته من خلال منظومة إعلامية هائلة تستخفُّ عَلناً بعقول الناس بل وتتعمد أن تغيضهم،[2] فلقد سرّب نظام صدّام متعمداً أشرطة فيديو تحمل عبارات تهديد من قبيل حديث يقول فيه لأجهزته الحزبية (أُقطّعكم

1 - بل أنّ صدّاماً هو من رسّخ العشائرية في المجتمع العراقي، ولكن ذلك كان بعد أن سيطر على منظومة العشائر ليضيفها الى منظومته الأمنية (كما سيأتي) وجعل العشيرة ذراعاً يضرب بها أبناءها، فهي من تسلّم الضحية وأحياناً هي الجلاد، وهي من تسارع للتبرّؤ ممن يُعدم وممن (يخون) وفق مفهوم نظام صدّام، وهو أمر تطلّب منه ان يتدخل في تقريب عشائر ونبذ اخرى وفي ان تكون له اليد الطولى في تنصيب زعامات عشائرية موالية له.

2 - كما حصل في اعلانات عدي إبن رئيس النظام عن فقدان بطاقته التموينية!! ومن قبيل حديث صدّام عن أنّه لا يمتلك سوى بدلتين رسميتين!!

لأربعة أشلاء) و (لو كان ألف ألفين... مائة ألف خائن فإنني أقتلهم ولا يطرف لي جفن)[1]

ورغم سعي صدّام دوماً الى قتل روح المقاومة في الشعب العراقي، الاّ أنّه جوبه بعدة محاولات شجاعة لاغتياله، كما في قضاء الدجيل حين تعرض موكبه لاطلاق نار من عدد محدود من الثوار المستميتين وكذلك في المحاولة الجريئة التي طالت ابنه

1 - وكنماذج من الجرائم التي أرهب بها صدّام الشعب العراقي قرار مجلس قيادة الثورة 461 في 1980/3/31 والذي قرر فيه اعدام كل من يثبت انتماءه لحزب الدعوة وبأثر رجعي وقد أعدم نظام صدّام بهذا القرار ما يقارب ال(600,000) عراقي بحجج واهية ودون أيّة اثباتات، وبمحاكمات صوريّة. وفي الفترة مابين نيسان ابريل 1987 وآب اغسطس1988 انطلقت عمليات الانفال التي قاد عمليّاتها قريبه علي حسن المجيد والملقب بعلي الكيمياوي وسقط فيها (182000) بين شهيد ومصاب بالسلاح الكيمياوي كلهم من المدنيين، فضلاً عن تدمير 4000 قرية من أصل 4655 في كردستان، وتدمير (754) مدرسة و (270) مستوصف و (2450) مسجد و (27) كنيسة، في 16و17 آذار مارس عام 1988 ضرب حلبجة بذات السلاح مما ادى الى إستشهاد قرابة ال(5000) شهيد داخل المدينة و (11000) مصاب بالسلاح الكيمياوي، كما أصدر صدّام قراراً بالرقم (840) في 1986/11/4 حدد فيه عقوبة الاعدام لكل من ينال منه ومن قيادته وعائلته.

وبعد اخماد (الانتفاضة الشعبانية) في أحداث آذار مارس من عام 1991 هاجمت قواته الحكومية المحافظات الجنوبيّة واصدر النظام حينها قراراً مشابهاً لقرار تجريم الانتماء لحزب الدعوة ولكن هذه المرة ضد قوات فيلق بدر وأدلأئها وكل من يتعاون معها وكل من يخفي معلومات ولايبلّغ عن عناصرها، واعدم النظام اثر الانتفاضة ما يقارب النصف مليون شهيد من14 محافظة ووضعهم بمقابر جماعيّة.

وفي عام 1994 اصدر صدّام قراراً بالرقم (109) في 1994/8/18 خاص بعقوبات عجيبة كقطع الاذن واللسان وشم الجبهة.

ولم يسلم رفاقه من رصاص الاعدام والمشانق، فقد أعدم في 1979/8/18 اي بعد تولّيه الرئاسة بشهر واحد اثنين وعشرين من قيادات حزبه بماعُرفت بحركة (محمد عايش) ابرزهم: عدنان الحمداني نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط ومحمد محجوب عضو مجلس قيادة الثورة وزير التربية، ومحمد عايش عضو مجلس قيادة الثورة وزير الصناعة وغانم عبدالجليل عضو مجلس قيادة الثورة وزير التعليم العالي وعبدالخالق السامرائي أمين سر القيادة القطرية للحزب (والذي كان معتقلا منذ 1974).

كما تم اغتيال ناصر الحاني وزير الخارجية أواخر 1968 وحردان التكريتي نائب رئيس الجمهورية ووزير الدفاع في اذار مارس 1971في الكويت و حماد شهاب وزير الدفاع الذي اغتيل في بغداد 1973وعبدالرزاق النايف رئيس الوزراء الذي أغتيل في لندن عام 1978و عثمان الكبيسي وزير شؤون الشمال الذي أعدم 1979 وعبدالكريم الشيخلي وزير الخارجية الذي أغتيل عام 1980 وكذلك مرتضى الحديثي وزير الخارجية الذي قتل في السجن عام 1980 و رياض ابراهيم حسين وزير الصحة الذي أعدم عام 1983وعدنان خيرالله وزير الدفاع ابن خاله وشقيق زوجته الذي اغتيل بحادث طائرة مدبر في آيار مايو 1989وعبدالله فاضل وزير الاوقاف قتل في داره عام 1996 وحسين كامل وزير التصنيع الذي قتل في داره عام1996.

والقائمة تطول ولاتكفيها مجلّدات لتشمل مجموعة كبيرة من القادة والآمرين وقادة الأجهزة الأمنية والسفراء وثلاثة ممن تولوا منصب أمين بغداد و ثلاثة من سكرتيري القيادة القطرية ناهيك عن أعضاء مكاتب حزبية وقيادة قطرية.

عديّ[1] والتي أدّت الى عَوَقهِ بعاهة مستديمة حتى قتله من قبل القوات الأمريكية في الموصل.

من المفارقات أنّ صدّاماً كان ممن شاركوا ضمن المجموعة التي استهدفت حياة اللواء الركن عبدالكريم قاسم عام 1959 في شارع الرشيد، ولابد لنا هنا ان نعقد مقارنة مهمّة بين حادث الإغتيال هذا وحادث اغتيال صدّام في الدجيل من حيث الظروف والامكانات واسلوب المعالجة.

فقد كانت محاولة اغتيال اللواء الركن عبدالكريم قاسم وهو رأس الدولة والجيش وسط حشود من المواطنين في شارع الرشيد، فيما كانت محاولة اغتيال صدّام في طريق زراعي بعيداً عن المدنيين، وكان كل موكب قاسم هو سيارة واحدة فيها سائق ومرافق فقط، فيما كان صدّام ضمن موكب ضخم ورتل من الحمايات المدرّبين، وكان عدد المهاجمين لسيارة عبدالكريم قاسم المنفردة يتكون من أحد عشر فرداً مسلحاً بالأسلحة الأوتوماتيكية، فيما كان كل ما لدى الثوار الذين أطلقوا النار على موكب صدّام بندقيتين احدهما بندقية صيد، وفي محاولة اغتيال قاسم تم للمهاجمين قتل السائق وجرح مرافق عبد الكريم بتسعة عشر اطلاقة نجا منها بأعجوبة، وجرح قاسم بجروح إطلاقات نافذة نقل على إثرها من قبل المواطنين الى المستشفى، فيما لم يصب صدّام ولا أيٍّ من افراد موكبه اطلاقاً، وكانت محاولة اغتيال عبدالكريم قاسم تقع ضمن خطة أكبر للإنقلاب على نظام الحكم فيما كانت محاولة أغتيال صدّام هي اغتيال بحد ذاته وليست ضمن خطة أكبر.

بالرغم من كل الظروف المشددة التي ذكرناها في محاولة اغتيال اللواء الركن عبدالكريم قاسم والظروف المخفّفة في محاولة اغتيال صدّام، ولكن ردود

---

1 - في 12 كانون الاول ديسمبر 1996 اهتزت أركان النظام العراقي بقيام مجموعة معارضة مسلّحة بمحاولة اغتيال عدي النجل الاكبر للدكتاتور العراقي صدّام حسين، وأصابوا عدي بـ50 اطلاقة جعلته شبه مشلول لبقيّة عمره بعد ان كاد يصبح خليفة لأبيه..

افعال الاثنين كانت تنم عن وحشية صدّام امام رقّة قلب قاسم، ففيما ذبح صدّام (188) فرداً اثر المحاولة من أبناء الدجيل إستُشهِد (40) منهم تحت التعذيب بضمنهم عشرة من اليافعين ضمن حملة إعتقالات طالت (1000) يافع دون سن الثامنة عشر و (787) رجل وإمرأة من الاهالي العزّل، وقد سببت العوائل جميعها الى نقرة السلمان وتركت في العراء لتلاقي حتفها، وجرفت البساتين وهدمت الدجيل[1]

في مقابل ذلك لم يعمد نظام عبدالكريم قاسم سوى الى محاكمة المتهمين والمتآمرين في محكمة المهداوي بمحاكمة علنية وشهود دفاع وافسح المجال للمتهمين بالترافع عن انفسهم بكلّ حرية، وصدرت احكام محدودة بالاعدام والسجن ثم جرى تخفيفها ولم يُعدم بالنتيجة اي شخص منهم ولم يطل الاعتقال عوائل المتهمين. [2] ولامجال للمقارنة بين الرجلين ولكن لابأس من الإشارة الى أنّ عبد الكريم قاسم كان عسكريّاً إستحقّ كل رتبه ضمن جدول الترفيعات الاصولي للجيش، أمّا صدّام فكان هارباً من الخدمة العسكريّة وبالرغم من ذلك فإنّه منح نفسه أعلى رتبة عسكرية في العالم وهي رتبة مهيب (وتعادل عالميّاً رتبة فيلد مارشال)

كان صدّام في شراسته أحياناً يستفزّ شعبه ليرى مدى إستسلامه، وساهمت أجهزته الأمنية في إطلاق سلسلة نكات مهينة للعراقيين، وكانت تلكم النكات بمثابة بالونات إختبار يقيس فيها النظام مقدار نجاحه في إذلال شعبه كمن يضرب جثة ليتأكد من أن لا ردّة فعل لها. [3]

لم تكن لصدّام محددّات ولا ممنوعات في تعامله مع شعبه، ولا أبلغ من دفنهم احياء وإذابتهم بالتيزاب وربط اجسادهم بمتفجرات، عدا عن جريمة ضرب العزّل بأسلحة كيمياوية فتاكة كما في حلبجة والأهوار.

---

1 - وهي الجريمة التي صدر حكم اعدام صدّام بسببها اثر سقوط نظامه..

2 - محكمة الشعب الاجزاء 19-22 اصدار وزارة الدفاع في عهد عبد الكريم قاسم.

3 - تداول العراقيون نكاتاً منها أنّ صدّاماً تفاخر أمام الرؤساء بأن العراقيين كلهم سحرة مبرراً الأمر بقوله : مُرتّب الموظف 3000 دينار وسعرطبقة البيض 5000 دينار ومع ذلك لم يتذمروا وهذا يعني انهم سحرة والا كيف يصطبرون على العيش مع كل هذا الغلاء!!!.

أجهزة صدّام الأمنية

مقدمة

لقد كانت لنظام البعث منظومة أمنية تُعَدُّ نموذجاً لما تحتاج اليه الأنظمة الدكتاتورية الشمولية، وبنيت هذه الأجهزة ضمن أهداف واضحة تتمثل في حقيقة لا مناص منها في (حفظ النظام من الشعب) و تعتمد تلك الأجهزة على أُسلوب العنف المفرط.

كان المواطنون يُقَسّمون وفق تصنيفات تلك الأجهزة الى موالين وأعداء بحسب التقارير التي ترصد سلوكهم تجاه الذوبان في القائد والحزب، ولا توجد في عرف الأجهزة الأمنية حالة وسط للمواطن، فمن ليس معهم فهو رافض لهم وهو معارض تجب مراقبته والحذر منه، وكان شعارهم المرفوع (من ليس معنا فهو ضدنا).

إنّ حياة المواطن في ظل أيّ نظامٍ شموليٍّ دكتاتوريٍّ تكون محاطة بمُحدّداتٍ لا حصر لها على المجتمع و الفرد، و يحتاج النظام حينها الى أجهزة أمنية متعددّة ومتشعبة تحصي على المواطنين أنفاسهم وتتعرف على دقائق حياتهم وتتأكد من مستوى طاعتهم للأوامر وتطبيقها، بل والدخول الى عقولهم ومعرفة طريقة تقبّلهم للأوامر سواء ما كانت منها أوامر تنفيذ، (كالأمر الصادر بأن تعلق كل عائلة او محل تجاري او دائرة او شركة صورةً لصدّام بمكان بارز) ،أو أوامر الإفراط في المنع (الستالايت ممنوع، والتذمر ممنوع، سبُّ رأس السلطة ممنوع،التظاهر ممنوع، الضحك على نكتة تنال من القيادة ممنوع... الخ).

إنّ الواجبات والمهام الملقاة على الأجهزة الأمنية في أيّ نظام تكبر وتتضخم كلما زادت السلطة السياسية من حساسيتها تجاه شعبها، فكل رغبات القائد تُترجم الى واجبات وكل ما يزعجهُ يُترجم الى واجبات، ناهيك عن واجبات الأمن برصد الملايين من المواطنين وحماية مؤسّسات الدولة وصدّام وعائلته.

إنّ الدكتاتورية تُشغل الجهاز الأمني وترهقه وتُعَدّدُهُ وتنوّعه، فلا عجب إذا ما وجدنا في عهد صدّام عشرات التشكيلات الأمنية التي كانت تعمل ليلَ نهار وكلٌّ منها يراقب الآخر.

لقد وصل الهَوس الأمني في عهد صدّام حدَّ اللاّمعقول، ولا أبلغ من قضية المواطن الّذي كشف بشهادته في جلسات محاكمة صدّام أمام المحكمة عن تسبُّبه دون عمدٍ بإعدام إثنين من زملائه حين كانوا يقضون الخدمة الإلزامية في جبهات القتال إبّان الحرب العراقية الإيرانية قائلاً : حلمت بأنّهُما هربا الى جهة إيران (العدو) ،وحين رويت حلمي لبعض الاصدقاء وتسرب مضمونه الى الإستخبارات حكموا عليهما بالإعدام بتهمة الخيانة العظمى بحجة أنني لم أكن لأحلم بهما هاربَين الى إيران لو لم يكونا قد ذكرا هذا الموضوع أمامي وأنّ نيّتهما هي الهرب ومن ثمّ إستقرّ في عقليَ الباطن!!،ونُلت انا عقوبتي بالسجن لعدم تبليغي!!!، وهكذا كان الحلم (حتّى الحلم) يدخل في حساب الأجهزة الأمنية في نظام صدّام.[1]

لقد عمدَ صدّام وبشكلٍ متدرجٍ الى إحكام قبضته البوليسيّة على الشعب العراقي بمستويات مُتتالية كلٌّ منها يراقب الثاني، ووصلت المؤسسات والدوائر والمنظمات الأمنية والإستخبارية في زمن صدّام الى عشرات الدوائر وهو أمر فريد اذا ما قورن بالأجهزة الأمنية في العالم، ففي كل دول العالم هنالك عدد محدود من

---

1 - وقائع جلسات المحكمة الجنائية العليا المختصة بمحاكمة أركان نظام صدّام.

الأجهزة الأمنية لايتجاوز الخمسة او الستّة أجهزة تُقسّم المهام بينها بإحدى مهمّتين هما جمع المعلومات ومكافحة الجريمة والأهداف[1]

لقد كان صدّام متربعاً في وسط شبكته العنكبوتية الأمنية، بحيث أنّنا سنرى أنّ معظم المؤسسات الأمنية تنتهي إدارياً في رئاستها العُليا بقبضته أصالةً

كما أنّ صدّاماً جعل السياسة والجيش في خدمة أمن النظام فكان حزب السلطة (البعث) عبارة عن شبكة تجسّسية لا تملّ ولاتكلّ عن كتابة التقارير في كل حارة ومنطقة ومدينة من الشمال الى الجنوب، وكان أفراد حزب البعث هم شرطة أمن وإن لم ينتموا!!

---

1 - في الولايات المتحدة الأمريكية هنالك خمسة أجهزة هي :

1 - وكالة الإستخبارات المركزية (CIA) تأسست عام 1947 ومقرها في لانغلي تعداد موظفيها (17000) موظف وهي جهاز جمع المعلومات خارج البلاد.

2 - وكالة الأمن القومي (NSA) تأسست عام 1952 مقرها فورت ميد بولاية مريلاند، تعداد موظفيها (21000) موظف واجبها جمع المعلومات بأستخدام التكنولوجيا (أقمار صناعية، تجسس تكنولوجي).

3 - وكالة استخبارات الدفاع (DAE) مقرها في البنتاغون، تعداد موظفيها (7000) موظف واجبها جمع المعلومات العسكرية فقط.

4 - وزارة الأمن الداخلي/ أنشئت اثر تفجير برجي التجارة عام 2003 تعداد موظفيها (17000) موظف واجبها جمع المعلومات داخل البلاد.

5 - مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) وهو جهاز الشرطة الاتحادية تأسس 1908 يتكون من (11400) موظف وهو جهاز مكافح للجرائم.

وتنسّق بين كل هذه الأجهزة مستشارية الأمن القومي.

اما في بريطانيا فتقتصر على أربعة أجهزة ثلاثة منها جامعة والرابع جهاز مكافحة وهي :

1 - جهاز الإستخبارات البريطانية: تأسس عام 1911، مختص بجمع المعلومات العسكرية ومقره وزارة الدفاع.

2 - جهاز الإستخبارات البريطاني (MI6) تأسس عام 1909 مختص بجمع المعلومات الخارجية.

3 - جهاز (MP5) : تأسس عام 1909 مختص بجمع المعلومات الداخلية.

4 - الاسكتلانديارد (MPS) تأسست عام 1829 وهي الجهاز المكافح وتعدادها (51000).

ملاحظة: جهازا الـ (MI6) و (MI5) يعملان بسريّة شديدة للغاية وحتى منصب رئيس الجهاز يكون سرّاً، ويجيب عن الاستفسارات الحكومية والبرلمانية والإعلامية التي توجه للجهازين الناطق الرسمي لوزارة الخارجية البريطانية!!.

وفي نموذج لدولة عربية من العالم الثالث كالمغرب نرى ان فيها خمسة أجهزة تتوزع أعمالها بين الجمع والمكافحة وهي : 1 - وكالة الإستخبارات الخارجية (لادجيد) ويشمل (4000) عنصر واجباته جمع المعلومات من خارج البلاد. 2 - جهاز الأمن الوطني: وهو جهاز مختص بجمع المعلومات داخل البلاد. 3 - المديرية العامة للأمن الوطني: تابعة الى وزارة الداخلية واجبها مكافحة الجرائم الداخلية عدا الإرهاب والتجسس. 4 - الإستخبارات العسكرية: تابعة للجيش وواجبها جمع المعلومات العسكرية ومكافحة التجسس والإرهاب. 5 - الاستعلامات العامة: جهاز أمني مرتبط بالقصر الملكي مهمته مراقبة كافة اجهزة الدولة.

لقد كان واضحاً ان المهمة الاساسية لحزب السلطة هي التجسّس وتَعَدَّتهُ الى حفظ أمن النظام، ويظهر هذا جلياً من خلال الخارطة الجغرافية لتنظيماته فقد كان صدّام يكثف نشاط حزبه في المناطق المعارضة له والساخنة في عدائه، ففي بغداد مثلاً جعل للرصافة خمسة فروع حزبية فيما جعل للكرخ فرعين فقط إعتماداً على أنّ هاجسهُ الأمني كان متجهاً في المناطق المعارضة له، لا سيما تلك التي تمتاز بالحشود السكانية و انتمائها المذهبي الذي جعلها تتناغم مع التوجهات الفكرية والجهادية للأحزاب الإسلاميّة المعارضة كمدينة الصدر[1]

رَكّز صدّام في نشر تنظيماته الحزبية في المحافظات بشكل مفرط على المحافظات الجنوبية (وهي المعارض التقليدي له) ،فيما لم يَلقَ بالاً لتطوير التنظيم الحزبي في مسقط رأسه في محافظة صلاح الدين كونها لا تشكل خطراً أمنياً عليه، ففي محافظة كالبصرة أوصلَ تنظيمهُ الى سبعة فروع حزبية كبيرة فيما اكتفى بفرعين في صلاح الدين، وهذا يشير الى أنّ صدّاماً كان إذا ما شعر بعدم الرّكون الى ولاء أبناء محافظة ما، فأنه يزرع وبإفراط تنظيماته الحزبية لتدجين شعبه في تلك المحافظة والتجسس عليه، فكان يستخدم حزبه بمثل مايحرك القائد العسكري قطعات كثيفة في مناطق تمركز العدو، بل أنّ صدّاماً قد فتح فروعاً لحزبه في المناطق الكردية الخالصة كالسليمانية ودهوك وأربيل وكان مظهراً مثيراً للسخرية أن يحاول حزب قومي عربي تحت يافطة حزب البعث العربي الاشتراكي ان يفتح مكاتب لحزبه لكسب افراد من القومية الكرديّة في لحزب ينادي بالقومية العربية!!.

لقد سعى صدّام الى تلويث جيشه بدماء الشعب واستخدام الجيش في ردع شعبه وفي قصفه بالطائرات وفي القضاء على التمرد وفي الانتفاضات، كما في الانتفاضة

1 - التي كانت تُسمى في عهده بمدينة الثورة والتي أنشأها عدوه اللدود ذو الشعبية الواسعة المرحوم اللواء عبدالكريم قاسم حتى أنّه سعى الى إضفاء اسمه عليها (مدينة صدّام) لإستمالتها، رغم ان ذلك لم ينطل على ابنائها فكانت بؤرة للتوتُّر حتى آخر أيّام نظامه لدرجة أنّه حاصرها بقوات منتقاة من مخابراته في أيامه الاخيرة..

الشعبانية والانتفاضات الكردية التي قاتلته، بل انه لم يتورع في هدم المساجد في الانتفاضة الشعبانية بداعي انها كانت أوكاراً للثوار، ووصل الى قمة الوحشية هنا في ضرب مرقد الإمام الحسين عليه السلام، وكذا في حربه ضد الاكراد وإذ لم يتورع في ضرب الشعب هناك بالأسلحة المحرمة دولياً كما في حلبجة التي قصفها بالسلاح الكيمياوي،وكذا فعل في الأهوار ضد المقاومة الشيعيّة.

لقد كان صدّام يجبر الجيش لقتال شعبهِ وسحق إنتفاضاته الشعبية، وكانت الأوامر صارمةً لكل من يرفض القتال، فكانت فرق الإعدامات الخاصة التابعة له جاهزة خلف الجيش لإعدام كل من يتراجع ميدانياً دونما محاكمة،وقد عمد صدّام بخطوات متدرجة الى تسييس الجيش وإدخال كوادره الحزبية فيه وتسريح الضباط من المستقلين وممن رفضوا الانتماء السياسي بحجة الحاجة الثورية لجيشٍ عقائدي، وللإنصاف فان الجيش العراقي كان من أفضل الجيوش واكثرها انضباطاً وكان ضباط هذا الجيش ومراتبه يفهمون جيدا العقيدة العسكرية، حتى أن الكلية العسكرية العراقية كانت بِمصافّ كلّيات العالم الشهيرةِ كسانت هيرست البريطانية والكلية العسكرية الهندية.

أما المراتب العسكرية التي رفد صدّام الجيش بها في الخدمة الالزامية فكانت مطاردة، فمن يتخلّف منها كانت تنتظره عقوبات قاسية تصل الى الإعدام، وكانت التقارير والمراقبة الحزبية مستمرة لكل من لا يلتحق بالجيش، وبذا يكون الجندي تحت رصد دائرة التوجيه السياسي والإستخبارات العسكرية داخل وحدته، فاذا ما فَرّ فإنّ الأجهزة الأمنية والحزبية كانت تُحيلُ حياته وحياة أهله وعشيرته الى جحيم، فأصبح الجيش مغلوباً على أمره ويُساقُ سَوقاً الى محرقة المعارك خارجيّاً في مغامرات صدّام، وداخليّاً كأداة قمع ضد الانتفاضات الشعبيّة.

وسنتناول فيما يلي أهم الأجهزة التي كان يستمدُّ منها النظام قوته ويركنِ اليها مع إتّساعِ الهوة بينه وبين شعبه، وسنلحظ العدد الكبير الملفت لهذه الأجهزة وأنواعها وواجباتها وهو الأمر الذي فرضه الواقع من كثرة المُحدّدات والممنوعات التي طوّقَ بها الشعب، وفي كل جهاز سنتناول تاريخ تشكيل الجهاز ونعطي تصوراً عن هيكليته التنظيمية وارتباطه القيادي وتُعَدُّاده وتسليحه وانتشاره وواجباته الاساسية وأبرز القادة الذين تتابعوا عليه.

مديرية الإستخبارات العسكرية

●تاريخ التشكيل : شُكّلت في عام 1921 من قبل البريطانيين كأول جهاز أمني إستخباري، تزامناً مع تشكيل الجيش العراقي وأخذ هذا الجهاز أدواراً أمنية كبيرة بعد سقوط العهد الملكي عام 1958 وبعد ذلك أخذ هذا التشكيل منحى تصاعدياً و توسع بشكل بالغ بعد انقلاب عام 1968 واستمر مرتبطاً بوزارة الدفاع حتى عام 1984 حيث تم فك الارتباط من الدفاع ليرتبط مباشرة بالقائد العام للقوات المسلحة (صدّام).

●**التنظيم** : تتكون مديرية الإستخبارات العسكرية من الوحدة السياسية وهي المسؤولة عن الملحقيات العسكرية وتزويد المصادر من خلال الملحقيات والوحدة الخاصة وهي المسؤولة عن التحقيقات والمعروفة لدى المواطنين بالشّعبة الخامسة، ووحدة الأمن المسؤولة عن أمن القوات المسلّحة[1]والوحدة الفنية المسؤولة عن التنصت والمراقبة والوحدة 999 (عقارب صدّام) تتضمن قرابة ال300 متدرب خاص للقيام بإغتيالات وتصفيات جسدية و كتيبة التدخل السريع بمستوى لواء عسكري يستقر في بغداد.

1 - بعد عام 1992 أصبح واجبها أمن الإستخبارات العسكرية فقط وتم تشكيل مديرية الأمن العسكري المختصّة بأمن القوات المسلّحة والجيش..

أما المنظومات الإستخبارية فتتكون من : منظومة المنطقة الشرقية ومقرها كركوك واختصاصها للعمل على إيران وكردستان العراق، ومنظومة المنطقة الشمالية ومقرها في الموصل وتعمل على تركيا وسوريا، ومنظومة المنطقة الجنوبية ومقرها في البصرة وتعمل على إيران والكويت والسعودية، ومنظومة المنطقة الغربية ومقرها في الرمادي وتعمل على السعودية والاردن وإسرائيل، ومنظومة المنطقة المركزية ومقرها في بغداد.

●**القيادة والسيطرة :** ترتبط كافة المنظومات والفروع بمدير الإستخبارات العسكرية والذي يرتبط مباشرةً بالقائد العام للقوات المسلحة (صدّام).

●**التعداد :** مايقارب6500 منتسب.

●**التسليح :** أسلحة خفيفة ومتوسطة واسلحة كاتمة للصوت واسلحة قناصة ومواد متفجرة وسموم واجهزة تنصت.

●**الانتشار :** مقر الإستخبارات المركزي في بغداد وتنتشر في كافة الوحدات العسكرية من خلال وحدات إستخبارية ترتبط فنياً وادارياً بمنظوماتها الخمس حسب قاطع العمليّات.

●**الواجب :** جمع المعلومات عن القدرات العسكرية للدول المجاورة وإسرائيل، لكنها انحدرت لتصبح آلة قتل بيد السلطة وتطارد ابناء الشعب وسبباً رئيساً في إذلال قادة الجيش.

●**أبرز القادة :** أُعتُمدَ لقيادتها على مجموعة من الضباط الموالين للسلطة ومن بينهم الفريق الركن صابر عبدالعزيز الدوري، اللواء الركن معتمد نعمة التكريتي وكان آخر مدير هو الفريق الركن زهير طالب عزالدين النقيب.

●**نبذة عن التشكيل** : إشتهر مقرُّها الرئيسي المعروف بين المواطنين بالشعبة الخامسة في منطقة الكاظمية ببغداد بالإجرام والتعذيب والقتل وكان المواطن يخشى حتى من مجرّد المرور من أمام هذا المقر.

جهاز الأمن الخاص

●تاريخ التشكيل : تشكل عام 1984 تحت مُسَمّى الشؤون الرئاسية في القصر الجمهوري بإشراف حسين كامل صهر صدّام وذلك لشراء التقنيات الخاصة بأسلحة الدمار الشامل والغازات السامة والاسلحة البيولوجية وتطور ليكون جهازاً أمنياً معنياً بصدّام وعائلته والقيادات العليا.

●**التنظيم** : مكتب المدير العام، المراقبة، إستخبارات وأمن الحرس الجمهوري الخاص، إستخبارات وأمن الحمايات الخاصة، أمن الجهاز، التحقيق، أمن مجلس قيادة الثورة، أمن القيادة القومية، أمن القيادة القطرية، أمن مجلس الوزراء و قسم المتابعة المختص بمتابعة القيادات السياسية والأمنية العليا.

●**القيادة والسيطرة** : يرتبط مدير الجهاز برئيس الجمهورية (صدّام) مباشرة.

●**التعداد**: مايقارب من 4000 منتسب.

●**التسليح** : أنواع الاسلحة الخفيفة و أسلحة كاتمة للصوت وأسلحة قناصة وأنواع أجهزة المراقبة والتنصت وأجهزة التعذيب.

●**الإنتشار** : يقع المقر العام في حي التشريع ببغداد إضافةً لمجموعة مكاتب مدنية في انحاء العاصمة بغداد، وتمَّ فتح مكاتب مؤقتة في بعض المحافظات حسب الحاجة.

●**الواجب** : جهاز جامع ومكافح لحماية صدّام وعائلته واعضاء القيادة ومراقبة مسؤولي الدولة من الدرجة الأولى وقادة الجيش والأجهزة الأمنية و لشراء التقنيات الخاصة بأسلحة الدمار الشامل.

●**أبرز القادة** : مدير الجهاز كريم سليمان المجيد (زوج ابنة عدنان خيرالله طلفاح) ومعه العميد هاني عبداللطيف طلفاح، سليمان حاجم الناصري، مؤيد سامي احمد الدوري، عباس عياش الناصري، وهاب ناصر الدوري، حسن خالد التكريتي، عباس محمد حمد الدليمي، زهير حميد التكريتي، مخلص صباح علي الدليمي، محمد سهيل التكريتي، يحيى زكريا ناجي التكريتي، غسان زكريا ناجي التكريتي، سعيد حميد الدوري، حمد عبدالكريم الدوري، ناصر سعد وهيب الناصري، سعد نوفان الجنابي، نواف مهجوم التكريتي، حبيب سليمان الحديثي، محمد شعبان عباس التكريتي، سامر عبدالعزيز العقيدي و فارس حميد التكريتي.

●**نبذة عن التشكيل** : يُشرف الجهاز على المناسبات والزيارات واللقاءات والمراسيم الخاصّة برأس السلطة ومنذ عام 2001 أصبح أمن الأجهزة الرئيسية كـ (جهاز المخابرات و مديرية الإستخبارات العسكرية و مديرية الأمن العسكري ومديرية الأمن العامة) مرتبطاً فنياً بهذا الجهاز، وهو جهاز صُمِّمَ لمراقبة القيادات العليا في النظام وإخافتهم وأغلب عناصره من أقارب صدّام.

مديرية الأمن العامة

●تاريخ التشكيل : سُمّيت كذلك لاحقاً، فقد تَشَكّل مكتب التحقيقات الجنائية من قبل البريطانيين في العراق بين الاعوام 1928-1932 وفي مطلع الخمسينيات تحول إسمهُ الى مديرية الأمن العامة وارتبطت بوزارة الداخلية، وُانيطت

بها متابعة أنشطة الجماعات والأحزاب السياسية والأجانب ضمن تقسيمات وفق نوع الهدف والعدو ، وتراجع دور مديرية الأمن العامة بعد ثورة عام 1958 حيث إعتمد نظام الجمهورية الجديد الإستخبارات العسكرية بسبب وجود العسكر في الحكم.

●**التنظيم :** تتضمن مديريات أساسية في المركز هي (السياسية، الاقتصادية، الإجتماعية، الفنية، التحقيق و لواء التدخل السريع في بغداد) والمديرية السياسية فيها مُقَسّمةٌ الى شُعب وفق الأهداف (أي وفق الاحزاب والحركات المعارضة) فشعبة عن حزب الدعوة وأُخرى عن الحزب الشيوعي وثالثة للمجلس الاعلى وذراعه العسكريّة فيلق بدر وهكذاً[1]

ولديها مديريات فرعية في كل المحافظات وسرايا تسمى سرايا الأمن (تدخل سريع) ،ترتبط كل سرية منها بمديرية تلك المحافظة.

●**القيادة والسيطرة :** يرأسُها مدير عام بدرجة وزير وقد تمَّ فكُّ ارتباطها بوزارة الداخلية عام 1982 وارتبطت برئيس الحكومة اي رئيس الوزراء (صدّام) .

●**التعداد :** حوالي 8000 منتسب و جيش كامل من المخبرين، حيث اتاح لها القانون رقم 83 في عام 1970 الصادر من مجلس قيادة الثورة المنحل ضمان تجنيد

---

1 - ***حزب الدعوة الإسلاميّة*** تأسس عام 1957 في العراق من لجنة قيادة لثمان أشخاص برعاية زعاماتٍ من الحوزة الدينيّة في النجف الأشرف، أشهرهم آية الله العظمى محمد باقر الصدر

يعتبر أكبر وأقدم حزب إسلامي شيعي، ولقد أُعدم مئات الأُلوف من العراقيين بتهمة الإنتماء له، وأصدرَ صدّام عام 1980 قراره الشهير الجائر بإعدام كلٍّ من ينتمي لهذا الحزب

***فيلق بدر*/** قوات شيعية عراقية مسلحة معارضة تأسّست أواخر عام 1980 وأصبحت الجناح العسكري للمعارضة الإسلاميّة الشيعية المتمثلة بالمجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في العراق ضد النظام، إتخذت من إيران مقراً لها، بلغ تعداد القوات قرابة ال 15000 مقاتل، وكانت أكبر قوة مسلحة معارضة للنظام من حيث التنظيم والتسليح والتجهيز والخبرات.

تحولت اثر سقوط نظام صدّام الى منظمة سياسية عام 2003 واستقلّت عن المجلس الأعلى عام 2012

المجلس الاعلى للثورة الإسلاميّة في العراق تأسّس في المنفى بإيران في 17/ ت2 نوفمبر/1982 وضمّ كافة الاحزاب والحركات الإسلاميّة المعارضة لنظام صدّام لتبني العمل السياسي والاجتماعي، وأصبح فيلق بدر جناحاً عسكرياً له، تحول إسمُهُ إلى المجلس الأعلى الإسلامي العراقي لاحقاً.

تزعّمه آية الله العظمى المرحوم السيّد محمد باقر الحكيم حتى تاريخ إستشهاده جوار مرقد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، ثم اصبح زعيمه المرحوم حجة الإسلام والمسلمين عبدالعزيز الحكيم والذي توفي اثر مرض عضال في آب أغسطس عام 2009، ورئيسه الحالي هو حجة الإسلام والمسلمين السيد عمار الحكيم.

(الجديرون بالثقة للدفاع عن منجزات الثورة) وبهذا كانت تحوي أكبر مجموعة مخبرين بيدها واسمهم الشائع (وكلاء الأمن) و صاروا يُسمَّون بعد الإنتفاضة الشعبانيّة في المناطق الجنوبية بـ(الشماشمة) .

●**التسليح** : أسلحة خفيفة و متوسطة وأجهزة فنية للمراقبة والتنصت والتسجيل و أجهزة التعذيب.

●**الانتشار** : كان مقرّها الرئيسي في منطقة بارك السعدون ببغداد وانتقلت في عام 1990 الى منطقة البلديات وتنتشر في كافة المحافظات والمدن والنواحي والقرى ضمن مراكز الشرطة حيث يكون الطابق الأرضي للشرطة والطابق العلوي للأمن.

●**الواجب** : شرطة سرية تجمع وتكافح النشاط السياسي والاقتصادي والتهريب والجريمة المنظمة داخل البلد ، وكانت جهازاً مرعباً اعتقل وأعدم الآف العراقيين.

●**أبرز القادة** : أشهر مدير لها في العهد الملكي هو بهجت العطية الذي أُعدم بعد محاكمته عام 1958 ، وقد أُعيد نشاطُها بعد انقلاب عام 1968 على يد ناظم كزار الذي أُعدم في عام 1972 ،وبرز منهم فاضل البراك و طاهر جليل حبوش التكريتي وسبعاوي ابراهيم الحسن التكريتي شقيق صدّام وآخر مدير هو رافع عبداللطيف طلفاح التكريتي.

●**نبذة عن التشكيل** : كان الجهاز الأبرز في القمع في فترة السبعينيات وتورط في إعدام الآلاف من أبناء الحركة الإسلاميّة و الأحزاب اليسارية و كان عناصر الأمن العامة يُعَدُّون أبرز مجرمي النظام وأكثرهم وحشية.

الجيش العراقي

●تاريخ التشكيل : تشكل في 1921/1/6 مع بداية بناء الدولة العراقية حيث تشكل فوج موسى الكاظم (عليه السلام) و من ثم تأسست الكلية العسكرية عام 1924 وكلية الأركان عام 1928 ودخلت أولى الطائرات العسكرية للجيش عام1930 ، و أُسِّسَ صنف الدروع عام 1954.

تخرج الكثير من القادة السياسيين من صفوف الجيش ، وكانت له مواقف بطولية ومشرفة في حروبه ضد الكيان الصهيوني ، وتشهد على ذلك مقابر أبناء العراق الغيارى في مدينة جنين بفلسطين ومدينة المفرق الأُردنية ، وكان له سَيرٌ تصاعديّ وتنمويّ طبيعي حتى عام 1973 ، حيث تبنى النظام عملية تطوير وتوسيع شامل وتسليح مكثف للجيش ، وأخذ سيراً مسرّعاً وتضخّم ليصبح عام 1989 من أكبر الجيوش عدة وعدداً في العالم بحوالي مليون مقاتل و57 فرقة عسكرية مع قرابة ال9000 دبابة ومدرعة و 400 طائرة حربية وانواع المروحيات والاسلحة الساندة قبل ان يتم تدميره بالكامل عام 1991.

في معادلة بسيطة لحجم ما حَلّ بالجيش العراقي نرى أنّهُ منذ عام 1921 حتى عام 1973 كانت كل خسائر الجيش لاتتجاوز ال 8000 بين قتيل وجريح ، بينما نلاحظ أنّهُ خلال خمس سنوات في الفترة المحصورة بين عام 1974 حتى عام 1979 تكبد الجيش قرابة ال 65000 بين قتيل وجريح ، ومنذ تَسَنّمَ صدّام السلطة عام 1979حتى سقوطه تكبد الجيش مايقارب المليون ونصف بين قتيل وجريح ، إضافة الى 180000 أسير وتدميرٍ كاملٍ لأسلحته البحرية والجوية والدروع.

●**التنظيم** : آخر تنظيم للجيش العراقي في فترة حكم صدّام كان بتشكيل خمسة فيالق عسكرية ترتبط برئاسة أركان، مع مجموعة كبيرة من الصنوف وقيادة القوة الجوية وقيادة الدفاع الجوي وسلاح الصواريخ والبحرية.

●**القيادة والسيطرة** : ترتبط رئاسة أركان الجيش بوزير الدفاع ومنه بالقائد العام للقوات المسلحة (صدّام).

●**التعداد** : وصل في ثمانينات القرن العشرين لقُرابة المليون منتسب.

●**التسليح** : كان تسليحهُ من مَنشأ روسيّ للدروع و للطائرات الحربية كالميغ والسيخوي، اضافة الى الميراج الفرنسية وآليات مختلفة.

●**الإنتشار**: ينتشر الجيش العراقي تحت قيادة خمسة فيالق وهي:

1. الفيلق الاول ومقرّه في كركوك.
2. الفيلق الثاني ومقرّه في ديالى.
3. الفيلق الثالث ومقرّه في البصرة.
4. الفيلق الرابع ومقرّه في ميسان.
5. الفيلق الخامس ومقرّه في الموصل.

●**الواجب** : حماية البلد من أي عدوان خارجي ولكنّه اصبح أداةً بيد صدّام كأكبر ذراع زجّه في صراعه مع الشعب بمهاجمة المدن والأرياف وتدمير البيوت والجوامع والمراكز الدينية، وحتى ضرب الناس بالأسلحة الكيمياوية في الأهوار وفي حلبجة والأنفال، وعمد النظام الى تشويه الجيش فخضع ابناء القوات المسلّحة لشتى أنواع التعذيب وكان مصير قيادات عسكريّة متكاملة والاف الجنود والضباط هو الإعدام.

لقد زُجّ في الجيش الكثير من المتطوّعين وجنود الخدمة الالزامية والاحتياط، ولقد قاتل هؤلاء (ومعهم الكثير من الضباط المتطوّعين) بإخلاص وبروح الجنديّة، ولم ترضخ اجيال كثيرة منهم بتلطيخ اياديها ولكن آلة الموت الصدّامية وفرق الاعدام جعلت الكثير من العسكريين مجبرين على المشاركة بأعمال ليست من اختصاصهم ولا ضمن اخلاقيات جيشنا العراقي.

●**أبرز القادة :** كان من أبرز قادة الجيش العراقي وأقدمهم في عهد صدّام هو الفريق اول الركن عبدالجبار شنشل والفريق الركن عدنان خيرالله طلفاح (إبن خال صدّام) وآخر وزير دفاع للجيش في هو الفريق اول الركن سلطان هاشم أحمد الطائي و رئيس اركانه هو الفريق اول الركن ابراهيم عبدالستار محمد التكريتي و قائد القوة الجوية الفريق الركن حامد رِجَا شلاح.

●**نبذة عن التشكيل :** إستخدم النظام الجيش بالاجبار عشرات المرّات لمهاجمة الشعب وبشكل واسع، وكان انتشار الفيالق بمحاذاة المنطقة الجنوبية والشمالية لدواعٍ أمنيةٍ داخليةٍ وليست خارجيةٍ وأصبحت ألوية مغاوير الفيالق قوة ضاربة ضد المواطنين وغصت سجون الجيش بالمدنيين في حوادث الانفال والإنتفاضة الشعبانية.

الحرس الجمهوري

●تاريخ التشكيل : تَشكلت كتيبة دبّابات الحرس الجمهوري عام 1963 لحماية الرئاسةِ والقصر الرئاسيّ، واستمرَّ حتى عام 1980،ثمّ توسع ما بين عام 81-1982 الى فرقةٍ عسكريةٍ تتضمنُ ثلاثة ألوية، وفي منتصف الثمانينيات تحوّل الى جيش متكامل يفوق الجيش العراقي تسليحاً وتجهيزاً.

●**التنظيم** : 6 فرق عسكرية اثنتان منها مدرّعة (حمورابي، المدينة المنورة) ، وإثنتان مشاة الي (نبوخذنصر ، النداء) و إثنتان قوات خاصة (بغداد، عدنان) ، وكتائب مضادّةٍ للدروع، وبطّاريات صواريخٍ متوسطة المدى مضادّة للجو كذلك لواءي مغاوير ،وهندسة عسكرية و كتائب مدفعية ذاتية الحركة، وتنقسم ضمن تشكيل فيلقين هما الفيلق الشمالي (الله اكبر) والفيلق الجنوبي (الفتح المبين) .

●**القيادة والسيطرة** : يرتبط فيلقا الحرس الجمهوري برئاسة أركان مستقلة عن الجيش العراقي وتتصل رئاسة الاركان بالقائد العام للقوات المسلحة (صدّام) ،وفي السنوات الاخيرة قبل سقوط النظام خَوّلَ إبنه الأصغر (قصي) بالقيادة، واستُحدِثت أمانة سر قيادة الحرس الجمهوري لتكون مقراً قيادياً للإبن الأصغر.

●**التعداد** : بحدود ال75000 مقاتل

●**التسليح** : جهّز النظام الحرس الجمهوري بأفضل التسليح والتجهيز وكان يمتلك ترسانةً عسكرية هائلة من أنواع الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والمدافع والآليات والدروع والمروحيات.

●**الانتشار** : ينتشر الفيلق الشمالي على شكل نصف دائرة شمال العاصمة بغداد في محافظة ديالى وكركوك وصلاح الدين بمِلاك فرقتين و الفرقة الثالثة بإمرته من الفيلق الجنوبي، وينتشر الفيلق الجنوبي على شكل نصف دائرة جنوب العاصمة بغداد في محافظة واسط و بابل وكربلاء بملاك فرقتين وتكون الفرقة الثالثة بإمرته من الفيلق الشمالي،وكان الغرض من تبادل مواقع الفرق مردُّه الخوف من التمرد داخل الحرس الجمهوري(انظر المخطّط في ملحقات الكتاب) .

●**الواجب** : حماية العاصمة بغداد وقمع إيِّ تمردٍ او انقلاب عسكري، ويعتبر الحرس الجمهوري القوة الضاربة بيد صدّام وإبنه الأصغر.

●**أبرز القادة** : قائد الحرس الجمهوري الفريق اول الركن سيف الدين فليح حسن طه الراوي والفريق الركن كمال مصطفى عبدالله سلطان التكريتي أمين سر قيادة الحرس الجمهوري(وهو متزوج من إبنة صدّام رنا الزوجة السابقة لصدّام كامل) ، الفريق الركن رعد مجيد الحمداني قائد الفيلق الجنوبي، ونخبة من الضباط المقربين للسلطة.

●**نبذة عن التشكيل** : خوفاً من الاختراقات المتكررة في الحرب العراقية الإيرانية تم توسيع الحرس الجمهوري للدفاع عن بغداد واستخدم بكثافة في السنتين الاخيرتين للحرب، و كان طرفاً مهماً في عمليات الانفال سيئة الصيت وفي رأس القوة التي احتلت دولة الكويت الشقيقة، وكان لهذه القوات دور مهم وكبير في قمع الإنتفاضة الشعبانية عام 1991 وتدمير المراقد المقدسة والمدن الجنوبية والمقابر الجماعية، واستُخدِم كأداة قمع في يد النظام في فترة التسعينيات وأثبتَ فشلاً ذريعاً في الدفاع عن النظام في حرب الخليج الأولى والثانية.

الحرس الجمهوري الخاص

●تاريخ التشكيل : بعد توسيع تشكيلات الحرس الجمهوري عام 1987 أصبح بملاك ثمانية فرق عسكرية، وعند انتهاء الحرب العراقية الإيرانية تمّت إعادة هيكلة فرقتين من مِلاك الحرس الجمهوري وتشكيل فرقة واحدة باسم فرقة الحرس الجمهوري الخاص (كان يرمز اليها باسم فرقة العابد) .

●**التنظيم** : فرقة مشاة قوات خاصة على شكل عشر كتائب لمقاتلة الدروع وحرب العصابات وحرب الشوارع وتتضمن كل كتيبة ما يقارب 1200 مقاتل.

●**القيادة والسيطرة :** ترتبط إدارياً برئاسة اركان الحرس الجمهوري وتأخذ اوامرها مباشرة من القائد العام للقوات المسلحة (صدّام) وقد خول ابنه الاصغر منذ عام 1995 بقيادة الحرس الجمهوري الخاص.

●**التعداد :** بحدود ال15000 مقاتل

●**التسليح :** أسلحة خفيفة ومتوسطة لحرب الشوارع والعصابات وأسلحة مضادّة للدروع.

●**الانتشار :** له مقرّات في جانبي الكرخ والرصافة وقرب مطار بغداد الدولي، وتنتشر هذه القوات في العاصمة بغداد عند الحاجة.

●**الواجب :** كانت تعتبر الطوق الاول للعاصمة بغداد، ومن ثم يأتي الطوق الثاني الذي ينتشر فيه الحرس الجمهوري، ومن ثم يأتي الطوق الثالث الذي ينتشر فيه الجيش العراقي، أي أنَّ قوات الحرس الجمهوري الخاص كانت تعمل على مواجهة أي تمرد أو إنقلاب عسكري وخرق يقوم به الحرس الجمهوري أوالجيش تجاه بغداد.

●**أبرز القادة :** كانت تتشكل من قيادات وآمرين من مناطق تكريت و صلاح الدين والموصل وأبناء وجوه العشائر المقرّبة من السلطة، وآخر قائد للحرس الجمهوري الخاص هو العميد الركن برزان عبدالغفور التكريتي.

●**نبذة عن التشكيل :** بعد تشكيل الحرس الجمهوري وخوف صدّام من الانقلاب العسكري تشكلت هذه الفرقة عام 1989 لحماية بغداد من أيِّ تمردٍ للحرس الجمهوري، وعندما تم دفع الحرس الجمهوري لإحتلال الكويت عام 1990 انتشرت الفرقة في محيط بغداد طيلة فترة الحروب المختلفة للنظام السابق، وفي آذار مارس عام 1995 أُنيطت قيادتها بالإبن الاصغر لصدّام (قصي) حيث أصبح لكِلا

إبنيه قوات عسكرية، فترأّس الإبن الاكبر (عدي) قوات فدائيي صدّام وأصبح الإبن الأصغر (قصي) قائداً للحرس الخاص، واشتهرت هذه القوات بالعنف.

جهاز المخابرات

●تاريخ التشكيل: 1979

●**التنظيم**: تتكون تشكيلات جهاز المخابرات من مديريّات في مقر الجهاز ببغداد واخرى تنفيذيّة في المحافظات.

وأوّل هذه المديريّات المكتب الخاص(م1) الذي ترتبط به مكاتب خاصّة بشكل مباشر هي: مكتب حركات التحرر وأمانة سر الجهاز والمحكمة الخاصة ومكتب المستشار الفني وفريق العمل الخاص وشعبة اطراف بغداد

أمّا باقي المديريات فهي: الشؤون الادارية (م2)، المعلومات والقيود (الحاسوب) (م3)، التجسس والتخريب(م4)، مكافحة التجسس والتخريب(م5)، أمن الجهاز(م6)، التحقيق والتحري (الحاكمية) (م7)، الحركات (كلية الامن القومي سابقا) (م8)، الاتصالات(م9)، البحوث والدراسات(م10)، الإعداد والتدريب (م11)، الحسابات(م12)، العمليات السرية (م13)، العمليات الخاصة (م14)، الشؤون القانونية(م15)، الجنائية(م16)، المشروع 858(الغافقي) (م17)، الإقامة(م18)، المشاريع التجارية(م19)، الرصد والمراقبة (م20)، المتابعة(م21)، وحدة الحماية الخاصة(م22)، منظومة أمن التصنيع العسكري(م23)، النشاط المعادي(م40).

أمّا المديريّات التنفيذيّة في المحافظات وهي مثابات إنطلاق وعودة ولقاء الجواسيس والعملاء المندسّين في دول الجوار، ومراصد الجهاز المتقدمة ضد العراقيين المعارضين الذين يتسلّلون عبر الحدود فهي:

نينوى(م51) ، كركوك(م52) ، الانبار(م53) ، كربلاء(م54) ، المثنى (55) ، البصرة(م56) ، ديالى(م57) ، صلاح الدين(م58) ، واسط (م59) .

يضاف الى كل ذلك محطّات المخابرات في السفارات العراقية المرتبطة بمديريات العمليات السرّية والتجسس.

●**القيادة والسيطرة** : ترتبط المديريات بمدير الجهاز وهو مرتبط برئيس الجمهورية (صدّام) .

●**التعداد** : اكثر من 11000 ضابط ومنتسب وموظف بضمنهم العناصر التي تم نقلها من الجهاز الى الوزارات الأُخرى كوزارة الإعلام والخارجية ، يُضاف اليها مجموعة من المخبرين والوكلاء والمصادر من العراقييّن والمغتربين والعرب والأجانب ، إضافةً الى واجهات شركات عراقيّة وأجنبيّة.

●**التسليح** : أنواع الاسلحة الخفيفة والسموم وأنواع اجهزة المراقبة والتعقّب.

●**الانتشار** : إنتشر الجهاز بشكلٍ مكثفٍ في مطلع الثمانينيات خارج العراق ضمن مجموعة محطات تحت مظلة البعثات الدبلوماسية وكانت من ابرز المحطات (براغ ، اسلام اباد ، الخرطوم ، القاهرة ، الدوحة ، عمان ، صنعاء والبرازيل) ومحطات متخفية اخرى.

بعد عام 1991وبسبب تقليص التمثيل الدبلوماسي العراقي في بلدان العالم تراجع دور المخابرات في العمل الخارجي واعتمدت على بعض المغتربين والجواسيس من جنسيات اخرى و توسّعت للعمل داخل البلد لتصبح جهازاً أمنياً آخر.

●**الواجب** : جمع المعلومات الإستخبارية لصالح البلد ولكنّه تحوّلَ إلى جهاز أمني يقوم باغتيال المعارضين العراقيين في الخارج والداخل وشراء ذمم الصحفيين

ودفـع الأمـوال الى بعـض وسـائل الإعـلام العربيـة والأجنبيـة لتحسـين صـورة النظـام، ويُعتبر مقر الجهاز مقراً للموت ومستقراً في ذاكرة العراقيين بأبشع الصور.

●**أبرز القادة** : اخر مدير للجهاز هو طاهر جليل حبوش التكريتي وسبقه عدد من القادة المقرّبين للسلطة برز منهم فاضل البرّاك و برزان شقيق صدّام.

●**نبـذة عـن التشـكيل** : أسـس صدّام وأشـرف علـى مجموعـة مكاتـب أمنيـة و إستخبارية منذ بداية السبعينيات، منها جهاز حُنين سيئ الصيت هـو جهـاز أمـن حـزب البعث في العراق، ومكتب الأمن القومي هو جهاز تابع للقيادة القومية لحزب البعث وفروعه خارج العراق، ومكتب العلاقات العامة في مكتب نائب رئيس الجمهورية هـو جهـاز إسـتخباري للسـلطة، وعنـدما اصبحت الحاجـة مُلحـة لتوحيـد الجهـود تم تأسيس جهاز المخابرات العامة بدمج هذه الأجهزة في عام 1979.

جيش القدس

●تـاريخ التشـكيل : تأسّس في حزيـران يونيـه عـام2000 بقـرار مـن أمـين سـر القيادة القطرية لحزب البعث المنحل (صدّام).

●**التنظيم** : تشكلت 21 فرقة عسكرية خفيفة وتقلصت فيما بعد الى 15 فرقة ترتبط برئاسة اركان مستقلة عن الجيش والحرس الجمهوري.

●**القيادة والسيطرة** : ترتبط الفرق الـ 15 برئاسة اركـان جيش القدس ويعتبر القائد الاعلى لجيش القدس أمين سر القيادة القطرية لحزب البعث المنحل (صدّام)

●**التعـداد** : مـلاك كـل فرقـة حـوالي 6000 مقاتـل و بمجمـوع يصـل لقرابـة ال 90000مقاتل يضاف اليها مقر القيادة.

●**التسليح** : تسليح خفيف لحرب الشوارع وحرب العصابات.

●**الانتشار** : تنتشر الفرق في كافة محافظات العراق حسب الكثافة السكانية لكل محافظة (عدا كردستان) بمعدل حوالي فرقة لكل محافظة.

●**الواجب** : مساندة التنظيم الحزبي وكذلك مساندة الأجهزة الأمنية والقوات العسكرية والسيطرة على أمن المدن والمقرات الحزبية فيها.

●**أبرز القادة** : تم اختيار ضباط من فائض الجيش والحرس الجمهوري وضبّاط النخوة للمواقع القيادية، وتم منح الحزبيين رتباً عسكرية من نقيب الى عميد لملء القيادات الوسطية، واسند منصب رئاسة الاركان الى الفريق اول ركن اياد فتيح خليفة الراوي ويساعده الفريق الركن نجم الدين الدوري.

●نبذة عن التشكيل : اعتمد حزب البعث منذ البداية على مليشيا عسكرية تحمل السلاح، ففي عام 1963 شُكِّلت قوات شبه عسكرية سميت بالحرس القومي سيئة الصيت، وعاد ليشكل مليشيا الجيش الشعبي في عام 1968، ومن ثمّ تمّ تشكيل جيش القدس عام 2000، وكانت ماكينة النظام تُشيعُ أنَّ هذا الجيش مُشكّلٌ لتحرير القدس الشريف، ولكنّه كان في حقيقته جيشاً لقمع المعارضين العراقيين، وكانت وزارات النفط والنقل والمواصلات والتجارة والاسكان والتعمير ملزمة بتقديم الدعم لجيش القدس.

حزب البعث العربي الإشتراكي

● **تأريخ التشكيل** : تشكل الحزب عام 1947 في سوريا بعد دمج حزب البعث العربي و الحزب الإشتراكي العربي تحت شعار امة عربية واحدة ذات رسالة خالدة،

وكـان الحـزب يسـتلهمُ افكـاره العامـة مـن الماركسـية بفـارق ان الماركسـية كانـت أممية وحزب البعث كان حزباً قوميّاً عروبيّاً، وكانـت الأصابع الغربية واضحة في تأسيسه ودعمه وهو ماكشف عنه قادة كبار في الحزب كعلي صالح السعدي الأمين القطري للحزب عام 1963 والذي قال: إنّنا جئنا للسلطة بقطار أمريكي وكذا الأمر في اعترافات عضـو القيـادة القطريّـة للحـزب هـاني الفكيكـي في كتابـه أوكـار الهزيمة وفي إعترافات حردان التكريتي بمذكّراته عن حقيقة إنقلاب 1963 وعن فرض الشركات البريطانيّة على الحزب ضم سعدون حمّادي[1] وقد حاول الحزب التسـلق الى السـلطة في عـدة بلـدان عربيـة وبـاءت محاولاتـه بالفشـل واسـتطاع مسـك السلطة في سوريا والعراق بانقلابات عسكرية مدعومة من الاجنبي، وأثبت فيما بعد بأنه أكبر حزب وحشي و إجرامي في التاريخ الحديث بمنطقة الشرق الاوسط، وفي حسبة بسيطة يمكن معرفة ان حزب البعث دمر 400 مليار دولار من مبيعات النفط العراقي وخرج العراق مديناً ب 200 مليار اخرى مع بنى تحتية مدمرة كاملة وبحوالي 4 ملايين مشرد الى خارج العراق و أكثر من مليونين من الخسائر البشرية ما بين قتلى الحروب والاعدامات و أكثر من نصف مليون معاق خلال أربعين عاماً من حكمه.

● الهيكل التنظيمي :

1. القيادة القومية لحزب البعث وكان أمينها العام صدّام مدى الحياة.

2. القيادة القطرية لحزب البعث، قيادة قطر العراق و كان أمينها العام صدّام مدى الحياة.

3. مجموعة مكاتب و فروع تدار من قبل اعضاء القيادة بشكل مباشر و هي :

1 - أنظُر أوكار الهزيمة هاني الفكيكي ومذكرات حردان التكريتي وكتاب حزب البعث لجلال السيّد.

أ. المكتب العسكري وكان يشرف بشكل مباشر على القوات المسلحة و قوى الأمن، وكان صدّام يحتفظ بأمانة سر المكتب لنفسه طيلة فترة حكمه لأهمية دور هذا المكتب وأُضيف في أواسط التسعينات قصي (إبن رأس النظام) لعضوية المكتب وأصبح نائباً لأمين السر.

ب. المكتب المهني.

ج. المكتب الفلاحي.

د. المكتب التنظيمي.

هـ. المكتب النسوي (إتحاد النساء).

و. مكتب الإتحاد العام للطلبة والشباب.

ز. مكاتب و فروع الحزب في المحافظات.

● **القيادة :** ابرز مؤسسي الحزب هم (زكي الاسوزي، ميشيل عفلق، جلال السيد، صلاح الدين البيطار و أكرم الحوراني). وقد دخل التنظيم الحزبي البعثي الى العراق في الخمسينيات.

تعتبر القيادة القطرية أعلى قيادة لحزب البعث يتراوح عدد اعضائها من 25-30 شخصا وعلى رأسهم صدّام، وكان من أبرز القيادات :

1. صدّام حسين مجيد التكريتي (رئيس مجلس قيادة الثورة، رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، القائد العام للقوات المسلحة، أمين سر القيادة القومية لحزب البعث، أمين سر القيادة القطرية لحزب البعث و أمين سر المكتب العسكري)[1]

1 - يذكر مصوّر صدّام الخاص ويُدعى حسين محمد علي في مقابلة أجراها معه الإعلامي شامل عبد القادر ونُشِرت في مجلة ألف باء، ولاحقاً في كتاب للأخير بعنوان (لمحات صحفيّة من عراق صدّام حسين) في الصفحة 343 مانصّه :((طبعنا في الرئاسة خلال عشر سنوات فقط قرابة المليار صورة لصدّام. وهذا بخلاف ماطبعته المطابع العسكريّة ومطابع وزارة الإعلام)) وغيرها بذات العدد، وهذا يعني ان صدّاماً الذي حكم 25 عاماً كرئيس قد طبع لنفسه صورا

2. عزت ابراهيم الدوري (عضو مجلس قيادة الثورة، عضو القيادتين القومية و القطرية).

3. طارق حنا عزيز (عضو مجلس قيادة الثورة، عضو القيادتين القومية والقطرية ونائب رئيس مجلس الوزراء).

4. طه ياسين رمضان (عضو مجلس قيادة الثورة، عضو القيادتين القومية و القطرية و نائب رئيس مجلس الوزراء).

5. الفريق اول الركن علي حسن المجيد (عضو مجلس قيادة الثورة، عضو القيادة القطرية و قائد المنطقة الجنوبية).

6. مزبان خضر هادي (عضو مجلس قيادة الثورة، عضو القيادة القطرية و قائد الفرات الاوسط).

7. قصي صدّام حسين التكريتي (عضو مجلس قيادة الثورة و نائب أمين سر المكتب العسكري).

8. سمير عبدالعزيز النجم (عضو القيادة القطرية ومسؤول تنظيمات ديالى).

9. عزيز صالح نومان الخفاجي (عضو القيادة القطرية ومسؤول تنظيمات الرصافة).

10. عبدالباقي عبدالكريم السعدون (عضو القيادة القطرية ومسؤول تنظيمات الكرخ).

11. عقلة عبد صكر الكبيسي (عضو القيادة القطرية ومسؤول تنظيمات ميسان).

12. خميس سرحان بشير المحمدي (عضو القيادة القطرية ومسؤول تنظيمات كربلاء).

13. محمد زمام عبدالرزاق السعدون (عضو القيادة القطرية).

14. لطيف نصيف جاسم الدليمي (عضو القيادة القطرية).

→لاتقل عن قرابة التسعة مليارات صورة بمعدّل 300 صورة لكل مواطن وبكلفة لاتقل عن تسعة مليارات دولار، لاسيما وأنّ الصور كانت تُطبع على أفخر أنواع الورق..

15. سيف الدين محمود المشهداني (عضو القيادة القطرية) .
16. محسن خضر الخفاجي (عضو القيادة القطرية) .

● **التعداد** : إستطاع حزب البعث و بأساليب مختلفة بالترهيب والترغيب ومن خلال إغراءآت المناصب والوظائف والدراسة والخدمة العسكرية والجيش من إستقطاب الملايين من العراقيين، وأُوصِدَت كليّات ومعاهد بوجه غير المنتمين الى حزب البعث، وكذا الأمر بوزارات كاملة كالوزارات العسكرية والأمنية والمخابرات والخارجيّة ورئاسة الجمهوريّة والنفط والإعلام، وتُشير إحصائيّة هيئة المسائلة والعدالة الى أنَّ عدد المشمولين بقراراتها يبلغ 6780000 (ستة ملايين وسبعمائة وثمانين الف) شخص على شقّين، اولهما الشقّ الحزبي وتعداده كما يلي : عدد أعضاء القيادة القوميّة (10) واعضاء القيادة القطريّة (28) وأعضاء المكاتب الحزبيّة (118) وأعضاء الفروع (448) وأعضاء الشعب (1860) وأعضاء الفرق (25000) والأعضاء بدرجة عضو عامل (250000) والأنصار المتقدمين (مليونين) والأنصار (مليون ونصف المليون) .

اما الشقّ الثاني فيشمل كل من هم بدرجة مستشار او وكيل وزير ومدير عام والدرجات الخاصّة وعناصر الحرس الجمهوري والحرس الخاص وفدائيو صدّام ومنتسبو اجهزة الأمن ووكلاء الأمن ومنتسبو الخابرات ووكلائهم وحاملي انواط الشجاعة والرافدين وسيف القادسيّة ونوط الاستحقاق العالي واصدقاء الرئيس، بتعداد ما مجموعه ثلاثة ملايين شخص!!.

● **التسليح** : كان يتم تسليح عناصر الحزب بأسلحة خفيفة و توجد في مقرات الحزب المنتشرة في كل انحاء العراق أسلحة متوسطة.

● **الإنتشار** : كانت المنظمات الحزبية تنتشر في جميع المدن العراقية وكذلك المعامل والمدارس والمعسكرات والدوائر الحكومية والنوادي وتم التركيز على المناطق التي تمتاز بمقاومة افكار البعث كالمحافظات الجنوبيّة.

الواجب : مراقبة الشعب العراقي وكتابة التقارير والاشراف والتدقيق والمتابعة على كافة المرافق الحكومية والأجهزة الأمنية والعسكرية، وكذلك تنفيذ المداهمات والإعتقالات والمطاردات ونصب السيطرات.

فدائيّو صدّام

●تاريخ التشكيل : تأسست قوات فدائيي صدّام بالمرسوم الجمهوري رقم 12 لعام 1996.

●**التنظيم** : سرايا وأفواج ترتبط بقيادات ميدانية ومن ثم برئاسة أركان مستقلة عن الجيش والحرس الجمهوري.

●**القيادة والسيطرة** : ترتبط رئاسة أركان فدائيّي صدّام حسب القانون بالسكرتير الأقدم لرئيس الجمهورية (منصب وهمي) وهي بالحقيقة مرتبطة بعُديّ الإبن الأكبر لصدّام.

●**التعداد** : قرابة ال40000 مقاتل

●**التسليح** : أسلحة خفيفة ومتوسطة تختص بحرب الشوارع وحرب العصابات ويرتدي أفرادُها ملابس مقنّعة بيضاء أو سوداء.

●**الإنتشار** : تتوزع قيادات ميدانية على عدة مناطق هي الشمالية والجنوبية والفرات الاوسط والغربية والشرقية وبغداد، وترتبط بهذه القيادات السرايا والأفواج حسب الحاجة والواجب.

●**الواجب** : تنفيذ أوامر مطاردة وقتل كل من يعارض السلطة وأُنيطَت بهم تنفيذ الأحكام البشعة كقطع الألسُن أو الإسقاط من شاهق وتكسير الأيدي والأرجل.

●**أبرز القادة** : تم اختيار قيادة هذا التنظيم بعناية ودقة حيث كانوا من أكثر العناصر إجراماً وولاءًا للنظام، وهم من ضباط الحرس الجمهوري والأجهزة الأمنية الأُخرى، وقد أُسند منصب رئاسة الأركان الى الفريق مزاحم صعب الحسن التكريتي.

●**نبذة عن التشكيل** : نفّذ هذا التشكيل مفهوم إرهاب الدولة من خلال قطع الرؤوس والألسن والآذان والطعن بالرمح وقد شُكِّلت عام 1998 قوة مساندة له بمستوى 10000 مقاتل سُمِّيت أشبال فدائيي صدّام من أعمار14 -17 عاما، و قد انخرط أغلب عناصر فدائيي صدّام في التنظيمات الإرهابيّة والمجاميع المسلحة بعد سقوط النظام في عام 2003.

مجلس الأمن القومي

●تاريخ التشكيل : تشكّل مكتب الأمن القومي في القيادة القومية لحزب البعث المنحل منذ عام 1970 بإدارة سعدون شاكر، وكان هدفه تجنيد العناصر البعثية والجواسيس في الاقطار العربية من خلال فروع حزب البعث فيها، واستمر

هذا المكتب على نفس النهج والنشاط حتى عام 1990، وفي عام 1996 تشكّل من جديد تحت مسمّى مجلس الأمن القومي بواجب و إدارة جديدين.

●**التنظيم** : هو عبارة عن لجنة تضم مدير جهاز الأمن الخاص ومدير الأمن العام ومدير جهاز المخابرات ومدير الإستخبارات العسكرية و أمين سر الحرس الجمهوري وممثل صدّام(مرافقه عبد حُميِّد حمود) وممثلاً عن ديوان الرئاسة (فارس عبدالحميد هاني) و قائد فرقة الحرس الجمهوري الخاص و أمين سر مجلس الأمن القومي إدهام التكريتي.

●**القيادة والسيطرة** : يترأسه (قصي) ويعقد إجتماعاته كل اسبوع وتُعقد بحضور صدّام عند الضرورة.

●**التعداد** : يعمل في مجلس الأن القومي حوالي 2500 شخص من أقرب الموالين للعائلة الحاكمة.

●**التسليح** : يشرف مجلس الأمن القومي على فرقة الحرس الجمهوري الخاص، ولواء التدخل السريع التابع لمديرية الأمن العامة، والقسم الفني في جهاز المخابرات، وكتيبة التدخل السريع و كذلك الوحدة 999 في مديرية الإستخبارات العسكرية و قسمي المراقبة و المتابعة في جهاز الأمن الخاص.

●**الانتشار** : في بغداد.

●**الواجب** : تحديد الاولويّات الأمنية والواجبات الخاصة لحماية صدّام.

●**نبذة عن التشكيل :** تشكل مجلس الأمن القومي عام 1996بسبب خوف النظام المتزايد من الأجهزة الأمنية المتُعَدُّدة والمتشعبة والمتداخلة ولإحكام سيطرته عليها.

جهاز الحماية الخاص

يتشكّل من ثلاثة أطواق يشتمل الطوق الاول على 250 عنصراً والطوق الثاني من 500 عنصر والثالث من 750 عنصراً، وسريّة ساندة تشمل الطباخين والحلاقين والمصوّرين والخدم والصيادين والسواق والأطباء ومربي الحيوانات المفترسة وسواهم.

مشروع 888

يسمّى بمشروع الهادي ومقرّه في الراشديّة، ويعمل على مراقبة ورصد كافة أجهزة الإتصال والهواتف والإنترنيت (على محدوديّته) وأجهزة الإتّصالات اللاسلكيّة العسكريّة والمدنيّة.

مديريّة الأمن العسكري

واجبها مراقبة القوات المسلّحة،وقد انفصلت عن الإستخبارات العسكريّة عام 1992 بمرسوم جمهوري لتصبح مستقلّة، وقد أخذت على عاتقها التحقيق مع الأسرى العراقيين العائدين من إيران والعسكريين الهاربين من الخدمة العسكريّة إضافةً الى الواجبات الأُخرى، وقد كانت منتشرة في كل مفاصل الجيش الى حدّ مستويات السرايا في القوات المسلّحة.

الأجهزة التكميليّة لأمن السلطة

نضيف الى كل ماذكرناه من تشكيلات اجهزة كثيرة كانت ادوات قمعيّة مساعدة ندرجها بما يلي :**محكمة الثورة، الإنضباط العسكري، مديرية الجنسيّة، مديريّة الجوازات، مؤسسة العشائر، النقابات والمنظمات المهنيّة، مختارو المحلات والأحياء، قوات النخوة، السفارات والملحقيّات في دول العالم، التصنيع العسكري، اللجنة الاولمبيّة (وهي الوحيدة في العالم التي تحوي معتقلاً) ، معاونيّات العمادة لشؤون الطلبة في الكليات والمعاهد، وزارة الإعلام، منظمة مجاهدي خلق الإرهابيّة، أفواج الطوارئ.**

وعلينا ان نسجّل هنا ان كل هذه الأجهزة كانت طفيليّة في ولاءاتها ولم تكن عقائديّة ومخلصة لسيّدها بدليل فشلها في حفظ نظامه واستسلامها وهروبها خلال 18 يوماً من الدخول الأمريكي للعراق،ونستثني هنا الجيش العراقي الذي كان مغلوباً على أمره ولم يقاتل فعليّاً لعدم إيمان افراده بالنظام المستبد.

لقد كان كل جهاز من أجهزة صدّام، جهاز جمع معلومات وجهاز مكافحة في آن واحد لكثرة عدد تلكم الأجهزة وصعوبة التنسيق فيما بينها، وكانت بمجملها تعتمد على الأمن القهري، ولم تكن تشعر بحاجتها الى الأمن الوقائي وكانت تقتل على الشبهة، بل أنّ بعض تلك الأجهزة قد بُنِيت على واجب بثّ الرعب بين المواطنين كما في فدائيي صدّام،

كما ان نظام صدّام لم يأبه الى الاعمار والتطوّر الحضاري كطريق لتعزيز الأمن[1] فقد منع صدّام بوّابات العلوم كتكنلوجيا المعلومات لأسباب أمنية، وكان جُلّ اهتمامه ببناء القصور العملاقة والجوامع الشاهقة للمباهاة لا للورع بدليل عدم

1 - انظر لاحقاً الباب الثاني في الفصل الثاني عن الجوانب التكميليّة لإستتباب الأمن.

تورّعه عن هدم المساجد بكل بساطة ابّان الانتفاضة الشعبانيّة بما فيها ضرب مرقد الإمام الحسين عليه السلام بمدافع الدبّابات.

كانت البُنى التحتيّة من آخر اهتمامات صدّام، فلم يَجر تحديثٌ لمنظومة الكهرباء مثلاً منذ أواسط السبعينات وحُرِمت محافظات الجنوب والوسط من الكهرباء لسنوات حتى أنَّ الكثير من الأهالي حوّلوا الثلاجات والمجمّدات الى خُزانات للملابس ومنع بالرغم من ذلك نَصب المولّدات الاهليّة في الشوارع، كما لم يجر العمل في التنقيب والاستكشافات النفطيّة ولم يُبدِ النظام أيّ إهتمام بالبنى التحتيّة في المناطق الكرديّة ولا في المحافظات الجنوبيّة كنوع من العقاب الجماعي ولم تَجرِ تحلية مياه لأهالي البصرة الذين ظلّوا طيلة عهده يشترون الماء الصالح للشرب.

الفصل الثالث

الأمن خلال فترة الإحتلال الأمريكي

2003–2011

الأمن القومي الأمريكي والأمن العراقي

نماذج من الجرائم الامريكيّة

الأمن القومي الأمريكي والأمن العراقي

2011-2003

لقد انفضّ مشهد سقوط نظام صدّام عن ألغام من التداعيات الأمنية الخطيرة التي ظلت تهدد أمن العراق شعباً ومؤسسات ولازالا يُعانيان منها ومن آثارها.

فلم يعُد خافياً للعراقيين والعالم أنَّ نظام صدّام قد تبنى خطّاً من المتشددين منذ وقت مبكر سابق لسقوطه، فقد احتضن الإرهابي ابو حمزة المهاجر منذ تسعينيات القرن الماضي، وكذلك الأمر مع الزرقاوي الذي تواجد منذ عام 2000 على أرض العراق، وهذان إستطاعا أن يجمعا ويُنظّما لجيشهم السريّ الذي كان أحد مقوِّمات قدرتهما إثر سقوط النظام عام 2003، لاسيما وأنّ صدّاماً قد فتح الحدود مُشرعة أمام المقاتلين العرب تحت شعار قوميّة المعركة رغم علمه أنَّ التدفّق قد جاء بعشرات الألوف من المقاتلين المنتمين الى حركات متشدّدة تكفيريّة، بل إنَّهُ حين أحسّ بقرب نهايته ورآها محتومةً ووصل الى علمه عبر مَجَسّاتِه أنّ هنالك قطاعات واسعة من الشعب تنتظر وتتمنّى سقوطِه بترقّب، فانّه شجّع تدفق التكفيريين الذين يكفّرون الشيعة الّذين يُعَدُّون شوكة في حلق النظام.

لقد عمد النظام الحاكم مبكّراً الى غضِّ الطرف عن إنتشار الأفكار التكفيرية لوقف المدِّ الشيعيِّ الذي تحوّلَ الى المقارعةِ المسلحةِ للنظام، وكانت نظرةٌ بسيطة الى شارع المتنبي (وهو شارع المكتبات العريق المرصود من الأجهزة الأمنية) تُشير بما لا يقبل الشكّ الى تغاضي أجهزة الدولة الرقابية آنذاك عن تحركات الفكر الوهابي التكفيري وإنتشار مكتبات تُديرها الحركة الوهابية وتُباع فيها علناً كتبٌ تُكفِّر الشيعةَ وتهدر دمهم، وكانت الدولة تلعب بالنار في استعمال الورقة الطائفيّة التكفيريّة لوقف الحركات الشيعية المناهضة لحكم البعث.

لقد زادَ إمعان النظام في تَعَمُّدِ نشر الأسلحة بين العشائر تحت شعار التكريم، ووصل عدد الأسلحة التي وزّعها النظام عشوائياً الى سبعة ملايين قطعة سلاح، وهو خلاف السلاح الذي استولى عليه المواطنون اثر سقوط صدّام ودخول قوات الإحتلال الأمريكي، حيث هجم بعض المواطنين على مخازن الأسلحة ونهبوها، وسهّل الأمرَ حينذاك أنَّ النظام قد كَدَّسَ السلاحَ الخفيفَ في المدارس وسط الأهالي بشكلٍ ملفتٍ وبأعداد هائلة.

كما عمدَ النظام في أواخر أيامه الى العفو العام عن المجرمين من أصحاب السوابق الخطرة وأفرغَ السجون من القتلةِ والعصابات بالمرسوم الجمهوري ذي الرقم 225 الصادر في العشرين من تشرين الاول اكتوبر عام 2002، والذي أطلقَ فيه سِراح الآلاف من عُتاة المجرمين، وشكّل هؤلاء إثر سقوط نظام صدّام عصاباتٍ للنهب والسلب إبتدأت بالبنوك والمخازن الحكومية والمحال التجارية وأشاعت جوّاً مّن الرّعب والفوضى وسط صمت القوات الأمريكية.

إنَّ الوضع الاقتصاديَّ السيّئَ وإرتفاع معدلات الفقر والجوع والحرمان والبطالة كانت من الاسباب الداعمة لفوضى النهب والسلب إثر السقوط، وزاد عليها زوال الخوف الشعبي المكبوت لعشرات السنين و شعور العراقيين بالظلم الهائل ممّا أدّى الى تفجّر الوضع الداخلي شعبياً لحدِّ التهور والإنفلات الأمني، لاسيَما بعد أن هجمَ المواطنون على مقارِّ الأجهزة الأمنية وسقوط ملايين الوثائق الأمنية الخطيرة بيد الشعب وإطّلاع الكثير من أهالي المعدومين والمعتقلين على أسماء قاتلي أبنائهم والواشين بهم، مما صَعّد من حالاتِ الثأر الفرديِّ الذي سار جنباً الى جنبٍ مِع الثأر الجماعي من رجال الأمن وعناصر حزب البعث والمُخبرين الذين حاصرهم الشعب وقتل الكثير منهم بشكلٍ عشوائيٍّ.

لقد اختلطت المآسي الدافعة للثأر والإنتقام مع عودة المواطنين العراقيين الهاربين من جور النظام وأولئكَ المسفّرين الذين وجدوا بيوتهم مُصادرةً ومُعطاة او مُباعة لعوائلَ ارتضت أن تشتريها وحدثت إثرَ ذلك صراعاتٍ دمويةٍ أدّت الى تشكيل هيئة نزاعات الملكية لاحقاً.

وساهمت بعض دول الجوار بشكل مباشر في إذكاء الدّمار وحالة اللا أمن من خلال الدفع بعناصرها المأجورة لإحراق البنايات والوزارات والمنشآة الحكومية بشكل مُتعمّد، كما تدفقت أعداد كبيرة من العناصر التخريبية التابعة لأجهزة مخابرات الكثير من الدول عدا عن مخابرات دول الجوار لتشعل الحرائق في المؤسسات والمنشآت الحكوميّة.

لقد زادت القوات الأمريكية الغازية الأمر سوءاً من خلال نشر السلاح والفوضى وأرخت تلك القوات أيديها عمداً أمام سرقات المخازن والبنوك والمتاحف والآثار العراقية، وكانت قواتهم تُهدي مسدَّساتٍ لكلِّ من هبَّ ودبَّ دونما رقيب، وكانت المسدسات تلك تباع علناً في الشوارع في سوق مريدي والباب الشرقي مع باقي الأسلحة تحت بصر الأمريكان، وتزامن ذلك مع قراراتٍ متسرّعةٍ أصدرتها سلطة الإحتلال بحلِّ الجيش والشرطة العراقية وأجهزة الأمن كافة.

لقد كان من الممكن أن يكونَ مفهوماً حلُّ الجيش بشكلٍ مُقنَّنٍ وضمن أُطُرٍ صحيحة لا تجعل مئات الألوف في مهب الريح لفترات طويلة، ولكنَّ من غير المفهوم حلّ القوات الأمريكية لشرطة النجدة والمرور والأخطر من ذلك حلّ قوات الحدود، وهنالك الكثير من ملامح التخبّط الأمريكي غير المدروس والمعتمد على معلومات سطحيّة[1] ولا نستبعد أن يكون وراء هذا الأمر هدفٌ إستراتيجيٌّ أمريكي تمثّل في غَضِّ الطرفِ عن تسلّل العرب الافغان كي تحشد القاعدة الإرهابيّة طاقاتها في

1 - من ملامح تخبّط الأمريكان وعدم تفهّمهم للوضع العراقي أنّهم حين أعادوا تشكيل قيادة قوات الحدود فإنّهم ألحقوا بها مديريّتي الجنسيّة والإقامة!! وهو أمر غير مألوف في تعامل المؤسسات العراقية.

العراق ومن ثم يقوم الأمريكان بمقاتلتها فيه وإستنفاد إنتحارييّها حتى لو أدّى الأمر في تداعياته الى وقوع ضحايا في صفوف المدنيين العراقيين، فقتالها في العراق أسهل من قتالها في وعورة أفغانستان.

كان أمراً واضحاً أنَّ اولويّات الأجندة الأمريكية لاتتطابق (بل تتنافر أحياناً) مع مفردات أجندة العراقيين الذين كانوا يلعقون جُراحهم.

كان هاجس الأمن القومي الأمريكي يفرضُ على الأمريكان أن يقاتلوا أفراد القاعدة في العراق، وكانت عقيدة التكفيريين الفاسدة بتكفير شيعة آل البيت العراقيين دافعاً اضافيّاً كي يقطعوا آلاف الاميال وبمساعدات من مخابرات اقليميّة ليفجّروا أنفسهم وسط الحسينيّات وأسواق البسطاء وأماكن تجمّعات العمّال.

لقد ازداد العنف مع حلِّ الأجهزة القمعيّة التي وجدَ موظفوها المختصون منهم في صناعة الموت (والّذين لا يُجيدون أمراً سواه) مخرجهم في التعاطي مع المنظمات الإرهابيّة لمزاولة مهنتهم التي أتقنوها لعقودٍ، لاسيما وأنّ المواطنين كانوا يطاردونهم على جرائمهم.

واعتمد الأمريكان على البعض من هؤلاء في الدلالة على الأهداف، وقد كان مريباً أن ترى أرتالاً أمريكية يرافقها ضُباط مخابرات عراقيون سابقون وضُباط من الحرس الجمهوري السابق وعناصر الأمن المنحل للافادة منهم كأدلاّء، مما أثار مشاعر متضاربة ناقمة لدى العراقيين وهم يَرون أعداءهم في خدمة من جاءوا ليدّعوا تحريرهم منهم.

و تراكمت أمام أعين العراقيين صور لتصرفات تنم عن العنف المفرط لعناصر الجيش الأمريكي نابع من غرور التفوّق الممزوج بخوف المقاتل الأمريكي من تواجده على أرضٍ غريبةٍ عنه في كل شيء، وتكررت ظواهر سحق دبابات في

الشوارع لسيارات مدنية والصعود فوقها حين تضايقها في السير على الطرقات، والسير بسرعات جنونية بالمدرّعات وسط الاهالي وفي الساحات العامة والهستيريا الأمريكية المصاحبة لحملات المداهمات والتفتيش حتى أّن دبابة إقتحمت منزلاً في أحد أحياء بغداد ووصل عمود مدفعها وسط العائلة في المطبخ!!.

إنَّ عدم مراعاة مشاعرَ وعادات وتقاليد المواطنين وتفتيش النساء أثارت موجةً منَ الإستياء و مشاكلَ وحسّاسيات لا لزوم لها.

لقد ساد مبدأ في أمريكا بعد تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر ينادي بأنّ ردّة الفعل الأمريكي يجب أن تكون أشدَّ وأبعدَ أثراً من العدوّ، وأنّ من الواجب في الحرب على الإرهاب مكافحة الحواضن والمساعدين والمروّجين فكانت شرعنة قتل كل من يهدد الأمن الأمريكي في أيِّ بلدٍ في العالم حتى لو كان التهديد في مرحلة التخطيط والتفكير دونما حاجة الى غطاء شرعيٍّ دولي. كانت مكافحة الإرهاب تتمُّ عند الأمريكان بشكل وحشي وهو أمرٌ قَوّى الإرهاب بدلاً من أن يضعفه أحياناً، بل أنّ الوحشية الأمريكية أوجدت أحياناً دافعاً لمبررات المقاومة (سواء كانت حقيقيّة او مبرقعة زيفاً).

ووردت على العراق نوعيات أُخرى غريبة من الأرتال الأمريكية تحت مُسمىّ الشركات الأمنية متُعَدُّدة الجنسيات وهي مُسمّيات لم تطرق يوماً سمع المواطن العراقي، وكانت تلكم الشركات مستهترة في عملها وتقتل بلا رحمةٍ كلَّ من تشعر أنّه يضايقها في الشارع لأتفه الأسباب وكان كل ضحاياها من المدنييّن ونخص بالذكر شركة بلاك ووتر سيئة الصيت(1)

---

1 - * هامش بلاك ووتر العالمية Worldwide Blackwater والتي تعني حرفيا باللغة العربيةالماء الأسود، كانت تسمّى سابقا Blackwater USA، هي شركة تقدم خدمات أمنية وعسكرية أي أنها شركة مرتزقة.

تعتبر واحدة من أبرز الشركات العسكرية الخاصة في الولايات المتحدة وقد تأسست وفق القوانين الأمريكية التي تسمح بتأسيس مصانع وشركات عسكرية خاصة، تعرضت لانتقادات واسعة بعد نشر كتاب "مرتزقة بلاك ووتر.. جيش بوش الخفي" الذي قال إنها تدعم الجيش الأمريكي بالعراق فيما يُشمل جنودها بالحصانة من الملاحقات القضائية،و تقدم الشركة خدماتها للحكومات والأفراد من تدريب وعمليات خاصة،ورئيس الشركة هو جاري جاكسون

لقد ساهم إعلان الولايات المتحدة الأمريكية لإستراتيجيتها الجديدة المسماة بالشرق الأوسط الجديد في تصاعد الرعب لدى الحكومات العربية ودول الجوار والشرق الاوسط وشعورها بأن نجاح التجربة العراقية سيكون مدعاة لإنهيار أنظمتهم، فتكاتفت تلك الدول لإفشال التجربة العراقية بأيٍّ ثمن من خلال الدفع بالإرهابيّين والتخطيط المخابراتي لإسقاط العراقيين في مستنقع الدم وإغراق القوات الأمريكية فيه كي لا تفكّر في إعادة التجربة واستنساخها في دولهم، وظهرت عند ذاك وبشكل مريب تشظيات للمعتقدات الدينية والاثنية والطائفية في كل الإتجاهات وساهمت تلك الدول في دعم التشدد الديني والمذهبي لإغراق العراقيين في حرب أهلية مستقبلية إنطلقت شرارتها بحدث خطير في تداعياته تمثّل بتفجير مرقد الإمامين العسكريين عام 2006.

إنّ مما نفتقده في فترة الإحتلال الأمريكي هي البنية التكامليّة المساعدة على إستتباب الأمن، وهو أمر لم يحدث رغم معرفة الأمريكان بأهمية الجوانب الاقتصاديّة والإعمار وحركة الإنتاج والعلوم والتكنلوجيا في تعزيز أمن المواطنين.

لقد برزت تحدّيات الإهمال الأمريكي منذ اللّحظات الأولى للإحتلال الذي اتّخذَ موقف المتفرّج للنهب والسلب والحرائق في كل مؤسسات الدولة ومصانعها، وكذا الأمر مع نهب البنوك والمتاحف والمخازن الحكوميّة، ناهيك عمّا كشفته التقارير الأمريكية والتحقيقات عن أموال بالمليارات سُرقت من قبل الجنرالات الأمريكان، وبرز الفساد المالي العراقي على يد ساسة تمرّسوا على السرقة ودرّبتهم

→Gary Jackson أحد أفراد القوات الخاصة سابقا التابعة للبحرية الأمريكية Navy Seals. وقال رئيس شركة "بلاك ووتر" العسكرية، في حديث صحفي نادر، إنّ الشركة توقع عقودا مع حكومات أجنبية منها حكومات دول مسلمة لتقديم خدمات أمنية بموافقة حكومة الولايات المتحدة، كما أوضح أن شركته لا تمانع وجود الشواذ في صفوفها. يذكر أن غاري جاكسون، رئيس بلاك ووتر، هو ضابط سابق في البحرية الأمريكية، أما مؤسس الشركة "إريك برنس" فهو ملياردير أمريكي تصفه بعض وسائل الإعلام الغربية بأنه "مسيحي أصولي"، وهو من عائلة جمهورية نافذة.

وكتبت صحيفة "واشنطن بوست" في عام 2004 أن فرقا عسكرية (مغاوير) من النخبة استأجرتهم حكومة الولايات المتحدة لحماية الموظفين والجنود وضباط الإستخبارات في العراق، وقالت إن وصفهم بالمتعاقدين العسكريين مع الحكومة ليس دقيقا والوصف الصحيح هو "جنود مرتزقة" وتحدثت عن إرسال الآلاف منهم إلى العراق.

بِطانات لهم في ظلِّ هزال مؤسّساتي وحكومي فَبُلِعت المليارات حتى كان رصد أيِّ مبلغٍ للاعمار محزناً للمواطنين ومفرحاً لمفرخة الفساد الحكومي المنظّم.

لقد سعى ونجحَ الإرهاب في مراحل معيّنة في شَلِّ حركة المجتمع العراقي ثم زادت ملامح الحرب الاهلية عامي 2006-2007 اثر تفجير مرقدَي الإمامين العسكريين عليهما السلام من ضلال سوداء لغيومٍ قاتمةٍ في سماء العراق، وتزامنت هذه الظروف مع هجرة قسريّة للعقول وللطبقة المتوسّطة مما أغرق العراقيين في كوابيس الجثث مجهولة الهويّة وعصابات القتل التي تطوف في الظلام كالكلاب السائبة.

نماذج من جرائم الأمريكان

لقد ارتكبت القوات الأمريكية في مفاصل إحتلالها للعراق جرائم بشعة لاتُنسَى من ذاكرة العراقيين، ومهما كانت التبريرات من فرديّة هذه الجرائم إلاّ أنّ الثابت في الأمر أنّها ساهمت في إشمئزاز العراقيين من القوات التي أطاحت بصدّام وفي تلويث صورة الجيش الأمريكي وأضرّت ضرراً بالغاً بسمعة أمريكا.

انّ الجامع بين كثرة الحوادث وبشاعتها هو إستهانة الجندي الأمريكي بالدّم الاجنبي، مع الإعتراف بأنّ حريّة الصحافة الأمريكية أتاحت الى إماطة اللثام عن تلك الجرائم الأمريكية والتي وصل صدى بعضها الى المحاكم الأمريكية وصدور أحكامٍ على بعض مرتكبي تلك الجرائم يراها معظم العراقيّين لاتتناسب مع شناعتها.

وسنتناول نموذجين من تلك الجرائم أحدها للجيش الأمريكي والآخر للشركات الأمنية الأمريكية

جريمة المحموديّة

في 12 آذار مارس من عام 2006، خطط ستيف غرين وثلاثة جنود آخرون، من القوات الأمريكية في العراق، لإرتكاب الجريمة (وهم مخمورون) عند نقطة تفتيش حيث كانوا موجودين، فدخلوا إلى منزل فتاة عراقية تُدعى عبير قاسم الجنابي (14 عام) قرب المحمودية الواقعة على مسافة 30 كيلومترا جنوب بغداد، وتناوبوا على اغتصابها.

إقتاد غرين والدي الفتاة وشقيقتها التي تبلغ من العمر خمسة سنوات إلى غرفة مجاورة وقام بقتلهم، وبعد ذلك عاد ليغتصب الفتاة وقتلها، وكان غرين وزملاءه قد قاموا بالتنكّر وتبديل ملابسهم قبل ارتكاب الجريمة لإبعاد الشبهات عنهم والإيحاء

بـأنّ متمـردين قـد ارتكبوهـا، وأحرقـوا جثـة الفتـاة وملابسـهم في محاولـة لمحـو آثـار الجريمة،ثم قاموا لاحقاً بإحراق المنزل والجثث جميعاً.

رَوَّعت هـذه الجريمـة العـراقيين، كمـا إعتُبِـرت واحـدة مـن عـدة أحـداث تـورط فيهـا جنـود في الجـيش الأمريكـي في العـراق، واتُّهِـمَ خمسـة جنـود مـن الجـيش الأمريكي تابعين للفرقة 101 المنقولة جواً، بالجريمةِ البشعة.

واتّهَمَ القضـاء الأمريكـي كُـلاً مـن بـاول كـورتيز، جيمس بـاركـر، جيسـي سبيلمان، برايان هـاوارد وسـتيف غـرين (والـذين تم تسـريحهم مـن الجيش قبـل توجيه الإتهام لهم) بالتآمر والتخطيط وتنفيذ جريمة أغتصاب جماعي لطفلة عراقية وقتلها، وذلك بعد قتل أسرتها وهم أمها فخرية طه محسن (34 عاما) ، أبيها قاسم حمـزة رحيم (45 عاما) ، الشقيقة الصغرى هديل (5 سنوات) .

وفي 2007 وجّـهَ القضـاء العسـكري عِـدّة تُهـمٍ إلى المُـتّهمين منهـا القتـل العمـد والتآمر بغرض القتل وعرقلة سير العدالة والإعتداء الجنسي على طفلة.

فقد حكمت المحكمة على جيمس بـاركـر بالسجن لمدة 90 عامـاً، وذلـك بعـد اعترافه في نوفمبر 2006 بإرتكابه الجريمـة تجنُّبـاً لحكـم الإعـدام. كمـا حكمـت محكمـة عسـكرية في معسـكر فـورت كـامبل بولايـة كنتـاكي علـى المجنّـد بـول كـورتيز، بالسجن لمدة 100 عام لمشاركته في الجريمة، حيث اعترف الجـرائم تجنبـاً لعقوبة الإعدام، كمـا حُكم عليه بالطرد مـن الجيش، في حين لـن يتمكـن مـن طلـب العفو قبل مرور عشرة أعوام في السجن.

وقضـت محكمـة في ولايـة كنتـاكي في أغسـطس 2007 علـى الجنـدي جيسـي سـبيلمان بالسـجن لـمدة 110 عامـا بعـد إدانتـه بالإشـتراك في الجريمـة، حيـث صـدر الحكـم بعـد اعـتراف المتّهم وإتفـاق بـين الإدّعـاء العـام ومحـامي سـبيلمان يحـدد فـترة السـجن الـتي سيقضيها بغضٍّ النظـر عـن توصـية هيئـة المحلفـين، كمـا أنـه سـيكون مؤهـلا للخروج "بعفو مشروط من السجن" بعد قضاء عشر سنوات.

كما حكمت المحكمة في مارس 2007 على براين هاورد بالسجن لفترة 27 شهرا بتهمة إعاقة سير العدالة، وإعتباره مشاركاً في الجريمة كونه إستمع إلى حوارات المجرمين الآخرين حول الجريمة وقام بالتغطية عليهم والكذب بعد اكتشافها، إلا أنّه لم يشارك في الإغتصاب أو القتل.

أما العريف السابق في الجيش الأمريكي ستيفن غرين فقد انطلقت محاكمته في 27 أبريل 2009 أمام محكمة فيدرالية في ولاية كنتاكي حيث دفع المتهم بكونه "غير مذنب". ويواجه المتهم 17 اتهاما بينها القتل والاغتصاب وتعطيل سير العدالة، وفي 7 مايو 2009 أدانت هيئة المحلفين في المحكمة بولاية كنتاكي ستيفن غرين بإغتصاب الفتاة عبير الجنابي وقتلها وأسرتها، ليواجه حكم الإعدام على تلك الجرائم،وفي 4 سبتمبر 2009 أصدرت محكمة أميركية في مدينة بادوكا بولاية كنتاكي حكماً بالسجن المؤبد خمس مرات في حق الجندي الأميركي ستيف غرين

جريمة ساحة النسور

في 17 ايلول سبتمبر عام 2007،قام حراس شركة بلاكووتر الأمنيون بإطلاق نار عشوائي في ساحة النسور ببغداد في مما أدى إلى مقتل 17 عراقياً وجرح آخرين، وتقول الشركة إنَّ إطلاق النار كان رداً على هجوم تعرّض له موكبها في حين تنفي مصادر أُخرى هذا الإدِّعاء وتقول أنّ الحراس أطلقو النار بشكل عشوائي على المدنيين.

على إثر هذا الحادث طالبت الحكومة العراقية شركة بلاك ووتر بوقف فوري لأعمالها في العراق والخروج منه بإستثناء المتورطين في الحادث الذين يُراد محاسبتهم، ثم تم تغيير الطلب إلى تعويض قيمته 8 ملايين دولار أمريكي على كل قتيل.

إثرَ هذا الخلاف فَتَحت الحكومة الأمريكية تحقيقاً في الحادث وأرسلت لجنة خاصة للعراق للتحقيق، وقامت صحيفة نيويورك تايمز بنشر تصريحات لمسؤولين كبار في شركة بلاك ووتر قالوا فيها إنهم صرفوا مبلغ مليون دولار لمكتب الشركة في بغداد لغرض إسكات الإنتقادات التي تعرضت لها عقب حادث ساحة النسور، إلاّ أنّهم انكروا علمهم فيما إذا كانت هذه الأموال قد دفعت فعلاً لمسؤولين عراقيين، وكانت بلاكووتر مسؤولة عن أمن السفارة الاميركية ببغداد وقت وقوع حادث ساحة النسور، وكانت بحاجة الى إستحصال إجازة من وزارة الداخلية لأجل الاستمرار في القيام بهذه المسؤولية، وقد جددت وزارة الخارجية الاميركية عقدها مع بلاكووتر في العام التالي 2008 بالرُّغم من إصرار الحكومة العراقية على مغادرة الشركة وممثليها البلاد.

و في تاريخ 11 أكتوبر / تشرين الاول 2007 رُفعت قضية رسمية في محكمة أمريكية ضد شركة بلاك ووتر بخصوص حادثة ساحة النسور ببغداد نيابة عن الضحايا العراقيين، وقد بلغت تجاوزات بلاك ووتر على مدى ثلاث سنوات فقط من قتل 200 عراقي مدني في 122 حالة اطلاق عشوائي في الشوارع العامة.

خُلاصة

نستنتج مما سبق أنّ أبرز التداعيات الأمنية إثرَ الإحتلال الأمريكي هي بروز الإرهاب بشكل فاعل كعاملٍ هادمٍ للأمن في العراق، وتطبيق الأمريكان للأمن القومي المتقدّم على أمن العراقيين وتخبّطهم في قرارات لاتصلح في المجتمع العراقي ولا في المؤسّسات وإنعدام التلازم بين الأمن والتنمية وحماقة وشراسة الجنود الأمريكان الذين ساهموا بتشويه سمعة جيشهم وقدّموا صورة عن بشاعة الإحتلال والنظرة المتعالية لجنوده.

الفصل الرابع

الإرهاب فى العراق

قراءة في تعاريف الإرهاب

الإرهاب لغةً واصطلاحاً

إتجاهات تعاريف الإرهاب

أنواع الإرهاب

الفروق الجوهريّة بين الإرهاب والمقاومة(العراق نموذجاً)

خُرافة ثنائية الإسلام والإرهاب

بنادق للإيجار

ابرز التنظيمات الإرهابيّة في العراق

أبرز قادة الإرهاب في العراق

بشاعة الإرهاب.. الأرقام تتكلّم

- تفجير بيوت الله
- نماذج لعمليّات وحشيّة

قراءةٌ في تعاريف الإرهاب

إنَّ المتصفح للمعاجم وآراء المفكّرين والإستراتيجيين يحارُ من كثرة التعاريف وشدة خلطها بين الغايةِ والوسيلةِ وبين الإرهاب والمقاومة

فلقد أجمع العراقيون على أنّهم قد تخلّصوا من إرهاب السلطة الدكتاتورية وجرّبوا عصر الحرية الذي فتح الآفاق أمامهم واسعة وتمتّعوا بممارسة حقوقهم الديمقراطية، لذا فان كلّ من يُكفّر ويَقتل ويَذبح المدنيّين ويُخرّب المؤسّسات ويعتدي على القوات الأمنية الحكوميّة الفتيّة ويسعى لإسقاط مكتسباتهم بالقوة يعدّونه إرهابياً دون الإلتفات الى أفكاره.

فلا مجالَ للتشويش هنا على العراقيين في الإغراق بالإصطلاح لأنّ الأساسَ عندهم أنَّ مَن يستهدفَهم كمدنيّين ويَفرضَ رُؤاه بالقوة هو إرهابي بلا شك. وحتى اولئِك الذين رفعوا السلاح بوجه الأمريكان الذين أسقطوا صدّام لم يعتبرهم العراقيون إرهابيين ما داموا لا يستهدفون المدنيين ولا الشرطة العراقية والجيش العراقي بحكم الحساسية العراقية ضد كل أنواع الإحتلال، ولاننسى هنا إرث الصراع مع الأجنبي ودور مراجع الدين الشيعة الذين صارعوا الإنكليز ووقفوا الى جانب العثمانيين، رغم ان الولاة العثمانيين ساموهم العذاب إبّان الإحتلال العثماني للعراق.

إنَّ قراءةً في التعاريف التي نراها تنبع من مؤسّساتٍ لم تعانِ ما عاناه العراقيون من إرهاب دولة إمتد لعقود ودخلوا بعده بإرهاب دموي فئوي كما أسلفنا، يعطي تصوّراً عن التخبّط الأكاديمي البعيد عن التجربة العمليّة.

الإرهاب لُغةً وإصطلاحاً

تشتق كلمة "إرهاب" من الفعل المَزيد (أرهَب) ؛ ويقال أرهَب فلاناً : أي خوَّفه وفزَّعه، وهو المعنى نفسه الذي يدلّ عليه الفعل المضعَّف (رَهّبَ) . أما الفعل المجرد من المادة نفسها وهو (رَهِبَ) ، يَرْهبُ رَهْبَةً ورَهْبًا ورَهَبًا فيعني خاف، فيقال : رَهِبَ الشيء رهباً ورهبة أي خافه، والرهبة : الخوف والفزع، أما الفعل المزيد بالتّاء وهو (تَرَهَّبَ) فيعني انقطع للعبادة في صومعته، ويشتق منه الراهب والراهبة والرهبنة والرهبانية... إلخ، وكذلك يستعمل الفعل ترَهَّبَ بمعنى توعد إذا كان متُعَدًّيا فيقال ترهب فلانا : أي توعده. وأرهَبَه ورهَّبَه واستَرْهَبَه : أخافَه وفزَّعه. وتَرَهَّب الرجل : إذا صار راهبًا يخشى الله. والراهب : المُتَعَبِّد في الصومعة. والإرهابيون في "المعجم الوسيط" : وصف يُطلق على الذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب لتحقيق أهدافهم السياسية والإرهابي في "المنجد" : من يلجأ إلى الإرهاب لإقامة سلطته، والحكم الإرهابي هو نوع من الحكم يقوم على الإرهاب والعنف تعمد إليه حكومات أو جماعات ثورية و"الإرهاب" في الرائد" هو رعب تحدثه أعمال عنف كالقتل وإلقاء المتفجرات أو التخريب، و"الإرهابي" هو مَنْ يلجأ إلى الإرهاب بالقتل أو إلقاء المتفجرات أو التخريب لإقامة سلطة أو تقويض أخرى، و"الحكم الإرهابي" هو نوع من الحكم الاستبدادي يقوم على سياسة الشعب بالشدة والعنف بغية القضاء على النزعات والحركات التحررية والاستقلالية، وتجدر الإشارة إلى أن المعجمات العربية القديمة قد خلت من كلمتي "الإرهاب و "الإرهابي" لأنهما من الكلمات حديثة الاستعمال.

نستخلص مما تقدم أن "الإرهاب" يعني التخويف والإفزاع، وأن "الإرهابي" هو الذي يُحدث الخوف والفزع عند الآخرين. ولا يختلف هذا المعنى عما تقرره اللغات الأُخرى في هذا الصدد، فقد ورد في قاموس "المورد" أن كلمة terror تعني : "رعب، ذُعر، هول، كل ما يوقع الرعب في النفوس، إرهاب، عهد إرهاب"، والاسم terrorism يعني : "إرهاب، ذعر ناشئ عن الإرهاب"، و terrorist تعني : "الإرهابي"،

والفعــل terrorize يعــني : "يُرهــب، يُــروّع، يُكرهــه (علــى أمــرٍ) بالإرهــاب. وفي قاموس أكسفورد "Oxford Dictionary" نجد أن كلمة Terrorist "الإرهابي" هو الشخص الذي يستعمل العنف المنظم لضمان نهاية سياسية، والاسمTerrorism بمعنى "الإرهاب" يُقصد به "استخدام العنف والتخويف أو الإرعاب، وبخاصة في أغراض سياسية". (1)

إتّجاهات تعاريف الإرهاب

لقد حارت مراكز الدراسات ودوائر الإستخبارات وفقهاء القانون الغربيين في إيجاد تعريف محايد للإرهاب بشكل يحدد الجرم دون أن يعطي المطابخ السياسية للدول الاستبداديّة إمكانيّة طمس حقوق الشعوب بالمقاومة ضد الإستعمار وضد الظلم.

كان واضحاً أنّ هنالك عراقيل قد وُضِعَت بوجه أيّ تعريف منطقي للإرهاب فجاءت التعاريف غائمة في احايين كثيرة وتدور التعاريف الغربيّة في اربعة اتجاهات هي: (2)

1- إتّجاه الأيديولوجيا : يرى أصحاب هذا الاتجاه أنّ الإرهاب هو عنفٌ ايديولوجيٌّ، وينحاز إلى هذا الإتجاه معظم الكُتّاب والسياسيين في الغرب، حيث عَرّفَ Lesrer، وهو أحد كبار المسؤولين الأمريكيين المكلفين بدراسة موضوع الإرهاب، عرفه بأنه "النشاط الإجرامي المُتّسِم بالعنف الذي يهدف إلى التخويف من أجل تحقيق أهداف سياسية"، ويرى الباحث بيولكنسون (أنّ الإرهاب هو إستخدام القتل العمد والتخريب والتهديد بالإكراه لأفراد أو جماعات او المجتمع او

1 - انظر : الإرهاب المفهوم والأسباب، محمد الهواري ، وزارة الشئون الإسلاميّة والأوقاف والدعوة والإرشاد السعودية.
2 - عبد السلام بوهوش، عبد المجيد الشفيق-الجريمة الإرهابيّة في التشريع المغربي-مطبعة الكرامة-الرباط، الطبعة الأولى:2004م.

الحكومات للإذعان لأهداف سياسيّة) ويرى جون. ف. موري في (أنّ الإرهاب هو إستعمال العنف من قبل اشخاص عاديين لتحقيق أهداف سياسيّة)[1] ويعرّف نتنياهو الإرهاب بانّه(الإقدام عمداً بصورةٍ مُنظّمة على إرتكاب جرائم قتل الأبرياء وتشويههم وتعريضهم للخطر لبث الخوف من أجل غايات سياسيّة)[2] و يرى العالم البريطاني وكاتب العمود متخصص عن الإرهاب وحركات التمرّد كروزير (أنّ الإرهاب هو عنف لتحقيق أهداف سياسيّة)[3]

2-إتّجاه العُنف العشوائي : يرى أصحاب هذا الاتجاه أنّ الإرهاب عنف يتّسم بالعشوائيّة و أنه ذو آثار غير تمييزية، فالإرهاب وفق هذا الاتجاه لا يهمه تحديد أشخاص ضحاياه بقدر ما تَهُمّهُ النتائج والآثار التي تحدثها أفعاله، وفي هذا السياق يقول سوتيل بأن "الإرهابي يرتكب أفعّالاً شديدة الخطورة لا تتوافق نتائجها مع الوسائل المستعملة فيها".

ويعرف الكاتب آرون روماند الإرهاب بأنه " عمل من أعمال العنف لا تتناسب آثاره النفسية مع نتائجه المادية".

3-إتّجاه بشاعة الفعل : يذهب اصحابه إلى أنّ ما يميز العمل الإرهابي هو أنه "عمل عنف ذو جسامة غير عادية" وفي هذا السياق يرى الباحث كرينشو (أنّ الإرهاب هو الإستعمال المُنظّم لعنف غير تقليديّ من قبل جماعات تآمريّة)

4-إتّجاه خاصّية الرعب :ويذهب أصحاب هذا الإتجاه إلى أنّ ما يطبع الفعل الإرهابي هو كونه محدثٌ للرّعب يقول الأستاذ : "Le vasseur" انّ "الإرهاب يتضمن عموماً سلوكاً مُعَدّاً ومخصصاً لإحداث الفزع، وإثارة الرعب الجماعي، وهذا يعني أنه سيستهدف مجموع سُكّان الدولة أو جزءاً منهم كطائفة إجتماعية معينة".

---

1 - أنظر كتاب الجوانب القانونيّة للإرهاب الدولي ط. 1978 والأُمم المتّحدة ومكافحة العنف الدولي ط. 1983، والكتابين لجون. ف. مورفي،.

2 - وكأنّ نتنياهو كان ينظر الى المرآة وهو يتلو علينا تعريفه!!!.

3 - أنظر صعود وسقوط الإمبراطوريّة السوفيتيّة ط. 1999 للكاتب بريان كروزير.

إن مانراه في هذه الاتجاهات الغربيّة الأربعة في تعريف الإرهاب أنّها تخلو من تعريفٍ جامع، وأنّ كل التعريفات كانت غامضة في تناولها لركنين أساسيّين هما إرهاب الدولة وإستهداف وتكفير المدنيّين، وأنَّ أيّاً منها لايشتمل على تمام الصورة التي هضمها العراقيّون من آلاف التفجيرات ومئات ألوف الأشلاء وطرق الإبتكارات الإجراميّة للأفعال الإرهابيّة طيلة عقدٍ من الزمان.

إنَّ إطلالةً على ما سبق من نماذج للتعريفات وإتّجاهاتها تعطي صورة واضحة عن القصور والتخبط الذي صاحب تعريف مفردة الإرهاب والتي خلطت أحياناً المقاومة بالعمل الإرهابي، بل إنَّ أيّة نظرةٍ لعراقيٍّ وهو يرى صور تفجير مرقد الإمامين العسكريين عليهما السلام بسامراء و تفجير منطقة الصدرية أو تفجير شارع المتنبّي و (مَسطر) العُمّال في بغداد الجديدة و وتفجيرات المسيّب، لَيَسخَر من تعريفات لا تنطبق مُطلقاً مع ما رآه رَأيَ العين وما تخضب بدماءِ أبنائه عن معنى الإرهاب، ولا يمكن أن يُفسّر أيّاً من تلكم التعاريف أن يقوم شخصٌ من تنظيمات القاعدة بإحراق (50) متطوعاً للشرطة عُزّلٌ من السلاح بعد أن أغرقهم بالبنزين، أو أن يَأتي طالب دكتوراه عربي الى العراق ويَستلف نُقوداً للسفر بِنِيَّةِ أن تُتاح لهُ فرصة تفجير أيٍّ من المراقد والمزارات التي تخالف مذهبه.

ولعلّ اقرب التعاريف الحديثة للإرهاب واقعيّةً هو تعريف الدكتور محمود شريف بسيوني الذي أخذت به فيما بعد لجنة الخبراء الإقليميين التي نظّمت إجتماعاتها الأمم المتحدة في مركز فيينا (14-18 آذار مارس1988) من أنّ" الإرهاب إستراتيجيّة عنف محرّم دولياً، تُحفزها بواعثٌ عقائدية، وتتوخى إحداث عنف مرعب داخل شريحة خاصة من مجتمع معين، لتحقيق الوصول إلى السلطة، أو القيام بداعية لمطلبٍ أو لمظلمةٍ، بِغَضِّ النظر عما إذا كان مقترفو العنف يعملون من أجل أنفسهم

ونيابة عنها، أو نيابة عن دولةٍ من الدول"، ورغم شموليّة التعريف الا انّه اغفل إرهاب الدولة ضد شعبها وإستهداف المدنيين(1)

أنّ الإرهاب كما نراه هو (كلُّ فعلٍ مرعبٍ وعنيفٍ لنظامٍ أو تنظيمٍ ذو فكرٍ مُتطرفٍ بذراعٍ عسكريةٍ يسعى الى تحقيق أهدافَه دون رادع من إستهداف المدنيين ويعمد احياناً الى إعتبار إستهدافهم من ضمن أساسيّاته) ، وهو ما حصل في العراق طيلة عقود.

و ما دمنا قد تحدّثنا بتعريفات الإرهاب وأدلينا بدلونا بما نراه تعريفاً شاملاً له،فإنّ من المهم الإلتفات الى أنَّ ترك الغرب لتعريف الإرهاب غامضاً وسائباً وضبابياً كان له برأينا سببان جوهريان هما

السبب الاول : إنَّ هنالك من القوى الكبرى من لا يرضيها أن يبرز تعريف يُبرِّئُ القوى التحررية الثورية في العالم من تهمة الإرهاب، وإنَّ من مصلحة الدول الكبرى وأجهزتها الأمنية خصوصاً تلك الدول الداعمة لدول مستبدة نفطية (كدول الخليج) أن يذوب الفرق بين الإرهاب وبين المقاومة، كي يصبح تلطيخ المقاومة أمراً سهلاً وهو ما تفعله أمريكا وبعض الدول الأوروبية بتنظيمات تحررية كحزب الله اللبناني وحماس الفلسطينيّة بل وأحيانا مع دول وحكومات.

السبب الثاني : إنَّ تعريف الإرهاب كثيرا ما أسند تحديده لنوعين من الخبراء، أما خبراء أمنيين يهمّهم أن يشمل التعريف قاعدة عريضة من الحركات التحررية، او خبراء أكاديميين لم يتسنَّ لهم العيش لصقَ الموت والممارسة اليومية الحياتية التي تفرق بين الإرهاب والمقاومة، ناهيك عن الدور الذي لعبه الكيان الصهيوني ومعاهده الإستراتيجيّة في كل انحاء العالم والذي يعاني من ضربات المقاومة، ونضيف الى ذلك

1 - تقرير له مقدّم للامم المتحدة (مجلس الأمن من 3500 صفحة وقد شغل بسيوني رئاسة لجنة صياغة قانون محكمة لاهاي عام 1998 ومحققاً لإنتهاكات حقوق الإنسان في أفغانستان عام 2001 ثمّ انتُدب من الخارجيّة الأمريكية للتحقيق في جرائم نظام صدّام، وقابل قرابة ال900 عراقي قبل كتابة تقريره النهائي.

أنّ الدول الكبرى ومعاهدها الإستراتيجيّة تأخذ بنظر الإعتبار ان الأنظمة الإستبدادية المتحالفة معها في الشرق الأوسط تخشى من أي تعريف عالمي حقيقي للإرهاب لأن مثل هذا التعريف سيكون بمثابة مديح للمقاومة في تلك البلدان (لاسيما المقاومة المسلحة) .

أنواع الإرهاب

يُقسّم الإرهاب من حيث المستهدف منه الى إرهاب سلطوي حكومي وهو الإرهاب النازل من الأعلى الى الأسفل أي من الحكومة ضد شعبها كما هو الأمر في الحكومات المستبدة، وقد يصل الإرهاب السلطوي الى مراحلَ متقدمة لإرهاب دول اجنبية بشعوبها وحكوماتها كما فعل هتلر في الحرب العالمية الثانية، و هنالك إرهاب فئوي وهو الإرهاب الصاعد من الأسفل الى الأعلى كما في المنظمات الإرهابيّة التي تعمل لتقويض النظام الجديد في العراق.

و يتّخِذُ الإرهاب في أحايين كثيرة شكلاً دينياً متطرفاً يبيح الدم ويكفر الآخر ويتّهمُه بالردَّة والإنحراف فيصبح الإرهابي كأنه ظل الله في الأرض ويقتل تقرباً الى الله (سبحانه) كما في جرائم القاعدة في العراق ومحاكم التفتيش في اوروبا.

كما يَتّخذ الإرهاب في أحايين كثيرة الشكل القومي كنظام الأبرتايد في جنوب افريقيا وجرائم الهتلرية إعتماداً على نقاوة العنصر الجرماني و جرائم البعث الذي أعتبر القومية العربية سلاحه الشمولي الذي يحارب به.

اما من حيث الأساليب فهنالك الإرهاب الفكري او (الثقافي) الذي يتمثل بدكتاتورية الفكر المتسلط من الطبقة الحاكمة و أحزاب السلطة، وهنالك الإرهاب السياسي كأن تسعى دولة لإسقاط نظام حكم ما من خلال إرهاب شعبه،

وهنالك الإرهاب النفسي ومَثَلُه البارز ضرب أمريكا لليابان رغم أنّ الحرب كانت قد وضعت أوزارها أي لم يكن هنالك داع للعنف الشديد مع اليابان لاسيما وأنّ الضربات كانت لمُدن وليس لمُعسكرات، ولكن ضرب القنبلة النووية كان يحمل رسالة إرهابية للردع.

وإستكمالاً لتعريفنا للإرهاب و لوضعه على قاعدة صُلبة من أرض الواقع إعتماداً على التجربة العراقية الثرية مع المقاومة في عهد صدّام والتجربة العراقية الدموية مع الإرهاب في العراق الجديد مابعد سقوط نظام صدّام، فنرى لزاماً علينا هنا أن نوضّح الفروق الجوهرية بين الإرهاب والمقاومة.

الفروق الجوهريّة بين الإرهاب والمقاومة (العراق نموذجاً)

إنّ أحد أهم الفروق بين الإرهاب والمقاومة يكمنُ في ملاحظة مهمة وخطيرة وهي أنَّ من الممكن تعميم المقاومة وجعلها حالةً عارمةً لكل الشعب أو مُجمله، بينما لا يصُحُّ هذا الأمر على الإرهاب وتنظيماته.

إنَّ الشرارة الثورية لثورة العشرين مثلاً مكّنت المقاومة العشائرية المدعومة بفتاوى مراجع الدين العظام في النجف الاشرف من أن تنتشر كالنار في الهشيم لتصبح ثورة عارمة ضد الانكليز، وبذلك استطاعت المقاومة أن تطلق إنتفاضة وثورة شعبية وهو أمر تكررَّ في الثورة المصرية الحديثة في 25 كانون الثاني يناير عام 2010وكذلك ثورة الحجارة في فلسطين والأمثلة كثيرة.

إنَّ المقاومة المسلحة قادرة في مفاصل تاريخية معينة أن تتحول الى ثورة شعبية ضد السلطة لأنَّ المقاومة في طبيعتها تنبثق من الناس وبدون فوقية وإستعلاء.

أمّا الإرهاب وتنظيماته فإنّ طبيعة عملياته عسكرية انقلابية تُرهب السلطة والمواطنين، وإذا سيطرت على شعبٍ فإنّها تعامله بالحديد والنار وبإستعلاء.

ولك أن تقارن بالأنبار حين أسَرتها القاعدة مقابل حلبجة حين حررتها المقاومة العراقية من قبضة صدّام عام 1988، أو أن تُقارن ثورة العشرين وتلاحم الشعب والثوارمعها، وبين طالبان حين حكمت أفغانستان بالنار والحديد والفتاوى المشوّهة، وبالتالي فان الفكر الثوري الثائر ضد الظلم لا يمكن أن يتساوى مع الفكر المتشدِّد حين يُكفِّر الآخر ويجبره على السير في خطاه.

ولنا هنا ان نُنبِّه الى ملاحظة مهمة وخطيرة تعطي انطباعاً واضحاً عن وعي العراقيين في الإدراك مبكراً للفرق بين المقاومة والإرهاب، فنرى أنّ عدداً كبيراً من الشباب العراقي قد اندفعوا للتطوع في القتال بفلسطين في مراحل تاريخيّة عديدة وانخرطوا في حركات التحرر الفلسطينية، فيما لم يبرز تطوع نَوعيٌّ لهم في معسكرات العرب الافغان، وكان هذا مؤشراً على وعي العراقيين في إدراك الفرق الهائل بين التطرّف والمقاومة.

لقد فشل صدّام في محاولاتِه المستميتة بمساندة الفكر الوهابي الذي استورده ونَمّاه تحت عينه وبصره في العقد الاخير من القرن الماضي، ولاحظ بنفسه عزوف العراقيين عن الإنخراط فيه لعلمهم بأغراضه و أهدافه المتمثّلة في الصدِّ المذهبي للمقاومة العراقية التي اصطبغت بمجملها مذهبياً بالتشيع وديموغرافياً في جنوب العراق وشماله ذو القوميّة الكرديّة، وفشل مسعى نظام صدّام رغم أنّه رعى عتاة الإرهاب مبكراً وَرَفدهم في أواخر حكمه بوجبات من آلاف المقاتلين العرب.

لقد عايش العراقيون المعارضةَ العراقيةَ التي قارعت النظام في جبال كردستان وأهوار الجنوب وفي أرض الجزيرة، وكانت بعض المدن والقصبات والعشائر على تماسٍّ مع المقاتلين.

كما عايش العراقيون التنظيمات الإرهابيّة وعاينوا سلوكَها عن كثبٍ، وأُسِرَت مدنٌ كالموصل والأنبار والفلوجة خصوصاً بيد الإرهابيّين، بل أنّ احياءاً في بغداد العاصمة كانت في أسر القاعدة كالدورة والعامرية لفترات طويلة.

وعرف العراقيون الفرق والبَون الشاسع بين هؤلاء و اولئِك، ، فالمعارضة العراقية لم تكن تستهدف المدنيين مطلقاً، بل أنّها نَأَت بنفسها عن إستهداف حتى من تراه مجبوراً وظيفياً للعمل مع النظام كالشرطة وسواق السخرة الذين كانوا يُجبرون للعمل بصحبة سياراتهم بإمرة القوات الحزبية التي تهاجم الثوار في الهور والجزيرة، وكان هنالك قادةٌ عسكريّون أسرهم الثوار واطلقوا سراحهم وهم أحياء ويعملون للآن، ومن المثير إنَّ قسماً منهم أضحوا قادة أمنيين بارزين في العراق الجديد!!.

أمّا القاعدة فإنّها لم تتوانَ وباقي التنظيمات الإرهابيّة عن قتل كل من يفكر بالتطوع للجيش أو الشرطة، ولم يسلم منهم حتى شرطة المرور، وكانت التنظيمات الإرهابيّة تذبح الاسرى حتى المدنيين منهم بوحشيةٍ.

كان الثوّار العراقيون المقاومون مُرحّبٌ بهم في حواضنهم من المدن والقصبات (رغم بطش النظام) وكانت العشائرُ تتبارى في خدمتهم وتسهيل تنقلهم والتعاون معهم، وأعدم نظام صدّام الكثير من المواطنين لتعاونهم مع المقاومة، بينما نرى أنَّ حواضن التنظيمات الإرهابيّة لاسيما في المنطقة الغربية كانت حواضن مجبرة تتململ من تدخّلاتهم وخشونة تعاملهم وقسوتهم المفرطة ومحاولة فرض قناعاتهم بشكل متطرف أشعر الجميع أنهم أسرى وخدم لديهم.

وكانت المقاومة العراقية تقدم أحياناً مساعدات للقرى والقصبات التي تمر بها وتعين الأهالي على شظف الحياة، فيما كان الإرهابيون يفرضون الأتاوات على كل عابر طريق ويصادرون ما يشاؤون بحجّة الجهاد.

ولم يَسعَ المقاومون العراقيون الى مهاجمة الاحياء و المدن التي تخالفهم مذهبياً، فكان مرقد السيد أحمد الرفاعي (مثلاً) محطة إستراحة لبعض فصائل المقاومة الشيعية، فيما إشتهرت التنظيمات الإرهابيّة بإستهداف المدن التي تخالفها مذهبياً الأمر الذي أدّى الى تكبّد المدن الشيعية كمنطقة الصدرية ومدينة الصدر والمحافظات الشيعية الجنوبية خسائر بشرية ومادية كبيرة نتيجة لإستهداف التنظيمات الإرهابيّة لها.

ولم تتورع المنظمات الإرهابيّة عن هدم قبور الأولياء وتفجير الحسينيات والمساجد ومراقد الائمة وإستهداف زوار أبي عبدالله الحسين عليه السلام، وتوّجوا عملهم الإجرامي بأبشع صورة في نسف مرقد الإمامين العسكريين عليهما السلام عام 2006.

لقد كانت المقاومة العراقية تختار معاركها مع النظام بعيداً عن تواجد المدنيين كي لا توقع بهم الخسائر ولا تعرّضهم للإنتقام الصدّامي وتحرص على حياة المدنيين، وكانت تردع الوحدات العسكرية والتنظيمات الحزبية التي يصل الى أسماعها أنّها تنتقم من المدنيين وكانت تقوم بغارات ضد هذه الوحدات والتنظيمات كي تمنع أذاها عن الشعب.

أمّا التنظيمات الإرهابيّة فكانت تسعد بالخلط في إستهداف العسكريين والمدنيين، وكانت تعتبر إيقاع الخسائر بالمدنيين من مؤشرات نجاح عملياتها الإرهابيّة الدموية وأحد أبرز أهداف تلكم العمليّات.

مع هذه الفروق الجوهرية في سلوك المقاومين (في كردستان وجنوب العراق) وسلوك الإرهابيّين لا مجالَ لدى العراقيين بعموم طبقاتهم الفكرية وإنتماءاتهم المذهبية للخلط بين الإثنين، وخير مصداق على ذلك إنتفاضة الصحوات العشائرية في

المنطقة الغربية و تعاونها في ضرب الإرهاب وفك أسرِ مُدنهم منه، وهو ما أدّى الى إنهيارٍ شبه تامٍّ لسيطرة التنظيمات الإرهابيّة في المنطقة الغربية.

خُرافة ثُنائية الإسلام والإرهاب

أصيب العالم بصدمة مروّعة حين شاهد ملايين الناس من على شاشات التلفاز برجي التجارة العالمية وهما يتهاويان بما فيهما من آلآف المدنيين عبر عملية انتحارية جويّة جُعِلَ فيها مدنيّون داخل طائرات بمثابة حَشَوات لقنبلة طيارة تخترق المبنَيَين الشاهقين في سماء مانهاتن.

لقد كانت العملية بشعة الى حدٍ كبيرٍ وعملاً إجرامياً يَنُمُّ عن خيال مريض لا يفرّق بين العداء لأمريكا وبين أرواح المدنيين، وكان درساً قاسيا وجارحاً لكرامة و هيبة أمريكا وكان فوقذاك خرقاً أمنياً فاضحاً وضعفاً إستخبارياً، ولكنه كان قبل كلِّ شيء إنذاراً ومصداقاً لإنقلاب السحر على الساحر، فمن قام بالهجوم هم مجموعة من الإسلاميين المتطرّفين الذين يقودهم رجل يبعد وكرُهُ الآف الأميال عن لانغلي (مقر الـCIA).

المفارقة أنَّ هذا الرجل كان صنيعتها وكان عميلها بامتياز، وكانت المخابرات الأمريكية خلال عقد الثمانينيات تمدُّه وتمدُّ قادةً آخرين موازين له بالسلاح المتطور وبالمعلومات الإستخبارية لضرب السوفيت الغزاة في أفغانستان... إنّه اسامة بن لادن ذاته الذي زودته أمريكا بأحدث صواريخ ستينغر التي كانت تمنعها عن حلفاء مهمّين لها كمصر والأُردن.

لقد بنت أمريكا حركات متطرفة ومَدَّتها بكل المستلزمات من أجل منع وصول السوفيت الى المياه الدافئة، ومكّنت هذه الحركات من الانتصار وإستلام الحكم، وحقنتها لعقدين من الزمان بجرعات من الغرور والخبرة ولكنّ الأمر خرج

عن السيطرة... وهاهُم عُملاء الأمس يُذّلون أمريكا بعملٍ إرهابي يهزُّها ويذهل العالم.

وحين استفاقت أمريكا من صدمة الكارثة المروعة و وجدت أمامها تسعة عشر إسماً من تنظيم القاعدة، منهم خمسة عشر سعودياً واثنان من الامارات ومصري ولبناني، فأدركت كم هو خطيرٌ ماجنته سياساتها الحمقاء، فأشعلت إثر ذلك فتيل حرب من نوع آخر هي الحرب الفكرية ضد الإسلام بالتوازي مع هجومها العسكري ضد أفغانستان والعراق.

إنّ حرب امريكا الحقيقيّة ضد الإسلام كانت بالأساس قد بدأت حين ساند الأمريكانُ الإسلاميينَ المتطرفين بالتعاون مع انظمة حكم فاسدة ذات طابع اسلامي زائف كالسعودية.

فَضَربُ الإسلام كان بالأساس قد مُورس حين جرت تقوية أجنحة راديكالية متطرفة متسلحة بفتاوى تكفيرية من قبل الغرب وامريكا، وبالتالي كانت حرب امريكا ضد طالبان والقاعدة في أفغانستان لاحقاً، هي حرب تأديبية لعملاء خرجوا عن سيطرة أسيادهم ومجنّديهم.

ومع بداية ردة الفعل الأمريكية على ضرب برجي التجارة والغزو الأمريكي لأفغانستان، عملت ماكنة الإعلام الأمريكية و الصهيونية على إلصاق تهمة الإرهاب الإجرامية بالإسلام لا بالمتأسلمين المتطرفين الذين ساعد الاستعمار منذ بدايات القرن التاسع عشر على تنميتهم حين تمَّ احتضان الحركة الوهابية مع بداياتها على يد البريطانيين الذين نموها وطوروها وأرسلوا عملاءهم كلورنس العرب و جون فليبي، فكان لهما الدور الحاسم المبكّر في زرع وبذر وسقاء دولة الوهابية المتطرفة في شبه الجزيرة العربية.

بنادقُ للإيجار

كانت الرعاية البريطانية طيلة النصف الاول من القرن العشرين للدولة الإسلاميّة المتطرفة التي استُخدِمَت كبندقية للإيجار في حرب البريطانيين ضد دولة الخلافة الإسلاميّة العثمانية هي قمّة المشهد العبثي العابث بالإسلام والذي جعل من بريطانيا الراعي للصراع بين إمبراطورية إسلاميّة ودولة قائمة على أفكار منحرفة كالوهابية تنهض و تنمو في أقدس بقعة للمسلمين وموطن الرسالة الإسلاميّة، ثُمّ ليتمَّ تسليم الإرث البريطاني إثر مؤتمر يالطا في نهايات الحرب العالمية الثانية الى القوة الصاعدة الرادعة (الولايات المتحدة الأمريكية) ،حيث استلم الأمريكان دولةً إسلاميّة متطرفةً تجلس على بحر من البترول ليبدأ اللعب بالإسلام والعبث به بأنامل خفية، ثم ليجري بعد ثلاثة عقود اعقبت الحرب الكونية الثانية تمويلٌ سعوديٌ لصندوقٍ جهاديٍ!!! ترعاه المخابرات الأمريكية للجهاد من أجل طرد السوفيات الغزاة وإمداد جيوش الجهاديين بالمقاتلين المصريين والسعوديين والاردنيين والتونسيين و تفريخ التنظيمات الجهادية!!! المتأسلمة و مدِّها بالسلاح والمال برعاية أمريكية صرفة، لينتهي الأمر بالإنسحاب السوفياتي وقيام دولة إسلاميّة متطرفة أُخرى في أفغانستان.

ولم يكن أمام الأمريكان الذين تصادموا مع الدولة الجديدة بعد استنفاد مهامها في منع وصول السوفيت الى المياه الدافئة وأثر صعود البيرسترويكا والغلاسنوست السوفيتية[1] التي اعقبها إنهيار الاتحاد السوفيتي و إنهيار جدار برلين، إلاّ ان يقفوا موقف المتفرج من أفغانستان مع استمرار الروابط بين دولتَي المتطرّفين، متطرفي أفغانستان والسعودية، وخصوصاً بعد ان اصبحت الزعامة مطلقة لإبن لادن السعودي في أفغانستان.

---

1 - البيريسترويكا تعني إعادة البناء وهي برنامج للإصلاحات الاقتصادية أطلقه رئيس الاتحاد السوفييتي، ميخائيل غورباتشوف وتشير إلى إعادة بناء اقتصاد الاتحاد السوفيتي. صاحبت البيريسترويكا سياسة الغلاسنوست والتي تعني الشفافية. أدت السياستان معًا إلي انهيار الاتحاد السوفييتي وتفككّه سنة 1991..

إنّ صنع الزعامات الدينية المتطرفة كان عملاً مخابراتياً امريكياً - بريطانياً بامتياز ، ولكنَّ التطرّف الديني وشهوة التكفير والدماء إستمرت ليتحول أصدقاء الأمس الى ألَدِّ اعداء أمريكا ، ثم لتعمد أثر ذلك المراكز الإستراتيجيّة والإعلامية للتركيز على ربط الإرهاب بالإسلام كفكرٍ بدلاً من ربطه بنوعية وحشية من المتطرفين جرى تطوير أفكارهم وتخشينها في مختبرات بيولوجية أمريكية!!.

ولتفكيك الثنائية التي يُراد نسجها بين الإسلام والإرهاب نستعرض بعض الآيات القرآنية التي يرد فيها ذكر الإرهاب ، وسنثبت ان تلك الثنائية هي خرافة لا أكثر ، وهنا علينا التنبّه الى نقطة جوهرية هي أنّ مفردة الإرهاب التي نفهمها كإصطلاح لابد ان يُشتقُّ منها منطقياً فاعلٌ للإرهاب (الإرهابي) ومفعولٌ به يقع عليه ضرر الإرهاب وفعل الإرهاب بحدّ ذاته.

وسنورد ستة نماذج للمَواطن التي ذكر فيها القران الإرهاب بأشكال و تخريجات مختلفة

قال تعالى في محكم كتابه الكريم :

1. ((يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ)) .[1]

2. ((وقال الله لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد فإياي فارهبون))[2].

3. ((وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الأَلْوَاحَ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ)) .[3]

---

1 - سورة البقرة الاية 40.
2 - سورة النحل 51.
3 - سورة الاعراف 154.

4. ((إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ)) .[1]

5. ((وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدْوَّ اللّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لاَ تُظْلَمُونَ)) .[2]

6. ((وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلاَّ ابْتِغَاء رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا)) .[3]

في الآية الأولى والثانية نرى بوضوح أنَّ اللّه سبحانه وتعالى يُشير فيهما الى أمره للناس بالطاعة والخشية (إياي فارهبون) ، (انما هو اله واحد فإياي فارهبون) وهو هنا يخاطب اولئك الذين يَخشى عليهم من الانحراف.

وفي الآية الثالثة والرابعة فان اللّه سبحانه وتعالى يباهي بالمؤمنين به الذين يخشونه ويمتدحهم ويثني عليهم ويجمع بين خشيتهم وهُداه ورحمته (ولما سكت عن موسى الغضب أخذ الالواح وفي نسختها هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون) ونلحظ المديح في قوله تعالى(انهم كانوا يسارعون في الخيرات و يدعوننا رغباً ورهبا) ، بل إنَّ اللّه سبحانه في الآية السادسة يعيب على المؤمن ان يشتد على نفسه بطاعة اللّه والانقطاع اليه والرهبة منه ولا يرضى له ان يصل الى مرحلة ترك ملذات الحياة الدنيا و زينتها بالكامل (و رهبانية ابتدعوها) .

لقد استعرضنا في الآية الأولى والثانية والثالثة والرابعة والسادسة نماذج تمتاز بأن الرهبة فيها من اللّه سبحانه طمعاً في رضاه و جنته وان اللّه (الجانب المرهوب)

---

1 - سورة الانبياء 90.
2 - سورة الانفال 60.
3 - سورة الحديد 27.

يمتدح من يخشَونه و(يرهبونه) كما يورد في آياته تلكم كلمات من قبيل (يسارعون في الخيرات) و (هدى و رحمة) وفي نماذج يذكر سبحانه من يشركون به و بنعمه وبالعهود التي قطعوها معه ويدعوهم الى خشيته (فإياي فارهبون) وفي آية اخرى يُعيب على من يترك ملذات الدنيا و زينتها ويقضي كل وقته بالرهبنة اي في ممارسة فعل الخوف والخشية والرهبة.

والملاحظة الخطيرة هنا اننا لا نجد في هذه الآيات من ينطبق عليه اصطلاح الإرهابي!!! (المرهوب الفاعل لفعل الإرهاب) ولا نجد الفعل الإرهابي لان ما يُراد منه هو الثواب والعقاب في الاخرة، وحتى لو كان في الدنيا(كالخزي) فهو من الله سبحانه وهو ليس ببشر اي لا ينطبق عليه جل شأنه ان نقول انه يحمل صفة الفاعل للإرهاب (نستغفر الله) كما اننا لم نسمع في هذه الآيات بإرهابي يدعو للتراحم ويوصي في كل آيات كتابه بمكارم الاخلاق وحفظ الدماء وحقنها وصلة الرحم وغيرها من الصفات الحميدة ليصل الأمر الى ذروته بنبذه(سبحانه) لصفة الرهبانية (الانقطاع عن العمل والانشغال فقط بالتذلل له سبحانه وترك الدنيا والانزواء عن الملذات وزينة الحياة رهبة وخوفاً من الخالق) وهذا آخر ما يمكن توقعه من إرهابي (استغفر الله) ،وقبل هذا وذاك فان الآيات تتحدث عن الله سبحانه وهو ليس ببشر ولا تنطبق عليه قوانينهم وصفاتهم بل إنَّه ينفرد بصفات يكره ان يتزين بها البشر ، فالله رغم ان اسمه المتكبر ولكنّه ينهى عن صفة التكبّر لدى البشر كما في قوله تعالى (لا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلا تَمْشِ فِي الأرض مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ) .[1]و(انه لايحب المستكبرين[2]).

نأتي هنا الى الآية الخامسة التي اوردناها (واعدّوا لهم ما ستطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم) فهي الآية الوحيدة التي ينسب الباري فيها

1 - سورة لقمان 18.
2 - سورة النحل 23.

للمسلمين بصفة الفاعل للإرهاب، ولكن منطوق الآية كفيل بإهمال أيٍّ استنتاج عن الإرهاب الّذي نفهمه، لأنَّ الآية تقول (واعدوا لهم ما ستطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون) أي أنّ الله سبحانه يأمر بالإعداد العسكري ضد أعداء الدين لتبيان قوتهم، وهو هنا يتحدث عن حربٍ وعن تهيؤٍ لقتال، وفي القتال العسكري لابُدّ من أن يُخيف كلُّ مقاتلٍ عدوَّهُ ولا يُعاب في الحرب الإرهاب، لأن الحرب هي بين قوتين متقاتلتين كل منهما ذاهب الى جبهات القتال، لا الى نزهة وليس بينهم مدنيّون، وبالتالي فإنّ ما ذُكر في الآية الخامسة لا ينطبق على فعل شخصٍ إرهابيٍّ يفجر مدنييّن في سوق شعبي.

من هنا فان عدم الانطباق بين صفة وإسم الإرهاب التي يتم التنادي بها كاصطلاح حديث، لا تَمتُّ بصلة الى منطوق الكلمة في القران ولا تنسجم معها، فحتى في علم الصرف نجد ان أرهب فعل رباعي وان اسم الفاعل منه يكون على وزن مستفعل اي (إرهابي) وهو أمر لا ينطبق في القران لأن الفاعل في الآيات الفائت ذكرها هو (الله سبحانه) والمفعول به هم عبيده الذين خلقهم والفعل هو العقاب الاخروي عن ذنوب من نوعين هي إمّا إعتداء على حقوق الناس فيعاقب عليها الله سبحانه لإحقاق الحقوق وهذا خلاف ما يفعله الإرهاب المتعارف عليه، أو اعتداء على حقوق الرب بعدم العبادة وهذا حقه كخالق، والإرهابي وفق الاصطلاح الحديث ليس بخالق وبالتالي ليست له حقوقه على العباد، ناهيك عمّا قلناه من دعوة الباري لمكارم الاخلاق وهذا خلاف فعل الإرهابي.

نستنتج من ذلك ان لا إرهاب بدون إرهابي فيما يخلو القران من إرهابي ولا يمكن لَيِّ عُنُقِ الكلمة لإيجاد شبيهها في القران.

والنقطة الجوهريّة هنا أن الإرهاب بتعريفه كفعل عنيف ومرعب لنظام او تنظيم ذي فكر متطرف بذراع عسكرية يسعى الى تحقيق أهدافه دون رادع من

إستهداف المدنيين ويعمد احياناً الى إعتبار إستهدافهم من ضمن اساسياته (كما أوردنا في تعريفات الإرهاب) ، لاينطبق على ماموجود في القرآن من تحذيرات في مواقع عديدة ومكررة عن قتل الآمنين وترويعهم والاعتداء عليهم بل وحتّى الدخول الى منازل المواطنين دون استئذان والأمثلة القرآنيّة في هذه الأبواب كثيرة جدّاً.

إن القرآن يصف لنا الإرهابيّين وأفعالهم تحت مسمّى آخر كما سنثبت وهو مسمّى المفسدين ، قال تعالى (وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ❖وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأرض لِيُفْسِدَ فِيِهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ) .[1]

ونرى هنا ان الإشارة الى الحرث والنسل هي للضرر المادي والبشري الذي يوقعه المفسد على المدنيين دون تحديد لدينهم او عرقهم او قوميتهم او لونهم فكل البشر هم خلق اللّه سبحانه وعيال عليه.

اذا فالإرهاب هو إهلاك الحرث والنسل اي الإفساد في الأرض ولاحظ كيف يتكرر الأمر في قوله تعالى(كُلَّمَا أَوْقَدُواْ نَاراً لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأرض فَسَاداً وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ)[2]وقوله (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأرض فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الأرض ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ[3].

وهنا نلاحظ ان اللّه سبحانه قد عدّ المفسد في الأرض أخطر من المشرك وعقوبته أشد ، لأن الفساد في الأرض خطره على الضعفاء و الذين لا حول لهم ولا قوة ، اما الشرك فهو فعل يمارسه المشرك عصياناً للّه الخالق الجبار القوي العزيز.

---

1 - سورة البقرة 204-205 .
2 - سورة المائدة 64.
3 - سورة المائدة 33.

و يصف الباري المفسدين في قوله تعالى(إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلا فِي الأَرض وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ)[1] أي ممن يرهبون الناس، وهو نموذج صارخ عن إرهاب السلطة.

لقد اثبتنا (بما لا يدع مجالاً للشك) ان لا أصل ولا جذر لفكر الإرهاب والتطرّف في القران الكريم والإسلام و كذلك الحال في المسيحية وكل الاديان السماوية، فكلها رحمة وهدى ومكارم اخلاق، وأن الباري سبحانه يتوعّد الإرهابيّين (المفسدين) بالعذاب.

أمّا ما نراه من إرهاب تحت يافطة الإسلام فهو لا يختلف في آفته عن الإرهاب الذي حكم اوروبا تحت يافطة المسيحية، ولا في الإرهاب الذي يحكم إسرائيل حتى اليوم تحت يافطة اليهودية وهذه الآفة هي آفة التطرّف والتعصب التي تجعل من يعتنقها تكفيرياً، وهو أمر عام لا يقف عند حدود دين او قومية او مذهب فلسفي او فكري، اذ لم يَخلُ فكر من الافكار من وجود معتنق متعصب يرى انه على حق وكل ما سواه خاطئون بل ويستحقون الموت ان لم يُستتابوا.

ففي الإسلام السمح كان هنالك الخوارج الذين احلّوا بقر بطون الحوامل في إستناد فاسد لتفسير ألآية القرآنية ((رب لا تذر على الأرض من الكافرين ديّارا❖ إنك إن تذرهم يضلوا عبادك ولا يلدوا إلا فاجرا كفارا))[2]وفي المسيحية السمحاء كان هنالك حكم الكنيسة المتطرف الذي وَصَمَ حتى أصحاب العلوم بالكفر، و كذلك الأمر في اليهودية التي حاولت صلب المسيح وسعت لقتله تقرباً الى اللّه.

1 - سورة القصص الآية 4.
2 - سورة نوح 26- 27.

إنَّ المشـهد الـتكفيري المتطـرِّف لا يقـف عنـد فكـر ، فالقوميـة كـان لهـا متطرفوهـا الـذين أرهبـوا شـعوباً بـل أرهبـوا العـالم أجمـع كمـا في النازيـة الالمانيـة والفاشية الايطالية والفرانكوية في اسبانيا التي أبادت ثوار الباسك و أحرقت غاباتهم المقدسـة (غابـات جرنيكـا)[1] وقبلـهم الاتـراك في مـذابح الارمـن ، والآباراتايـد في جنـوب افريقيـا ولكـن ارتبـاط الإرهـاب بالإسـلام ولصـقه بغـراء إفـرازات الاسـتعمار البريطاني الذي قدمه على طبق من ذهب الى الاستعمار الأمريكي في الشرق الاوسط بعد الحرب العالمية الثانية كان بسبب الموارد النفطية التي تمتعت بها مناطق الخليج والعراق وشبه الجزيرة العربية ، ومـن يطـالع مـذكرات مستر همـف[2] يجد بـواكير رعايـة بـذور التطـرّف الـديني ، والـذي درسـه الانكليـز بدقـة قبـل سـواهم في الجزيـرة العربية والعراق بحكم تدقيقهم في الدراسات الاستشراقية وما اكتشفوه من كنوز من الآراء المتطرفة لمتطرفين من أشكال ابن تيمية وسواه ، وإحيـاء الافكـار المتطرفـة الـتي سـعت دومـاً الى التشـدد والـتكفير ، وتلاقـت مـع بـواكير حركـة محمـد بـن عبـدالوهـاب الـذي حظـي برعايـة إسـتخبارية بريطانيـة كانـت تغـذّي فتـاواه المتطـرّفـة وقدمت له المشورة وربطته بمحمد بن سعود ومن بعده عبدالعزيز بن محمد بـن سـعود ، حيـث شـكّل الانكليـز لهـم فيمـا بعـد جيشـاً إرهابيـاً همجيـاً هـو جـيش الاخـوان[3] وجمعوا بين الاثنين ليشكلا قاعدة عقائدية كان لا بد لها من ان تزيح العشائر العربية الحضرية وتقيم عاصمتها في الدرعية ثم ليتم الزحف على مكة وطرد الشريف علـي و ضرب الدولة العثمانية في قمة ضعفها.

ومـن مصاديق التطـرّف الهمجي الوهـابي المـدعوم بريطانيـاً هـو الهجـوم المتكـرر علـى مراقـد أئمـة الشـيعة في كـربلاء المقدسـة حيـث هـدموا ضـريح شـهيد كـربلاء الحسين عليه السلام في آذار مارس 1802 في شهر ذي الحجة الحرام حيث هجم قرابة

1 - وهو ما خَلَّده الرسام العالمي بيكاسو في لوحة جرنيكا.
2 - مذكرات مستر همفر الجاسوس البريطاني في البلاد العربية والإسلامية.
3 - انظر ناصر السعيد / تاريخ ال سعود ج1.

ال 12000 مقاتل وهابي وهاجموا كربلاء ودخلوها لايّام بعد أن استباحوها لستّ ساعات في عهد حاكم كربلاء العثماني عمر أغا، وقتل الوهابيّون في هجومهم قرابة 4000 مواطن بين رجل وإمرأة وطفل وهاجموا مرقد الامام الحسين وعبثوا بالقبر وسرقوا المجوهرات والمقتنيات وسرقوا كل ماهو ثمين من المرقد والمدينة وحملوها على قرابة الاربعة آلاف بعير بعد أيّام من السلب والنهب والتخريب[1] و أمعنوا في الأمر لدرجة انهم أحرقوا القفص الخشبي المحيط بالقبر والمصنوع من خشب الابنوس المطعَّم و وضعوا دِلاء القهوة العربية عليه وجلسوا ليشربوا بنشوة النصر!!

لقد كان مشهد تحضير القهوة بحطب مرقد الحسين عليه السلام من قبل جيش الاخوان برعاية بريطانية وهو ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله، مشهداً مروعاً وكارثياً بكل المقاييس لا سيما وأنّ زعيم هؤلاء الاوباش هو عبدالعزيز بن محمد بن سعود ذاته الذي أصبحت عائلته بعدئذ حامية الحرمين الشريفين برعاية بريطانية!!!.

ان مثل هذا المنظر البشع لا يدانيه بشاعة في العبث بالمقدسات سوى الملعون يزيد قاتل الحسين عليه السلام وهو ذاته هادم الكعبة.

وتُعَدُّ مثل هذه الحوادث أُسُساً طبيعية للمتطرفين الذين قاموا بنسف قبتي الإمامين العسكريين عليهما السلام في سامراء على يد القاعدة صنيعة من سبقوها في التاريخ القريب من جيش الاخوان السعودي الإرهابي المتطرف، وهو أمر مشابه لتطورات تأسيس الاخوان المسلمين في مصر والذي قاد حركات الاغتيال السياسي المتطرف وهو صناعة بريطانية بامتياز وله امتدادات في تركيا والعراق الى الآن.

---

1 - عنوان المجد في تاريخ نجد للمؤرخ الوهابي عثمان بن عبد الله بن بشر النجدي الحنبلي الطبعة الرابعة 1982.

لقد اثبت التاريخ أنّ بريطانيا في أوج عظمتها، كانت صانعة لمعظم حركات التعصب الديني الإسلامي تحديداً، ويذكر همفر في مذكراته أنّه إطّلع قبل ذهابه الى الاستانة والنجف والبصرة على خلية من خبراء الإستخبارات في وزارة الخارجية البريطانية كانت تجتمع، وكل فرد فيها يتقمص شخصية دينية تمثل مذهباً ما، ويجرون حواراً فقهياً وعقائدياً بينهم وفق تقمُّص الشخصيات ليحددوا طريقة تفكير زعماء كل مذهب وأين هي الثغرات التي يجب ان يَنفُذوا من خلالها لتخريب المذاهب و زيادة العداوة بينها[1] انّ نسبة الإرهاب الى ذات الدول التي تدّعي محاربته الآن هو الأقرب للعقل والمنطق والواقع والتاريخ مما يشاغل به الغرب عقولنا بنسبة الإرهاب الى الدين الإسلامي، بل إنّ ما فعله المتطرفون الذين كانوا يسيطرون على الكنيسة في اوروبا ومنها بريطانيا هو الاقرب للربط التاريخي الذي أفاد منه البريطانيون في صناعة او زراعة الافكار والحركات المتطرفة التي أُريد لها أن تصطبغ بصبغة الإسلام.

[1] - مذكرات مستر همفر الجاسوس البريطاني في البلاد العربية والإسلاميّة.

أبرز التنظيمات الإرهابيّة فى العراق

لقد برزت في العراق اثر سقوط صدام تنظيمات ارهابية عديدة بشكل ملفت للنظر وأبرزها:

دولة العراق الإسلاميّة:

تأسس هذا التنظيم في 15 تشرين الاول أكتوبر 2006 بقيادة ابو مصعب الزرقاوي مدعوماً من مجلس شورى المجاهدين وتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين وتنظيم جند الصحابة والتوحيد والجهاد وجيش الطائفة المنصورة، وأعلن بعقوبة عاصمة له.

مجلس شورى المجاهدين:

تأسس في كانون الثاني يناير 2006 وعمل بالتعاون مع دولة العراق الإسلاميّة، واختير عبدالله رشيد البغدادي أميراً عليه ويضم كلاً من:

- سرايا أنصار التوحيد
- سرايا الجهاد الإسلامي
- سرايا الغرباء
- كتائب الأهوال
- جيش أهل السنَّة والجماعة.

الجبهة الإسلاميّة للمقاومة العراقية (جامع)

تأسست في 28/ أيّار مايو عام 2004 بزعامة حارث الضاري،وتُعَدُّ كتائب صلاح الدين الايوبي ذراعها العسكرية،وكانت تعلن دوماً مخالفتها لمجلس شورى المجاهدين ولدولة العراق الإسلاميّة لكونها اقدم منهما لأنّها تأسّست قبلهما بعامين.

جيش محمد رسول الله

تأسس عام 2003 بتمويل من (صدّام) وكان يعتبر البديل البعثي عن الجيش العراقي.

جيش أنصار السُنّة

نشأ من إنشطار جماعة أنصار الإسلاميّة الكردية التي كانت تحارب حكومة إقليم كردستان قبل سقوط نظام صدّام، وكان من زعماء الحركة (رائد خُراسات) الملقب بـ (رائد عربّيات) وهو أُردني مقرّب من أبي مصعب الزرقاوي.

كتائب ثورة العشرين

تأسست في يوليو تموز عام 2003 قريبة إلى هيئة علماء المسلمين، و وفقاً للميثاق الذي أعلنته، تتألف من جناحين: الجناح السياسي الذي يضم المكتب السياسي، وقسم الفتوى والتأصيل، وقسم الأمن الجهادي، والقسم الإعلامي؛ أما الجناح الثاني فهو العسكري والذي يضم كتائب ثورة العشرين، التي هي معروفة أكثر من جسمها السياسي. ويصل عدد الكتائب التي تؤلف "كتائب ثورة العشرين" إلى أكثر من 30 كتيبة مسماة على أسماء الصحابة وشخصيات إسلامية تاريخية ومعاصرة بارزة،وتتمركز في محافظات بغداد والأنبار وديالى ونينوى وصلاح الدين وبابل..

جيش رجال الطريقة النقشبندية

تأسس عام 2007 بقيادة نائب صدّام (عزّت الدوري) يساعده نائبان أحدهما للشؤون العسكرية وهو الفريق الرّكن (عامر محمد امين) والثاني للشؤون الشرعية وهو الشيخ (علي عبدالله العبيدي) ،إضافةً إلى أعضاء القيادة وهم (الفريق اول الركن خالد سليمان خلف مسؤولاً للأمن، والفريق الرّكن محمد صالح علوان مسؤولاً للإدارة والمالية، والفريق الركن صلاح الدين احمد مسؤولاً للإعلام، والدكتور كنعان أمين ناطقاً رسمياً، وقد ضم اليه تنظيمات صغيرة إثر تراجع دور تنظيم القاعدة أواخر عام 2007 ومن هذه التنظيمات:

جيش الصحابة/ جيش المرابطين/ جيش الحمزة/ جيش الرسالة/جيش ابن الوليد/ القيادة الموحدة للمجاهدين/ جيش الفتح المبين/ جيش الفاروق/ جيش تحرير العراق/ سرايا الشهداء/ جيش الصابرين/ كتائب الجهاد على ارض الرافدين/ جيش الفارس لتحرير منطقة الحكم الذاتي/ سرايا الجهاد في البصرة/ سرايا الفلوجة الجهادية/ الجبهة الشعبية الوطنية لتحرير العراق/ سرايا الطفّ الحسينية/ سرايا تحرير الجنوب/ جيش حُنَين/ سرايا ديالى للجهاد والتحرير/ سرايا المجد/ جيش المؤمنين/ جيش ثوار مايس/ سرايا سارية الجبل/جيش المعتز بالله/ جيش العشرة المبشرة/ جيش الحارث/ جيش المثنى/ كتائب بلال الحبشي/سرايا الشهيدة عبير/ جيش الغر المحجلين/ جيش القاهر/ جيش تحرير كردستان/ جيش الصفوة/جيش المدينة المنورة/ جيش محمد الفاتح/ جيش احرار العراق/ جيش المتوكلين.

وهناك تنظيمات اخرى كانت هي الأُخرى مُوغلةٌ أيديها بدماء العراقيين مثل جيش عمر الفاروق المنشقّ عن تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين وجيش الراشدين والجيش الإسلامي في العراق وسرايا الجهاد الإسلامي والجماعة السلفية المجاهدة وسرايا الفتح المبين وتنظيم طيور الجنة الخاص بتجنيد صغار الانتحاريين من قبل

تنظيم القاعدة واصبح لاحقاً تنظيماً مستقلاً بذاته وأخيراً وليس آخراً تنظيم حماس العراق الذي اعلن وجوده عام 2003 وهو يتبع فكرياً (الاخوان المسلمين)[1]، وقد أنشأ حماس العراق مع ثلاثة تنظيمات إرهابية مجلساً تحت مُسمّى (المجلس السياسي للمقاومة العراقية) ثم تحولت التسمية الى (حركة المقاومة الإسلاميّة) ولاحقاً الى (حماس العراق) ،وإثر انشقاق كتائب ثورة العشرين منها شُكّلت كتائب الفتح الإسلامي في آذار مارس عام 2007.

نلاحظ أنّ تسطير هذا العدد الكبير من التنظيمات على الورق يُثير (اضافة للغثيان) تساؤلاتٍ عن حجم الهجمة الشرسة التي تعرض لها العراقيون وتساؤلاتٍ عن سر تُعَدُّد المسميات والمجاميع وهو أمرٌ نادرُ الحدوثِ في العالم.

ويبدو أنّ السبب يعود الى وجود عشرات السيناريوهات التي تختلف بإختلاف مصادرها في شراسة هجمتها على الشعب العراقي، ما يؤشر الى أنّ مخابرات دول الجوار والمخابرات العالمية كانت متنافرة في مرحلة الصدمة من الإحتلال الأمريكي للعراق مما ادى الى تشرذم واجهاتها المسلحة الإرهابيّة في العالم.

مع كلّ هذه التنظيمات الإرهابيّة وسعة تمويلاتها، إلاّ أنّها لم تنجح مطلقاً في أن تكوّن لها شعبية وقاعدة جماهيرية في العراق رغم نجاح بعضها كتنظيم القاعدة في أن تجد لها حواضن ومن ثم الظهور على الأرض واقتطاع مناطق معيّنة لمرّتين، إحداها قبل حادث تفجير مرقد الإمامين العسكريّين عليهما السلام، حيث سيطرت عام2004 على الفلوجة ومحيط بغداد، والمرَّة الثانية كانت إثر الإصطفاف الطائفي الذي أعقب حادث تفجير مرقد الإمامين العسكريين عليهما السلام، حيث ازدادت الحواضن في المناطق الغربية والموصل والرمادي عام 2006، إلاّ أنّ التنظيمات

1 - جماعة إسلاميّة تأسست في مصر على يد حسن البنّا عام 1928 وقدّمت نفسها كحركة إصلاحيّة سياسية وتعتبر من اكثر الحركات تنظيماً، ولها جيش سريّ كذراع عسكريّة وترتبط بها جماعات في 72 دولة ضمن تنظيم الإتحاد العالمي لتنظيم الاخوان المسلمين السريّ تدعم الحركة تنظيم حماس فلسطين وحماس العراق الإرهابي وقوات الفجر في لبنان..

الإرهابيّة تلك لم تنجح (كما اسلفنا) في أن تجد لها قاعدة شعبية في حواضنها نتيجة سوء المعاملة والقسوة المفرطة وتحوّل المجاميع تلك الى عصابات سلب ونهب وقطع طرق وتجاوز على الأموال العامة والخاصة وإذلال المشايخ والزعامات المحلّية والمناطقيّة.

لقد كانت ردود الأفعال عنيفة وأبرزها ظهور تشكيلات الصّحوات المسلّحة بزعامة عائلة الشهيد (أبو ريشة) والتي انتشرت لتشمل عشائر كثيرة في الغربية، وبذلك دخلت التشكيلات الإرهابيّة ضد حواضنها التي انتفضت عليها، وتزامن ذلك مع انخراط الساسة من الطائفة السنية في العملية السياسية.

إنَّ هذا الأمر قد أفقدَ القاعدة والتشكيلات الإرهابيّة صوابها، وكانت أشكال انتقامها تتمثّل في التمثيل بالجثث والبشاعة في قتل المدنيين العُزّل، فكانت النتيجة أن واجهت كل تلك التنظيمات الإرهابيّة وعلى رأسها القاعدة المتحالفة مع رجال البعث وبقايا الأمن الصدّامي شعباً رفضها بقدر رفضه للاحتلال الأمريكي.

كانت اقصى انتصارات القاعدة ومجاميعها الإرهابيّة الماثلة هي جرائم ذبح العراقيين وتفجير دورهم ومحاولة تمزيق النسيج الإجتماعي والتسبّب بالتهجير الطائفي الخارجي والداخلي، وكانت صورة الحرب الطائفية تلاحق العراقيين الأبرياء في مطارات الدول العربية حيث يتم السؤال عن المذهب والطائفة، بما فيها الاردن التي لم تساعد في الإمساك بمواطنها المجرم الإرهابي(الزرقاوي) إلاّ حين طالها إرهابهُ في عُرسٍ بأحد فنادق عمّان الفاخرة.

أبرز قادة الإرهاب في العراق

لقد كانت زعامة الإرهاب في العراق تشير الى تكالب مخابراتي إقليمي واسع من اجل إفشال التجربة العراقيّة الفتيّة ،وكان اكثر القادة البارزين للإرهاب

والمنظمات الإرهابيّة هم من العرب ، وفيما يلي نبذة عن أبرز عُتاة الإرهاب الدمويين في العراق.

أبو مصعب الزرقاوي

أحمد فاضل نزّال الخلايلة ، ولد في 30 تشرين الاول اكتوبر 1966 في الزرقاء المملكة الاردنيّة من عشيرة بني حسن الطائيّة ، متزوج من ثلاث نساء (أُردنيّة وفلسطينية وعراقية) والأخيرة قُتِلَت معه.

سافر نهاية الثمانينات لأفغانستان والتحق بإبن لادن ، ولم يلحق بالقتال ضد السوفيت ، وأُعتقل عام 1990 ، وسُجن بعدها في الاردن سبع سنوات بجريمة حيازة أسلحة ، ثم تعرّف على أبو محمّد المقدسي وخرج مرةً اخرى الى أفغانستان حتى عام 2000 جيث دخلَ في نهايته للعراق ، وظهر في عام 2004 بشريطٍ مصورٍ وهو يذبح (يوجين أرمسترونغ) الأمريكي ، قتل يوم 7 تموز يوليو 2006 قرب بعقوبة في غارة أمريكيّة، تزعّم تنظيم القاعدة و لم تكن له ادوار خطيرة تذكر قبيل بروزه في العراق.

أبو حمزة المهاجر

ويلقّب ب(أبو ايوب المصري) أيضاً ، وإسمه الحقيقي عبدالمنعم عزالدين علي البردَعي من مواليد 1968 مصري الجنسية من محافظة سوهاج ، إنضَمّ بداية الثمانينيات لحركة الجهاد التابعة لايمن الظواهري وأصبح مرافقه الشخصي ، سافر لأفغانستان عام 1999وتخصّص بصناعة المتفجرات بمعسكر الفاروق بقيادة بن لادن ، و أصبح زعيم القاعدة عقب مقتل الزرقاوي عام 2006 ثم وزير الحرب في دولة العراق الإسلاميّة ونائباً اولاً لرئيسها أبو عمر البغدادي ، درس العلوم الإسلاميّة في السعودية ، زوجته يمانية ، قتل في الثرثار جنوب تكريت عام 2010.

تقول زوجته في إعترافاتها: تزوّجنا عام 1998 ولنا ثلاثة أطفال ، وعشنا في اليمن وكان لزوجي جواز مصري مزور بإسم (يوسف حداد لبيب) ،و دخل زوجي

العراق عام 2001 (!!) عبر الإمارات ولحقتُ به عام 2002 وسَكنّا في حي الكرّادة سبعة أشهر، وفي منطقة العامرية (6) اشهر ثم انتقلنا الى بغداد الجديدة قبيل سقوط نظام صدّام بأيام، وبعد قيادته للتنظيم استأجرنا بُستاناً في ديالى وسَكنّا فيه ثم انتقلنا للفلوجة فأبي غريب، ومنذ أواخر 2007 سَكنّا في الثرثار، وكانت الحكومة الأمريكية قد أعلنت خمسة ملايين دولار مكافأة لقتله ثم خفّضتها الى (100000) دولار فقط عام 2007.

قُتِلَ هو وأبو عمر البغدادي أثناء اجتماع ضمّهما مع قياديين من جيش أبو بكر الصديق السلفي لإقناعهم بالإلتحاق بدولة العراق الإسلاميّة واستُهدفا بالطيران الأمريكي وقُتلا معاً.

أبو عمر البغدادي

حامد داود محمد خليل الزاوي الملقّب بأبي عمر البغدادي من مواليد 1959، إنضم الى الجماعة السلفية في العراق عام 1985، وكان قد سافر عام 1987 لأفغانستان وعاد عام 1991 و اعتُقِل عام 1991 من قبل النظام وأعلنَ نظام صدّام إعدامه!! ثم ظهر حَيّاً في معركة الفلوجة الأولى 2004 و أُصيب فيها.

أصبح قائداً لدولة العراق الإسلاميّة للفترة من (2006 الى 2010)، أُعلن عن قتله من قبل الأجهزة الأمنية العراقيّة عدة مرات (مرّة في عام 2007 في منطقة الغزاليّة وأُخرى في عام 2009 اثر تفجيرات عنيفة هزت بغداد وديالى) ولكن الحقيقة انه قتل فعلاً مع أبي حمزة المهاجر في الثرثار عام (2010).

بشاعةُ الإرهاب.. الأرقام تتكلم

كان مشهد سقوط تمثال صدّام في ساحة الجندي المجهول القديم (الفردوس حاليا) علامةً فارقةً ويوماً له ما بعده، فقد كان إعلاناً عن تمزيق أكفان العبوديّة

والقسوة لدكتاتورية مقيتة، وكانت ردود الافعال الهستيرية أحياناً تؤشِّر لمقدار الكبت الذي عاناه العراقيون.

ولكن سقوط صدّام ونظامه كان بتدخُّلٍ مباشرٍ من قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية رُغم أنّ من الظلم إعتبار الأمريكان هم المحررون، لأنّ نظام صدّام كان قد حفر قبره بيده من خلال ملايين العراقيين الذين جزرتهم ماكنته الأمنية ونزواته العسكرية، ناهيك عن أنّ من الحقائق التي يدركها الجميع واولهم الأمريكان أنّ صدّاماً قد سقط حين تخلى الشعبُ والجيشُ عن مساندته والدفاع عن نظامه، فتهاوى.

لقد مرّت الأشهر الأولى التي أعقبت سقوط النظام بسلاسة وهدوء على طول العراق وعرضه وخصوصا في المحافظات الغربيّة التي فاوضت القوات الأمريكية مبكّراً على عدم مقاومة دخول تلك القوات لمحافظاتها ضمن شروط قومية ومذهبية.

وبدأت تظهر مع أواخر عام 2003 مجاميع مسلحة بمسمّيات غريبة عن أسماع العراقيّين وكان شعارها المرفوع هو طرد القوات الأمريكية المحتلة من العراق.

كان من الصعوبة بمكان حصر أعداد وإرتباطات هذه المجاميع، لانّ الكثير منها ظهر واختفى او استبدل إسمه بمسمىً آخر، وكان ظهور مثل هذه المجاميع المسلحة متوقّعاً لدى الخبراء الإستراتيجيين، فقد كان واضحاً أنّ المقاتلين العرب الذين استقدمهم صدّام والتحق به منهم ما يقارب من عشرة آلاف مقاتل لم يكونوا ليأتوا دفاعاً عنه، بل جاءوا ليبقوا وليشكّلوا حركاتٍ متشددةٍ، لاسيما وأنّ بعض رجالات تنظيم القاعدة كانوا يقطنون في العراق كالزرقاوي الذي كان في العراق منذ أواخر عام 2000.

كان صدّام يدرك أنّ نظامَه منهارٌ لا محالة، لذا قرّرَ أن يُغرق البلاد بعده بحمّامِ دمٍ من خلال إستقطاب المتشدّدين ليهيئَ لهم المال والسلاح والعدو والأرض، لقد انتمى لهذه المجاميع بعض ضباط الجيش العراقي المنحل بقرار من الحاكم المدني بريمر.

علينا أن نؤشر بدقّةٍ الى سذاجة الحِجج التي عزاها بعض هؤلاء الضباط الذين برّروا خيانتهم لشعبهم بأنّ مرتّباتهم قد قُطعت، والحقيقة هي أنّ معدل مرتَّب الضابط في زمن صدّام مضافاً اليه مخصصات الدرجة الحزبية لم يكن يتجاوز ال(50000) دينار، فيما كانت المنحة التي يستلمها الضابط بعد سقوط صدّام هي (100) دولار أي ما يعادل (150000) دينار وهو جالس في منزله دونما إلتزامات!!!

مع مطلع عام 2004 تطور حال تلكم المجاميع الإرهابيّة المسلحة، وتمكنت في بعض الحالات من مسك الأرض كما حصل في الفلوجة حيث وقعت فيها معارك شرسة لمرتين ضد القوات الأمريكية، وكان واضحاً أنّ هذه المجاميع بدأت تترسخ داخل حواضن لها داخل العراق وأنّ هنالك إمداداتٍ لها من مخابرات اقليمية ودولية بالمال والإنتحاريّين والمقاتلين.

إنَّنا نعتقد جازمين (كما أشرنا سابقاً) أنّ الجيش الأمريكي قد تعمّدَ فتح حدود العراق على مصراعيها لجذب الإرهابيّين والإنتحاريين واستدراجهم لقتاله في اراضي العراق كطريق أفضل من أن يضطرَّ لمقاتلتهم في جبال تيرابورا الوعرة بأفغانستان، وكذلك لشفط الإنتحاريين الى العراق وقتلهم هنا بدلا من أن يهددوا مصالح امريكية في العالم وداخل أمريكا.

وانطلقت التفجيرات الإرهابيّة التي لم يألفها العراقيون حيث كانت البداية مع تفجير مقر بعثة الأُمم المتحدة والتي أدّت الى مقتل العشرات، في مقدمتهم ممثل الأمين العام للبعثة في العراق (سيرجيو دي ميللّو)، وأعقبه بعد عشرة أيامٍ تفجير طالَ مرقد الإمام علي عليه السلام وحشد المصلين الذين كان يَؤمُّهم السيد الشهيد آية الله

العظمى محمد باقر الحكيم،[1] وإستُشهِد السيد الجليل إثر الإنفجار الذي أودى بحياة العشرات من المدنيين قرب أحد أهم البقاع المقدسة لدى العراقيين ومسلمي العالم.

تصاعدت وتيرة العمل الإرهابي وتصاعدت أدواته وإمكاناته، وكانت القنوات الفضائية المموَّلة من الدول الداعمة للإرهاب تتعمّد عرض صور قطع الرؤوس التي تمارسها المجاميع الإرهابيّة ضد أسراها، وأعلن الإرهابيون إمارات لهم في المحافظات العراقية الغربية وفي محيط العاصمة بغداد، ووجدوا الفرصة سانحة مستفيدين من التغييرات الديموغرافيّة التي عمد اليها صدّام بتوزيع أراضٍ لموالينَ له كطوق على بغداد (آخذاً بالإعتبار إبعاد العشائر الشيعيّة عن تلك الاراضي)، وجعلوا سكان تلك المناطق بمثابة أسرى أذلاّء لديهم، وفرضوا رقابة صارمة ومتشددة ضد النساء وضد صالونات الحلاقة وضد مظاهر المدنية، وصاروا يكفّرون أيّ مواطن لا يتديّن بطريقتهم، حتى انهم اعلنوا صراحة تكفيرهم للمسلمين الشيعة الذين يشكلون الاغلبية في العراق، ووصل الأمر بهم الى تفجير المواكب الحسينية وإستهداف سرادقات العزاء و الاعراس الشيعية ثم انزلقوا اكثر وقتلوا عددا من

1 - آية الله العظمى السيد محمد باقر محسن الحكيم، حسني النسب ولد في النجف الاشرف في 8/ تموز يوليو / 1939 الابن الأوسط للأمام الحكيم رحمه الله زعيم الطائفة الشيعيّة في العالم من أبنائه التسعة ومنهم سبعة شهداء).

أحد أهمّ مؤسسي حزب الدعوة الإسلاميّة، نال الإجتهاد عام 1964 على يد آية الله العظمى الشيخ مرتضى آل ياسين وباقي كبار العلماء،اشتغل بالتدريس بكلية اصول الدين ببغداد، اشترك بمراجعة كتابي اقتصادنا وفلسفتنا مساعداً للسيد الشهيد الصدر الذي وصفه في أحد كتبه بالعضد المفّدى.

هاجر عام (1980) الى إيران بعد أن أُعتِقل عدة مرات من قبل النظام، أسّسَ لأول مرة بعثة الحج الممثلة للمرجعية العليا المتمثلة آنذاك بالإمام الحكيم و رأسها لتسع سنوات من 1960 - 1968.. وأسس المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة أواخر عام 1982 وأصبح ناطقاً باسم المجلس ثم رئيساً له منذ عام 1986 حتى إستشهاده.

أسس الجناح العسكري للمقاومة المسلحة ضد نظام صدّام بقيادة ميدانية مباشرة متمثلة بفيلق بدر وباقي الفصائل. كان مقلقاً للنظام والرجل الاول المطلوب رأسه من قبل الأجهزة الأمنية، وحاول النظام ثنيه بإعدام عائلته واشقائه ومنهم 7 شهداء من مجموع 87 شهيداً من آل الحكيم.

عاد للعراق في 2003/5/10 واستقبل استقبالاً جماهيريّاً منقطع النظير إبتداءً من البصرة حتى محافظة النجف الأشرف التي وصلها بعد ثلاثة ايّام، وأصبحت النجف العاصمة السياسية خلال فترة تواجده، ورفض لقاء بريمر رغم طلب الاخير للقائه أربعة مرات.

تبنى إمامة صلاة الجمعة في مرقد الإمام علي عليه السلام طيلة وجوده، إستُشهِد في 1/ رجب/ 1424 المصادف 29/آب اغسطس/2003 بسيارة مفخخة.

شيوخ العشائر السنية، واعتمدوا اسلوب خطف المقاولين العراقيين والصحفيين والاجانب ،وكانت هيئة علماء المسلمين هي الجهة التي تنسّق عمل المجاميع الإرهابيّة وتدير ملف المخطوفين وتأخذ الفدية كوسيط داعم للإرهاب حتى شاع عليها اسم (هيئة عمولات الخاطفين!!) .

وتطورت العمليّات الإرهابيّة حتى غلبت عليها أعمال قطع الطرق والسرقات والقتل على الهوية الطائفية وقتل اعضاء المجالس البلدية وكل من يسعى لبناء مؤسسات الدولة.

ولم ينطلِ على العراقيين إدّعاء المنظمات الإرهابيّة بمقاتلة الإحتلال الأمريكي بقدر ما عُرِفَت عنهم الوحشية والأعمال الإرهابيّة ضد المدنيين العزل وضد من يرغب في التطوع لسلك الجيش والشرطة، وكانت الأموال التي نهبها صدّام تُوزّع بكرم بالغ على المنظمات الإرهابيّة وكذا الأمر مع مخازن السلاح والذخيرة، وما إن اعتقل صدّام في الثالث عشر من كانون الاول نوفمبر 2003 بعد تسعة اشهر من الفرار حتى ابتدأ العد التنازلي للعمليات الإرهابيّة، حيث انخفضت عملياتهم الإرهابيّة بدرجة كبيرة مع النصف الثاني من عام 2005، فقد اصيبت اغلب المجاميع الإرهابيّة بالاحباط نتيجة انقطاع التمويل مؤقّتاً ووقوع قيادات منهم في الاعتقال.

لقد حاولت التنظيمات الإرهابيّة المسلحة لَملمة قواها وإستعادة قابلياتها وقد نجحت في ذلك بحكم الضخ المالي الخليجي غير المحدود للمجاميع تلك ومساندتها من خلال فتاوى رجال الدين في الدول العربية والاوروبية في مساجد ممولة من العربية السعودية ودول الخليج، وتلاقت مصالح دولية واقليمية حيث قامت مخابرات الدول العربية وبالاخص سوريا والسعودية بتشكيل شبكات تتكفل نقل وتجهيز متطوعين مقاتلين وانتحاريين للمجاميع المسلحة ورفدها بالأموال والاسلحة والخطط والتدريب بل وحتى بالعمل الميداني المباشر.

وتشكل آنذاك (مجلس شورى المجاهدين) و (التوحيد والجهاد) و (دولة العراق الإسلاميّة) واحتاجت هذه التنظيمات بعد رص صفوفها وبعد تراجع دورها الشعبي والعسكري الى عمليات نوعية تعلن فيها بداياتها الاقليمية الجديدة من خلال اشعال الحرب الاهلية والصراع الطائفي تحت شعار محاربة الإحتلال!!!، فكان تفجير مرقد الامامين العسكريين عليهما السلام في سامراء.

وكان القائد الاعلى للإرهاب في العراق آنذاك ابو مصعب الزرقاوي الاردني الذي لم يهنأ بحصاد الحرب الاهلية حيث قتل في غارة امريكية عام 2006 قرب بعقوبة شرق بغداد.

لقد زاد من سطوة الإرهابيّين آنذاك اشتراك سياسيين في العمليّة السياسية بضغط من الأمريكان وبجهود مضنية من سفير امريكا زلماي خليل زاده. (1) وثبت بعد ذلك ان بعضاً من هؤلاء كانوا غطاءً لمجاميع إرهابية دموية.

تصاعدت العمليّات الإرهابيّة اثر تفجير المرقدين العسكريين عليهما السلام ووصلت الارقام للعمليات الإرهابيّة لدرجة مخيفة حيث اصبح معدل العمليّات الإرهابيّة في عموم العراق يوميا (80) عبوة ناسفة و (15) سيارة مفخخة و (60-90) جثة مجهولة الهوية مُمثّلٌ بها ومثل هذا العدد من الشهداء والجرحى.

لقد كان حادث القبة بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير حيث اعقبته هزات اجتماعية وردات فعل عنيفة على النسيج الاجتماعي العراقي، مما ادى الى ظهور فصائل شيعية مقاتلة للفصائل الإرهابيّة وللأمريكان في ذات الوقت.

---

1 - زلماي خليل زاد ولد عام 1951 في مزار شريف بأفغانستان من قبيلة البشتون مسلم الديانة سني المذهب كان والده موظفاً حكومياً في مملكة ظاهر شاه أكمل الثانوية في امريكا والجامعية في بيروت والدكتوراه من جامعة شيكاغو تدرج في مناصب تجارية بشركات نفطية، ثم اصبح عام 1984موظفا في البنتاغون في عهد ريغان.. عُيِّنَ عام 2003 - 2005 سفيراً لأمريكا في أفغانستان ومن 2005 - 2007 في العراق.

قبل تعيينه كان عضواً في مستشارية الأمن القومي للبيت الابيض ضمن طاقم كوندليزا رايس حين كانت مستشارة الأمن القومي وقالت عنه: انه لا يجيد اللياقة الدبلوماسية!! وهو السفير الأمريكي المسلم السني الوحيد وبرغم وجود اكثر من (20) دولة سنية عربيّة لم يعيّن إلا في العراق ذو الغالبيّة الشيعيّة، واتهم كثيرا بانحيازه الطائفي واشتعلت الحرب الطائفية في عهده.

لقد فشلت المجاميع المسلحة في أن تغطي تنظيماتها بغطاء مقاتلة الإحتلال وكان فشلها الذريع واضحاً بالارقام حيث اشارت كل الإحصائيّات الى ان هذه المجاميع قد استهدفت المواطن العراقي، وسعت دوما الى التمثيل بجثث المدنيين العزل وذبح النساء وبقر بطون الحوامل وذبح الاطفال وتفجير تجمعات المقاهي وعمال البناء والمستشفيات والمساجد والمدارس والاسواق الشعبية.

إنّ لغة الارقام هي اللغة العلمية الفاصلة في إعطاء تصور عمّا جرى في العراق خلال عقد من عمر الانعتاق عن حكم صدّام وعن افعال المنظمات الإرهابيّة ومجاميعها المسلحة، فإحصائيّات وزارة الدفاع الأمريكية تشير الى ان العمليّات الإرهابيّة قد ادت الى إستشهاد (77000) مدني عراقي من مطلع عام 2004 حتى آب اغسطس2008 وان القوات الأمريكية تكبدت في ذات الفترة (3952) جندياً، أي أنّ الإرهابيّين الذين إدّعوا مقاتلة القوات الغازية كانوا يقتلون عشرين مواطنا مدنيا قبالة قتل كل جندي امريكي!!، وقريبا من هذا الرقم قدرت وزارة حقوق الإنسان العراقية، الشهداء المدنيين للفترة من آذار مارس2003 حتى تموز يوليو 2010 بـ (85000) شهيد.

كما اشارت إحدى منظمات المجتمع المدني وهي (هيئة احصاء القتلى العراقيين) الى ان عدد الشهداء خلال الفترة ذاتها قد كان يتراوح ما بين98000 و 107000 شهيد عراقي من المدنيين بل ان تقريرا لمنظمة الصحة العالمية اعتمدته اثر مقابلات اجرتها مع (9000) عائلة عراقية وبالتعاون مع وزارة الصحة العراقية قدرت عدد الشهداء العراقيين المدنيين للفترة من 2003 حتى مطلع 2008 بـ 158000 شهيد عراقي اي بمعدل (40) عراقياً مدنياً مقابل مقتل جندي امريكي واحد، وتشير الإحصائيّات الى ان نصف الضحايا كانوا في العاصمة بغداد وان اعلى نسبة من الضحايا كانوا في عامي 2006 و 2007.

كمـا تشـير الإحصـائيّات الى ان العمليّـات الإرهابيّـة مـرت بانخفاضـات وارتفاعات في مفاصل ثلاثة، حيث ارتفعت مع بداية الاجتياح الأمريكي في اذار مارس 2003 ثم سرعان ما انخفضت في حزيران وآب (لترتيب تحركات التمويل) ثم انطلقت العمليّات الإرهابيّة لتتصاعد وتيرتها حتى النصف الثاني من عام 2005 ثم لتبدأ بالانخفاض للمرة الثانية لتبدأ بالصعود المنفلت مع مطلع 2006 حتى اوائل عام 2008 حيث انخفضت انخفاضها الثالث الملحوظ.

واذا ما قارنّا ما أوردناه من خسائر في صفوف المدنيين فسنرى أنّ أحدث تقرير امريكي أصدرته وزارة الدفاع الأمريكية يشير الى ان خسائر الأمريكان منذ 2003 حتى الإنسحاب كانت 4487 قتيلاً و 36000 مصاب، يضاف اليهم 179 قتيلاً من البريطانيين و 139 قتيل من باقي قوات التحالف، اي ان المجموع الكلي هو 4805 قتيلاً مسلح اجنبي من قوات التحالف، فيما تشير تقارير هيئة احصاء القتلى العراقيين الى انه في الفترة من 2003 حتى أواخر حزيران يونيو2010 فقط إستُشهِد قرابة الـ (100) الف مواطن، وهذا رقم نراه رغم تواضعه يصل الى اكثر من عشرين ضعفا على القتلى من قوات التحالف التي ادعت المنظمات الإرهابيّة انها سعت لإستهدافهم دون إستهداف المدنيين.

كما كانت من نتائج همجية المجاميع الإرهابيّة ووحشيتها ولعبها على وتر الطائفية ان هاجر من العراق ما بين عام 2006 و 2010 (000، 600، 1) مواطن عراقي اي 5،5٪ سكان العراق، أمّا الهجرة الداخلية فانها قاربت ذات الرقم، اي ان جريمة التهجير الطائفي قد طالت 11٪ من العراقيين المدنيين، كما أحصت إحدى المؤسسات الخيرية الكافلة للايتام إحصائيّة تشير الى ان الحرب قد يتمت اكثرمن (40000) طفل من أبويه كان اكثر من نصفهم في بغداد.

لقد مرّ العراقيون بتصعيدات مرعبة هددت حياتهم لاسيما اثناء تأدية طقوسهم الدينيـة والمذهبيـة كمـا في زيـارة مرقـد الامـام الحسـين عليـه السـلام في عاشـوراء بكـربلاء المقدسـة او في ذكـرى وفـاة الامـام موسـى الكـاظم عليه السـلام في بغداد وكذلك في المناسبات الدينية المسيحية واليزيدية والصابئيّة وغيرها، حتى اصبح أمرا مألوفاً أن لا يـأمن العراقـي مـن الإرهـابي حتـى لـو كـان المـواطن بعيـدا عـن أيّـة قـوات امريكية والتي من المفترض أنّ الإرهابيّين يستهدفونها وفق أهدافهم المعلنة، لعلمه انه كمواطن مستهدف من المنظمات الإرهابيّة ولا تنطلي عليه شعارات مقاتلة الإحتلال الأمريكـي، بـل ان هنالـك تجمعـات سـكنية ومحافظـات بعينهـا كانـت أهـدافا للتشـكيلات الإرهابيّـة كمدينـة الصـدر والكاظميـة والشـعلة في بغـداد ومحافظـات الفرات الاوسط والجنوب بأسرها وكل المراقد والمزارات الشيعية وفيما يلي جدولاً للمراقد والمساجد التي استُهدفت من قبل المجاميع الإرهابيّة.

تفجير بيوت اللّه

لغرض إعطاء فكرة عن وحشيّة المجاميع التكفيريّة ومدى صبّها لجامّ غضبها ضـد المراقـد والمسـاجد والمـزارات الدينيّـة رغـم ادّعائهـا التشـدد في الـدين، فسـنبيّن الاعتداءات الإرهابيّة التي تعرضت لها الاماكن المقدّسة ودور العبادة في العراق للفترة مـن آب /أغسـطس 2003الى آب/ أغسـطس 2006 فقـط، نـدرج الحقـائق الآتيـة وفـق الإحصائيّة الرسميّة لقسم ضحايا الإرهاب في وزارة حقوق الإنسان :

	عدد المساجد والحسينيات	عدد المراقد المقدسة	عدد الشهداء	عدد الجرحى
في بغداد	61	4	677	908
المحافظات	46	52	2008	1026
المجموع	107	56	1785	1934

- عدد الاعتداءات قبل تفجير مرقدي الامامين في سامراء بتاريخ 2006/2/22، بلغ حوالي 80 اعتداء على مسجد وحسينية ومرقد مقدس (خلال سنيتن ونصف).

- عدد الاعتداءات بعد 2006/2/22 بلغ حوالي 69 اعتداء (خلال ثمانية اشهر فقط).

- عدد المؤسسات الشيعية التي تهدمت تماماً جراء الانفجارات بلغ 21 مسجداً وحسينية ومرقداً ومزاراً دينياً، وأهمها الروضة العسكرية في سامراء.

- تم الاعتداء على المؤسسات التعليمية وهي جامعة الامام جعفر الصادق (ع) في بغداد، ومدرسة ام البنين الابتدائية التابعة للوقف الشيعي في مدينة الشعلة ببغداد.

- تنوعت اساليب الاعتداءات الإرهابيّة بين الاحزمة الناسفة، العبوات الناسفة، السيارات المفخخة، قذائف الهاون والهجمات المسلحة.

- اكبر خسائر بشرية وقعت في حادثة جسر الائمة في الكاظمية ببغداد بتاريخ 2005/8/31 حين ذهب ضحيتها حوالي 830 شهيداً ومئات المفقودين والجرحى.

- إستشهاد العشرات من ائمة المساجد والحسينيات، وأغتيال 31 موظفاً (من منتسبي ديوان الوقف الشيعي في بغداد فقط).

المراقد والمزارات والجوامع والحسينيات التى تعرضت لأعمال إرهابية

التاريخ	مكان الحادث	التفاصيل
2003/8/29	مرقد الامام امير المؤمنين	انفجار سيارة مفخخة وإستشهاد السيد الحكيم و 230 بين شهيد وجريح واضرار كبيرة
2004/1/9	مسجد وحسينية الحاج صادق في بعقوبة	انفجار اسطوانة مفخخة وإستشهاد 5 وجرح 15 واضرار في الجدران الخارجية
2005/2/1	حسينية المفرق – بعقوبة	انفجار عبوة ناسفة وتهدم الواجهة الرئيسية للحسينية
2004/2/15	جامع الرسول الاكرم الغزالية	تفخيخ الجامع وتهديمه بالكامل
2004/2/26	جامع الصفوي الكاظمية	سقوط هاون على الجامع ادى الى اضرار كبيرة
2004/3/26	الكاظمية المقدسة	ثلاثة انفجارات ادت الى 200 شهيد و200 جريح واضرار مادية كبيرة
2004/3/1	كربلاء المقدسة	ثلاثة انفجارات ادت الى اكثر من 200 شهيد و200 جريح
اذار/ 2004	النجف الأشرف مسجد ومرقد صافي الصف	هُدم بالكامل نتيجة القصف الأمريكي
اذار/ 2004	المخيم الحسيني / كربلاء	هُدم بالكامل نتيجة القصف الأمريكي
اذار/ 2004	الجامع الحسيني / كربلاء	هُدم بالكامل نتيجة القصف الأمريكي

التاريخ	مكان الحادث	التفاصيل
2004/4/20	مرقد الامام فرج الله بن محمد العابد بن موسى بن جعفر	فجر بالكامل من قبل الإرهابيّين
اب /2004	مسجد الكوفة	اضرار كبيرة اثر القصف الأمريكي
اب /2004	مسجد السهلة	اضرار كبيرة اثر القصف الأمريكي
اب /2004	الحضرة الحيدرية	اضرار كبيرة اثر القصف الأمريكي
2004/12/3	حسينية اكرم حميد النجار/الاعظمية	سيارتان مفخختان ادت الى إستشهاد 18 واصابة 17 واضرار مادية كبيرة
2005/2/21	حسينية شهداء الطف ام المعالف/ الكرخ	انفجار سيارة مفخخة ادى الى إستشهاد 17 وجرح 14 واضرار بالحسينية والمحلات المجاورة له
2005/3/1	جامع الرسول الاكرم/ الغزالية	قصف بالصواريخ
2005/3/2	مسجد الامام الحسين في بلدروز	سيارتان مفخختان وقصف بالهاون ادى الى 25 شهيداً و30 جريحاً واضرار مادية كبيرة
2005/3/10	جامع الصدرين الشهيدين / الموصل	قام إرهابي بتفجير نفسه مما ادى الى إستشهاد 6 وعشرات الجرحى
2005/4/16	مرقد الامام احمد بن موسى الكاظم(ع) ديالى	انفجار عبوات ناسفة ادى الى اضرار كبيرة في المرقد
2005/4/18	مسجد الرسول الاعظم /المدائن	هجوم إرهابي مسلح
2005/4/18	مسجد الامام علي/ بغداد	هجوم إرهابي مسلح
2005/5/5	مرقد الامام العباس بن موسى الكاظم سنسل المقدادية	انفجار عبوات ادت الى اضرار كبيرة في المرقد

التاريخ	مكان الحادث	التفاصيل
2005/5/22	جامع ابي الفضل العباس – المحمودية	سيارة مفخخة ادت الى إستشهاد17 وجرح 27 وتهديم بالكامل
2005/6/1	جامع الخالص الصغير	انفجار سيارة مفخخة و اضرار كبيرة
2005/6/3	مرقد الامام مسافر المقدادية قرب السوق	انفجار عبوات ناسفة ادت الى اضرار كبيرة في المرقد
2005/6/4	حسينية الامام المنتظر السيدية	انفجار سيارة مفخخة وإستشهاد طفلين واضرار في واجهة الحسينية
2005/6/10	جامع الرسول/الدورة حي الطعمة	هجوم إرهابي مسلح وإستشهاد 3 وجرح 8
2005/6/17	جامع الرسول الاكرم / الغزالية	سقوط صاروخين على الجامع
2005/6/20	حسينية الامام المنتظر/ الشعب	انفجار سيارة مفخخة واضرار كبيرة
حزيران /2005	جامع الرسول الدورة	هجوم إرهابي مسلح واطلاق نار على المصلين في صلاة الجمعة
2005/7/1	مسجد اهل البيت/ حي الخضراء	هجوم إرهابي مسلح وإستشهاد اثنين من المتبرعين والمقاول
2005/7/10	جامع المصطفى المحمودية	انفجار سيارة مفخخة واصابة 13 بجروح وإستشهاد 4 مصلين
2005/7/10	حسينية الامام المنتظر المشتل	انفجار سيارة مفخخة واضرار كبيرة
2005/7/14	حسينية عبد الرسول علي/ الكرادة	انفجار سيارة مفخخة واضرار كبيرة
2005/7/14	حسينية البو جمعة/ الكرادة	انفجار سيارة مفخخة واضرار كبيرة
2005/7/16	حسينية اهالي المسيب / المسيب	صهريج مفخخ وإستشهاد 125 وجرح 250

التاريخ	مكان الحادث	التفاصيل
2005/7/16	حسينية المحبة / السيدية	هجوم إرهابي مسلح
2005/8/11	مسجد الرسول الاكرم الغزالية	هجوم إرهابي مسلح وإستشهاد الحارس صادق عبد الواحد الخفاجي
2005/8/18	حسينية المحبة / السيدية	هجوم إرهابي مسلح وإستشهاد ثلاثة من بينهم الحارس مجيد حميد فليح
2005/8/18	مرقد الشريف الرضي/ الكاظمية	انفجار عبوة ناسفة
2005/8/31	ساحة الزهراء /الكاظمية	سقوط قذيفة هاون على الشارع العام اثناء زيارة وفاة الامام (ع) وإستشهاد 6 وجرح 7
2005/8/31	جامع ومرقد ابن نما الحلي/ بابل	هجوم إرهابي مسلح وإستشهاد 10 وجرح 20
2005/9/5	مرقد الامام موسى الكاظم (ع)	هجوم بالصواريخ والقذائف
2005/9/14	جامع كبريت الكاظمية	انفجار إرهابي وإستشهاد 125 عاملاً واضرار كبيرة في الجامع
2005/9/16	حسينية الرسول الاعظم/ طوز خورماتو	انفجار سيارة مفخخة وإستشهاد 12 وجرح 20
2005/9/26	مرقد الامام عبد الله بن موسى الكاظم (ع) زاغانية	انفجار عبوات ناسفة ادت الى اضرار كبيرة في المرقد
2005/9/26	مرقد الامام احمد بن موسى (ع) ديالى	هدم المرقد بالكامل
ايلول 2005	مرقد الامام محمد بن علي الهادي(ع) بلدروز	انفجار إرهابي وإستشهاد 125 من النساء والاطفال

التاريخ	مكان الحادث	التفاصيل
2005/10/1	مرقد الامام ابراهيم الادهم /ابي كرمة	انفجار عبوات ناسفة ادت الى اضرار كبيرة في المرقد
2005/10/5	حسينية ابن نما/الحلة	إرهابي فجر نفسه بحزام ناسف وإستشهاد 20 وجرح 30
2005/10/18	مقام الامام الخضر (ع) الخالص	انفجار عبوات ناسفة ادت الى اضرار كبيرة في الواجهة الامامية
2005/10/22	حسينية المهدي المنتظر بلدروز	هجوم إرهابي مسلح وإستشهاد الشيخ احمد عبد الرحمن الشمري
ت1 /2005	مسجد روضة الوادي الموصل /الفيصلية	عبوة ناسفة في باب المسجد ادت الى تهديمه بالكامل وإستشهاد الشيخ حكمت المولى ومؤمن من المصلين
2005/11/1	حسينية الحاجة خديجة البصرة/شارع الجزائر	انفجار سيارة مفخخة وإستشهاد 20 وجرح 70
2005/11/3	حسينية اهالي المسيب /المسيب	انفجار سيارة مفخخة وإستشهاد 27 وجرح 60
2005/11/9	جامع الشروفي/الشعب	انفجار سيارة مفخخة وإستشهاد 5 وجرح 20
2005/11/25	مرقد الامام ابو ادريس بعقوبة/التحرير	انفجار عبوات ناسفة ادت الى اضرار كبيرة في المرقد
2005/11/28	جامع صاحب الزمان كربلاء	رمانة يدوية على الجامع وتحطم الباب الرئيسية

التاريخ	مكان الحادث	التفاصيل
2005/11/30	حسينية المصطفى/ البياع	هجوم إرهابي مسلح وإستشهاد 4 من الحراس
2005/12/5	مرقد الامام الحسن بن الامام علي الهادي بعقوبة /المجمع الصناعي	انفجار عبوات ناسفة ادت الى اضرار كبيرة في المرقد
2005/12/21	مرقد الامام ابراهيم بن مالك الاشتر/بلد	هجوم إرهابي مسلح وهدم المرقد بالكامل
2005/12/23	حسينية الامام الحسين بلدروز	إرهابي فجر نفسه بحزام ناسف وإستشهاد 12 وجرح عدد من المصلين
2005/12/28	مرقد الامام محمد بن علي الهادي/ديالى	هجوم إرهابي مسلح
2005	مرقد الامام عبدان(ع) بعقوبة /السادة	انفجار عبوات ناسفة ادت الى اضرار كبيرة في المرقد
2005	مرقد الامام حبش(ع) بهرز	انفجار عبوات ناسفة ادت الى اضرار كبيرة في المرقد
2005	مرقد الامام ابو مشاعل(ع) /ابو صيدا	انفجار عبوات ناسفة ادت الى اضرار كبيرة في المرقد
2005	مرقد السيد تركان / الخالص	انفجار عبوات ناسفة ادت الى اضرار كبيرة في المرقد
2005	مرقد السيد شهاب/ الخالص	انفجار عبوات ناسفة ادت الى اضرار كبيرة في المرقد

التاريخ	مكان الحادث	التفاصيل
2005	حسينية بني سعد/ بعقوبة	انفجار سيارة مفخخة ادت الى إستشهاد 2 وجرح 10 واضرار كبيرة في الواجهة الامامية
2005	حسينية التحرير/بعقوبة	هجوم إرهابي مسلح واضرار في الحسينية
2005	حسينية خانقين الكبير/خانقين	حزام ناسف ادى الى إستشهاد 84 وجرح 35 وأضرار في الحسينية
2005	حسينية المزرعة /خانقين	حزام ناسف ادى الى إستشهاد مجموعة من الشهداء وعدد كبير من الجرحى
2006/1/5	الصحن الحسيني /كربلاء الشارع المقابل للصحن	إرهابي فجر نفسه بحزام ناسف وإستشهاد 50 زائراً وجرح العشرات
2006/2/6	مرقد الامام احمد بن موسى الكاظم /ابي صيدا	هجوم إرهابي مسلح وإستشهاد 2 من الحراس
2006/2/10	مسجد الاسكان الشعبي /الدورة	انفجار سيارة مفخخة وإستشهاد 7 وجرح 22
2006/2/22	الروضة العسكرية /سامراء	تفجير القبة مما أدى الى تهديمها بالكامل
2006/2/23	حسينية الحجة المنتظر المقدادية قرية ابي كرمة	هجوم إرهابي مسلح
2006/2/24	مقام الامام علي بن موسى الرضا قرية بشير /كركوك	نسف المقام بالكامل وتهديم القبة والمزار
2006/2/24	بعقوبة /سوق الدجاج	مهاجمة اربع عوائل شيعية

التاريخ	مكان الحادث	التفاصيل
2006/2/24	حسينية القبة /ديالى	هجوم إرهابي مسلح وإستشهاد الحارس مرتضى عطان
2006/2/25	مرقد ومسجد الصحابي سلمان المحمدي/المدائن	سقوط قذيفة هاون على المرقد
2006/2/25	مقام الامام علي/البصرة (خطوة الامام)	هجوم إرهابي مسلح
2006/2/26	حسينية الانصار/جميلة	سقوط قذيفة هاون على الحسينية
2006/2/27	حسينية عبد الهادي الجلبي/الحرية	انفجار سيارة مفخخة وإستشهاد 23 وجرح العشرات
2006/2/28	مسجد الصديقة الزهراء /السيدية	انفجار سيارة مفخخة واضرار بليغة في المسجد وحرق المصاحف
2006/2/28	مدرسة أم البنين الاساسية التابعة للوقف الشيعي /الشعلة	سقوط قذيفة هاون على المدرسة وإستشهاد الحارس واحد الطلاب وجرح احدى المدرسات وطالب
2006/3/5	حسينية منطقة التسعين كركوك	هجوم إرهابي مسلح اثناء إقامة مجلس فاتحة وإستشهاد 3 وجرح 4 اخرين
2006/3/5	جامع الراشدية	سقوط صواريخ وعدة قذائف هاون ادت الى اضرار كبيرة
2006/3/7	جامع الرسول الاكرم /الغزالية	هجوم إرهابي مسلح ادى الى اضرار كبيرة في الجامع
2006/3/13	حسينية التحرير /بعقوبة	هجوم إرهابي مسلح ادى الى إستشهاد الحارس فارس سلمان فارس

التاريخ	مكان الحادث	التفاصيل
2006/3/26	حسينية المصطفى بغداد/حي اور	اعتداء امريكي على الحسينية ادى الى إستشهاد 24 مصليا وجرح العشرات
2006/4/1	حسينية القبة المقدادية/العبارة	تفجير بواسطة مواد شديدة الانفجار تم وضعها في اركان الحسينية مما ادى الى انهياره
2006/4/1	مسجد وحسينية الصديقة في منطقة السيدية	سقوط قذيفتي هاون ادت الى اضرار بالغة
2006/4/3	جامع الشروفي بغداد/الشعب	انفجار سيارة حمل مفخخة ادت الى إستشهاد10 وجرح 76 واضرار كبيرة في الجامع
2006/4/6	مقبرة وادي السلام /النجف الاشرف	انفجار سيارة مفخخة ادت الى إستشهاد 6 وجرح 18
2006/4/7	جامع براثا	هجوم إرهابي بثلاثة احزمة ناسفة ادت الى إستشهاد 95 وجرح 207 واضرار بالغة في الجامع
2006/4/8	مرقد اولاد مسلم/ المسيب	انفجار سيارة مفخخة ادت الى إستشهاد 6 وجرح عدد من المواطنين
2006/4/11	مسجد الامام الرضا بغداد/حي اور	انفجار سيارة مفخخة ادت الى إستشهاد 5 وجرح 10
2006/4/12	حسينية /اهالي الهويدر/ديالى	انفجار سيارة مفخخة ادت الى إستشهاد 78 وجرح العشرات من بينهم الوقف الشيعي في ديالى

التاريخ	مكان الحادث	التفاصيل
2006/4/18	حسينية ال الرسول/حي القاهرة	انفجار سيارة مفخخة ولم تحدث اضرار او اصابات
2006/4/18	حسينية الجواد /كمب سارة	اعتداء إرهابي مسلح على الحسينية
2006/4/20	حسينية الجوادية/الكريعات	سقوط قذائف هاون ادت الى اضرار جسيمة ولم تحدث اصابات
2006/4/27	حسينية /المفرق/مركز مدينة بعقوبة	تفجير بواسطة مواد شديدة الانفجار تم وضعها في الاركان من قبل جماعة إرهابية مما ادى الى انهيارها بالكامل
2006/5/6	مسجد الامام صاحب الزمان (عج) كربلاء حي الاسرة	قامت مجموعة إرهابية بالقاء رمانة صوتية دون حدوث اضرار
2006/5/12	مسجد الامام صاحب الزمان (عج) كربلاء حي الاسرة	قامت مجموعة إرهابية باطلاق النار باتجاه الجامع على الخادم والمواطنين المتواجدين دون حدوث اضرار
2006/5/13	مرقد الامام جابر بن الامام علي الهادي(ع) واخته السيدة جابرية /ديالى	قامت مجموعة إرهابية بتفجير المرقدين وسرقة جميع المحتويات
2006/5/13	مرقد الامام عبد الله بن علي الهادي/ديالى المقدادية ناحية الوجيهية	تفجير بواسطة عبوة ناسفة
2006/5/13	مرقد رقية بنت الحسن(ع) /ديالى المقدادية ناحية الوجيهية	تفجير بواسطة عبوة ناسفة
2006/5/13	مرقد النبي سنيار(ع) ديالى /المقدادية ناحية الوجيهية	تفجير بواسطة عبوة ناسفة

التاريخ	مكان الحادث	التفاصيل
2006/5/13	مرقد ابي الحديد /ديالى /المقدادية ناحية الوجيهية	تفجير بواسطة عبوة ناسفة
2006/5/13	مرقد الشيخ بن التميمي ديالى /المقدادية ناحية الوجيهية	قامت مجموعة إرهابية بزرع عبوتين ناسفتين في محيط المرقد ادت الى تدميره بالكامل
2006/5/29	مرقد عون بن الامام علي الهادي/ ديالى	تفجير إرهابي ادى الى اضرار مادية جسيمة بالمرقد دون وقوع خسائر بشرية
2006/6/1	مسجد وحسينية الإسلام بغداد/الغزالية	القوات الأمريكية والحرس الوطني تقوم بالمداهمة وتحطم الابواب الداخلية والخارجية وفقدان مليوني دينار من حارس الجامع وتفجير عبوة صوتية ادى الى تهشم الزجاج
2006/6/5	جامع الامام علي(ع) بغداد/الاعظمية راغبة خاتون	هجوم إرهابي مسلح ادى الى جرح احد الحراس
2006/6/6	مرقد سادة ولي ديالى/بلدروز الحواشي	تفجير إرهابي بواسطة مواد شديدة الانفجار ادت الى انهيار نصف المرقد والأستيلاء على موجودات المرقد
2006/6/10	حسينية التحرير/ديالى	هجوم إرهابي بالاسلحة الثقيلة ادت الى اضرار مادية جسيمة
2006/6/10	حسينية المفرق /ديالى	هجوم إرهابي بالاسلحة الثقيلة ادت الى اضرار مادية جسيمة

التاريخ	مكان الحادث	التفاصيل
2006/6/10	حسينية المبارك/بغداد كرادة داخل	انفجار سيارة مفخخة بالقرب من الحسينية ادت الى إستشهاد 5 وجرح 15 اخرين
2006/6/11	جامع الامام علي (ع) العمارة/حي الرسالة	القوات البريطانية تداهم الجامع وتطلق النار على جدرانه
2006/6/11	حسينية عبد الرسول علي/بغداد الكرادة الشرقية	انفجار سيارة مفخخة بالقرب من الحسينية
2006/6/13	مرقد الشيخ حميد بعقوبة بلدة كنعان	قامت مجموعة إرهابية بتفجير المرقد مما ادى الى اضرار مادية دون وقوع خسائر بشرية
2006/6/16	جامع براثا/بغداد	قام إرهابي بتفجير نفسه في حرم الجامع اثناء صلاة الجمعة مما ادى الى إستشهاد 13 وجرح 30
2006/6/17	الحضرة الكاظمية المقدسة /بغداد	سقوط قذائف هاون ادى الى حرق جزء من سوق الاستربادي وإستشهاد 15 وجرح اخرين
2006/6/18	جامعة الامام الصادق (ع) /بغداد	سقوط قذائف هاون على الجامعة ادى الى إستشهاد طالب وجرح خمسة اخرين
2006/6/20	الحضرة الكاظمية المقدسة/بغداد	سقوط ثلاث قذائف هاون قرب ابواب الحضرة المطهرة مما ادى الى جرح عدد من المواطنين
2006/6/24	حسينية التحرير/ديالى	اضرار بسقف الحسينية بعد زرع عبوة ناسفة

التاريخ	مكان الحادث	التفاصيل
2006/6/25	إستهداف مصلين جامع براثا	إستشهاد عدد من المصلين وجرح اخيرن
2006/6/28	حسينية المفرق في بعقوبة /ديالى	اضرار بالغة في مبنى الحسينية
2006/6/30	حسينية المقدادية /ديالى	هجوم بقذائف الهاون والرمانات اليدوية /اضرار مادية بالحسينية وجرح احد حراسها
2006/7/6	مرقد الصحابي ميثم التمار /الكوفة	الاعتداء بسيارة مفخخة على باصات الزوار قرب المرقد الشريف وأدى الى إستشهاد 5 وجرح 5
2006/7/7	مرقد الشيخ سعيد ناحية الوجيهية /ديالى	اضرار كبيرة بالمرقد
2006/7/7	حسينية قضاء سنجار /الموصل	استهدفت بحزام ناسف ادى الى إستشهاد 16 مواطن وجرح 46
2006/7/8	حسينية الزهراء /بغداد	استهدفت بسيارة نوع كوستر مفخخة اثناء خروج المصلين من صلاة المغرب وادى الى إستشهاد 3 وجرح العشرات
2006/7/9	حسينية التميمي منطقة الكسرة /بغداد	سيارة مفخخة عدد الشهداء 40 و32 جريحاً وعدم حصول اضرار
2006/7/11	اطلاق نار على مشيعي جنازة عائدة من النجف	إستشهاد 10 مواطنين وجرح 1
2006/7/12	خطف مواطنين شيعة من كراج المقدادية	العثور على 21 جثة في منطقة المحطة
2006/7/12	حسينية الائمة بغداد/الصليخ الجديد	قصف بقذائف الهاون مما ادى الى جرح سيدتين واصابة الحسينية بأضرار جسيمة

التاريخ	مكان الحادث	التفاصيل
2006/7/12	حسينية التحرير/بعقوبة	قيام إرهابيين بزرع عبوات ناسفة ادى انفجارها الى انهيار المسجد بالكامل /خامس اعتداء
2006/7/18	مرقد مسلم بن عقيل/الكوفة	انفجار سيارة مفخخة ادى الى إستشهاد 60 وجرح 132
2006/7/28	مقام أمير المؤمنين (ع) /بابل	القوات الأمريكية تداهم المقام وتعتدي باطلاق النار على عتبة المقام مما ادى الى إستشهاد احد المصلين
2006/7/29	مسجد وحسينية ابي صيدا الصغير /ديالى	هجوم إرهابي تكفيري بوضع عبوات ناسفة مما ادى الى حدوث اضرار بالغة في البناء
2006/8/8	مسجد وحسينية آية الله العظمى السيد عبد الكريم المدني /ديالى مركز مدينة بعقوبة	تفجير إرهابي ادى الى انهيار جانب من الحسينية وعمارة مجاورة له
2006/8/9	مسجد الحسين (ع) /بعقوبة	سقوط قذيفة هاون مما ادى الى إستشهاد 4 وجرح 20 وانهيار الجدار الرئيسي وعدد من المنازل المجاورة
2006/8/13	مرقد الامام عبد الله بن الامام موسى بن جعفر (عليهما السلام) /ديالى قضاء قرية الاحيمر	مجاميع إرهابية قامت بزرع عبوات ناسفة مما ادى الى انهيار المرقد بالكامل
2006/8/27	جامع السبطين (ع) /الوزيرية	انفجار سيارة مفخخة في جريدة الصباح الكائنة بالقرب من الجامع ادت الى اضرار كبيرة وتحطيم الابواب

التاريخ	مكان الحادث	التفاصيل
2006/8/30	جامع وحسينية الفجر الصادق /الكرخ منطقة الري	انفجار سيارة مفخخة امام جامع وحسينية الفجر الصادق واضرار كبيرة في جدرانها وسقفه
2006/9/2	مسجد وحسينية الكوثر /ديالى قرية زاغنية	انفجار عبوة ناسفة ادت الى انهيار اجزاء كبيرة من الحسينية
2006/9/2	مرقد الامام ابراهيم السمين/ديالى خانقين قرية قرة تبه	هجوم إرهابي مسلح واضرار كبيرة في المرقد
2006/9/2	حسينية الزهراء ع) /بعقوبة الجديدة	انفجار عبوة ناسفة ادت الى انهيار جدار الحسينية
2006/9/2	مرقد الامام ويس/المقدادية	انفجار عبوة ناسفة ادت الى حدوث اضرار بليغة
2006/9/4	مصلى الامام المهدي (عج) الديوانية	القوات الأمريكية تداهم المصلى وتفجير قنبلة يدوية وكسر الابواب والعبث بالممتلكات
2006/9/5	حسينية المقدادية/ديالى	هجوم إرهابي مسلح بزرع عبوات ناسفة ادت الى إستشهاد احد الحراس وسقوط المنارة واضرار بليغة في البناية
2006/9/12	حسينية المصطفى (ص) /خان بني سعد	اعتداء إرهابي مسلح وإستشهاد وجرح عدد من المواطنين الابرياء
2006/9/19	حسينية الزهراء /حي الجهاد	قوات امريكية تداهم الحسينية وتقتل احد الحراس
2006/9/22	حسينية الشيخ حسام المدائن ناحية الوردية	قامت زمرة إرهابية بإحراق الحسينية وتعرضها الى اضرار بليغة

نماذج لعمليات وحشية

ندرج ادناه نماذج من العمليّات الإرهابيّة التي قامت بها التشكيلات المسلحة التي ادعت مقاتلة المحتل الأمريكي، وقد ابتدأت العمليّات بأعمال سلب وقتل للسواق على الطريق الرابط بين بغداد والاردن وفي محيط العاصمة بغداد ثم بدأ دوي الانفجارات وابرزها:

19/ آب أغسطس/2003 تفجير انتحاري بشاحنة في فندق القناة بمبنى بعثة الامم المتحدة ادى الى مقتل (22) شخصا وعشرات الجرحى وابرز الذين قتلوا في التفجير هو (سيرجيو دي ميللو) ممثل الامين العام للامم المتحدة.

29/آب اغسطس/2003 تفجير صلاة الجمعة في مرقد الامام علي عليه السلام إستُشهِد فيه 80 فرداً بينهم آية الله العظمى السيد محمد باقر الحكيم و (200) جريح.

1/ شباط فبراير/2004تفجير في اربيل بمقري الحزبين الكرديين (الديمقراطي والاتحاد) وادى الى إستشهاد (105) مواطنين وجرح (250) في صبيحة يوم العيد.

24/ حزيران يونيو/2004 اعتداءات وحشية متتالية بهجومات على مراكز الشرطة في المنطقة الغربية ادت الى سقوط (100) شهيد و (300) جريح.

28/شباط فبراير/2005 سيارة مفخخة يقودها انتحاري اودت بحياة (118) شهيداً وجرح (150) في محافظة بابل.

18/ تموز يوليو/2005 ادى تفجير صهريج غاز الى إستشهاد وجرح (267) مواطناً في المسيب امام مسجد وسوق شعبي.

22/ شباط فبراير/2006 تفجير مرقد الامامين العسكريين عليهما السلام ب(215) كغم من المواد شديدة الانفجار وهو الأمر الذي ادى للحرب الاهلية.

وبعد ستة ايام في 28/ 2/ 2006 ادت تفجيرات في مدينة الصدر الى (160) بين شهيد وجريح.

ثم جاء يوم 23/ تشرين الثاني نوفمبر من عام/2006 حيث ادت سلسلة تفجيرات الى سقوط (452) بين شهيد وجريح.

اما ابرز الحوادث الإرهابيّة في عام 2007 فكانت حادثتي تفجير في مطلع شباط، الاول في سوق وسط الحلة ادى الى إستشهاد وجرح (236) من المدنيين اعقبه بعد يومين التفجير المريع لسوق الصدرية بشاحنة محملة بالمتفجرات دمرت المنازل بشكل هائل وخلفت (347) بين شهيد وجريح، وفي 2009/8/19 والذي سمي بالاربعاء الدامي حيث استهدف مبنيي وزارة الدفاع والخارجية مما ادى الى سقوط (695) بين شهيد وجريح ،وهنالك حوادث بذات البشاعة في الاعوام 2010 -2012.

ان ما اشرنا اليها ما هي الا نماذج من الافعال الإرهابيّة التي اسمتها التشكيلات الإرهابيّة بالمقاومة، وكان واضحا ان الإستهداف لم يكن للدوريات الأمريكية او المعسكرات العسكرية وانما كانت افعّالاً إرهابيّة بامتياز.

إنّ ما عدّدناه هو غيض من فيض ولو اردنا لعدّدنا مئات التفجيرات التي طالت الاسواق والمدارس والمطاعم ومساطر العمال وطوابير المتطوعين للجيش والشرطة وإستهداف شرطة المرور وحرق الممتلكات والبساتين وتفجير الجسور ومنها جريمة إستهداف جسر الصرافية التاريخي وكذلك السطو على المصارف ومحال صاغة الذهب كنوع من التمويل الذاتي للتشكيلات الإرهابيّة، وكذلك إستهداف الإعلاميين والاطباء واساتذة الجامعات والعلماء والفنانين والمثقفين وإستهداف

الكنائس وكان أخطرها إقتحام كنيسة سيدة النجاة للسريان الكاثوليك وقتل (44) مدنياً ورجُلَي دين.

وكانت أكثر المحافظات خسائر في الارواح بعد بغداد هي الحلة فيما كانت كركوك من اكثر المحافظات العراقية بعد بغداد بعدد التفجيرات.

والغريب انّه في كل حروب الدنيا ومعاركها(حتى في حرب العصابات) فإنّه إذا ما وصلت المعارك الى العاصمة فهذا يعني نهاية الحرب والاستسلام والسقوط، إلاّ أنّ حرب العراقيين ضد الإرهاب كانت استثنائية، فقد كانت معظم العمليّات الإرهابيّة تصب حممها على العاصمة بغداد، ولكن الذي أدّى الى الصمود هو مساندة الشعب للحكومة في حربها ضد الإرهاب، لعلم العراقيين الذي اصبح يقيناً أنّ الإرهاب والتنظيمات الإرهابيّة تستهدفهم دون غيرهم.

الباب الثانى

الفصل الخامس : ـ الأمن الذي نريد

- تحديات امنية خلفتها الحرب من الإرهاب

الفصل السادس: الجوانب التكامليّة لاستتباب الأمن

الفصل الخامس

الفصل الخامس : الأمن الذي نريد

مدخل: تحديات امنية

اوجه الأمن الثلاث:

1 - الأمن الوقائي

2 - الأمن الإحترازي

3 - الأمن المعلوماتي

- مرحلة الإستخبار
- مرحلة المكافحة

مراحل الإرهاب والجريمة المنظمة

مدخل : تحديات أمنية خلفتها الحرب على الإرهاب

إنّ ما حصل من تغيير عنيف في الواقع السياسي والأمني اثر سقوط نظام صدّام الدموي عام2003 كان قد ادى الى انهيار تام بمؤسسات الدولة العراقية.

فقد كان النظام الحكومي والمؤسساتي العراقي في زمن صدّام اشبه بشبكة العنكبوت التي يتربع في مركزها صدّام حسين، وحال انهيار نظامه وهربه انهارت الدولة ومؤسساتها الحكومية بالكامل وهو امر لم يحصل في اعقاب ازاحة رؤساء آخرين عن سدة الحكم كحسني مبارك في مصر وبن علي في تونس وسواهم.

وبالتالي فإنّ العراق إثر الإحتلال بات مكشوفاً بحدوده وبمطاراته بل بأزقته وشوارعه، وزاد إفراط القوات الأمريكية في استخدام القوة لحفظ أمنها الى تدهور الأمن فأصبح العراق مرتعاً للعصابات الإرهابيّة والمافيات وعصابات الشركات الأمنية والسراق المحليين.

ورغم البناء الذي ابتدأ بخطوات خجولة في قواتنا الأمنية والذي تسارع بعدئذ، إلاّ أنّ إعتماد الأمن في العراق كان على توفير أعداد كبيرة من العسكر شرطة وجيش وافراد حماية منشآت واردفوا بعد ذلك بقوات الصحوة والقوات العشائرية، وتعقّد المشهد اثر العنف الطائفي عامي 2006 و2007 اثر تفجير المرقدين العسكريين عليهما السلام.

كان من الواجب على المؤسسات الأمنية بعد الإنسحاب الأمريكي ان تنظر بعلمية وجدية الى طبيعة التحديات الأمنية والجنائية لتركيز الجهد عليها لان الفوضى التي خلفها الإرهاب وتنظيماته قد اشغلت القوات الأمنية عن الكثير من الجرائم

الفيدرالية والمناطقية التي تحتاج هي الأُخرى الى الحزم كتجارة المخدرات التي اصبح فيها العراق بمثابة ترانزيت عالمي لهذه التجارة يربط بين أفغانستان كمصدّر الى الخليج و العالم عبر الاراضي الإيرانية، ومن حسن حظ العراقيين انهم لم يبتلوا بالإدمان واستساغة المخدرات ولكن هذا امر لا يمكن التعويل عليه، ويجب العمل فورا على قطع شريان عبور المخدرات وهذا العمل يجب ان يتم من خلال التنسيق مع الجارة إيران من اجل احباط عمل عصابات المخدرات، وهي عصابات خطرة لا تعمل بقوة السلاح والمال فقط ولكن بقوة النفوذ السياسي والأمني وبحماية منظمات الإرهاب.

وكذلك الأمر مع غسيل الأموال الذي يُعَدُّ من الجرائم الفيدرالية الخطيرة التي نمت وتطورت بشكل فادح في العراق والتي انشغلت عنها القوات الأمنية بمكافحة الإرهاب ،وكما نعلم فان الاساليب المصرفية العراقية لاتزال الى الان اساليب بدائية لا تتناسب والاحتيال الدولي ذو التقنيات العالية والطرق الملتوية التي تتم وتزدهر بها عمليات غسيل الأموال، كما ساعد الانفلات الأمني الذي مر به العراق والجهود التي بذلت بشكل غير منظم وعشوائي في اعادة اعماره على ترسيخ غسيل الأموال من خلال الفساد المالي والاداري والاحالة العشوائية للمشاريع بلا رقيب والتعطيل المتعمد لدور ديوان الرقابة المالية، فصار بإمكان الكثير من عصابات غسيل الأموال ان تنشئ شركات وهمية وعقوداً وهمية وبالتالي ارباحا وهمية، تبرر بها أموال المافيات والمخدرات والجريمة المنظمة وبهذا تغسل الأموال من خلال دورة مصرفية وهمية.

ان غسيل الأموال وتهريبها متلازمان في كثير من الاحيان، وتهريب الأموال جريمة فيدرالية لاسيما وانه يتم من خلال عصابات دولية، وكذلك فان معظم الأموال التي تهرب هي أموال الفساد المالي والاداري والمال السياسي، وساهم الإهمال المتعمد من قبل المشرع العراقي والبرلمان في عدم اقرار قانون للأحزاب

وللحملات الانتخابية يحدد فيه رقابة حكومية على مصادر التمويل، في تعقيد الجريمة بإدخال عنصرها السياسي المرتبط في العراق بالنفوذ الحكومي.

ان عمليات مكافحة غسيل وتهريب الأموال تحتاج الى نظام مصرفي دقيق يدقق ويراقب ، كما يحتاج الى جهد إستخباري ذو مستوى عال من اجل مكافحة آفة خطيرة على الاقتصاد العراقي.

كما ان من التحديات التي يواجهها العراق هو خطر التجسس كجريمة فيدرالية تحتاج الى مؤسسات لمكافحتها. فقد اصبح العراق منذ عقود مرتعا للمخابرات الدولية، وان كنا نعتقد ان معظم هذا الجهد المخابراتي كان مركّزا على فترة حكم صدّام بإعتباره نظام حكم كتومٍ لديه كل ماهو حكومي فهو من اسرار الدولة، وحتى الطاقة التصديرية وموازنة تصدير النفط كانت من الاسرار، اضافة الى نزعة النظام التسليحية بالأسلحة المحرمة التي لم يتوان عن استخدامها ضد شعبه جعلته نظاما غامضا يثير فضول المخابرات الغربية منها والشرقية، وبالطبع فان هذه الشبكات باتت ارثا يجب مكافحته بعد سقوط النظام من خلال اجهزة رصينة تعتمد الاساليب العلمية والتقنيات العالية في مكافحة التجسس.

ان ما تحدثنا عنه من جرائم فيدرالية هي نماذج مما يعانيه العراق بجانب التحدي الرئيسي المتمثل بمكافحة الإرهاب، وهذه النماذج لا تشمل كل الجرائم والتحديات التي يعاني منها العراق والتي من الواجب الوقوف امامها بحزم كجرائم الاتجار بالبشر وسواها مما يجعلها تَتَعَدّى حدود وامكانات الشرطة الاعتيادية بل تَتَعدّاها ليصبح لها طابع دولي عابر للحدود وخطرها عام وتحتاج الى تعاون مؤسسات دولية مع المؤسسات الأمنية المختصة بالجرائم الفيدرالية للقضاء عليها.

ان الجرائم الفيدرالية الدوليّة تختلف من بلد الى آخر ومن عصر الى آخر، فجريمة فيدرالية ببلد ما، لا تُعَدُّ كذلك في بلد آخر بما في ذلك المخدرات،كما ان

الجرائم الالكترونية وجرائم الانترنت لم تكن تُعَدُّ الى وقت قريب جرائم، وتاريخيا كانت القرصنة البحرية هي الجريمة الدولية المقرة وهو امر استمر لقرنين من الزمان، وتلاها بعد ذلك دوليا جرائم التجسس والخيانة الحربيّة. (1)

خلاصة:

لقد تحدثنا في الباب الاول من الكتاب عن الجوانب الرئيسة للأمن والطبيعة الأمنية والتحديات في ظل الحكم الدكتاتوري وفي ظل الإحتلال.

وخلصنا الى ان حكومة صدّام الدكتاتورية كانت تسعى بالاساس الى أمنها وأمن العائلة الحاكمة لا الى أمن الشعب، وبالتالي فاننا لا نستطيع القول علمياً انها فشلت في حفظ أمن المواطن!! لانها لم تفكر به ولم يكن من متبنياتها.

---

1 - لقد عقدت معاهدات تحمل تصورات اولية عن الجرائم الدولية كما في اتفاقية جنيف 1864 تلتها اتفاقية لاهاي عام 1907 والتي كانت اكثر وضوحا في تحديد تعريف للجريمة الدولية من خلال تثبيت حقوق الجرحى والمرضى والاسرى المدنيين، ثم تلت ذلك اتفاقيات جنيف لعام 1949 التي حددت احكاما تكفل حماية المدنيين والاسرى والجرحى والمرضى معتبرة التجاوز على هذه الاحكام جريمة حرب دولية على البشرية، واثر ذلك جاءت محاكم نورمبرغ وطوكيو لتحاكم القادة العسكريين للحرب العالمية الثانية عن جرائم ضد الإنسانية حيث حاكمت محكمة نورمبرغ العسكرية الدولية عام 1945 جنرالات الرايخ الثالث الالماني فيما حاكمت محكمة طوكيو بعدها بعام واحد جنرالات اليابان.

وفي العقود الاخيرة جرت محاكمات دولية كالمحكمة الجنائية الدولية في يوغسلافيا 1993 والمحكمة الجنائية الدولية في رواندا عام 1994.

ان محاكم نورمبرغ وطوكيو كانت محاكم ثأرية انشئت خصيصا لمحاكمات معينة وهذا خلاف لمحكمة لاهاي الدولية التي تأسست عام 1998، وهذه بالتأكيد اكثر عدلا وواقعية وكما يقول مشرعو الامم المتحدة فان محاكمة متهم امام محكمة سابقة الوجود على الجريمة افضل من محاكمته بأنشاء محكمة خاصة به وبجريمته، وتنظر (لاهاي) في النزاعات الدولية والجرائم رغم ان بعض الدول لم توقع على قانون تأسيسها بحجة ان القضاء الوطني هو من معالم السيادة، ولا يمكن القبول بانتهاكه بمحاكم دولية وهي بالطبع خشية من استخدام المحكمة الدولية كأداة سياسية من قبل الدول الكبرى.

ويقسم المشرّع الدولي الجرائم الى نوعين اولهما الجرائم السلطوية سواء كانت سلطة حكم او ميليشيا، وهذه الجرائم تكافح التعسف باستخدام السلطة ضد افراد بدوافع عرقية وعنصرية وكذلك اية جريمة ضد الإنسانية وابادة الجنس البشري.

والنوع الثاني يعالج فيها المشرع جرائم ضد المصلحة الإنسانية الدولية كتجارة المخدرات والرقيق، كما ان هنالك جرائم تدخل تحت النوعين السلطوي والخاص كحيازة اسلحة الدمار الشامل وسرقة الملكية الفكرية وتزوير العملة والتعذيب وغسيل الأموال وإستهداف المستشفيات ودور العبادة والعلم والفساد المالي وانتهاك حقوق الإنسان.

ونسجل هنا ان المنظمات الإرهابيّة العاملة في العراق قد كشفت خلال العقد الماضي عن زيف برقعها الديني وثبت للعراقيين ان هذه المنظمات كثيرا ما ارتبطت بشكل او بآخر بالجرائم التي عددناها كجرائم دولية.

وان القوات الأمريكية زادت الوضع الأمني ارباكاً في مراحل الهدم والبناء بل انها كانت بشكل فاضح احياناً تحقق نجاحات للأمن القومي الأمريكي على حساب العراقيين بأستدراجها لعناصر القاعدةعبر الحدود العراق،

ان أمن النظام في العهد الدكتاتوري قد فشل فشلاً ذريعاً رغم القبضة الحديدية التي حُكِم بها الشعب العراقي، ورغم الميزانية المفتوحة التي كانت تلتهم نسبة كبيرة من الاقتصاد العراقي، ورغم الحصار الذي دام قرابة الثلاث عشرة سنة، ورغم تُعَدُّد الأجهزة الأمنية والإستخبارية وعشرات الوف العملاء العراقيين والاجانب لكن معيار الفشل هنا يتمثل في قاعدة ذهبية تقول ان سقوط اي نظام حكم يعني فشلا ذريعا لاجهزته الأمنية لانها سقطت في الامتحان الرئيسي لها في كيفية الحفاظ على النظام وعلى هذا الاساس يُعَدُّ افشال الانتفاضة الشعبانية والقضاء عليها، نجاحاً أمنياً للاجهزة الأمنية الصدّامية، فيما يُعَدُّ سقوط النظام فشلاً ذريعاً لها.

أوجه الأمن الثلاث

خلصنا في الفصل الثالث الى ان الإحتلال الأمريكي عام 2003 قد عمد الى استنساخ تجاربه الأمنية في العراق بشكل مشوّه وبقفزات لا تراعي طبيعة التحديات ولا طبيعة المجتمع العراقي.

ان نظرية الأمن الأمريكي تعتمد على عاملين مهمين هما: المخبر السري والتكنولوجيا، وقد اوجد الأمريكان مبدأ المخبر السري الذي تحول فيما بعد الى قانون وهو مبدأ يحتاج الى ركائز ومقومات لم يراعها الأمريكان ولا الحكومات المتعاقبة في عهد الإحتلال الأمريكي، فيما اهمل الأمريكان عامل التكنولوجيا في الأجهزة الأمنية كافة.

ونضيف الى ذلك ضعف الاداء الإستخباري للاجهزة الحكومية المتعاقبة منذ مجلس الحكم وحتى الإنسحاب الأمريكي، حيث تم التركيز دوماً على وجهين من أوجه الأمن الاساسية هما (الأمن الوقائي والأمن الإحترازي) واهمال أوجه الأمن المهمة الأُخرى واخطرها (الأمن المعلوماتي) وهو ما سنفصّله في هذا الفصل.

وقد أدى هذا الإهمال الجسيم والمستمر لمنظومة الأمن متكاملة الاوجه (كما سنبيّن) ، الى استمرار التداعيات الأمنية رغم وجود قرابة المليون رجل أمن بمختلف الصنوف (والعدد بتزايد مستمر) وهو ما يعني رجل أمن مقابل كل (30) مواطنٍ عراقي رغم ان النسبة العالمية المطلوبة في اي بلد أمنياً بالتمام هي عنصر أمن لكل 50-60 مواطنٍ وهي نسبة الشروع في حفظ الأمن والتي تنخفض بعدها لتصبح عنصر أمن لكل 90 من المواطنين في البلدان المتخلفة اقتصادياً وأمنياً،ولتستقر الى عنصر أمن لكل 250 مواطن في البلدان المستقّرة[1] بل ان نظرة يسيرة الى المجتمع العراقي نجد

---

1 - أنظر حروب اوباما بوب ورداورد.

فيها برغم عدم وجود إحصائيّات دقيقة فان التقديرات تشير الى ان 40٪ من المجتمع العراقي هم من الفئة العمرية المحصورة بين 19 و50 عاما، وهي ذات الفئة المستهدفة في استراتيجيّات التجنيد في التنظيمات الإرهابيّة أي أنّ المليون رجل من قوات الأمن العراقي هم من الفئة العمرية المحصورة من (19 - 50) عاما، واذا اقررنا ان نصف هذه الفئة من النساء فستكون نسبة المجنّدين في القوات الأمنية سدس رجال العراق القادرين على حمل السلاح، وهي نسبة هائلة تشير الى نوع صارخ من عسكرة المجتمع، ورغم كل ذلك فان الاستقرار الأمني المتحقق على الأرض لا يتناسب مطلقاً مع هذه الأعداد الهائلة والنسب الكبيرة.

وسنكشف في الفصول المقبلة ان اساس المشكلة يعود الى ضعف الأمن المعلوماتي، وانعدام جوانب الأمن الأُخرى المكملّة للعمل الأمني وهو ما نطلق عليه أسم الجوانب التكامليّة للأمن، و التي بدونها لا يتحقق الأمن حتى لو تضاعف عدد رجال الأمن في العراق الى ثلاثة ملايين.

وللتدليل على ذلك سنأخذ مثلاً واقعياً بسيطا وملموساً على الأرض وهو مثل مطبّق في كل بلدان العالم (وجزئياً حتى في العراق) وهو مثال الانظمة المرورية التي يتحقق فيها الأمن المروري.

فنحن نلاحظ ان الدول تقوم بعمل تقاطعات مرورية في شوارع المدن لتخفيف الزخم المروري وتضع فيها تكنولوجيا(الترفك) والاشارات المرورية في الشوارع، وتضع خطوط عبور للمشاة وانفاق للسيارات وجسور فوق التقاطعات وجسوراً لعبور المشاة، وتضع في الشوارع كافة العلامات المرورية التحذيرية بعضها اخبارية (انتبه استدارة قريبة...) وأخرى للممنوعات (المنبه ممنوع) (ممنوع الوقوف) (ممنوع الاجتياز)... الخ كما تضع مصدّات ارضية لتخفيف السرعة وانارة فسفورية وضوئية وتطالب السائق بإجراءآت امان كحزام الأمان ومثلث فسفوري وآلة اطفاء حرائق

وتحذره من القيادة وهو مخمور وتعاقبه عليها وتحدد سرعة السائق في كل شارع وتراقبه بالكاميرات،وبعض الدول لديها موجات اذاعية خاصة لاذاعة مرورية تستعين بطائرات مروحية مرورية وتنقل الاخبار لحظة بلحظة عن الزخم المروري وتوجيه السائقين للطرق البديلة والنصائح المرورية ويستعين رجل المرور بدوائر تسجيل المركبات واجازات السوق ووضع ارقام للسيارات وارقام للمحركات ولابدان السيارات ووضع ضوابط لالوان السيارات وعشرات من النظم والقوانين الحاكمة للمرور وتمنح فوق ذلك سلطة قضائية استبدادية لضابط المرور، فضابط المرور هو القاضي الوحيد في العالم الذي يحكم دونما شهود (وصل الغرامة).

كل ما ذكرناه وغيره كثير يمثل بنية تحتية عظيمة واسعة التكاليف تصرفها الحكومات لغرض تطبيق الأمن المروري والغرض من كل ذلك هو الحفاظ على الارواح، كل ذلك للحفاظ على روح انسان من ان تذهب سدىً او تتعرض لخطر الدهس، ونحن هنا نتحدث عن ارواح افراد قليلي العدد بالعشرات في عموم العراق ورغم ذلك ينخفض العدد كلما زاد تطبيق الإجراءآت والالتزام بها وكلما تطورنا ثقافيا بثقافة الالتزام واحترام القانون وهنا يدخل العامل التربوي بشدة.

اذن نحن امام مشروع تكاملي أمني يتم تطبيقه لتفادي حادث مروري قد يودي بحياة فردين مثلاً، فكم هي الحاجة ماسة وملحّة لمشروع أمني متكامل وصارم لمنع انتحاري يفجرّ نفسه او يفجر عبوة ناسفة او سيارة مفخخة ليقتل مئات الابرياء!! الا يستحق الأمر هنا ان نحدد وبكل وضوح الطرق الناجعة والكفيلة فعلاً بحفظ الأمن دون الاصرار على المزيد من رجال الأمن الذين تقوم دوائر التدريب والكليات العسكرية بالاستمرار بضخّهم الى الشارع دون تحديد واضح لمهمة كل منهم لانهم بالاساس يزجّون في الدوائر والمؤسسات الأمنية (جيش/ شرطة/... الخ) تحت واجب واحد محدد هو مسك الأرض ضد عدو مجهول غير معلوم الاسم ولا يرتدي زياً خاصاً

فهو قد يلبس الملابس العسكرية كرجل الأمن وقد يلبس عمامة رجل الدين او سروال الكردي او عقال الجنوبي او بدلة الافندي او جينز الشباب.

ان الأمن الذي نريده هو أمن المواطن لا أمن النظام، وهذا النوع من الأمن يتحقق بتوافر ثلاثة مستويات:

الاول: القراءة الواقعية الصحيحة لتحديد وحصر التحديات الأمنية.

الثاني: توفر المستلزمات واعداد الخطط وتهيئة البنى التحتية.

الثالث: توفر الموارد البشرية (الرجال والنساء) دونما تضخّم وانما وفقاً للحاجة الحقيقية دون مبالغة.

ان تضخيم الموارد البشرية دون توفر المستلزمات والخطط وعلى حساب القراءة الواقعية بطبيعة التحديات لن تصل بنا الى استتباب الأمن مطلقاً.

ان الأمن مشروع متكامل لا يجوز فيه تقوية جانب على حساب آخر، فبعد سنوات طوال من سقوط نظام دكتاتورية صدّام لازلنا نركز على الأمن الوقائي ونضخ فيه كل موارد الأمن ونضخمه بشرياً، حتى اصبح الجهاز الأمني الوقائي عملاقاً معصوب العينين يحارب الاشباح ومثل هذا العملاق لا يستطيع ان يفيد من عضلاته مادام معصوباً ويستطيع اي شاب صغير البنية ان يضربه ضربات مؤلمة، واذا كان هذا العملاق المعصوب غير قادر على حماية نفسه فسيقف عاجزاً عن حماية أمن المواطن وأمن الدولة، واذا استطاع ان يحقق نجاحات فستكون محدودة وخشنة وفيها مخاطر على أمن المواطنين الذين يتواجد وسطهم، وسيبدو منظراً سوريالياً ان نرى عملاقاً طيباً أعمى (قوة أمنية دون معلومات إستخبارية) يتصارع مع ثور متوحش (قوة إرهابية غير عاقلة لا تعرف الرحمة) في قاعة للزجاجيات (منطقة آهلة بالسكان المدنيين) !!!

اننا نحتاج الى وعي الصدمة، فقرابة العشر سنوات يتم فيها تطبيق الأمن الوقائي الذي اصبح عاجزاً عن حماية ذاته (كما في ضرب السيطرات الأمنية من قبل الإرهابيّين) هي فترة كافية لقراءة واقعية لدراسة اسباب الانهيار الأمني المستمر في العراق، فالجميع يشعر بتراجع الأمن من خلال العمليّات الإرهابيّة، فالإرهابي حين يفجّر يبتغي الحاق الخسائر بين صفوف العدو وحين يصبح اعداء الإرهابي هم القوات الحكومية والمواطن الذي تحميه، فهو هنا يضرب رجل الأمن والمواطن وكلاهما موجودان في الشارع في السيطرات الثابتة.

ان الإرهاب يضرب القوات الأمنية في مناطق (حواضنه) ويحاول ان لا يوقع خسائر في صفوف المدنيين، ولكنه في المناطق البعيدة عن (حواضنه) يضرب الجميع، فالكل اعداؤه، وبالتالي فأن الإرهاب يصل للمواطن مهما انتشرت القوات الأمنية في الشوارع مادامت غير معززة بالمعلومات المحددة الكاملة عن العدو، فالقوى الأمنية ظاهرة، وبالتالي فان الإرهابي لديه معلومات إستخبارية كاملة عنها وقد يتغلغل وسطها، بل وقد يصبح ذا سطوة حكومية في التعامل معها كما هو الحال في صلاحيّات حمايات المسؤولين وباجاتهم ومناصبهم التي تشل قدرة رجل السيطرة الأمنية عن تفتيشهم، وهذا يزيد من العبء الملقى على رجل الأمن في الشارع لاسيما وانه يتعامل مع عدو لا يفرق في أهدافه بين مقر فوج عسكري وروضة للاطفال او مسجد، وحينها سيتوجب على اجهزة الأمن الوقائي ان تحمي كل مؤسسات العراق في كل المحافظات وكل البيوت والشوارع والمدارس والمستشفيات والجوامع والكنائس ودوائر الدولة والوزارات ورجال الدولة وعوائلهم وابنائهم والطرق بين القرى وبين المدن وبين المحافظات وستحتاج لتحقيق ذلك الى ملايين العراقيين الشباب وبقلق مستمر دونما جدوى وهذا ضرب من المحال، بينما لا يحتاج الإرهابيون المتخفون الى أعداد كبيرة ولا الى إجراءآت أمنية مشددة وسيمتازون برشاقة الحركة رغم كل السيطرات لانهم اشباح.

وهنا تبرز معادلة لابد من التنبه لها كي لا نقع في فخ أمن السلطة قبالة أمن المواطن، فعلينا ان نؤمن دوما ان قوى الأمن في الانظمة الديمقراطية تكون واجباتها محدودة وقليلة ومحصورة وليس فيها شعارات (الحزب القائد) و(القائد الضرورة) لان تداول السلطة سيجعل المؤسسات الأمنية بمنأى عن لعبة كرسي السلطة الدوار، وبالتالي ستُبعَد المؤسسات الأمنية عن المعارض السياسي لانه غدا سيكون هو المسؤول عنها، وبالتالي سينتقم من قادتها، ولذلك كلما ترسخت الحريات والديمقراطية تقلص تبعاً لذلك العبء الأمني وترشقت الأجهزة الأمنية ووضحت امامها الأهداف، وعلى العكس من ذلك كلما ابدت السلطة السياسية حساسيتها تجاه الشعب تضخمت واجبات الأجهزة الأمنية وتضخمت مؤسساتها وأعدادها.

ولكي نكون منصفين فان علينا ان نقر اننا نعيش اجواء من الديمقراطية افتقدناها لعقود من الزمن، فنحن نتكلم ونتحاور ونعترض ونمتلك ادوات اتصال كانت شبهة امتلاكها كفيلة بالاعدام او السجن المشدد كالانترنيت والستلايت والهاتف النقال، وقد تحسنت نسبيا احوال المواطنين المعيشية، وقد جاءت اجيال من الشباب لا تعرف حقيقة التعذيب في الأمن العامة والمخابرات والمخبرين وفدائيي صدّام والأمن الخاص وواجبات منظمات حزب البعث في المناطق الشعبية والازقة والقرى والاقضية والنواحي، لذا فان من الواجب علينا ألا نفقد توازننا امام من يتحسرون على عودة نظام صدّام البائد واجهزته القمعية بل ان علينا ان نكون واعين الى ان بعضا ممن كانوا يعملون في صناعة الموت في الأجهزة الأمنية الصدّامية ثبت ان لديهم دورا اساسيا في تطوير عمل (القاعدة) في العراق لمستويات كبيرة وعنيفة فأمثال هؤلاء كان عملهم الوظيفي لعقود هو القتل في الاقبية السرية والاغتيال في الشوارع خارجها ولا يعرف احدهم مهنة لكسب العيش سواها، وانكفأ معظمهم الى تنظيمات القاعدة في حواضنها بالعراق لاسيما بعد ان كانوا مطلوبين للحكومة وللشعب الذي هب للانتقام منهم ولذا يصح ان نرسخ حقيقة لشبابنا مفادها ان (القاعدة) وغيرها من المنظمات الإرهابيّة هم ورثة العنف من نظام البعث العراقي.

ان مانبغي تحقيقه هو سريان الشعور بالأمان في عروق المجتمع، وهو الأمن الذي يصفه الفيلسوف محي الدين بن عربي من انك اذا كنت في داخلك لاتريد ان تضرب قطّة امامك فانها لن تهرب منك، اما اذا قررت في نفسك ان تؤذيها فستراها تولّي هاربة اي ان الأمان هو شعور تستطيع ان تتبادله، في اللاشعور حتى مع الكائنات الأُخرى، ومثال ذلك واضح في شعور الطيور بالأمان في مرقد الائمة والاولياء في العراق مثلاً او في الساحات العامة في اوروبا.

ان النظرية الأمنية التي نبتغيها والتي نزعم ان نجاحها سيكون كبيرا لو انها طبقت بشكل تكاملي متوازن تتمثل بأساسيات أمنية ثلاثة هي:ـالأمن الوقائي والأمن الإحترازي المدعومين بالأمن المعلوماتي، وهذه الانواع الثلاثة هي الاساسيات التي لا بد ان تكون في بداية اي تاسيس لمنظومة أمنية وبدونها لا يوجد أمن، وتدعم هذه الانواع جوانب أمنية داعمة من شأنها ان تسهل عمل وتطبيق الانواع الثلاثة الأولى ولا تكون بديلا عنها، وهذه الجوانب هي :الأمن الاحصائي، الأمن العسكري، الأمن الاجتماعي، الأمن الجغرافي، الأمن القضائي، الأمن السياسي، الأمن الإعلامي، الأمن الثقافي، ، الأمن العلمي والأمن الاقتصادي والاخير يقسم الى (أمن بيئي، أمن صناعي، أمن الطاقة، الأمن الزراعي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن المالي، أمن المياه والأمن السياحي ومنظومة الموانئ والطرق).

إنَّ هذه الجوانب مجتمعة تشكّل كامل المنظومة الأمنية، ويجب العمل فيها دفعة واحدة، وقد فرقنا بين الانواع الثلاثة الأولى عن الجوانب الأُخرى، لأنَّ الثلاثة الأولى بدون الجوانب التكميليّة ممكنة الحدوث ولكن بمشقة وصعوبة ولكن الانواع المكمّلة لا فائدة منها ولا تحقق أمناً بأي حال من الأحوال دون توفر اساسيات الأمن.

الأمن الوقائي (ضوء الترفيك الأحمر)

((فإذا نزلتم بعدوّ او نزل بكم فليكن معسكركم في قبل الاشراف (اي في الأمام بمكان مرتفع) او سفاح الجبال او اثناء الانهار (منعطفاتها) ، كيما يكون لكم ردءاً ودونكم مرداً، ولتكن مقاتلتكم من جهة واحدة او اثنتين، واجعلوا لكم رقباء في صياصي الجبال ومناكب الهضاب لئلاّ يأتيكم العدو من مكان مخافة او أمن، واعلموا ان لمقدمة القوم عيونهم وعيون المقدمة طلائعهم، وايّاكم والتفرّق فإذا نزلتم فأنزلوا جميعاً واذا ارتحلتم فارتحلوا جميعا واذا غشيكم الليل فأجعلوا الرماح كفّة (اي محيطة بكم) ولا تذوقوا النوم الا غراراً (النوم الخفيف) او مضمضة (النوم المتقطع)) الإمام علي عليه السلام نهج البلاغة

يتمحور الأمن الوقائي على مبدأ (الوقاية خير من العلاج) ويبنى على فكرة دفع كل الشرور والكوارث عن الشعب والنظام بالمفهوم الاساسي والاوسع للعمل الأمني، ولذلك يقول الرسول الاعظم صلى الله عليه واله وسلم (عينان لا تمسهما النار عين بكت من خشية الله وعين باتت ساهرة تحرس في سبيل الله).

ويتلخص الأمن الوقائي بأنه يشمل كل أعمال الحماية الشاملة العمياء في السلم والحرب، ونقصد بالعمياء هنا أعمال الحماية التي تطبّق على الجميع بدون إستثناء (كالعدالة العمياء).

ويُعَدُّ الأمن الوقائي أمناً ملزماً للدولة ومن واجباتها الاساسية، ويدخل في كل اشكال الأمن، ففي المرور يُعَدُّ حزام الأمان أمناً وقائياً وجهاز السونار في المطار الموضوع ضد التهريب ولحماية المطار والافراد والطائرات وضد المخدرات يُعَدُّ أمناً وقائياً، وفي الأمن الصحي يُعَدُّ لقاح الاطفال ضد الشلل مثلاً أمناً وقائياً، والاعلانات التلفزيونية ضد مخاطر لعب الاطفال أمناً وقائياً،وفي الأمن الثقافي يُعَدُّ التوجّه لمحو

الامية أمناً وقائياً وبالتالي فأن الأمن الوقائي اساس كل الأمن ولكن الاكتفاء به هو مكمن الخطر كما سيأتي، ويُعَدُّ الأمن الوقائي عملا لا إرادياً في اللاوعي عند الإنسان فحين يغادر أي انسان دكانه او منزله فأنه يغلق الباب ويقفل بوابة الدكان، وحين يسقط شخص على الأرض حتى لو كان طفلا تراه يتوقى ضرب رأسه بكفيه.

اقسام الأمن الوقائي

يقسم الأمن الوقائي الى ثلاثة اقسام..

1- الأمن الوقائي الدفاعي: ومثال ذلك نشر قوات الحدود على طول الحدود يُعَدُّ أمناً وقائياً دفاعياً دائمياً لا يمكن الغاؤه سواء كان هنالك فعل عدواني او متسللون او لم يوجد، وكذلك الأمر في اقتناء المسؤول لسيارة مصفحة ونصب اجهزة السونار في المطار فإنها تُعَدُّ من أعمال الأمن الوقائي الدفاعي.

2- الأمن الوقائي العلاجي: ومثال ذلك فأن ادارة المرور وشرطتها يرون الحوادث ويعالجون الموقف بالكاميرات وبكل اشكال تسجيل اللوحات وتكثيف الدوريات وايجاد المعرقلات (المطبات الصناعية) ، وكذلك في الصحة كلقاح الاطفال وفي مجالات تأهيل المشّردين اجتماعياً وعلاج ادمان المخدرات، وتقوم بعض الدول كذلك بأعمال وقائية علاجية كتأهيل العاهرات والاطفال والمشرّدين والمنحرفين والمجرمين من خلال محاضرات ودورات وورش عمل وتعليمهم امتهان صنعة او مهنة... كل هذه الافعال تُعَدُّ أمناً وقائياً علاجياً.

3- الأمن الوقائي الهجومي: تُعَدُّ إقامة السيطرات الثابتة وتكثيفها من أعمال الأمن الوقائي الهجومي... فحين يشخص الأمنيون خللاً في منطقة موبوءة يعمدون بالتركيز عليها بالسيطرات اكثر من سواها مما يعني انهم يتقدمون وقائيا تجاه

هدف اي يكثفون العمل عليه وكأنهم يهاجمونه، وهذا اقدام تجاه الخلل فيُعَدُّ أمناً وقائياً هجومياً.

فوجود نقطة حدودية(أ) ونقطة حدودية (ب) هو أمن وقائي دفاعي، ولكن تسيير دوريات بين الدعامتين الحدوديتين يُعَدُّ أمناً وقائياً هجومياً.

مما تقدم نلاحظ ان الأمن الوقائي هو أمن مهم ومن اساسيات الأمن ويعتبر ناجحا للغاية في حال وجود معلومات عن العدو (الإستخبارات) ، ولكنه يصبح عبئاً ثقيلاً على تحقيق الأمن بدون المعلومات، ويزداد ضعف الأمن الوقائي كلما كان العدو شرساً متهوراً، ومثال ذلك ان المعارضين العراقيين في اهوار العراق وفي الجنوب وفي كردستان كانوا اعداء ذوي قيم فهم لم يكونوا يضربون أهدافاً مدنية ولا مواطنين، لذا لم تكن الأجهزة الأمنية الصدّاميّة تحتاج لحماية المدارس والمساجد والاسواق والمستشفيات والدوائر.... الخ منهم، لانها تحسن الظن بالعدو وتعلم انه لا يتعرض لهذه الأهداف، وفعلت ذات الأمر مع عدوها الأمريكي لدرجة انها تحصنت بهذه الأهداف لحماية قواتها وعتادها منه.

اما في عهد ما بعد صدّام فأن طبيعة العدو الوحشية التكفيرية كما في القاعدة التي تضع الشعب والقوات الحكومية في خانة سواء من العدائية، فحينها سيكون الإعتماد على الأمن الوقائي خطأً استراتيجياً فاضحا وخطيرا، لاسيما مع ضعف الإستخبار وشراسة العدو وعدم عقلانيته. ناهيك عن ان العدو مواطن عراقي بلهجة عراقية ولباس عراقي مدني او عسكري، مما يعني ان الامساك به صعب للغاية ومنعه صعب للغاية وحماية الناس منه مستحيلة، فالامساك به او منعه من خلال السيطرات والتفتيش سيشبه محاولة ايجاد أبرة في بيدر قش) ، فكيف يكون الأمر اذا كان العدو (قشّة في بيدر قش) !!.

اذ لا يمكن عقلا تصور الحماية الوقائية (بالأمن الوقائي الهجومي والدفاعي) بالسيطرات في كل شبر من العراق وعلى كل مرافق الحياة وفي كل الاسواق والمدارس والمستشفيات والجامعات والطرقات ووو.... ولايمكن عقلا تصور الأعداد الهائلة المطلوبة.[1]

وما يتولد عن ذلك من مشاكل من تضخم في الأجهزة الأمنية بأعداد بشرية يدخل فيها الجيش الى المدن للامساك بالأرض وتصبح الشرطة والجيش عملاقين مغمضي العينين عليهما ان يتلمسا كل شيء.

ان على الجندي في حاجز السيطرة الحقيقية (بدون الجهد الإستخباري المميز) ان يفتش كل السيارات ويتسبب باختناقات مرورية وتكدس سكاني وبشري مما يساهم في رسم مسرح جريمة مثالي لأي انتحاري، ناهيك عن المساهمة في تعطيل المؤسسات والدوائر ونشر الفوضى واقلاق المواطن واهدار وقته وجهده، واجهاده بما لا طائل وراءه ويؤدي ذلك الى الاضرار البالغ بالاقتصاد ولقمة العيش، ويؤدي تكرار هذه المناظر التي يراها العراقي كل يوم في الشوارع الى عسكرة المجتمع، خصوصا مع ازدياد الطلب على التطوع في الجيش والشرطة المصاحبين لانتشار البطالة، مما يؤدي الى نتائج عكسية على الانتاج والاستثمار، فلا يوجد عاقل من المستثمرين الاجانب سيسعى الى الاستثمار في بلد بهذا الزحام الذي يعكس الخطر الأمني الداهم المستمر، لانك في الأمن الوقائي المغلظ تعطي رسالة واضحة انك لا تعرف العدو وان كل مواطن يمر بالسيطرة هو هدف، وبالتالي فأن من المستحيل القضاء على عدو كالإرهاب بالأمن الوقائي.

---

1 - حين توسعت رقعة الإحتلال الهتلري في الحرب العالمية الثانية كان لزاما ان يستخدم الجيش كل الامكانات لنقل العتاد والجنود والعربات عبر الدول المحتلة ومن اضخمها هو القطار العسكري عبر سكك الحديد الدولية، ولكن طول المسافة جعلت العسكر في حيرة، فهذا القطار يحتاج الى ربايا وحمايات على طول طريق بالاف الكيلومترات وعلى الجانبين ذهاباً واياباً، وبذلك فاتحوا هتلر الذي اجابهم ان ذلك يستدعي ان نسحب الجيوش لحماية القطار وهذا غير ممكن وغير مفهوم، فبدلا من ان يحمل القطار الاف الجنود ليعززوا انتشارنا العسكري في البلدان التي نحتلها تريدون مني اعادة الانتشار لحماية الجنود الوافدين لحمايتنا ولالاف الكيلومترات!!!.

ان الأمن الوقائي سيقضي على طمأنينة الناس بدلاً من القضاء على الإرهاب، وسيسلب الحياة الطبيعية للمواطن ويهيئ الأرضية للزحامات التي يتمناها الإرهابي لايقاع الخسائر بالمدنيين وبالعسكر لتصبح كل سيطرة هي هدف بحد ذاتها للدمار دون ان تستطيع السيطرة وافرادها ان يفعلوا شيئا لانتحاري متوثب للموت، فلا اسهل عليه من ان يدوس الزر او يداس زر التفجير له عن بعد، ولا ينفع حينها معه السلاح ولكن الذي ينفع هنا هو الإستخبار وكما يقول المثل الصيني (بالسيف قد تقتل ذبابة ولكنك بالعسل تقتل الالاف!!!).

ان الأمن الوقائي لا يصلح ان يكون علاجاً مع الإرهاب، بينما هو علاج ناجع في مفاصله الطبيعية وضمن حدود ضيقة مدروسة كالسونار في المطارات لانه جهاز يمتاز بالسرعة والعلمية والدقة وبمجالات محدودة ومفهومة للمواطن، اما استخدام الأمن الوقائي وبشكل جاثم لسنين طويلة بدون الارتقاء بمفردات الأمن الأُخرى الموازية له سيكون شبيها بأعطاء المريض جرعة كيمياوية غير مدروسة لعلها تصيب الخلية السرطانية ولكنها تصيب وتدمر كل جسم المريض.

ان إقامة السيطرات الثابتة لفترات طويلة تعطي الإرهابي فرصة ذهبية في معرفة مكانها والتوقي منها مما يجعلها غير ذات جدوى،ناهيك عن ان الأمن الوقائي يحمّل الدولة ميزانية هائلة تثقل كاهلها سواء من حيث مرتبات الافراد ومستلزمات تجهيز السيطرات والسلاح واطعام اكثر من مليون مقاتل.

ان من سلبيات الأمن الوقائي الرئيسية كما لاحظنا هي صعوبة تطبيقه في داخل المدن (لاسيما الكبيرة منها) ، وسهولة تطبيقه في المناطق النائية والارياف وخارج المدن.

وقد سجلت سلبيات كثيرة على الكثافة الأمنية الوقائية داخل المدن اشرنا الى بعضها، ونضيف اليها ان رجل الأمن في حالات الأمن الوقائي لفترات طويلة في

الكثافات السكانية يصاب بالملل والشرود والكسل في تأدية الواجب، وينعكس ذلك احيانا على ادائه فيكون عمله كأسقاط فرض لا اكثر، واحيانا يصب جام غضبه على المواطن وصاحب المركبة، خصوصا مع استشراء الفساد المالي والاداري لدى آمري الوحدات وآمري السرايا والسيطرات، ففي بعض السيطرات يدفع نصف افرادها لامرهم نصف مرتباتهم مقابل اجازات خارج استحقاقاتهم، ويذهبون الى بيوتهم فرحين ولكن في ذات الوقت ناقمين شاتمين لمن اخذ قوت عيالهم وبالتالي لن يخلصوا في اداء واجبهم الأمني،والنصف الثاني من الافراد الذين لم يدفعوا سيعمد آمر السيطرة الى الضغط عليهم لسد النقص فينقمون على الآمر المرتشي وعلى الجندي الراشي ولعجزهم عن الانتقام فتراهم ينتقمون من المواطن، وهذا وضع خطير يستشري كلما زاد الإعتماد على تواجد رجال الأمن في الشارع.

إنَّ إعتماد الدولة على الأمن الوقائي دفعها الى سحب الجيش من مكانه الطبيعي في الثكنات ووضعه في الشارع مع الشرطة لحفظ الأمن، وهذه حالة خطيرة لا تستخدم في كل العالم الا عند الانهيارات الأمنية الكاملة وفي الزلازل والعوارض غير الطبيعية وفي الانقلابات والثورات، وحتى في تلكم الحالات الخاصة فأن الأمر يكون بضبط شديد ويصاحب حالات منع التجوال وهو امر مهم لانه يمنع احتكاك المواطن بالعسكر.

اما في العراق فالوضع فريد من نوعه فلدينا جيش موجود على الأرض لسنوات وهو امر يذكرنا بالدساتير المؤقتة التي تحكم البلدان لاربعين او خمسين عاما رغم ان اسمها مؤقتة!!.

ان احتكاك الجيش بطبيعته الخشنة الاستعلائية مع المواطن المدني اصبح في العراق عبئا على الأمن، بل ومن الاسباب الكارثية للتردي الأمني، وقد كان لضعف الأمن العسكري (المختص بمراقبة افراد الأجهزة الأمنية والجنود والمراتب

والضباط) كما سنبيّن لاحقاً، سبب في ورود حالات كثيرة استخدم فيها سلاح الجيش والشرطة وسياراتهم وآلياتهم (بالايجار في بعض الاحيان) بأعمال إرهابية بالإعتماد على الزي والصلاحيات الواسعة وسيارات الهمر التي وصل ايجار الواحدة منها عند المفسدين(ونحن هنا لا نعمم بالطبع) الى مليون دينار لليلة واحدة، وهذا يعود الى أعداد الجيش والشرطة الهائلين مما جعل السيطرة عليهم من ضروب المستحيل.

فلو استطاعت الدولة السيطرة على افراد الجيش والشرطة وقادتهم فهذا يعني انها سيطرت على مليون عراقي من مجموع ستة ملايين هو عمر الشباب المستهدف للتجنيد (من 19 عاما الى 50 عاما) من قبل الإرهابيّين وتنظيماتهم، ولكان حال الأمن قد استقر بشكل ملحوظ وكبير، لاسيما وان عدداً كبيراً من هؤلاء هم عناصر حمايات ويحملون باجات تتيح لهم المرور من الخط العسكري من السيطرات، وهو الخط المتراخي الذي يحصل صاحبه على امتياز عدم التفتيش والتعامل بأحترام وبحرج فرد السيطرة من فرض التدقيق على المركبة التي تمر عبره، ولا داعي لأن نكرر حقيقة يعلمها الجميع واستشعرتها الدولة من ان معظم العبوات والإرهابيّين كانت تمر بواسطة من قبل عناصر الحمايات وحاملي الباجات من العسكر والشرطة عبر الخط العسكري هذا.

ويبدو ان الكثير من القادة العسكريين إستَمرَأوا التواجد العسكري في المدن لما فيه من سطوة وامتيازات وسيطرة وترف الحياة المخلوطة بالمدنية ومباهج الحياة خلافا للحياة العسكرية الجافة والمعزولة عن وسائل اللهو المدنية، مما دفعهم نفسيا للعمل من اجل البقاء في حماية المدن وعدم الإنسحاب الى داخل معسكراتهم المعزولة عن الحياة المدنية، وعدم الرجوع الى واجباتهم في حماية الوطن وترك حماية المواطن لاجهزة الأمن المختصة رغم ان القادة العسكريين يعلمون اكثر من غيرهم، انهم طوال حياتهم العسكرية درسوا وتعلموا وابدعوا في قتال عدو معلوم باللغة والزي والتفكير والعقيدة العسكرية، ومعلوم المكان والاتجاه هناك على تخوم الوطن،

ولكنهم لم يدرسوا شيئا عن حرب الشوارع والمدن ولا عن مقاتلة الاشباح الذين يتحدثون لهجتهم ويلبسون زيهم العسكري ويحملون رتبهم احيانا، ولم يتعلم العسكر كيف يقضون على هدف معاد وسط المدنيين، فالعسكري حين ترمي عليه يرد على مصادر النيران بعنف وهذا واجبه في الجبهة، ولكننا حين نتحدث عن عدو في الجبهة شيء وحين يكون العدو الإرهابي وسط سوق مريدي او ساحة التحرير او في الكرادة داخل شيء اخر!!!.

خلاصة

نخلص الى ان الأمن الوقائي أمن اساسي ومهم ويدخل في كل انواع الأمن، وهو أمن لايمكن الاستغناء عنه شريطة دعمه بالمعلومات الإستخبارية التي ستسهم في ترشيق عدده بشكل كبير وتجعله فعّالاً وغير مغلّظ ومختف عن الحياة المدنية قدر الامكان ومتمركز في نقاط حساسة ومهمة فقط كالدوائر المهمة وسيطرات خارجية بين المدن، وستزداد فعاليته كلما قل عدده وبالتالي يسهل السيطرة عليه من الخرق وسيكون فعّالاً حين يعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا وعلى الجوانب الأمنية المكملة كما سيأتي.

ونخلص الى انه بخلاف ذلك سيكون عبئاً ثقيلاً على المدن والحياة المدنية والاقتصاد والاستثمار وحتى على التلوث البيئي، ناهيك عن سهولة اختراقه وسهولة اصطياده وضربه وشل قدرته على الحماية رغم أعداده المليونية.

كما اوضحنا ان اضافة الجيش الى قوات الأمن الوقائي زاد الطين بلة وازداد احتكاك افراد الجيش بالمدنيين، وهو احتكاك خشن غير طبيعي وغير مرغوب بل ومقنن وممنوع في كل دول العالم.

ان الأمن الوقائي بإختصار هو الضوء الأحمر من اضواء الترفيك الثلاثة، وهو ضوء يمنع سير المركبات ويشل الحياة ولايمكن ان يبقى دون الاضواء الأُخرى العاملة معه، فهل يمكن ان تصبح الحياة في التقاطعات ضوءاً احمر فقط.

سنثبت في الفصول القادمة أنّ أقصى ما استخدمناهما في العراق كانا الضوءان الأحمر والأصفر وهما يمثلان الأمن الوقائي والأمن الوقائي المشدد الذي يسمى بالأمن الإحترازي (كما سيأتي).

الأمن الإحترازي (الضوء الأصفر من الترفيك)

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمنوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انْفِرُوا جَمِيعاً) .[1]

((فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا (65) قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا (66) قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا (67) وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَى مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا (68) قَالَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا (69) قَالَ فَإِنِ اتَّبَعْتَنِي فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّى أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا (70) فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا قَالَ أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا (71) قَالَ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا (72) قَالَ لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا (73) فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا (74) قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا (75) قَالَ إِنْ سَأَلْتُكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا (76) فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ فَأَقَامَهُ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا (77) قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا (78) أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا (79) وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا (80) فَأَرَدْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا (81) وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا (82) .))[2]

---

1 - سورة النساء 71 .

2 - سورة الكهف الايات من 65 -82.

كثيراً ما يخلط الدارسون بين الأمن الوقائي والأمن الإحترازي ويعود السبب في رأينا الى تداخل الاثنين في أعمال متشابهة كثيرة، وسنوضح في هذا الباب ماهية الأمن الإحترازي والفروقات بينه وبين الأمن الوقائي وكذلك الفرق بينه وبين العقوبة لأنه مقارب لها في بعض جوانبه، وسنورد امثلة كثيرة توضيحية لتحديد الأمن الإحترازي و لتمييزه عن غيره.

ان الأمن الإحترازي هو حالة مشددة ومتقدمة من الأمن الوقائي، ولأنه حالة مشددة منه فيجب ان يكون لوقتٍ ولمكانٍ محدّدين خلافاً للأمن الوقائي الذي يأخذ صفة الدوام، وكثيراً ما يرتبط الأمن الإحترازي بحدث معين، وبالتالي فإنَّ الأمن الإحترازي يحتاج لتبريرٍ يُساق الى المواطن فيما لا يحتاج الأمن الوقائي لإعطاء تبرير لأنه دائمي.

إنَّ كل أشكال الحماية هي من الأمن الوقائي، ولكن كل إستثناء مشدد مؤقت يحيله الى أمن إحترازي وسنورد بعضاً من الامثلة لتوضيح فرق الأمن الإحترازي عن الوقائي.

ففي الجيوش يكون دوام الجيش بمثابة أمنٍ وقائيٍّ ولكن اصدار الانذار (أ) و(ب) و (ج) من إجراءآت ضمن الأمن الإحترازي، وكذلك الأمر في المطارات فان وجود السونار الثابت هو من اشكال الأمن الوقائي ولكن حين يشك الموظف بحقيبة ما ويفتشها بدقة فهو هنا يطبق الأمن الإحترازي (اي الأمن الوقائي المشدد والمحدد) ، وكذلك الأمر في اقتناء المسؤول سيارة مصفحة وركوبها في الشارع هو أمن وقائي ولكن اذا شدد الإجراءآت بسيارات حماية وجنود متأهبين في شارع معين فهذا أمن إحترازي، وكذلك فان حمل السلاح هو أمن وقائي ولكن حين تُهَيِّئ السلاح وتسحب الاقسام وتلقِّم اطلاقة وتفتح زر الأمان فهذه تدخلك في الأمن الإحترازي، كذلك وجود مركز الاطفاء او مركز للدفاع المدني هو أمن وقائي ولكن حين

تطلق صفارات الانذار فان الأمن هنا يصبح إحترازياً،وكذلك الأمر في الحروب فان وجود الجندي في الساتر أمن وقائي ولكن عمل الدوريات والكمائن يُعَدُّ أمناً إحترازياً اما الغارة والهجوم فيصبحان أمناً معلوماتياً لأنها بنيت على معلومات محددة عن العدو (وهو ما سيأتي ذكره في موضعه) .

لقد بدا واضحا من هذه الامثلة المقارنة مع الأمن الوقائي ان الأمن الإحترازي هو عمل أمني يبدأ بتحسس خطر داهم وينطلق من استعداد وجاهزية ومبادرة ومباغتة، ويؤطر بتحديد وبزمان ومكان ويكثر الأمن الإحترازي في المناسبات والاحتفالات والشعائر والطقوس الدينية.

فالإحتراز: هو درء الخطر مع احساس بخوف من خطر داهم ضمن توقيت ووضع معينين.

ان الآيات التي اوردناها من سورة الكهف من الاية 65 الى 82 في مقدمة الأمن الإحترازي والتي تروي لنا ماجرى من أحداث بين نبي موسى عليه السلام والخضر عليه السلام هي في جوهرها نموذج ومثال واضح لهذا النوع من الأمن، الا ان الفرق هنا ان الإحتراز كان بعلم بسطه الله سبحانه للخضر عليه السلام فتصّرف احترازاً على أساسه.

فالأمن الإحترازي كما رأينا يحتاج الى تبرير كما هو الحال في الأعمال الإحترازية التي جرت في بغداد وفي محيط طريق المطار والمنطقة الخضراء خلال انعقاد القمة العربية أواخر اذار مارس 2012، حيث استدعى الأمر إجراءآت إحترازية قطعت فيها حتى شبكة الهاتف المحمول وقطعت الكثير من الشوارع وتم استخدام اكثر من مئة الف رجل أمن في شوارع بغداد مما اضطر رئيس الوزراء الى الاعتذار شخصياً من الشعب بسبب الإجراءآت.

فالأمن الإحترازي يحتاج الى تبرير وإعلام مرافق يوضح الأسباب سواء كانت أسباباً حقيقية (كما في انعقاد القمة) او أسباباً كاذبة (كما في محاصرة منطقة بحجة انتشار وباء ولكن أجهزة الأمن في الحقيقة تبحث عن قيادي في تنظيم القاعدة في تلك المنطقة، وهو مافعلته المخابرات الأمريكية لإكتشاف مقر بن لادن).

والإحتراز يصبح فعّالاً في المدن الكبيرة خلافاً للأمن الوقائي، لأن الأمن الإحترازي مفاجئ ومحدود زمنياً لذا لا يصبح عبئاً، ويكون الأمن الإحترازي رشيق العدد لا يحتاج الى أعداد كبيرة ولكنه يكون فعّالاً جداً فالإرهابي يستطيع بسهولة تجنب سيطرة ثابتة في مكان محدد لأنه يراها كل يوم ولا تشكل لديه عنصر مفاجأة، ولكن السيطرة المفاجئة التي تقام مثلاً (بنت ساعتها) لا يستطيع الإرهابي والمجرم تفاديها لأنه لا علم له بها وهذا يكسب الأمن الإحترازي فرصة التغلب بعدد أقل من الأعداد الهائلة للأمن الوقائي الذي قد ينجح خارج المدن وفي مداخلها ومخارجها بين المحافظات وفي المناطق الزراعية والبعيدة عن مركز المدينة.

إنَّ اعتماد الأمن الإحترازي (رغم انه لا غنى معه عن المعلومات الإستخبارية عن العدو) يُعَدُّ ضرورياً لخفض أعداد منتسبي قوى الأمن،فالأمن الإحترازي يُعَدُّ استعداداً وتحضيراً وقائيّاً ضد خطر يشعر به رجال الأمن، فيقومون بخطوة استباقية محددة ضد هجمة محتملة للعدو، وبالتالي فان الأمن الإحترازي يُعَدُّ من مظاهر الدولة الحديثة خلافاً للأمن الوقائي داخل المدن، لأن من مظاهر الدولة الحديثة السعي لتحقيق الأمن بتحسس الخطر وتوفير الامكانات لدرء الاخطار مع الإقلال من مظاهر الأمن وهو امر ينطبق على الأمن الإحترازي ويجعل الأمن الوقائي أمراً مفرطاً (لاسيما) داخل المدن وعدد سيطرات تملأ الشوارع، وتُعَدُّ الاكثر في العالم (حتى انها أكثر من السيطرات الموجودة في الصين!!!).

و بالرغم من رشاقة الأمن الإحترازي ومحدداته الزمانيّة والمكانية والتوقيت والتبرير المصاحب لكل حالة فيه، الاّ انه لا يجب الوقوف عنده، لانّه يُعَدُّ هو الآخر أمنٌ بلا معلومات أمنية محددة وفعلية عن العدو وانما يبنى على تكهن بطريقة تفكير العدو وسدِّ الفرصة امامه، ضمن فعاليات ومهرجانات واجتماعات أو شخصيات يقع في علم رجال الأمن انها أهداف دسمة للعدو.

ويبنى الإحتراز على المصادرة، كمصادرة حرية او مصادرة أموال، وتُعَدُّ بعض أعمال المراقبة من الأعمال الإحترازية كما في الإجراءآت الاستثنائيّة المؤقتة لمراقبة الاجواء، وتُعَدُّ من الأمن الإحترازي كل أعمال منع السفر والسيطرة على حركة الوافدين (الإقامة للأجانب) ، وكذلك الأمر في منع الدولة مواطنيها من السفر الى بعض الدول، وكذلك الاكثار من عرض المسلسلات التثقيفية ضد الجريمة والمخدرات في بعض الدول المبتلية بانتشار الادمان مثلاً.

انّ كل تثقيف للوقاية من الخطر بشكل مكثف هو اجراء إحترازي، كما يُعَدُّ غلق الاماكن ومنع التجوال والسيطرات المفاجئة والحجز المؤقت (كحجز النشالين المعروفين أيام العيد) إجراءآت من الأمن الإحترازي و كذلك الأمر مع قطع بعض الطرق ضمن زمن محدد حيث يُعَدُّ من الأمن الإحترازي، كما تقوم به بعض الدول باحتفاظ جهات الأمن العسكري بجواز سفر منتسب الجهاز الأمني، وكذلك الأمر في احتفاظ اصحاب المصانع بجواز سفر العامل والخادم الاجنبي.

وتشدد الكثير من الدول في إجراءآتها الإحترازية في حالات التمرد والفساد المالي والإرهاب والعنف لما يمتاز به هذا الأمن من سرعة و رشاقة في العدد وحسم ضمن وقت محدد، بل ان التطور التكنولوجي كالموبايل والانترنيت وسهولة نقل المعلومات والأموال عبر التكنولوجيا الزم الحكومات واجهزتها الأمنية باللجوء الى وسيلة سريعة ومفاجئة كالأمن الإحترازي للتعامل معها.

لقد أثبت الأمن الإحترازي فعاليته في مكافحة الفساد المالي وسرقة المال العام وتبييض الأموال، بل ان بعض الدول تجري إجراءآت إحترازية تمنع فيها أي مسؤول في الدولة من فتح حساب مصرفي له دون موافقة مسبقة من المدعي العام، وبذلك فان مراقبة حركة الأموال تُعَدُّ من الإجراءآت الإحترازية الفاعلة لأن الإحتراز هو اجراء أمني مخصص يحد من الحركة والحرية سواء بالمنع عن او بالإجبار على فعل فقد يجبرك على اخذ موافقة أمنية لفتح حساب وقد يمنعك من السفر.

و يدخل الأمن الإحترازي (كما هو حال الأمن الوقائي) في كل مناحي الحياة ففي اللقاح الطبي اذا حددته بالطفل فهذا اجراء وقائي له جنبة إحترازية لأنه حدد عمراً معيناً فالإحتراز هنا هو وقاية استباقية عندما حددت بفئة عمرية او مكان (لقاح وقائي في منطقة ملوثة) او زمان.

فنلاحظ ان الاخلاء من الكوارث هو أمن إحترازي، ومراقبة حركة تصريف العملة الاجنبية هو عمل إحترازي، ونصب الكاميرات أمن علمي لأسباب إحترازية، بل ان تشديد العقوبات على جرائم محددة خوفاً من استشرائها يُعَدُّ أمناً قضائياً للردع الإحترازي، وقطع الاتصال بين السجناء المحكومين بالإرهاب وزعامة عصابات بالعالم الخارجي يُعَدُّ أمنا إحترازياً، لأننا خصصنا هنا نوعاً من المحكومين.

إن البعض يرى في المناورات العسكرية إحترازاً رغم أنّها في حقيقتها تدريباً روتينياً ولكنها تحمل رسالة في بعض الظروف الدولية، لذا تُعَدُّ إحترازية لتخويف العدو ليعيد تفكيره الف مرة قبل الهجوم، وبالتالي هي ضمن الحرب النفسية التي تُعَدُّ بكل اشكالها أمناً إحترازياً كالدعايات ضد الإرهاب واظهار قوة القوات الأمنية وحزمها في مكافحته.

و رغم ان الأمن الإحترازي يُعَدُّ نوعاً من مكافحة الخطر والاجرام والإرهاب بما يشبه العقوبة، ولكن هنالك فروقاً جوهرية يجب مراعاتها :

فالعقوبة تقع على المرتكب تحديداً مع توافر اركان الجريمة وبالتالي هي جزاء عن جريمة وفيها جانب تأديبي وتحمل معنى اللوم (العقاب) ، وتكون العقوبة عن فعل من الماضي قام به المجرم ولم ينل جزاؤه عنه، واوقع ضرراً وتوافرت عنده الارادة الاثمة، ومثال ذلك ان سارقا يسرق ويلقى القبض عليه فيساق الى التحقيق والقضاء ويحكم عليه و يودع السجن.

اما الإحتراز فيقع على فرد او جماعة حين تتوافر الخطورة الاجرامية لديهم ويشك بقدر كبير انهم سيقدمون على جريمة اي انه لا جريمة لحد القاء القبض عليهم ولا توجد اركان جريمة، ولكن يتم التحفظ عليهم ويأتي الإحتراز هنا لمعالجة فعل قد يحصل في المستقبل القريب لتوقي خطورة المحتجزين و ضمان عدم ارتكابهم الجريمة، وتسير العقوبة احياناً في مسار مواز مع الإحتراز كما في ايداع المجنون الخطير في المصح العقلي لوقاية المجتمع من خطره.

خلاصة

نُلخِّص الأمن الإحترازي بأنه اجراء وقائي محدد بزمن وبمكان او بأشخاص بعينهم،ويمتاز بالرشاقة وقلة الافراد والسرعة والمباغتة ويصلح لمكافحة الجريمة الاقتصادية ومواكبة الجرائم التكنولوجية.

كما انه فعال في مكافحة الإرهاب ويصلح داخل المدن لان تأثيره محدود على الاقتصاد والحياة المدنية والاستثمار، كما انه يتناسب والمظاهر المدنية و يخفف كثيراً من الاعباء المالية على الدولة لأنه يعطي فعالية في مكافحة الإرهاب والجريمة بأعداد أقل وبالتالي يسهل على القيادات الأمنية ادارته وحمايته من الاختراقات، وتُعَدُّ قوات مكافحة الإرهاب وقوات التدخل السريع (swat) و سواها أمثلة واقعية عن قوات الأمن الإحترازي لأنها سريعة الحركة ومرتبطة بمكان و زمان في فعلها

الأمني وبالمباغتة، ولكن حتى هذا النوع من الأمن يبقى محدود التأثير ما دام بلا أمن معلوماتي إستخباري يحدد له مكان العدو و نواياه وأعداده وخططه وأهدافه، وهو يمثل الضوء الأصفر في سلسلة اضواء الترفيك لأنه يعطي اشارة التحضر والتهيؤ والاستباق للحدث وللانطلاق.

اننا في العراق لا نزال نراوح بين الأمن الوقائي والأمن الإحترازي رغم افضلية الثاني عن الاول، ومايزال الفعل الأمني الحكومي هو رد فعل على العدو الإرهابي الدموي وبالتالي لازال أمننا يفتقر الى المعلومة الإستخبارية التي يوفرها الأمن المعلوماتي الذي يعوض عن أعداد هائلة من المقاتلين، فلو ان عدد التشكيلات الإرهابيّة في العراق هو (26 تشكيلاً) مثلاً وتمكنت الدوائر الإستخبارية من زرع عنصر او عنصرين كفوءين وسطها سيكون العدو مكشوفاً بالأسماء والمواقع والنوايا، ولأغنانا ذلك كما سنرى عن مئات الألوف من العناصر الأمنية، ولأصبحت أجهزتنا الأمنية رشيقة ومسيطر عليها و مرتاحة في اداء واجبها، وهو ما يحيلنا الى الضوء الأخضر من اضواء الترفيك او ما يسمى في علوم الأمن بالأمن المعلوماتي الذي نفتقده بشدة في عملنا الأمني،ولا يمكن ان تقوم للأمن قائمة بدونه، ولا يتحقق الرخاء الاقتصادي والسياسي والأمان الشخصي، ولا تعود مساءات العراق الجميلة و تبقى ضرباً من الذكريات ما لم نركز على جوهر العملية الأمنية وهي الإستخبارات او ما يعرف بالأمن المعلوماتي.

الأمن المعلوماتي ضوء الترفيك الأخضر

مدخل

إنَّ أساس مشكلة استمرار الإضطراب الأمني في العراق يكمن في أنَّنا اعتمدنا(ومازلنا نعتمد) على مستويين من الأمن، هما الأمن الوقائي والأمن الإحترازي وهما برغم أهميتهما يبقيان نوعان من الأمن التجريبي الذي يصارع بجحافل وجيوش جرارة، عدواً متخفياً يصعب تحديده.

فلو أنَّك تمتلك مدفعاً رشاشاً معبئاً بالإطلاقات و جاهزاً للإطلاق وانت تقف خلفه على اهبة الاستعداد، ومعك طعامك وماؤك وكل تجهيزاتك وانت تصوِّب على بناية، ولكن ينقصك شيء واحد هو انك لا تعلم اين هو العدو ومن هو العدو ؟ في هذه الحالة ستحتاج الى آلاف الاطلاقات والرشقات بكل الإتجاهات والى رمي مكثف ومستمر وعلى كل شبابيك ومنافذ البناية التي امامك، وقد تحتاج الى معونات لوجستية ضخمة وستبقى متوتراً لأنك لا تدري هل اصبت العدو ام لا، وحتماً ستصيب بإطلاقاتك الكثير من المدنيين وستحطم الكثير من النوافذ والجدران، ولكن لو انك تعلم ان العدو موجود في الدور الرابع في النافذة التي بأقصى اليمين لكان يكفي لك ان تستخدم اطلاقة واحدة من قناص لقتله دون ضجيج ودون تكاليف تذكر.

الفرق بين الحالتين انك في الحالة الأولى صرفت الكثير واستخدمت السلاح بإفراط، بل واحتجت الى آلاف الإطلاقات و أعداد لا متناهية من الدعم، واربكت الشارع واصبت حياة المدنيين بالشلل وعطلت السوق واصبت عددا من المدنيين، وفوق كل ذلك لم تعلم على وجه اليقين (بعد كل فعاليتك الصاخبة المستمرة) هل قضيت على العدو ام لا، وحتى لو قمت بإخلاء المدنيين من البناية قبل الرمي عليها فمن

الممكن جداً ان ينسحب العدو مع المدنيين ويمر أمامك لأنك لا تعرفه ولا تعرف زِيَّه، وهذا مثال لإستخدام الأمن الوقائي والإحترازي دون الإعتماد على المعلومات.

بينما في الحالة الثانية انت وصلتك معلومات دقيقة و مفصلة عن العدو ومكانه وشكله، وبذلك كانت اطلاقة قناص واحدة كافية للقضاء عليه بكل هدوء ودون أية اصابات للمدنيين و دون ان تكلف ميزانية الدولة أعداداً هائلة، بل انك تستطيع هنا ان تتسلل الى شقة العدو وتقضي عليه، وهذا هو العمل الأمني المدعوم بالمعلومات.

لقد كان أمراً غريباً ان يصل عدد الافراد العاملين في مجال حفظ الأمن الى رقم تجاوز المليون فرد، ورغم ذلك يحار المواطن في السهولة التي يحدد فيها الإرهابي أهدافه وكيف ينفذ تفجيراته ببساطة ؟

للإجابة على ذلك نقول ان العامل الحاسم في النجاح يكمن في المعلومات، فكلما زادت معلوماتك عن العدو دقة، كلما كان حسمك للنصر واضحا ومحددا وكلفته اقل، و كلما كانت معلوماتك عن عدوك مشوشة وقليلة كانت حاجتك للتعزيزات كبيرة وتلتهم مواردك المالية والبشرية، وتزيد من توترك النابع من ضبابية المعرفة وقلّتها.

إنَّ آمر فوج في الجبهة لديه ساتر يفصله عن العدو ويَتَمَترس خلفه للدفاع، ولديه حقول الغام تفصله عن العدو ولديه مشاعل عثرة و أسلاك شائكة وأسلاك منفاخية ولديه مراصد ونقاط لفتح النار وبخدمته مدفعية وقوة جوية ساندة وهو يعلم ان العدو أمامه ويعلم المسافة التي تفصله عنه، وعنده كمائن ودوريات وأجهزة مختصة بمراقبة إتصالات العدو ولكنه وبرغم كل ذلك يتصل دوماً بضابط ركن الإستخبارات ليستفسر منه عن نوايا العدو ويطلب معلومات عنه وعن استعداداته وماذا يخطط وكيف واين ومتى ؟!!!.

فبرغم كل ما لديه يستشعر الخطر ويريد دوماً سيلاً من المعلومات عن العدو، وكلما كان هذا السيل متدفقاً فانه يزداد ثقة بالنصر لان توفر المعلومات سيجعله قادراً على المناورة وعلى استيعاب المعركة القادمة والتهيؤ لها وكسب النصر، وهنا سيكون آمر الفوج قادراً على التخطيط وعلى رفع الحالة المعنوية لجنوده، وفي ذات الوقت سيكون من حق القيادة العسكرية ان تحاسبه على اي تقصير لأنها وفّرت له كل مستلزمات الدفاع والهجوم.

إنَّ هنالك مبدئاً ثابتاً في العمل العسكري الجبهوي يتمثل في أنّه كلما زادت المسافة الفاصلة بين القطعات وبين العدو فان منسوب الأمن سيكون بإرتفاع ولكن معلوماتك عن العدو ستكون أقل،أي أنَّ مؤشر الأمن يرتفع ولكن مؤشر الإستخبارات ينخفض، وكلما قلّت المسافة بينك وبين العدو زاد منسوب إستخباراتك ومعلوماتك عنه، ولكن أمن قطعاتك يصبح أقل ويغدو في خطر.

فحين تكون في جبهة القتال وبينك وبين العدو خمسة كيلومترات مثلاً فانك ستكون أكثر أمناً، لأن قطعاتك ستكون خارج مديات اسلحته الخفيفة ومدى قاذفات ال RBG والقناصة وغيرها، ولكن في ذات الوقت سيصعب عليك رصد تحركاته ويصعب سماع حركة قطعاته وجنوده ولاتستطيع رصده بالناظور.

ولكن اذا كان العدو قريباً منك جداً فان خطره سيزداد على قطعاتك وسينخفض أمنُك لأنَّ موقع قطعاتك وجنودك سيكونان ضمن مديات كل اسلحته الخفيفة ولكن في ذات الوقت سيزيد سيل معلوماتك وإستخباراتك عنه، لأنَّ رصدك لتحركاته يكون أكبر فتستطيع سماع هدير محركات آلياته وحركة جنوده وتستطيع رصده بالناظور.

فما بالك اذا كانت المسافة بين قطعات الجيش وبين العدو هي (صفر) رياضياً وفي داخل زحمة المدن، كما هو الحال في استخدامنا للجيش والشرطة الاتحادية في

الحرب ضد الارهاب ،فالعدو في هذه الحالة موجود في كل مكان ويحيط بالقطعات من كل جانب ويمتاز عنها بسرعة التخفي بين المدنيين وبرشاقة الحركة لقلة أعداده و بإمكانية التزيّي بزيّ القوات الأمنية ، وبمعلوماته القيمة عنها وعن حركاتها.

ان المبدأ العسكري الذي تحدثنا عنه حول العلاقة العكسيّة بين منسوبي الأمان والإستخبارات معروف للعسكريين في جبهات القتال مع عدو محدد الزيّ واللغة والسلاح، وحين نقارن ذلك على الأرض في داخل مدننا سنرى ان قطعاتنا العسكرية منتشرة في المدن بدون إستحكامات تفصلها عن العدو (على عكس حالها الذي تعوّدت عليه في جبهات القتال) ونطلب منها مكافحة عدو لا تراه ولا تعرف من أين يأتي (رغم انه ملتحم بها كل الوقت) ، بل انه قد يأتي من بين افرادها (بحكم ضعف الأمن العسكري كما سيأتي) لضخامة عدد المنتسبين وصعوبة تدقيق تحركاتهم، ورغم ذلك نطلب من تلك القطعات ان تقاتل عدواً لا تراه ولا تعرف من هو ولا تعرف شيئاً عن عدد افراده وتسليحه ونواياه وتفاصيل عملياته.

اننا نرتكب خطئاً جسيماً حين نضع هذه القطعات وسط الاف السيارات والمدنيين والباعة المتجولين والمدارس والاطفال والاسواق و زحمة المرور والبنايات ونشل بذلك حركتها وحركة المواطن، وفوق كل ذلك فاننا نطلب منها ان تميز العدو عن المواطن وهي تعلم ان العدو من نفس جنسه وعرقه وبشرته ولغته و زيّه، وربما يرتدي زي القطعات ذاتها، وبعد كل ذلك نطالبها بالنصر بحجة اننا وفرنا لها مليون مقاتل مدجج بالسلاح ومؤناً وغذاء وسطوة وصلاحيات واسعة!!!.

ان السؤال يكمن في ماذا وفرنا لهذه القطعات من معلومات تفصيلية عن العدو وتوقيتات عملياته ؟ الجواب لا شيء على الاطلاق سوى معلومات سطحية عامة لا تفي في اكتشافه والقضاء عليه.

ان وجود الدبابة والمدرعة والعسكر في الشارع سيشيع جواً من عسكرة المجتمع، ويكون مدعاة للتوتر والقلق لا سيما وان الجيش في كل بلدان العالم مهيأ للتعامل بخشونة ولا يجيد التعامل مع المدنيين، لأن مهمته الاساسية هي في التعامل مع العدو خارج المدن وفي التعامل مع عدو محدد بلغة ولهجة و زي وعلم ونوعية سلاح.

إنَّ من البديهيّات ان لايتمّ حشر الجيش وسط المدنيين مطلقاً الاّ في مراحل الانقلابات والانهيارات الأمنية القصوى والكوارث ولفترة محدودة، فحينها يطلب منه مسك الأرض وحتى في هذه الحالات تعمد الدول التي تنزل جيوشها للشارع الى ان تضع لها خطة محددة بزمن قصير جداً (أي لأيام أو اسابيع معدودة) وتعمد أكثر الدول الى إجراءآت منع التجوال في حال نزول الجيوش لضمان الفصل التام بين المدنيين والعسكر.

ان الانتشار الأمني في العراق هو الاكثر شذوذاً وندرة في العالم، اذ لا يعقل ان يتمركز الجيش في الشوارع لسنوات بأعداد هائلة وتزداد باضطراد مستمر دون تحديد دقيق لأهدافه، لاسيما وان قادة الجيش (وهم عندنا صاروا قادة للأجهزة الأمنية ايضاً) قد درسوا ومارسوا القتال ضد اعداء واضحين مقاتلين لا ضد أشباح،ومارسوا القتال مع العدو بشكل منفصل من خلال متاريس وأن لايكون الالتحام التام الا بالسلاح الابيض ولفترات زمنيّة قصيرة للغاية.

لذا لا يمكن ان نتصور امكانية النصر على عدو من نوع المنظمات والتشكيلات العصابية الإرهابيّة باستخدام قطعات الجيش، لان مثل هذا العدو غير منظور ولا يمكن محاصرته والقضاء عليه بالدبابة، وانما بالمراقبة البشرية الإستخبارية وبالمعلومات.

إنَّ افتقار القوات الأمنية للمعلومات واعتمادها على ضخامتها العددية كانا العاملين الرئيسيين في تخبطها. وهي بذلك تكون قد ظُلمت ولا يجوز تحميلها أسباب

الإنكسارات الأمنية لأنها مشوشة ولا تعرف واجباتها بالتحديد، فتعوض هذا النقص بمزيد من الخشونة في التعامل الناتج عن توترها وارهاقها وانتشارها المفزع في الشوارع والازقة.

فإذا كنّا ننكر على صدّام دستوره المؤقت وأحكامه العرفية التي دامت لعقود، فكيف نبرر أنّنا منذ عام 2003نعيش الأحكام العرفية المشدّدة، وما إن يخرج المواطن من داره حتى يجد على ناصية الشارع مدرعة وهو امر كان العراقي يراه صبيحة الانقلابات وفي الاستعراضات العسكرية السنوية فقط.

بل ان وجود العسكر بكل انواعه في السيطرات الثابتة المنتشرة وسط المدنيين قد سهل على الإرهاب وقواه ايقاع الخسائر بالجيش والمدنيين، وسهّل كذلك تحرك المجاميع الإرهابيّة من خلال انتحال صفة العسكر و زيّهم بإعتباره زياً قد اعتادت عليه عين العراقي لسنوات.

إنَّ على الحكومة والقائمين على الأمن الإعتماد على الإستخبارات بشكل شبه كامل وجدي، وان تكون الإستخبارات هي العمود الفقري للعمل الأمني، وان يتحول الجيش والشرطة الى العمل كقوات ردع ويعاد تمركزها داخل معسكراتها واستحكاماتها وتصبح بمثابة قوات تدخل سريع لمهمات محددة، وتشاع حياة مدنية في الشارع، ولا يتواجد فيه سوى شرطة النجدة بدورياتها وشرطة المرور ورجال الأمن المتخفين بالزي المدني.

لقد كان لزاماً على المعنيين المسكين بالملف الأمني ان يستغلوا السنوات التي اعقبت سقوط نظام صدّام، لبناء جهاز إستخباري متين بعيداً عن الاضواء، وزرع عناصره داخل المنظمات الإرهابيّة، ولو فعلنا ذلك لما احتجنا الى أعداد هائلة يصعب حتى السيطرة على افرادها من قوات الأمن، ولكان الانذار المبكر من أجهزة

الإستخبارات كفيلاً بشطب الحاجة الى اربعة اخماس قواتنا المسلحة والأمنية ولجنّبنا شعبنا انهاراً من دمائه العزيزة.

إنَّ ميزة القوى الإرهابيّة في العراق التخفي والتماهي وبالتالي لا تنفع معها فوهة مدفع بل تنفع معها عين ساهرة راصدة من داخل تنظيماتها من خلال العمل الإستخباري العلمي وفق مراحله التي سنأتي على ذكرها

خطوات العمل الإستخباري

ان خطوات العمل الإستخباري هي احدى عشرة خطوة علميّة على قسمين، ويسمّى القسم الاول منها مرحلة الجهد الإستخباري ويشمل خمس مراحل كما سنبيّن والقسم الثاني يشمل ست مراحل ونطلق عليه بمرحلة المكافحة.

وتُشكل الأحد عشر خطوة الدورة الكاملة للعمل الاستخباري الجاد والذي يجب ان نقوم به بأسرع وقت وبخطوات سريعة كي نضمن تحقيق الأمن واستتبابه.

أوّلاً: خطوات الجهد الإستخباري

1-الخبر

ان اول مراحل العمل الإستخباري هي المعلومة التي يطلق عليها اسم الخبر،والخبر هنا هو المادة واللبنة الاساسية في البناء الإستخباري لأن الإستخبارات بأساسها هي دائرة معلومات.

ويُستحصل الخبر الذي يُعَدُّ العنصر الاول بعدة أساليب معظمها علنية، كالمعلومات الإعلامية والانترنيت والتلفزيون والصحف والاشاعات وغيرها من المعلومات المتاحة وغير المقيدة التي يسهل الوصول اليها وجمعها.

ان 80٪ من المعلومات الإستخبارية هي تلك التي يتم استحصالها من المعلومات المتاحة التي ذكرناها.

2-الإستخبار

ومن هنا تبدأ الخطوة الإستخبارية الأولى بمعلومة غير مؤكدة من مصدر متاح، وتكون المعلومة هنا جاهزة للتصنيف كي يتم التعامل معها من خلال تمحيصها بعدة مراحل تالية للتحقق منها كي تتحول الى معلومة إستخبارية وهو ما يطلق عليه بالإستخبار.

فبعد ان استلم الجهاز الإستخباري المعلومة غير المؤكدة سيكون بحاجة الى 20٪ المتبقية من رفد المعلومة التي ستساعد في تباين المعلومات المهمة التي تفسر نوايا العدو، والتي نحتاج فيها الى الدقة و التمحيص والغربلة كي تتحول المعلومة التي استقيناها الى معلومة إستخبارية كاملة وصالحة للتعامل والتهديف عليها.

ولكي تصبح المعلومة العائمة (الخبر) معلومة إستخبارية (استخبار) يجب ان تُؤطر بقالب من الأسئلة المشابهة لعناصر الخبر الصحفي أي بالإجابة على الأسئلة التالية المتعلقة بالمعلومة :

1. (أين) تم الفعل او اين سيتم ؟
2. (ماذا) للبحث عن حقيقة الفعل الذي تم او سيتم ؟
3. (لماذا) للبحث عن الهدف من وراء الفعل الذي دارت حوله المعلومة ؟
4. (كيف) للبحث عن الكيفية التي سيتم بها الفعل المخَطّط له ؟
5. (متى) للبحث عن التوقيتات المتعلقة بالخبر او بالفعل المخطط له ؟

فاذا كانت لدي معلومة مفادها ان هناك اناساً مجتمعين يخططون لإستهداف مسؤول اجنبي يزور العراق فالإستخبار هنا عليه ان يجيب عمّا يلي :

1. أين.. تم الاجتماع وأين سيتم ما يخططون له من اغتيال ؟
2. ماذا... اجتماع لجناح حزب البعث لغرض اغتيال وزير خارجية الدولة المعنية.
3. لماذا... ما الهدف وراء مخططهم ؟
4. كيف... للبحث حول الكيفية التي سيستخدمونها في الاغتيال ؟ مثلاً... (ضرب الطائرة بصاروخ عند هبوطها) .
5. متى... تاريخ تنفيذ الاغتيال ؟

3-التحليل (الاستنباط)

قال تعالى في محكم كتابه ((وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الأَمنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أولي الأمرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا)) . [1]

بعد ان يتم اغناء المعلومة من خلال المصادر الإستخبارية المزروعة داخل التنظيم، يتم دراسة المعلومة الإستخبارية للتأكد من صدقها وامكانية حدوثها وهو ما ندعوه بالتحليل، حيث يتم في هذه المرحلة اعتماد مبادئ تفكيك وتركيب المعلومة وربطها مع معلومات اخرى وتشخيص كافة الاوليات المحيطة بالمعلومة للتأكد من اهميتها، فالتحليل هو غربال للمعلومة مع الاخذ بنظر الإعتبار الزمان والمكان والدوافع وراء الجريمة المحتملة، فضابط التحليل هنا يحدد سبب (الخبر) المعلومة ونوايا العدو.

فعلى سبيل المثال توافرت معلومة إستخبارية عن ان (الإرهابيّين سيضربون مسؤول عراقيا كبيرا قبل اسبوع من القمة) ، وعندنا معلومة اخرى مفادها (ان العدو سيقوم بتفجير محطة لتحلية المياه) ، ومعلومة (ان رئيس الوزراء سيفتتح محطة تحلية المياه) ، هنا سيسهل على المحلل الربط بين المعلومات المفككة المتباعدة ليحلل

1 - سورة النساء 83.

المعلومة ليضفي عليها جانب الاستنتاج العلمي. وسيكون الاستنتاج الاقرب للواقع هو ان رئيس الوزراء سيستهدف عند افتتاحه محطة تحلية المياه.

ويحتاج التحليل الى ضباط اكفاء لهم مهارات تحليلية وتمرس وخبرة في تبين خيوط تربط المعلومات المتناثرة ببعضها البعض.

4-التدقيق

بعد ان تحولت المعلومة (الخبر) الى (استخبار) وبعد ان تم تحليل المعلومة و ربطها بسواها من المعلومات السرية والعلنية و التوصل الى الهدف الحقيقي من العملية وكل ما يحيطها، تحال المعلومة لتدقيقها من خلال نوع من كشف الدلالة الإستباقي على الجريمة المراد صدها وتعطيلها، وهنا في هذه المرحلة يتم تحديد الامكانية العملية والعلمية والمنطقية لحدوث الجريمة من عدمها.

فاذا كانت المعلومة تتحدث عن ضرب موكب مسؤول كردي في طريق كركوك – بغداد اثناء مجيئه لاجتماع في بغداد فان معلومة أمنية تفيد بأن المسؤول سيأتي جواً بطائرة هليكوبتر الى المنطقة الخضراء[1] كفيلة بأن تجعل المدقق يقرر أنَّ عملية إستهداف الموكب بعبوة ناسفة غير منطقية وغير ممكنة الحدوث.

5-التهديف

في هذه المرحلة تُتَّخَذ القرارات المهمة لتوجيه العملية الإستخبارية فأحياناً يُطلب من المصدر اوالمصادر في هذه المرحلة التحفز للحصول على معلومات مكملة، واحياناً يطلب من المصدر العمل على تعطيل العملية الإرهابيّة بمختلف الاساليب او التوجيه

1 - وهي منطقة محكمة الحماية اقامتها القوات الأمريكية ولاتزال مقرّاً لأهم المباني الحكوميّة الحسّاسة والرئاسات الثلاث وعدد من السفارات في مقدّمتها السفارة الأمريكية والبريطانيّة.

بالاستمرار بالرصد، وقد يصدر الأمر الإستخباري هنا بمكافحة الهدف (العدو الذي يخطط للعملية الإرهابيّة).

حتى نهاية الخطوة الخامسة يكون العمل هنا عملاً إستخبارياً خالصاً لا يحتاج في مراحله الخمس الى اوامر قضائية فحتى أعمال المراقبة في دورها الإستخباري هي اعمال لاتحتاج الى أمر قضائي، ومن الممكن ان تتم المراحل الخمس الأولى من خلال عملاء مجندين من خارج الإستخبارات لأن الجهاز الإستخباري الناجح يكون صغيراً مع أذرع عملاقة من العملاء المنتشرين وله قدرات تكنولوجية عالية.

فلو ان معلومة قد أتت عن أنّ إرهابيين مجتمعين فسيصبح الأمر في المراحل الخمس كما يلي:

1. الخبر: جماعة مجتمعون.
2. الإستخبار: الإرهابيون يخططون لعملية.
3. التحليل: الإرهابيون يخططون للهدف الفلاني.
4. التدقيق: نعم هنالك امكانية لتحقيق الهدف او لا توجد امكانية لتحقيقهم لهدفهم.
5. التهديف: ابلاغ المصدر الإستخباري الذي زُرع وسط المجموعة بتعطيلهم او الاستمرار بالرصد مثلاً.

إنّ الخطوات الخمس تلك والتي يجب ان تكون متسلسلة، هي خطوات حاسمة و مهمة وخطيرة وكفيلة بالتسابق مع العدو وملاحقة خطواته ورصدها والعلم بها قبل ان يوقع بضحاياه والتي بخلافها لا يمكن ان تقوم للأمن في العراق قائمة.

ان اعتماد هذه الخطوات في حال تطبيقها والعمل عليها ضمن مؤسسات مهنية، كفيل بوقف معظم النزف المستمر من دماء العراقيين، وبها سنقفز بالأمن والأمان خطوات رائعة وتُزاح بها العصابة التي تلف عين العملاق (القوات الأمنية الحاشدة)

ونكتشف بها قدرة عدونا وحجمه ونرصد حركاته بلا سيطرات وبلا تواجد أمني مكثف وبلا عسكرة لمظاهر الحياة، وبهذه الخطوات الاستباقية نكبل الإرهاب وندحره.

ثانياً: خطوات المكافحة الأمنية

بعد ان حوّلنا الخبر الى معلومة إستخبارية وجرى تحليلها وتدقيقها وهدّفنا على المجموعة الإرهابيّة وما ستقوم به من عمل إرهابي، ستحال المعلومة من أجهزة الإستخبارات الى الجهاز الشرطوي المختص بمكافحة الإرهاب والذي استلم معلومات إستخبارية محددة ودقيقة كافية لإحباط مخطط ما يقوم به العدو، ولتبدأ هنا أولى الخطوات الحكومية الرسمية التي يقوم بها افراد الجهاز (وليست المصادر الاّ نادراً) بعلم القضاء و اوامره و موافقته، فبعد التهديف أصبح لدينا هدف هو العدو، وهذا العدو من المطلوب تعطيله ومكافحته وعلى الأجهزة ان تبدأ هنا بأُولى خطوات المكافحة وهي المراقبة المدعومة قضائياً.

1-المراقبة

قلنا ان المراقبة هنا ليست المراقبة الإستخبارية، وانما هي مراقبة يقوم بها جهاز مكافحة الجريمة (كجهاز مكافحة الإرهاب) سواء كانت مراقبة تكنولوجية بالتنصت الهاتفي والمراقبة عبر الكاميرات السرية، او الميكروفونات التي يتم زرعها، او ان تكون المراقبة بالعين المجردة للاستطلاع وهذه المرحلة وما تليها تتم من قبل عناصر حكومية مدربة تستطلع الهدف الذي أُبلغت به من قبل الإستخبارات لتحدد من خلال الاستطلاع و المراقبة الوقت اللازم و العدد الكافي لمهاجمة وكر إرهابي او تشكيل عصابي، وهي في هذه المرحلة تعرف العدو و عدده وعدته من

خلال المعلومات الإستخبارية التي عززتها المراقبة التي استطلعت بها الهدف المراد اقتحامه.

2-العمليّات

ونعني بها الفعل الأمني ضد العدو والذي يجب ان يتم عقب مرحلة استطلاع الهدف في الخطوة السابقة، وخلال العمليّات يتم التصادم مع العدو وفيها يتم قتل العدو او القاء القبض عليه ومصادرة كل المبرزات الجرمية ومن ثم تفكيك الخلية الإرهابيّة.

وننبه هنا الى ان من المفترض في الظروف الاعتياديّة أن يتم تنفيذ العمليّات بهذه المرحلة من خلال جهاز المكافحة، ولكن اذا كانت العمليّة كبيرة تستدعي قوة من الجيش للتعامل معها فحينها تستدعى قوات من الجيش للتعامل مع الهدف وتنفيذ الواجب والإنسحاب من القضيّة تماماً وتسليم كل مالديها للمختصّين.

ان ما نصبو اليه في بحثنا هذا هو ان تتم خطوة العمليّات أثر استنفاد المراحل الست التي سبقتها وبذلك ستكون العمليّات نوعية استباقية تقوم بها أجهزة مكافحة الجريمة بعد تراكم الجهود والمعلومات، وتكون العمليّات هنا أشبه بالعملية الجراحية فالطبيب قد شخّص وعرف اين يشق في صدر المريض، وعرف ماذا عليه ان يستأصل وأمامه في غرفة العمليّات كل التقارير والاشعة والأجهزة الدقيقة التي تجعله يعرف ماذا يفعل قبل ان يضع مشرطه في صدر المريض.

ان العمليّات التي تتم الان في العراق على ارض الواقع يجري فيها الاعتقال دون المرور بالخطوات الإستخبارية الدقيقة والعلمية، ويتم الامر اعتماداً على مبدأ الأمن الإحترازي والمخبر السري.[1]

1 - قانون المخبر السري هو من نماذج تخبط الأمريكان وعدم التفاتهم لخصوصيّة الواقع العراقي،ففي العراق كانت شبكة المخبرين تبنى لصالح الأجهزة الأمنية وهو ماكان معمولاً به في عهد نظام صدّام، اما في الغرب وفي امريكا فان

3-التحقيق

وهي مرحلة خطيرة جداً وتتطلب التنبه الى دقتها، فبعد ان تم اعتقال افراد الخلية الإرهابيّة من قبل جهاز المكافحة يجب على الاخير ان يسلِّم افراد الخلية هؤلاء الى محقق مختص بالجهة التي ينتمي اليها الإرهابيون او المجرمون، وبخلاف ذلك يضيع الجهد الإستخباري والأمني كله لأن الدولة التي تريد ان تحافظ على أمنها عليها ان تحدد واجبات الأجهزة الأمنية المكافحة للجريمة والمحققين الذين يحققون مع المجرمين وفق أحَد اسلوبين او الدمج بينهما:

1. الاسلوب الاول : تحديد الأجهزة الأمنية وفق طبيعة الجرائم، كأن يكون لديها مؤسسة أمنية لمكافحة المخدرات واخرى ضد التجسس وثالثة ضد التهريب و رابعة ضد الإرهاب وخامسة ضد الجريمة المنظمة... الخ ويكون لكل من هذه المؤسسات محققون مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة كل منهم مختص بنوع من انواع تلكم الجرائم، وان تكون تلك المؤسسات فيدرالية(أي لها سلطة مركزية تشمل كل العراق) وحينها سيقبض على مهرب المخدرات من قبل مكافحة المخدرات تحديداً بناءً على معلومات إستخبارية من جهاز إستخباري مختص بالمخدرات، ومن ثم يسيّر المتهم الى محقق او مجموعة محققين مختصين بقضايا التهريب للمخدرات او

←الشبكة تبنى لصالح السلطة القضائيّة، وبذالك يكون صاحب المعلومة التي تؤدي لالقاء القبض على متهم، هو المسؤول امام القضاء ويجب ان يدلي بشهادته مباشرة ولايكتفي القضاء هناك بشهادة ضابط الأمن او الشرطة، وقد سعى الأمريكان الى استنساخ تجربتهم القضائيّة بقانون المخبر السرّي دون التنبّه الى ضرورة وجود مرحلة انتقاليّة لدى المجتمع، واصدروا قانون المخبر السري المعمول به الان، فنظام المخبر السري في امريكا يُعَدُّ تطوّرا ينسجم مع ترشيق الدولة ولكنّه في العراق يُعَدُّ جرعة مركزة وسريعة دون مقدمات.

فقد وصل الأمريكان لاستنتاج ضمن نظامهم المؤسساتي ان الجهاز الأمني سيتسلّط بحكم الصلاحيّات الواسعة، وللحد من تلك الظاهرة اوجدوا طريقة الشاهد وضمن برنامج حماية الشهود، وحينها يستمع القاضي الى شاهد على المتهم ولايكتفي بعبارة شرطي يقول له ان مصادرنا افادت وتحرّياتنا دلّت وغيرها من العبارات،ففي القانون الأمريكي لايكفي تقرير الجهة الأمنية ويجب ان يكون هنالك العنصر البشري الشاهد وحين تم استنساخ تجربة المخبر السري عندنا برزت المشاكل، فمهما بلغ مستوى السرّية فانّ المصدر في العراق يكشف لان الأجهزة الأمنية مخترقة مما ادّى الى عدم توافر المخبر السري وتخوّفه فصارت الأجهزة الأمنية تلجأ لحيلة تداهم بها وكر المتهمين وتدوّن اقوال المعتقل وتعتبره شاهداً!!!.).

ان نظام المخبر السري هو نوع من الخصخصة للعمل الأمني وبالتالي لايستطيع الجهاز الأمني ان يكون هو المدعي ضد المتهم الا بوجود المخبر السري، لذا فاننا بحاجة الى تطوير القانون واعطائه مقدّمات تتناسب مع الوضع العراقي أمنياً واجتماعيّاً.

الاتجار بها وهؤلاء ستتوفر عندهم خبرة في مجال المخدرات تهريباً واتجاراً وستتولد لديهم ذاكرة مركزية عن طبيعة هذه الجرائم وخارطة حتى بأسماء عتاة المجرمين الفاعلين بهذا المجال، وبالتالي سيتم التحقيق الدقيق الواعي معهم، ثم يُرحَّلون الى قضاة مختصين بهذا المجال من الجرائم وفق الاختصاص، وحينها سيكون مجرم المخدرات قد توبع من استخبارات مختصة بجريمته واعتُقل من جهة مختصة بجريمته وتم التحقيق معه من قبل محقق مختص بالجريمة وحكم عليه من قبل قاض مختص بذات الجريمة، وكل هؤلاء لهم مركزية فيدرالية بحيث يصبحون مُستَوعَباً لكل جريمة مخدرات في العراق.

ولك أن تتخيل كمّ المعلومات الذي سيتقاطع، وكم هي محدودية احتمال افلات المجرم من قبضة العدالة المختصة.

2. **الاسلوب الثاني** : ان تبني الدولة مؤسساتها الأمنية الفيدرالية على اساس العدو فيكون هنالك قسم خاص بالقاعدة واخر بدولة العراق الإسلاميّة وثالث بحزب البعث والنقشبندية، وهكذا يتم هنا بناء المؤسسات على أساس العدو ليصبح هنالك في الإستخبارات شعبة تطارد عدواً محدداً وتتبادل المعلومات مع الشعب الأُخرى المختصة بسواه وتحيل الإستخبارات معلوماتها بعد استنفاد المراحل الخمس الأولى التي ذكرناها سابقاً الى قوة مكافحة مختصة بهؤلاء، والتي ستعتقل بدورها المتهمين وترحلهم لمحقق مختص بالجهة الإرهابيّة المحددة، وهذا ستكون عنده مسبقاً ولاحقاً تراكم من قاعدة البيانات الخاصة بالجهة التي ينتمي لها المتهم و سيسهل عليه كشف الاعيب المتهمين واساليبهم التي يسعون فيها لتضليل المحقق الواعي الذي يستطيع ان يحدد (حتى في حال اعتراف المتهم) ان كان الاعتراف مليئاً بالأكاذيب، لأنَّه يطابق الخريطة التنظيمية التي تشكلت من وقت سابق لدى المحقق عن التنظيم الإرهابي او التشكيل العصابي الذي ينتمي له المتهم. إنَّ هذا الأمر سيساعد على تشكيل الأسئلة الذكية التي يوجهها المحقق للمتهم والتي سيذهله بها، لأن المحقق

حينها سيعرف على أي وتر من الأسئلة عليه ان يركز ، و سيعرف قيمة المعلومات التي سيدلي بها المتهم، وهل هي زائفة ام حقيقية، وسيتمكن من الاستعانة المهمة والضرورية بالإستخبارات لإضافة أسئلة تحتاجها الاخيرة لرصِّ معلومات الإحجية المبعثرة عن التشكيل العصابي.

وللأسف الشديد فان هذين الاسلوبين قد تم اهمالهما في بناء الأجهزة الأمنية لدرجة كبيرة و مفزعة حتى ان قيادات العمليّات باتت هي المتابع وهي الجامع للمعلومات وهي المحقق وهي كل شيء، ضاربة عرض الحائط الطرق العلمية والعملية المتسلسلة والتي لا يمكن بها الجمع المتحكّم ويجب ان تكون اختصاصية.

ان من الاخطاء القاتلة عندنا ان المتهم يعتقل من قبل جهة ما (جيش أو شرطة) ، ويقوم الجيش مثلاً بالتحقيق معه بإحدى الجرائم الاتحادية ويقوم بالتحفظ عليه في سجن الفرقة العسكرية ويعتبر حجزه لهم داخل الوحدات العسكرية نصراً، وهذا من الاخطاء القاتلة التي أصابت مجمل العملية الأمنية في الصميم وقد تسبب ذلك في افلات مجرمين خطرين لأن العمل المقام ضدهم (اعتقالهم) قد تم دون مقدمات العمل الإستخباري. [1]

[1] - * هامش قال تعالى في سورة النمل عن قصة نبي الله سليمان عليه السلام والهدهد سليمان ((وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ (20) لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَذْبَحَنَّهُ أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ (21) فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ (22) إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ (23) وَجَدْتُهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أعمالهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ (24))) سورة النمل

((قَالَ سَنَنْظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ (27) اذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ (28))) سورة النمل

((وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ (35) فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانَ قَالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَا آتَانِيَ اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا آتَاكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ (36) ارْجِعْ إِلَيْهِمْ فَلَنَأْتِيَنَّهُمْ بِجُنُودٍ لَا قِبَلَ لَهُمْ بِهَا وَلَنُخْرِجَنَّهُمْ مِنْهَا أَذِلَّةً وَهُمْ صَاغِرُونَ (37) قَالَ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَنْ يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ (38) قَالَ عِفْرِيتٌ مِنَ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ (39) قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ (40))) سورة النمل ونلاحظ هنا ان نبي الله سليمان كان يستعمل الضبط العسكري والعقوبات كما في الآيتين 20 -21 ثم ان المعلومة عن بلقيس وعرشها قد اتته من الإستخبارات (الهدهد) كما في الاية 22 وان نبي الله سليمان قد عهد تدقيق المعلومة للاستخبارات وهي قوة ناعمة وكذلك الأمر في تحليل المعلومة ولم يعهد باستكمال المعلومات الى جهاز اخر، كما في الآيتين 27 -28 ولم يعهد بالمعلومة الى الاشدّاء من مرافقيه سواء من لديه علم الكتاب او العفريت من الجن الآيتين 39 – 40، ونستنتج من الآيات المحكمات ان الإستخبارات تحتاج الى ضبط وواجبها تدقيق المعلومات وتحليلها كما ان استخدام الهدهد هو استخدام وتفضيل القوة الناعمة على القوة الخشنة، وهو عكس مايتم تداوله في

وتم التحقيق معهم عن طريق محققين غير مختصين و أفلتت بذلك معلومات قيّمة سكت عنها المحقق لعدم معرفته بخلفية تنظيم المتهمين، وبالتالي لم يعرف المحقق عن ماذا يسأل، ولم يستطع ان يميز طبيعة الاعترافات الزائفة لكثير من المتهمين من عتاة المجرمين.

وتم استغفال الكثير من المحققين بمعلومات زائفة أفلت من خلالها المجرمون من جرائمهم الحقيقية كما لم تتم مراجعة الاعترافات إستخبارياً فعلى سبيل المثال (إرهابي يلقى القبض عليه دون اوامر إستخبارية وهو تابع لكتائب ثورة العشرين الإرهابي، وحين يمسك به الجيش يحقق معه الضباط وهم غير مختصّون ثم ترفع اعترافاته الى القاضي دون ان يتم التحقيق معه من قبل جهاز مختص مرتبط باستخبارات مختصة بكتائب ثورة العشرين ولا مختص بمكافحة هذا التنظيم، وهذا سيؤدي الى ضياع المعلومات وعدم تحديثها (لأن المتهم لم توجه له أسئلة تخص المعلومات الناقصة التي تريد الإستخبارات استكمالها عن هذا التنظيم من خلال اعترافات المتهمين) ، كما ان المجرم هنا يكون قد أفلت بعقوبة بسيطة لأن جرائم منظمته الإرهابيّة اختفت، وبالتالي لم يتحقق الأمن المطلوب نتيجة الامساك بالمتهم وامثاله، ناهيك عن أنَّ امكانية أن يرشو المتهمُ الجهاتِ التي اعتقلته تبقى قائمة، لأنه اعتُقل من قبل افراد الجيش أو الشرطة دون ان تكون هنالك جهة إستخبارية كانت قد طلبت رسمياً من القوات الداعمة اعتقاله، وبالتالي فالجهة التي اعتقلته قادرة على افلاته اذ لا أحَد سيتابعها لان الاعتقال كان عشوائياً ودون طلب من جهة اخرى ومن ثمّ لاأحَد سيطالب به إذا اطلق سراحه.

حتى جهاز المكافحة يجب الا يكون جهازاً اقتحامياً بل يبقى في حدوده الفنّية، وعليه ان يستعين بقوّات مختصّة تعتقل المتهم وتسلّمه للجهاز المكافح الذي طلب من

→اجهزتنا الأمنية حين تطلب بأن تتداول الأجهزة الأمنية المعلومات مع الإستخبارات وتتدخل في واجب جمع المعلومات وتدقيقها بينما يفترض ان يقتصر واجبها على المكافحة بطلب من الإستخبارات.

تلك القوات القيام بالإعتقال، ومن ثم فأنّ على القوة التي اعتقلت المتهم ان تقوم بتسليمه هو ومسرح الجريمة والمبرزات الجرمية وكل المقتنيات الى الجهاز المكافح فوراً، والاخير بدوره يتولى التحقيق عبر المختصّين بنوع الجريمة او بنوع التنظيم الذي ينتمي اليه المتهم وهو ما لا يحصل مع الاسف الشديد.

ونستنتج من ذلك ان من ابرز و اخطر واهم مصادر جمع المعلومات هي تلك التي تُستحصل في فترة التحقيق بواسطة المحقق و القاضي المختصّين، و اذا لم يكن التحقيق مؤسساتياً فيدرالياً مركزياً مختصاً فان جيوش الدنيا كلها لا تكفي لإستتباب الأمن.

4-التغذية العكسية

ونقصد بها ان الجهاز المكافح للجريمة المعينة والذي اعتقل عدداً من الإرهابيّين بناءً على معلومات وبناءً على طلب من جهاز الإستخبارات المختص بهذه الجريمة، حين يعتقل المتهمين ويرسلهم الى المحقق المختص، وثم يُرحّلون بعد اعترافهم الى القاضي المختص، يفترض بهذا الجهاز المكافح ان يرسل الى الإستخبارات ليبلغها بأنه تم اعتقال المطلوبين وانهم اعترفوا على اخرين وقد يصحح معلومات الإستخبارات ليخبرهم مثلاً انكم تصورتم انهم تجار سلاح وتبين انهم كذلك ولكنّهم ايضاً من تنظيم القاعدة.

أي ان على الأجهزة المعنية بالمكافحة ان تسلم نتائج التحقيق مع الأهداف التي استلمتها الى أجهزة الإستخبارات كي تقوم الاخيرة بتحديث ملفاتها ومعلوماتها وتُقيِّم مصادرها وتتابع الأهداف الجديدة التي تولدت من اعترافات المتهمين، لتبدأ في التعامل معها في دورتها الإستخبارية مرة اخرى وهكذا دواليك،وهومانطلق عليه بالتغذية العكسيّة.

ان هذا الأمر لا يحصل مع الاسف الشديد للآن حيث لا تعلم الإستخبارات شيئاً عن مستجدات اعترافات المجرمين وبالتالي تبقى ملفاتها منقوصة.

5- الأحكام

و تسمى ايضاً بالنتائج او مرحلة غلق الملفات ، وهي مرحلة تتم بعد استكمال المراحل التسع التي ذكرناها ، وبها يتم استنفاد ملف المتهم ويُسَيَّر للقاضي ، وهنا يصل الملف الى مرحلة الكمال لتبدأ مرحلة أمنية جديدة كالإصلاح (التأهيل داخل السجون) وكذلك قد تطلب الإستخبارات اعادة استنطاق السجين بسبب ورود معلومات يراد التأكد منها.

وبعد ذلك يتم استكمال العمل الأمني بمراقبة السجناء وتقسيم السجون وعزل الشباب والمحكومين بحسب انواع جرائمهم كي لا يصبح السجن مفرخة ومدرسة للإرهاب تحت سمع وبصر الحكومة ويتم استخدام أجهزة تشويش على الإتّصالات وعلى شبكة الانترنت لمنع اي اتصال بالعالم الخارجي وحينها لن ينفع للارهابي من ان يرشو شرطيّاً فاسداً من ان يجلب للارهابيين جهاز موبايل.

6-المعالجة

يختلف مبدأ المعالجة عن المراحل العشر السابقة من حيث مرونة موقعه في التسلسل، فكل المراحل السابقة يجب ان تتم بشكل متسلسل نظامي ولا تتقدم مرحلة على اخرى بخلاف مرحلة المعالجة التي لا يوجد لها تسلسل محدد ، فيمكن ان تكون بعد او قبل أية مرحلة من المراحل الأحد عشر ، ونقصد بمرحلة المعالجة انها المرحلة التي يصل الى قناعة المسؤولين ضرورة التحرك السريع المباشر والمعالجة الفورية، فلو ان إرهابياً اخرج مسدساً لاغتيال شخص فلن يكون امام رجل الأمن سوى اطلاق النار عليه دون انتظار أية مرحلة من المراحل الأحد عشر ، ولو أنّ طيار هليكوبتر عسكري رأى أشخاصاً يزرعون عبوة ناسفة في شارع فعليه ان يتعامل مع

الفاعلين فوراً دون المرور بمراحل الإستخبار والمكافحة، وهو أمر يشبه صلاحية ضابط المرور الذي يصدر احكامه على السائق المخالف مباشرة ويصبح هو استخبارات وهو قوة مكافحة وهو محقق وهو قاض في ذات الوقت، بمعنى ان المعالجة مهمة وضرورية حين لا يتسع المجال ولا يسمح تسارع الحدث الأمني الا بالتصرف السريع المباشر والفوري للتهديد الأمني.

وننوّه هنا ان استخدام الجيش الذي يجب ان يكون في ثكناته، هو أمرٌ ممتازٌ في مرحلة المعالجة حين يمسك الإرهاب أرضاً ويصبح واضحاً ظاهراً كاختطاف أو احتجاز مواطنين في كنيسة مثلاً، حيث تستعين قوات التدخل السريع الخاصة كـ (swat) بقطعات من الجيش لحصار الموقع، وكذلك الحال عندما تسقط منطقة ما بيد الإرهاب كالفلوجة فحينها يكون من المناسب تغليظ العمل العسكري.

خلاصة

يمتاز الإرهاب في العراق بأنه لا يفرق بين هدف عسكري ومدني وهو يكفّر الجميع، ومن هنا فأن افضل جائزة تعطى للإرهابيين حين تجمع لهم فريستين في مكان واحد فحين يجد مخططو الإرهاب ان الجيش وقوى الأمن ممزوجان بالمدنيين فهذا يجعلهم يسعدون بإطاحة الخسائر البشرية بالطرفين،وبذلك فإن الجهد الاستخباري هو البديل عن عسكرة المجتمع.

مراحل الإرهاب والجريمة المنظمة

إنَّ أيّاً من الإرهاب اوالجريمة المنظمة يبدأ ب **(فكرة)** تختمر في ذهن متطرف او مجموعة متطرفين، ثم تسعى مجموعة منهم الى عمل **(تنظيم)** يتأثر افراده بالفكرة المتطرفة، وبعد ذلك يعمل التنظيم على بلورة الارادة الجمعية كي تتحول فكرة القتال والصراع الى قرار قطعي، وبعدها ينتقل الإرهابي داخل التنظيم الى مرحلة الاستعداد، وتشمل**(التسليح والتجهيز والتدريب)** كي يتمكن افراد التجمع الإرهابي من ان يكونوا جاهزين لمعركة ما مع من يكفّرونه، وبعد ذلك تعمد قيادة الإرهاب الى **(التخطيط)** لعمل إرهابي تستعين فيه بالمنفذين سواء كانت معركة او تفخيخ سيارة او عملا انتحاريا او جريمة ما وبعد ذلك يصل الإرهابي او مجموعة إرهابيين الى مرحلة **(التنفيذ)**.

اذا نحن امام خمس مراحل للعمل الإرهابي او الجريمة المنظّمة العصابيّة تتدرج كما قلنا بالفكرة، ثم التنظيم وثم لتتحول الى الاستعداد فالتخطيط فالتنفيذ.

ان العمل الأمني الناجح (وفق ما اقترحناه من خطوات) ينبغي ان يرتقي ليزحف على مراحل العمل الإرهابي بشكل عكسي، فحين تعلن القوات الأمنية انها امسكت بعجلة مفخخة فهذا يعني ان الإرهابي قد عبر المراحل الخمس بأكملها و أكمل التفخيخ، أي انه وصل الى التنفيذ، وهذا يصلح كبداية أمنية و لكنه بعد سنوات من البناء الأمني يُعَدُّ فشلا ذريعاً للقوات الأمنية وليس نصراً،فمن غير المنطقي ان نحارب الإرهاب عند تخوم مراحله الاخيرة المتقدمة والطامَّةُ الكبرى اننا نحاربه بسلاح الأمن الوقائي أي بمراحل الأمن الأولى.

و تأسيساً على ذلك فإننا بحاجة الى وقفة جدية حازمة من أجل إحداث ثورة في مجال تطوير العمل الأمني و الإستخباري نقلب فيها الموازين و نحدد فيها الخطوات الصحيحة ونفعّل فيها العمل الإستخباري بكل جدية، وحينها ستكون لدينا مؤسسات أمنية مرشقة قادرة على الحركة بنشاط وبشكل يحافظ على الشكل المدني للشارع العراقي،وحينها فقط سنمسك الإرهابيّين ونحبط خططهم قبل التنفيذ عند مرحلة التخطيط للعمل الإرهابي لننتقل بعدها بارتقاء فنهاجمهم عند مرحلة الاستعداد أي التسليح والتجهيز والتدريب، ونهاجم بذلك معسكراتهم و مخازن أسلحتهم و مفخخاتهم وصولا الى ضرب قيادات الإرهاب التي تتخذ القرار و التي تدير التنظيم، حتى نصل الى ما وصلت اليه الدول المستقرة أمنياً والتي وصلت مع الإرهابيّين في مجال الاصلاح الفكري والتأهيل أي محاربة الإرهاب عند مرحلة مستنقع الافكار الإرهابيّة التكفيرية المتشددة، وبذلك سيكون الأمن الإستخباري المعلوماتي قد اعطى دوره كاملاً ليخترق الإرهاب تمهيداً لطحن تنظيماته.

إنَّ أهمَّ خطوة نحتاجها في العمل المؤسساتي الأمني هو ان نؤسس في العراق مؤسستين تكونان بمثابة جناحين للأمن، أحداهما مؤسسة للاستخبارات وجمع المعلومات توازيها مؤسسة ثانية لمكافحة الجرائم بأنواعها، على أن تكون هنالك في كل مؤسسة دائرة مختصة بنشاط جرمي او تنظيم معين لعدو، أحدهما لجمع المعلومات عن هذا الجرم او ذلك التنظيم، والثانية في المقابل لمكافحته وهو أمر معمول به في الكثير من دول العالم فحتى في امريكا نجد ان هنالك جهازين أحَدهما الـ (CIA) وهو مختص بجمع المعلومات وجهاز الـ (FBI) المختص بالتعامل مع التحديات والاخطار أي بالمكافحة.

ولايفوتنا في ختام هذا المبحث ان نلتفت الى النص القرآني الذي يجمع بين الأمن الوقائي والأمن الإحترازي والإستخبارات في منطوق قوله تعالى (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة(**أمن وقائي**) ومن رباط الخيل(**أمن إحترازي**) ترهبون به عدو الله

وعدوّكم(**حرب نفسيّة كأحَد اهم أعمال الإستخبارات**) وآخرين من دونهم لاتعلمونهم اللّه يعلمهم (**الحواضن وداعمي الإرهاب**)) . [1]

1 - سورة الانفال 60.

الفصل السادس

الجوانب التكامليّة لتعزيز الأمن

مدخل

كنا قد أشرنا في مقدمة فصلنا الخامس الى أن المبادئ والمستويات والطرائق وأنواع المعالجات الأمنية الثلاثة هي الأمن الوقائي والأمن الإحترازي والأمن المعلوماتي، وبينّا بما لا يقبل الشك ان الاخير منها هو عماد الأمن وصلب قوته والطريق الصحيح لشل الإرهاب وبناء الدولة ومؤسساتها وعودة الطمأنينة للمواطن، ولكن أمن البلاد الوطني يحتاج في أساسياته الى مكمّلات في كافة مناحي الحياة وفي كل الجوانب المؤسساتية والتشريعية للدولة، ان هذه المكمّلات هي روافد تصب في المصلحة النهائية لصالح استقرار أي بلد و مجتمع، ويجب ان تعمل الدولة عليها دفعة واحدة دون الاهتمام بجانب واهمال جانب اخر.

إنّ قوات عسكرية و أجهزة أمنية وأجهزة استخبارات تضم في داخلها أفراداً يفترض ان يكونوا من فئة عمرية من عمر 18 عاماً صعوداً الى سن 49، يعني ان قوات أي بلد بمختلف الصنوف ستحوي في مجملها (عدا القادة الكبار) على مئات الأُلوف (وتتعدّى أحياناً المليون) من فئة عمرية هي ذاتها الفئة المستهدفة للجذب من قبل الإرهاب، فمئات الالوف من هؤلاء الشباب يحتاجون إضافة الى التدريب والتسليح والتثقيف الى جهاز يشرف عليهم ويعمل على منع أي خرق في صفوفهم من قبل التشكيلات العصابية والإرهابيّة، لان أي خرق يحصل سيكون ضرره جسيماً و بالغ الأثر.

كما إنّ المغريات التي يقدمها الإرهابي او مهرّب المخدرات كبيرة ويسيل لها اللعاب، فلابدّ من وجود مؤسسة أمنية في كل تشكيل أمني أو عسكري مهمتها

التأكد من أن أحَداً من افرادها لن يكون جسراً للتورط مع العدو، ومن هنا نشأت الحاجة الى الأمن العسكري وهو رديف مهم للعمل الأمني ومن مكمّلاته.

الأمن القضائي هو الآخر من مكمّلات العمل الأمني، فترى الدول التي تُبتلى بإرتفاع المعدلات بجريمة ما، تعمد الى إصدار قوانين وتشريعات قانونية لتغليظ العقوبة على تلك الجريمة بُغية الحدّ منها، والأمر ذاته في مجال التربية،فمعدلات الجريمة والإرهاب تزداد في المجتمعات المنغلقة التي يحكمها التعصب، ولم يَعُد سراً بيان الخطر الذي تشكله التربية في البيت والمدرسة للطفل مع نشأته ونموه من اجل بناء مجتمع سَوِيٍّ لنبذ افكار العنف وتكفير الاخر، وهذا الأمر لا يمكن علاجه بالبندقية وانما من خلال أمن ثانوي تسعى من خلاله الدولة لتشذيب المناهج من كل ما يدعم تلك الافكار والعمل على زرع روح التسامح والإخاء وروح الوطنيّة لدى طلبة المدارس.

ناهيك عن الدور الإعلامي الذي من الممكن ان تلعبه الدولة في صناعة الرأي العام باتجاه نبذ التطرّف والتكفير والمخدرات و غيرها من الموبقات وهذا من صلب الأمن الإعلامي للدولة.

و هكذا في كل نواحي الأمن الاقتصادي الذي يمنح الدولة قوة القرار السياسي و استقلاليتها خلافاً للدول التي تعتمد على المعونات، فالأمن الزراعي والصناعي والمائي والغذائي وغيرهم يوفر فرص عمل للعاطلين ويمنحهم الأمل ويرفع معدل دخل الفرد، وهو أمر بالغ الاهمية يصب بشكل لافت في تحقيق الأمن العام.

ان تنظيم كل ما ذكرناه من انواع الأمن يحتاج الى تنظيم أمور الدولة وتحديث سجلاتها ومعلوماتها عن شعبها بغية معالجة مشاكله، ما يستدعي ان تكون هنالك مؤسسات مختصة بالإحصاء الذي يصب في تطور كل نواحي الأمن ويرفد المختصين

والمسؤولين بمعلومات تمكّنهم من تنظيم كل الجوانب المتعلقة بالفرد والمجتمع وهو ما يسمى بالأمن الإحصائي الذي سنتوسع فيه لخطورته و أهميته.

إنَّ الأمن لا يتحقق عبر السلاح فقط وانما عبر منظومة مجتمعية وحكومية متكاملة تعتمد على مؤسسات مختصة وحُزَمٍ من التشريعات التي تمكن الدولة (أية دولة) من حفظ أمنها و أمن المواطن مع توفير كل مستلزمات الحياة المدنية.

ان العمل في تلك النواحي التي نراها تتمثل بعدّة جوانب تكميلية، يجب ان يتم حزمة واحدة يساند كل منها الاخر وتسند بمجموعها الأمن وترفع مستوى الأمان، ورغم شعورنا بأهمية كل جانب من جوانب الأمن الا اننا فضلنا ان نتقدم في تسلسل الجوانب التكميلية للأمن أخطرها واشدّها التصاقاً بالأمن وهو الأمن العسكري.

الأمن العسكري

((فولّ من جندك انصحهم في نفسك لله و رسوله و إمامك وأنقاهم جيباً و أفضلهم حلماً ممن يبطئ عن الغضب ويستريح الى العذر و يرأف بالضعفاء وينبو على الاقوياء و ممن لا يثيره العنف ولا يقعد به الضعف ثم الصق بذوي المروءات والاحساب و أهل البيوتات الصالحة والسوابق الحسنة ثم أهل النجدة والشجاعة والسخاء والسماحة فانهم جماع من الكرم وشعب من العرف)) من عهد الامام علي عليه السلام لمالك الاشتر

لا يمكن ان يبنى جيش أو قوة أمنية دون وجود عقيدة عسكرية جامعة ونقصد هنا بلفظ العسكرية كل العاملين من غير المدنيين. ونحن في العراق نحتاج الى عقيدة عسكرية دفاعية تعتمد على الإعتبارات التالية :

1. **الجغرافيا** : تحتاج المؤسسة العسكرية والأمنية الى فهم واستيعاب الجغرافيا لأنها هي التي تصنع السياسة والتاريخ، فالطبيعة الجغرافية وطبوغرافية الأرض وطبيعة الطقس وتقلبات المناخ والحدود و دول الجوار كل هذه العوامل تدخل بشكل جوهري في بناء العقيدة العسكرية(انظر الأمن الجغرافي).

2. **النظام السياسي الحاكم** : فالنظام الدكتاتوري عقيدته العسكرية مبنية على أمن الدولة من المواطن(التسلط) وبالتالي تكون الحاجة وفق أمن السلطة من المواطن، بينما في النظام الديمقراطي تكون عقيدته العسكرية مبنية على أمن المواطن وحقوقه وحرياته المصانة

ويشكل هذان العاملان ذراعي العقيدة العسكرية.

ويُعَدُّ الجهاز الأمني المكلف بالسيطرة على القوات المسلحة (وهو مايسمّى بالأمن العسكري) صمام الأمان للنظرية الدفاعية، وهو الذي يحافظ ويحصِّن القوات المسلحة ويبعدها عن الخرق والضرر والفساد والخيانة والسرقة والتجسس والتواطؤ، وبالتالي فان (مؤسسة الأمن العسكري) تُعَدُّ مؤسسة خطيرة ومهمة ومهامها كبيرة للغاية.

ونرى ان مثل هذه المؤسسة يجب ان تكون مركزية لها فروع تنتشر في كل المؤسسات الأمنية جيشاً وشرطة ومخابرات، شريطة ان ترتبط هذه الفروع بمركز واحد لتشابه المخاطر والخروقات المراد معالجتها ضمن الأمن العسكري.

فمن الخلل ان يكون لكل مؤسسة أمنية حكومية جهاز أمني خاص بها لان العدو (الإرهاب مثلاً) يستهدف خرق المؤسسات الأمنية على حد سواء، وبالتالي فان الطريقة المثلى تكمن في بناء جدار واحد صلب محكم يقف على حراسته اناس موثوقون ينتمون لمؤسسة واحدة،و موزعون على كل مفصل من هذا السور، فيكونون في وزارة الداخلية أمن الشرطة، وفي الجيش أمن الجيش، وفي المخابرات أمن المخابرات.

لكن كل هؤلاء هم باصطلاح العسكر (ضيفية) على الوحدات التي يتواجدون فيها،يتبعون إدارياً آمر الوحدة تقاريرهم لا ترفع اليه وانما لقياداتهم ويتلقون اوامرهم الأمنية تحديداً من قياداتهم لا من الآمر،وهو أمرٌ شبيه بارتباط مكتب المفتش العام في الوزارات مع الفارق.

ويجب ان يتواجد اعضاء الأمن العسكري في كل اجتماع للوحدة (على كل المستويات بما فيها مستوى الوزارة والوزير) ، وهم بذلك سيطّلعون على كل ما يجري في العلن وخلف الابواب المغلقة لانهم هم المؤتمنون على حفظ الأسرار.

ومن الطبيعي ان لا يرتبط مسؤول الأمن في وحدة ما (أياً كان مستواها من الفصيل الى قيادة الفيلق ومن مركز الشرطة الى مكتب وزير الداخلية) بآمر الوحدة ولا يرفع تقاريره اليه، لأن آمر الوحدة أيا كان هو من ضمن المطلوب رصدهم، فالجهاز الأمني العسكري يُعَدُّ بمثابة عين القيادة العليا على كل ما يجري في مؤسساتها الأمنية وبمثابة حامٍ لأسرار هذه المؤسسات من أي خرق او تجسس أو سرقة أو تجنيد.

اما ان تتبع مديرية الشؤون في الداخلية للوزير فهذا خطأ فادح، لأنها ببساطة ستكون مضطرة الى رفع تقاريرها اليه، ولك ان تتصور وزير الداخلية يتصفح البريد ويجد كتاباً رسمياً ينتقده على سلوكه (مثلاً) في اجتماع مع السفير الروسي ببغداد!!، بل ان مسؤول الأمن لن يجرؤ على رفع مثل هذا التقرير للوزير خوفاً من بطشه وهنا تتحوّل مديريّة الشؤون الى عين الوزير على المتربّصين به لا عيناً للوطن عليه وعلى مسؤولي الوزارة.

اما اذا كان ارتباط مديرية الشؤون بالقائد العام وهو أعلى من الوزير فلا يوجد حرج بل لا يعلم الوزير بمثل هذا التقرير ولا يستطيع ايقافه ولا اتلافه بل انه سيحرص على التوازن في اجتماعاته لأنها ستكون مرصودة من قبل الدائرة الأمنية.

نرجو ان لا يُفهم من ذلك ان تُقاد المؤسسات العسكرية برأسين وان يكون المسؤول الأمني بمثابة آمر قوي أقوى من امر الوحدة، وانما يكون بإمرة الآمر إدارياً و لوجستياً وتعبوياً ولكنه عين القائد الاعلى في كل ما يجري من خروقات.

لقد طُبِّق هذا الأمر (وان بشكل بدائي) في الوزارات الحكومية المدنية بما يعرف بدائرة المفتش العام في كل وزارة، ويكون المفتش العام بدرجة وكيل وزير ولا يتبع الوزير في تقاريره التي يرفعها لهيئة النزاهة،فكيف نطبق هذا الفصل في

وزارات مدنية وفي ذات الوقت نجعل مؤسسات الأمن العسكري تابعة لوزير الداخلية والدفاع!!!، وهي وزارات أولَى عند الإرهابيّين بالخرق.

لذا يجب ان تكون هنالك مؤسسة واحدة تشرف على أمن المخابرات والجيش والشرطة، وترتبط بمكتب القائد العام وتتوزع شبكتها العنكبوتية في كل المفاصل الأمنية وبكل المستويات لتستطيع ان تقوم بواجباتها بشكل متكامل للسيطرة على هذه المفاصل، فمجموع افراد الأمن بمختلف مسمياتهم في العراق يتجاوزون المليون وهم بازدياد مضطرد، وهذا المليون يضم فئة عمرية تشكل 6/1 من عمر الشباب العراقي، وبالتالي فإنها فئة مستهدفة من قبل الإرهاب والعدو عموماً، فلابد من العمل على ضبط ايقاع سلوك هذا العدد الهائل العامل في مؤسسات حساسة مستهدفة و معرضة للاختراق، وهو ما يقوم به جهاز الأمن العسكري في الوحدات.

واجبات جهاز الأمن العسكري

1- أمن الافراد

ان أي فرد مدني يحمل سلاحاً بسيطاً كالمسدس فان الدولة تراقب سلاحه وتسجله وتفتشه ويتم التأكد من إجازة سلاحه، وما إن يتطوع هذا الفرد للقوات الأمنية او الجيش فان بأمكانه ان يقود طائرة عسكرية قاصفة بكل معداتها وصواريخها او يقود دبابة بمدفعها الضخم وعتادها الحارق الخارق، وفي ذات الوقت يمشي بكل ثقة الى دبابته وطيارته امام كل الناس دون خوف من حساب، فما الذي أحدثَ هذا الفرق ؟

إنَّ هذا الفرق يكمن في دخول هذا المواطن المدني في سلك الجيش والشرطة والمخابرات، وهذا الانتماء يعطيه صلاحيات قاتلة ومدمرة ما لم تتم ضمن محددات و

ضوابط وقواعد و أنظمة، فمنذ ان يقدم طلب الانتساب يجب ان يبدأ عمل الأمن العسكري معه خطوة بخطوة،فيأخذ كل المعلومات عن المتقدم سواء كان المتقدم شرطياً أو طياراً او وزيراً للدفاع،ويبدأ السؤال والتدقيق والاستفسار وطلب المعلومات من محل السكن والسؤال عن السلوك والاخلاق والموبقات وتتوالى الاستفسارات بالتعاون مع باقي الأجهزة الأمنية وتتم العودة الى قاعدة البيانات (راجع لاحقاً الأمن الاحصائي) ، وبعد ان يسجل الجهاز موافقته الأمنية فانه يتولى بعد ذلك تنظيم ملف بالمنتسب ويكون الجهاز مسؤولا عن موافقة زواجه وسفره حتى لو كان لغرض العلاج، ويتابع حالته الاجتماعية والمالية (في بعض الدول يمنع على العسكري ان يفتح حساباً مصرفياً الا بموافقة أمن جهازه) ويعمل على حمايته من أي خرق او علاقة او صداقة مشبوهة، وبالتالي فان الجهاز الأمني يعمل على كل ما من شأنه حماية المنتسب وحماية المؤسسة العسكرية من المنتسب في ذات الوقت.

ويراعي آمرو الوحدات في كل الايفادات والدورات والترشيحات ان يتم استحصال الموافقة الأمنية وأحياناً المرافقة الأمنية لهؤلاء (كدورات الطيارين او الوفود العسكرية التجارية... الخ).

2- أمن المواقع :

المنشاة الأمنية والعسكرية هي منطقة انتشار عسكري ومدججة بالسلاح، وبالتالي فان واجب كل منشأة حراسة موقعها، ويتولى الأمن العسكري هنا الإشراف على خطة الحراسة ويؤشر على الخروقات المحتملة، فلو ارادت وزارة الدفاع ان تؤمن حراسة مبنى الوزارة فان الأمن العسكري يجب ان يقوم بالاطلاع و ابداء رأيه و مراقبة الحراسة والحرس.

3- أمن المعلومات والمستندات :

ان كل كتاب رسمي أو تقرير أو ملف أو اضبارة سواء كان مادة ورقية أو الكترونية او فيلمية أو تسجيلية أو مايكروفيلم وكل ما يتم تداوله من معلومات داخل المؤسسات العسكرية، فان مسؤولية حفظه والمحافظة عليه من التلاعب والسرقة والتصوير والعبث هو من صلب واجبات جهاز الأمن العسكري،كما ان ضباط القلم السري للوحدات ولكل المستويات لابد أن تؤخذ موافقة الأمن العسكري على تعيينهم قبل ان يشغلوا مناصبهم و تتم مراقبة عملهم،كما ان كل نماذج الاختام والتواقيع وشفرات المخابرة تتم بتصريح وعلم الأمن العسكري وهو المعني بالمحافظة عليها ضد أي خرق او تزوير.

ان تأييد الصلاحية لكل العاملين على اجهزة الحاسوب و مراقبتهم والتأكد من عدم تلاعبهم أو نسخهم للمعلومات او بوحهم بها هو من صلب عمل الأمن العسكري الذي يسعى للحفاظ على مراكز المعلومات وسريتها وكذلك الاشراف على كل المؤلفات العسكرية ومحدودية توزيعها.

4- أمن التسليح والتجهيز :

ان كل ما يتعلق بالتسليح وتأمين صلاحيته والحفاظ عليه وضمان عدم الوصول اليه بلا تصريح وكذلك العجلات بأنواعها والعتاد والجرودات وعقود التسليح والتفاوض على التسليح يجب ان يتم بإشراف الأمن العسكري و رقابته الصارمة، لأن السلاح والعتاد والعجلات والطائرات والدبابات وغيرها هي من الأهداف الحيوية للأعداء وهي ادوات ووسائل خطيرة للغاية.

كما ان كل ما يتعلق بالخدمات اللوجستية للوحدات كالطعام والماء والملابس ورصد متعهدي الطعام ومراقبة نوع الاطعمة وصلاحيتها من أي تلوث هو من

ضمن أعمال مراقبة الأمن العسكري،وبالتالي فان الحفاظ على الممتلكات و أرواح الافراد المنتسبين هو من ضمن اطار هذه الأعمال.

5- أمن الفعاليات (الحركات) :

ان تنفيذ أي واجب عسكري أو أمني يتطلب حركة قطعات و نقل السلاح و هذا من صلب أعمال ومراقبة الأمن العسكري، ولا يجب ان يغيب عن بالنا هنا ان الوحدات العسكرية هي سلاح ذو حدين فهي لحماية النظام والشعب ولكنها قد تصبح اداة للانقلاب ضد السلطة كما حصل في عام 1958 وفي 1963 و 1968 من حركات عسكرية حصلت بسبب اهمال الأمن العسكري للوحدات المقاتلة.

ان تحركات القادة العسكريين وتنقلاتهم يجب ان تكون مرصودة هي الأُخرى وهو ما كنا نلاحظه في السيطرات بين المدن في زمن نظام صدّام حيث لا يمر الضابط الا ويسجل في سجل الأمن العسكري اسمه وهويته لضبط حركة القادة.

كما ان الأمن العسكري مسؤول عن رصد تطبيق معلومات الإستخبارات في تهديف المدفعية والاسلحة المتنقلة، فقد يحصل ان تقصف المدفعية العراقية قطعات عراقية بالخطأ وهنا يتدخل الأمن العسكري لرصد الخطأ وتدقيق الموضوع والتحقيق فيه،وكذلك الأمر بالنسبة لحركة القطعات العسكرية خارج الثكنات حيث لا تخرج دبابة ولا تجهز الا بعلم الأمن العسكري وكذلك الأمر بالنسبة للطائرات العسكرية التي لا تطير الا بعلمه.

ويشتمل الأمر على أيّ تحرك داخل المدن للقطعات وضمان الكشف على عتاد الاسلحة وسجلات صرف العتاد و قطع السلاح سواء في التنقل او في المعارك او في الإستعراضات العسكرية والمناورات.[1]

ويتدخل الأمن العسكري في أمن الدورات العسكرية، فدورة الطيارين خارج البلاد يتدخل فيها الأمن العسكري مرتين، مرة بضرورة موافقته على أسماء الطيارين الموفدين واخرى بمرافقتهم لمراقبتهم وحمايتهم من الاختراق والتجنيد.

ويمتد واجب الأمن العسكري لمراقبة واستنطاق أسرى العدو بصحبة الإستخبارات، وكذلك افراد الوحدة العسكرية الهاربين الذين يعودون نادمين وحتى الانضباط العسكري الذي يتبع أمري الوحدات فانه يكون رديفاً متعاونا مع الأمن العسكري.

6- الأمن المساند :

كما قلنا فان شريحة كبيرة من قوى الأمن والجيش هم من الشباب المستهدف من قبل العدو الداخلي والخارجي، ولكل ذلك فان من المهام الملقاة على الأمن العسكري اضافة لمراقبة هؤلاء الافراد، فانه يعمل على الاضطلاع بنشر الثقافة الأمنية بينهم بغية تحصينهم كي لا يقعوا فريسة إغراءات العدو.

وهنا يعمل الأمن العسكري على ضمان ابعاد المؤسسة العسكرية و الأمنية عن أي انتماء سياسي او ولاء عرقي او قومي او ديني او مذهبي من خلال التعاون مع الإستخبارات على أعمال الدعاية العسكرية التي تقوم على التربية الأمنية وتنمية الشعور بالمواطنة والاخلاص للوطن والواجب العسكري.

---

1 - انّ إهمال الأمن العسكري في سحب ابر الرشاشات أدى الى مقتل الرئيس المصري انور السادات في العرض العسكري السنوي عام 1981.

كما يعمد الأمن العسكري الى الاضطلاع بأعمال التوعية والملصقات كعلامات حقول الالغام وعلامات البدلة العسكرية والكتيّبات التعريفيّة بالاسلحة.

ان الأمن العسكري هو أمن مكافح لأي خرق وخلل ويعمل على حماية افراد المجتمع العسكري ويحمي المؤسسة العسكرية من أي خرق يأتيها من هؤلاء الأفراد وعبرهم، ولابد من ان تكون مؤسسة الأمن العسكري واحدة لأن أعمال المكافحة هنا متشابهة، ففي كل مؤسسة أمنية يكون واجب أمنها العسكري مُركّزاً على أمن افرادها ومواقعها ومستنداتها وسلاحها وحركة السلاح والتوعية الأمنية، وبالتالي فمهام الحرص والحفظ الأمني واحدة لكل المؤسسات الأمنية رغم اختلاف مهامها و واجباتها، بل ان العدو ينظر لها ككتلة واحدة، وبالتالي فان التحرز منه يجب ان يتم من خلال مؤسسة واحدة، ولأهمية المؤسسات العسكرية والأمنية وخصوصيتها عن باقي مؤسسات الدولة المدنية فيجب ان تكون هنالك في الوزارات الأمنية جهازين هما الجهاز الأمني(الأمن العسكري) وجهاز المفتش العام والفرق هنا ان الجهاز الأمني يرفع تقاريره الأمنية ونتاجات أعماله على مستويين :

1. **المستوى الاول** : يرفع فيه تقاريره الى قيادته العامة مع اعطاء نسخة للتفتيش فيما يخص بعض القضايا المالية والمخالفات.

2. **المستوى الثاني** : يرفع فيه تقارير الى القيادة العامة حصراً كقضايا الخرق والتجسس.

بينما نحن نرى في الوزارات المدنية جهازاً مكافحاً واحداً هو جهاز التفتيش لان واجبه هو المكافحة فقط، اما المؤسسات العسكرية فإنها تتعامل مع عدو لا يرحم ويهدد أمن البلاد، لذا فان تقاريرها تحوي مكافحة و رصد ومعلومات سرية.

ان علينا ان نصبّ اهتمأمنا بالأمن العسكري، فقد دفع العراقيّون ثمناً باهضاً من اغفال اهميّة هذا الجهاز مما أدى الى ان تستخدم المؤسسة العسكريّة ذاتها في كثير من الاحيان في الأعمال الإرهابيّة ونقل الاسلحة والمتفجّرات، واستخدام الإرهابيّين لعجلات القوات المسلّحة والشرطة في تنفيذ جرائمهم.

ان من ضرورات هذا الجهاز الخطير ان يكون جهازاً واحداً وبذلك يكون التنسيق مرناً مهما تباعدت الدوائر العسكرية عن بعضها البعض وعن المركز، كما يجب ان تكون في عملها مستقلّة عن آمر الوحدة وحتى عن الوزير وبخلاف ذلك ستتحول الوحدة العسكرية الى اداة فتّاكة لارابط ولارقيب عليها.

وهنالك ملاحظة اداريّة مهمة في عمل الأمن العسكري، اذ تعمد بعض الدول المستقرّة أمنياً الى دمج الأمن العسكري بالإستخبارات لتشابه الواجبات في وقت السلم وانعدام التهديدات الأمنية الخطيرة، اما في حالة الطوارئ وفي حالة العراق مثلاً فيفضّل الفصل بين الجهازين وعدم دمجهما لان الجهازين يعملان بآليات وادوات عكسيّة في وقت الحرب ووقت الازمات الأمنية، ففيما تعمل الإستخبارات على الخرق (خرق العدو) فانّ عمل الأمن العسكري هو مكافحة الخرق عن المؤسسة الأمنية العسكرية، وبالتالي يكونان كمثل فريق كرة القدم ولكن أحَدهما للهجوم والاخر للدفاع والعدو واحد، بل ان من ادق واجبات الأمن العسكري في الحرب ان يراقب افراد جهاز الإستخبارات لانهم الاقرب للعدو واحتمال اختراقهم اكبر.

الأمن الإحصائي

قال تعالى ((وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ)) .[1]

((وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا)) .[2]

لعلنا لا نجانب الصواب اذا ما قلنا ان أحَد أهم ركائز بناء الدولة الحديثة هو الإحصاء (statistic) والذي استطاعت به الدول المتقدمة ان تقفز قفزات هائلة وكبيرة من خلال ما أجرته وتجريه وتحدّثه باستمرار من معلومات في أعداد الخطط والبرامج الداعمة لكل جوانب الحياة بما فيها الجانب الأمني.

ان قواعد البيانات التي تعتمدها الدول المتقدمة والتي تقوم بها مؤسسات مهنية تعتمد على التقنية العالية والخبرات الرياضية أصبحت المفتاح الرئيسي الذي يفتح به الباحثون والمختصون بواطن المشاكل ليعطيهم إنذاراً مبكراً لأية ظاهرة مجتمعية او خطر محدق في مجال الصحة والأمن والاقتصاد والمشاكل الاجتماعية وكل ما يتعلق بالمزاج الفكري والسياسي للمواطنين، مما يسهل تدوير المعلومات الإحصائيّة للتأكد من نجاعة الحلول التي تم العمل بها للخلاص من الظواهر الخطرة ودعم الايجابيات.

---

1 - سورة يس 12.
2 - سورة الكهف 49.

لقد قفز علم الإحصاء بالحضارة الى افاق واسعة لا حدود لها وأصبح هذا العلم عاملا مشتركاً لتطور كل العلوم، وكان له دور كبير وجوهري في اساسيات عمل الحاسبات الالكترونية.

الإحصاء والأمن

ان كل عملية إحصائيّة وأي إستبيان يصب في محصّلته النهائية في لب خدمة العمل الأمني، فالإحصائيّات العلمية الدقيقة والموسعة تقود الى قراءات صحيحة وواقعية وتزيد من قابليات الأجهزة الأمنية في ايجاد الحلول ومكافحة الخلل والتنبؤ بالمخاطر المحدقة وتساعدها في تتبع اثار المجرمين واستباق خطواتهم.

ان أساس العمل الإستخباري والذي اثبتنا في الفصول السابقة انه جوهر العمل الأمني ومعيار نجاحه وفشله مبني بالأساس على المعلومات، وتُعَدُّ الإحصائيّات والبيانات التي تجمعها الدولة عن مواطنيها ومجتمعها من أساسيات المعلومات في الأجهزة الإستخبارية، وبالتالي فان الأجهزة الإستخبارية التي لا تمتلك قاعدة بيانات عن مواطنيها تُعَدُّ أجهزة خاملة تتخبط في عملها كحاطب ليل ولا تقوى على ملاحقة ما يدور حولها من مخططات ومؤامرات.

وفي علم الإستخبارات فان الدولة يجب ان تعرف عن كل مواطن فيها ما لا يقل عن (90) معلومة موثقة ويصل العدد في الدول المتقدمة الى (160) معلومة.

فالدول الناجحة هي تلك التي تحصي عن أبنائها كل جوانب حياتهم وتتعدّى ذلك الى إحصائيّات اخرى متنوعة كي تستند الى قواعد علمية في تلبية إحتياجاتهم ولأجل حمايتهم، فترى الدول تحصي الأمراض والفيروسات والجينات والحشرات والنباتات بذات الأهمية التي تحصي فيها بصمة الـ (DNA) والسجل الجنائي للأشخاص الخطرين على المجتمع.

ان الإحصاء الوطني هو بمثابة عمل إستخباري اداري عن المواطنين وتعززه الدول بطرائق إحصائيّة شتى تصب في تسليط الضوء امام الأجهزة الحكومية (الأمنية الإستخبارية قبل سواها) لكل حركة في داخل حدود الوطن.

فبطاقة الائتمان وحركتها البنكية هي نوع من التحديث الاحصائي، وكذلك صندوق البريد الشخصي هو تحديث احصائي، حتى ان دول العالم لم تعد تحتاج التعداد العام للسكان لأن بياناتها عن مواطنيها كاملة وبكبسة زر لحاسوب مركزي مرتبط بطابعة تخرج لك تعداداً عاماً لسكان تلك البلدان.

لقد ابتُلِيَ العراق(كما في باقي مناحي الحياة لديه) بنقص شديد وفقر حكومي بالسجلات الإحصائيّة، رغم ان المواطن العراقي كان ولا يزال يتعرض لروتين ممل في دوائر الدولة ولا يمرُّ بدائرة الا ويُطلب منه ان يملأ إستمارة معلومات ولكن تلك المعلومات بقيت مشتتة في تلك الدوائر دون لُحمةٍ أو تنسيق مما يجعل الدولة كالأطرش الذي يستعيد اجوبتك على أسئلته.

فأنت قد تكتب اسمك واسم ابيك ومواليدك ومحل سكنك لأربع أو خمس مرات في السنَّة في دوائر الدولة وحين تراجع دائرة سادسة تسألك ايضاً عن ذات المعلومات، لأنها لا تعرف عنك شيئاً، ولا تستطيع كمواطن ان تصرخ في وجه الموظف هذه المرة وتقول له كم مرة سألتموني ؟ ولماذا الالحاح ؟ لان كل دائرة وبكل بساطة لا علاقة لها بالثانية.

اما في دول العالم فالمواطن عنده رقم وطني وبطاقة موحَّدة ولا يحتاج الى الاوراق الثبوتيّة العراقية(جنسية، شهادة جنسية، بطاقة سكن، بطاقة تموينية) ولا الى صورة (الا ما ندر) ،وما ان ينطق المواطن في اية دائرة حكومية او سفارة لبلده في أية بقعة في العالم برقمه الوطني فلن يسأله الموظف المسؤول اي سؤال لأنه سيسجل رقمه بازرار الحاسوب فيظهر للموظف (حسب ترتيبه الأمني) سيل لا ينقطع من

المعلومات عن هذا المواطن وكل ما يتعلق بتفاصيل حياته وهواياته وأمراضه وافراد أسرته و دراسته واتجاهه السياسي وسجله الجنائي... الخ.

ان الدولة في العراق لا تكاد تعرف عن مواطنيها على وجه التحديد سوى المعلومات الموجودة في المستمسكات الثبوتية الأربع ولايستطيع ان يستدعي تلك المعلومات بسهولة ويسر، وحتى تلك المستمسكات قديمة وغير محدثة فبطاقة سكن مواطن في حي الزعفرانية وهو ساكن في الكاظمية، وآخر بطاقته التموينية يستلمها من بغداد الجديدة وهو ساكن في (جنينة وغزالية) ، وآخر متزوج وسجلُّه المدني في (الدغارة بالديوانية) ، ولكن هوية احواله المدنية مسجل فيها أنّهُ أعزب وهو ساكن في بغداد، وهو أمر خطير اذا ما قورن بالوضع الأمني المتدهور منذ سقوط نظام صدّام الى الان.

واذا كنا قد حدّدنا مسبقاً الدور الجوهري للاستخبارات في حفظ الأمن، فان جوهر الإستخبارات هي المعلومة، وأهم معلومة استباقية يجب ان تكون مدونة بشكل واضح ومحدّث باستمرار هي المعلومة المتعلقة بكل مواطن.

ان العراق بحاجة ماسة الى مشروع عملاق واستراتيجي، هو مشروع قاعدة البيانات الوطنية التي تدعم المواطن ببطاقة الكترونية ورقم وطني يغنيه عن كل الاوليات والوثائق، ويصبح هذا الرقم مفتاحاً لكل المعلومات المتعلقة بالمواطن وطريقاً سهلاً لقاعدة بياناته.

إنَّ مثل هذه الخطوة الجبارة والخلاقة قد تأخرت كثيراً ولا بُدَّ من البدء بها بشكل منظم ومتسارع، بحيث تتوفر للدولة عن كل مواطن عراقي 90 معلومة على الاقل ومن ثم يتم تطويرها الى 160معلومة وهو أمر سينعكس ايجاباً على أمن البلاد وبشكل واضح ودقيق، فقاعدة البيانات في الأمن تعني ان تعرف اكبر قدر ممكن من المعلومات عن شعبك.

لقد طُبِّقت دائرة الجوازات العراقية أنظمة ممتازة وبتقنيات عالية بشكل نَشَزَ عن باقي أنظمة المعلومات المختلفة في كل دوائر الدولة.

وسنبين فيما يلي نماذج من المعلومات الواجب توفرها مبدئياً عن كل مواطن لدى الدولة واجهزتها الإستخبارية :

الاسم، اسم الاب، اسم الجد، اسم الجد الاكبر، اللقب، العشيرة، اسم الام، اسم الجد من الام، اسم الجد الاكبر من الام، الحالة الاجتماعية، عدد الأولاد و اسماؤهم، المواليد(محل وتاريخ الولادة) ، مواليد الاولاد، اسم الزوجة، محل وتاريخ ولادة الزوجة، اسماء الاخوان و الاخوات، العلامات الفارقة بكل تفاصيلها (الطول، الوزن، لون العين، لون الشعر، العاهات، الأمراض، بصمة DNA، بصمة العين، بصمة الاصابع، فصيلة الدم) ، السجل الجنائي الكامل، محل السكن، محل العمل، الاملاك، الهوايات، العادات، أرقام السيارات، ارقام الهواتف، الرقم الوطني، رقم جواز السفر، رقم إجازة السوق وكل تفاصيلها، ارقام الحسابات المصرفية، رقم الضمان الصحي، صندوق البريد، الشهادات بكل تفاصيلها، الدورات، الايميل، يستعمل يده اليسرى ام اليمنى، الوظيفة، الدرجة الوظيفية، التخصص، السجل العسكري، سجل الاحوال المدنية (الطلاق، الارث) ، رقم بطاقة الائتمان، التوجه السياسي، حي أم متوفى، المعونات الاجتماعية التي يستلمها من الدولة والمنظمات، رقم عقد الزواج وتاريخه، رقم و نوع السلاح ونوع الحيازة، رقم البطاقة التموينية، رقم الجنسية، السجل الضريبي، الانواط والاوسمة، العقوبات، التكريمات، سجل السفر، رقم هوية التقاعد و... الخ.

ولو ان لدى الدولة كمبيوترا مركزيا فيه 90 معلومة على الاقل عن كل عراقي وعُزِّزَت بدليل هاتف ودليل تجاري للبلد ودليل للسكن ودليل سياحي ودليل استثماري ودليل للشركات، وتجمع معطيات هذه السجلات ببرامج محوسبة

وتكون متاحة للأجهزة الإستخبارية فإنها ستولّد ثورة وثروة من المعلومات لدى الأجهزة المختصة وستساعد بشكل كبير في استتباب الأمن.

فعلى سبيل المثال نرى أنّ فوضى أرقام السيارات قد أدّت الى ضياع خيوط الجرائم التي تتم بالسيارات المفخخة بينما نلاحظ ان ارقام السيارات في الدول المتقدمة قد حلّت بشكل جذري وجوهري مبسّط حين اصبح من حق المواطن ان يختار رقم سيارته كما يشاء وله الحق ان يكون له عدد من ارقام السيارات كما هو الحال عند أي عراقي حين يشتري أي عدد من خطوط الهاتف النقال (سيم كارد)، وبذلك أصبح رقم السيارة في تلكم الدول ملكاً للمواطن وليس مرتبطاً بالسيارة، ومن خلال الإحصائيّات الدقيقة المثبت فيها عائدية أرقام السيارات أصبح رصد المخالفة المرورية أو الجريمة التي ارتكبت بإستخدام سيارة، كفيل بالوصول الى صاحب السيارة بسهولة ويسر.

اما في العراق فان من المستغرب ان توجد هذه الفوضى المستمرة في ترقيم لوحات السيارات رغم ان 50٪ من العمليّات الإرهابيّة تمت في العراق بسيارات مفخخة والـ 50٪ الباقية نُفّذت من خلال استخدام السيارات.

ورغم ذلك فان الأجهزة الأمنية لم تعرف للآن عائدية الآف السيارات المفخخة ولا اسماء اصحابها وهل انها سرقت منهم أم لا، ولو كانت هنالك إحصائيّات دقيقة للسيارات واصحابها و تمت مطابقتها مع مطابقة المبرَّزات الجرمية كبصمات الاصابع لتمكن رجال الأمن من حل الاف الالغاز الإرهابيّة ولتم التوصل الى الكثير من الخيوط المساعدة في مكافحة الإرهاب.

ان لقاعدة البيانات الوطنية دوراً كبيراً في القضاء على الكثير من الظواهر التي أُبتُلِي بها مجتمعنا ودوائرنا في العراق، فبوجود قاعدة بيانات سيوصد الباب تماماً

على وجود موظفين وعسكريين وهميين وسيحد بشكل كبير من الرشوة والتحايل الوظيفي وتزوير الشهادات وتزوير الوثائق وحصر السلاح وتحديد حركته.

ففي كل البلدان يتم تقنين السلاح وفق خصوصيات كل بلد، ولأهمية وخطورة السلاح وارتباطه بالإرهاب والمافيات والعصابات وتجار تهريب السلاح، فكان لابد من ان يدخل الإحصاء كعامل جوهري في حصر السلاح وضمان سيطرة الدولة عليه،وغالباً ما تعمد الدول الى تمكين المؤسسة العسكرية من الهيمنة على إجازة السلاح من خلال افرازها لدائرة لمنح التراخيص.

ان مشكلة السلاح وانتشاره في العراق مشكلة معقدة فيها جوانب تتعلق بالعادات والتقاليد العشائرية، واخرى تتعلق بارتباط احزاب المعارضة وميلشياتها وافرادها بالسلاح وصعوبة تخليها عنه حتى بعد سقوط النظام عام 2003، وزاد الطين بَلّةً، الانفلات الأمني الذي اعقب سقوط نظام صدّام واستيلاء المواطنين والعصابات والإرهابيّين على مخازن الاسلحة التي تعمد النظام البائد وضعها في المدارس وسط الاهالي داخل المدن.

كما أدّى انفلات الحدود الى فوضى تهريب السلاح عبر شبكات الإرهاب التي انجرفت الى مستنقع العراق بدعوى محاربة الإحتلال الأمريكي، وساهم ذات الإحتلال في تفاقم المشكلة من خلال توزيع القوات الأمريكية لقطع السلاح الشخصي (المسدس) بشكل منفلت وعشوائي وبلا أية رقابة.

كل هذه العوامل زادت في تعقيد قضية انتشار الاسلحة مما جعل من الصعوبة بمكان استخدام الحلول القسرية لسحب السلاح من المواطنين لا سيما مع الحاجة الواقعية للبعض في اقتنائه.

اننا نرى ان حل مشكلة السلاح الشخصي يجب ان تُحل من خلال منظومة متكاملة تعتمد بشكل جوهري على الأمن الاحصائي وضمن الخطوات التالية :

1. تشكيل لجنة عسكرية عليا تتولى الترويج لشراء السلاح من المواطنين الراغبين ببيعه للدولة، وهذا الأمر يتم وفق جداول سعرية مجزية لكل نوع من انواع السلاح مما سيخفِّض خزين السلاح لدى المدنيين، وينفع في احالة السلاح الى إستخدام الجيش والشرطة، مما سيوفر عملة صعبة بدلاً من استيراده، ويسد جزءاً ولو صغيراً من حاجة مؤسسات الدولة الأمنية.

2. تشريع قانون بيع وشراء وحيازة الاسلحة ويتم من خلاله :

أ. تحديد الفئة العمرية التي يحق لها الاقتناء.

ب. تحديد نوع الاقتناء (حيازة او حمل).

ج. تحديد كل من لديهم قيود جنائية او مشاكل نفسية لمنعهم من حمل السلاح المرخص.

د. اشتراط جلب المتقدم شهادة تدريبية على السلاح وهذا يتم بالتزامن مع اعطاء إجازة لشركات تدريب اهلية.

هـ. تحديد نوع السلاح المسموح بترخيصه، ويُحبّذ ان يكون من انواع غير متداولة في القوات المسلحة و الشرطوية كي يتم الحد من سرقة سلاح الدولة.

و. اصدار عقوبات صارمة لمن يتعامل بالسوق السوداء من خلال منح اجازات للقطاع الخاص لبيع وشراء السلاح وفق محددات وضوابط صارمة.

ان مثل هاتين الخطوتين المهمتين ستجعلان بيع وشراء السلاح تحت نظر الدولة وفق جرودات إحصائيّة دقيقة تحصي على شركات البيع الاهلية كل قطعة سلاح مستوردة من قبلهم و رقمها.

وكذلك الأمر مع العتاد وهذا سيضمن التقنين والضبط بالشفافية، ويمكن ان يُطوَّر الأمر بالسماح للشركات الاهلية المجازة أمنياً بالعمل على شراء أسلحة غير مرخصة من المواطنين بعلم الدولة ويجري ترخيصها بإجراءآت إحصائيّة دقيقة مما سيؤدي الى امتصاص السلاح غير الشرعي، كما لاحظنا فان العمليّات الإحصائيّة التي تقوم بها الدولة في كل المجالات تجعل السيطرة الحكومية والأمنية اقوى، شريطة تدعيم البيانات الإحصائيّة بإجراءآت منوعة كثيرة يتم بها تنظيم الحياة من جهة وتسهيل العمل الأمني من جهة اخرى.

إنّ تعميم الفيزاكارد وتقليل التعامل النقدي يُسهِّل رصد تحرك الشخص عبر الفيزاكارد وسواها، كما تعمد الدول الى تسهيل أمر المراجعين وحثهم على اعتماد الحصول على صندوق بريدي مرقم خاص بالمواطن.

وفي كثير من الاحيان يكون هنالك صندوق بريدي مرتبط بالمنزل وآخر في دائرة البريد، وارقام تلك الصناديق مثبتة في قاعدة البيانات بحيث تكون تلك الصناديق حلقات وصل بين الدول والمواطن، ويتم من خلالها انجاز معاملات المواطنين حتى تلك الحساسة منها كما في اصدار جواز سفر من خلال مكاتب بريد اهلية وحكومية مدربة على معرفة المستمسكات المطلوبة لكل معاملة ليتم ارسالها ببريد مسجل وتسليم نتائج المعاملات المنجزة عبر صندوق بريد المواطن، مما يؤدي للقضاء على الرشاوى في الدوائر لأن الموظف لن يلتقي بالمواطن ويتعامل مع معاملات لها رقم بريدي فقط.

كما ان توفير البيانات الإحصائيّة للمواطنين جميعاً يجب ان يُعَزَّزُ بمختلف انواع الإحصائيّات التفصيلية والبيانية الرقمية للمجرمين والإرهابيّين والإحصائيّات العسكرية وحتى إحصائيّات الحوادث بما فيها المرورية منها.

إنَّ مثل هذه الأُمور ستساعد على إستنباط الحلول وتجريبها بما يصب في الإرتقاء بالأمن، فلو اكتشف المرور ان 80٪ من الحوادث مرتبطة بمخالفات على الطريق السريع، فان الدولة ستعمل على تخصيص الجهود للقضاء على كل الظواهر المسببة للإرباك في هذا الطريق، و لو انها رأت ان 90٪ من الغرامات تتعلق بحزام الأمان فإنها ستعمل على تغليظ العقوبة على المخالفين لحزام الأمان والقيام بحملة توعية بأهميته، وبالتالي فإننا نكون قد افدنا من خلال العمليّات الإحصائيّة على رصد الظواهر و ايجاد الحلول لها.

وخلاصة الأمر فان الأمن الاحصائي هو إستخبار حكومي رسمي تقوم به الدولة تجاه المواطن، وكلما علمت عنه أكثر خَدَمَته أكثر و أسرع و أدق، وهذا الأمر يجب ان يتم بشكل علمي بحاسوب مركزي وبأيدٍ أمينةٍ، ويكون للعبث ببياناته عقوبة صارمة وجريمة خطيرة ومشددة، كما ان الوصول للبيانات هذه لا يتم على مستوى أمني واحد بمعنى ان بإمكان كل الوزارات الوصول الى مستويات محددة ومقننة من البيانات المركزية تلك عن المواطن وضمن تصريحات أمنية متدرجة ودقيقة.

ان الأمن الاحصائي خطر جداً ومهم جداً وهو من واجبات الدولة ولا يمكن التخطيط بدونه في أي مرفق، كما لا يمكن إستنتاج الحلول الصحيحة للمشاكل المجتمعية بدون إحصاء شامل، ويجب الا نستهين بهذا الجانب، فأمريكا التي يصل نفوسها الى أكثر من (300) مليون لديها قاعدة بيانات عن مواطنيها بشكل دقيق وبما لا يقل عن (160) معلومة عن الفرد، وتَعَدُّته الى قواعد بيانات عالمية تجمع فيها بلا كلل كل ما يصل اليها من معلومات لاسيما عن المنظمات الإرهابيّة والعصابية في العالم.

ان عدم وجود قاعدة بيانات إحصائيّة تكون مرجعاً للاستخبارات يعني بقاء التشكيلات الأمنية عند مستويات الأمن الوقائي والإحترازي وهذا يشكِّل عامل جمودٍ خطيرٍ، علينا ان نعمل ليل نهار كي نتحرر منه.

الأمن الجغرافـي

(مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ❖ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ ❖ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ) . [1]

(وَالأرض مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ) . [2]

(أولئك الذين لا يعرفون أحوال الجبال والغابات والأودية الخطرة والمستنقعات لا يمكنهم قيادة الجيوش) سون تي سوي، مفكر صيني.

ان من العوامل الأساسية لقواعد العمل الأمني والعسكري هي في إلمَام المؤسسة العسكرية والأمنية بالطبيعة الجغرافية للبلاد، إذ لا يمكن أن تُخطط الأجهزة الأمنية وتضع الحلول ما لم تكن مُلِمَّةً بدراسات علمية مفصلة عن التنوع الديموغرافي السكاني(الجغرافيا السكانية) ومُلِمَّة كذلك بتضاريس المنطقة وميزات الأرض التي تقف عليها.

فالقوات العسكرية تحتاج دوماً لدراسة وافية للجغرافية العسكرية (الجيوعسكرية) لأنَّ مثل هذه الدراسة ستساعد بشكل جوهري في إعداد مسارح العمليّات العسكرية والأمنية (المسح الجغرافي لأرض المعركة وتلك التي يراد مسكها) وهذا سيؤدي الى :

1. الانتشار العلمي الصحيح للقطعات.

---

1 - سورة الرحمن الآية 19 .
2 - سورة الحجر 19.

2. يُسَهِّل تحديد الثكنات الدائمة والمؤقتة للجيش والقوات الأمنية

3. تحديد الأماكن الصالحة للتدريب والمناورات (وطبيعة تلك المناورات).

4. تساعد على تحديد إستخدام القدرة العسكرية في الأماكن الصحيحة اذ لا يمكن ان نضع قوة بحرية في كردستان او لواءاً مدرَّعاً في المستنقعات،فالجغرافيا هي دراسة الأرض وما عليها لغرض تحقيق انتشار عسكري وأمني امثل.

وتُعَدُّ الجغرافيا السكانية (وهي متداخلة مع الأمن الإحصائي) ذات أهمية قصوى في بناء الإستراتيجية الأمنية وفي تحديد الرؤية الأمنية.

فالعراق بلد عشائري قومي متعدّد المذاهب، لذا تحتاج الأجهزة الأمنية والقطعات أن تعرف بشكل دقيق اين تقف ومع من تتعامل، لأنَّ الترابط هنا عميق بين الجيوعسكرية والتخطيط الأمني الحربي.

ووفق مبدأ الأمن الجغرافي تعمد المؤسسات الأمنية عادة لإعداد دراسات تصنف فيها سكّان المناطق الجغرافية الى :

1. منطقة حمراء (تواجد قوي لأعداء النظام فيها)
2. منطقة خضراء (آمِنَة من العدو ومتعاونة ضده)
3. رمادية (وسط بين الأمرين)

وتعمل الأجهزة الأمنية على تكثيف جهدها الأمني في المناطق الرمادية كي تمنع إتِّساع الرقع الحمراء من خلال مجموعة من الفعاليات السياسية والاجتماعية، فيما يتم تركيز الجهد الإستخباري والعسكري على المناطق الحمراء.

صدّام والأمن الجغرافي

ولقد اعتمد نظام صدّام بشكل مفرط على الجغرافيا العسكرية فقد درس وبعمق التواصل الاجتماعي والعقائدي فوضع مخازن سلاحه في (بيجي) بينما كان يفترض به إن يضعها خلال الحرب العراقية الإيرانيّة في (النجف الاشرف) مثلاً كون إنَّ إيران لن تقصف النجف،ولكن دراسته الجيوسياسية لأهالي النجف منعته من ذلك، لذا اعتبر بيجي عمقه الإستراتيجي.

وكذلك الأمر في دراسة انتشار الجيش بعد الانتفاضة الشعبانية عام 1991، حيث وزع فيالقه الخمسة على العمارة والبصرة وديالى وكركوك والموصل، أي انه نشر فيالقه على مناطق الأكراد والشيعة في العراق تاركاً المنطقة الغربية خالية لانها لم تشارك بالانتفاضة ضده وساندته عشائرياً(انظر الخارطة في ملحق الكتاب)

وجعل فيلقَي الحرس الجمهوري (اللّه اكبر) و(الفتح المبين) بانتشار الكماشة على بغداد بقوسين، قوس يحيط بغداد من شمالها، والآخر من جنوبها، ولكنّهُ لأسباب أمنية تخصّ أمنه الشخصي جعل في كل قوس فرقتين من أحَد فيلقي الحرس وفرقة من الفيلق الآخر أي فرقتين من (اللّه اكبر) وفرقة من (الفتح المبين) في نصف الكماشة الشمالي وفرقتين من (الفتح المبين) وفرقة من(اللّه اكبر) في نصف الكماشة الجنوبي المقابل، تحسُّباً من أي تمردٍ في أحَد فيلقي الحرس كي تكون ضمن قطعات كل فيلق فرقة لا تأتمر بأوامر قائد الفيلق (انظر الخارطة في ملحق الكتاب)

وكذلك الأمر في الحساب الجيوعسكري لصدّام في بناء الانبوب الإستراتيجي النفطي فبرغم ان الحقول النفطية العراقية تقع في شرق العراق، ولكنَّ صدّام شرع عام 1974 بمد الأنبوب الإستراتيجي غرب العراق اعتماداً على الأمن

العسـكري الجغـرافي، وكـان ذلـك نتيجـة دراسـة جيوسياسـيةٍ و جيوعسـكريةٍ وديموغرافية إعتُمِدَت نتائجُها إستراتيجياً (راجع الأمن الاقتصادي).

وكذا الأمر في أمثلة مُتعددةٍ، فالهور كان يعتبر في نظر الجيش العراقي مانعاً طبيعياً، لذا اكتفى الجيش بمسك الأرض وإزالة القصب لمسافة كيلومتر واحد كي يحرم المقاومين الشجعان من أفضيلة الاختباء القريب الذي يُمَكِّنُهم من ضرب الجيش بالقاذفات والبنادق وبالتالي فأن الجيش إستخدم بشكل ذكي الجغرافيا الطبيعية للتضييق على المجاهدين كي تكون قطعاته خارج مدى اسلحتهم، واستمر الحال كذلك حتى عام 1993.

ولكن بعد ذلك وقع صدّام بخطأ في الحسابات الجغرافية العسكرية حيث قام بتجفيف الأهوار مما شجع المقاومين على الانتقال الى منطقه الجزيرة (العصية على النظام) مما مكّنَهم من ان يصبحوا اكثر دقة في ضرب المؤسسات الأمنية والقطعات التي بمواجهتهم، وازدادوا اقتراباً من المدن العراقية (أي من شعبهم) ، لذا فأن فكرة تجفيف الأهوار عدا عن كونها جريمة بيئية ولكنها كانت خطأً في القراءة الصحيحة للجغرافية العسكرية.

لقد افرط النظام الصدّامي في استخدام الجغرافية السكانية لصالحه، فحتى في انتشاره الحزبي تراه قد توسع بشكل هائل في المحافظات المعادية للنظام (اي المناطق الحمراء) كما في البصرة التي وصلت الهيكلية الحزبية فيها الى سبعة فروع وعموم المحافظات الجنوبية بمعدل (3-5) فروع لكل محافظة، بينما كان إهتمامه في تكريت (وهي موالية له) اقلَّ من ذلك ولم تتجاوز الهيكلية الحزبية فيها اكثر من فرعين، وحتى في بغداد فإنّ الكرخ كان فيها فرعان فيما جعل في الرصافة خمسة فروع، وهذه كلها تطبيقات للأمن الجغرافي.

لقد كان صدّام يعتمد في إنتقاء افراد حماياته على الأمن الجغرافي لحماية قصوره وشخصه وعائلته فكلُّهم من تكريت والرمادي، وحتى في نشر منظمة خلق الإرهابيّة فقد نشرها في مناطق شيعية كذراع ضاربة، فوضع معسكراتها في البصرة و واسط و بلد.

كما عمد صدّام في جرائم التسفير القسري الى إيران الى الاحتيال على الاكراد الشيعة اذ سَفَّرهم على أساس المذهب وليس القوميّة، حيث لم يلحق التسفير ممَّن هم من القومية الكردية سوى الاكراد الشيعة منهم لغرض فك قبضتهم على الاقتصاد العراقي، حيث سَفَّرَهم على دفعات في الاعوام 1970 و 1975 و 1980 و 1981 و1985، ووصل مجموع المُسَفّرين الى ربع مليون عراقي في مطلع الثمانينات فقط، وكان هذا عبثاً بديموغرافية السكان ضمن الأمن الجغرافي.

وعمد النظام السابق الى محاولة طمس هوية كركوك وتشجيع العرب للسكن فيها بمغريات السكن، وكذا في منع السكن ببعض مناطق بغداد الاَّ من اهالي المنطقة ذاتها بأحكام قرقوشية، كما في منطقه الأعظمية التي منع الشراء والسكن فيها الاَّ لمن كان مسقط رأسه منها!!!

وزاد في إجراءآته حين منع كل من ليس من سكان بغداد بتِعداد 1957 من الشراء والسكن فيها مستثنياً صلاح الدين من القرار، والاخيرة حوَّلها الى محافظة وجعل سامراء تابعة لها وليس العكس، وهذه كلها نماذج من الأمن الجغرافي الذي اراد به صدّام إحكام سيطرته الأمنية.

الأمن الجغرافي والأمن الوطني

غالبا ما يحدد الأمن الجغرافي طبيعة الأمن الوطني للبلاد،لأنَّ الترابط الجغرافي هو الاساس في الأمن القومي. فحين انفصلت الباكستان عن الهند عام 1947انفرط أمنها الوطني مع بنغلاديش اثر إستقلال الأخيرة عام1971، لأن ما اصبح

يفصل بينهما هو بحر، لذا انفرط العقد الوطني بينهما رغم ان الشعبين مسلمين، وكثيراً ماتحدث المشاكل بين الدول حول عائديّة الجزر لعدم وجود ترابط جغرافي.

وبالعموم فأن المصالح الوطنيّة (الأمن الوطني) تتحدد وفق الأمن الجغرافي، فبدراسة جغرافيا الدول المجاورة وطبيعة روابط شعوبها معاً ودراسة البنى التحتية لتلك الدول تتكون الإستراتيجية العسكرية والأمنية في التعامل مع تلك الدول لتحديد استخدام القوة الخشنة او الناعمة معها (سواء بالإستخبارات او بمسك الأرض) وتحدد اماكن النزاع الفعلي او الوشيك او المحتمل البعيد وهذا ينفع في إستهداف البنى التحتية لتلك الدول وهو ما إستخدمه صدّام في ضرب مصافي عبادان إبّان الحرب مع إيران (1980 - 1988).

وتعمد الدول الى إقامة معاهدات مع دول الجوار الجغرافي المترابط، فأستراليا مثلاً كل جيشها لا يتجاوز الـ(6) افواج لان طبيعتها الجغرافية تجعلها بمأمن عن التهديدات العسكرية واستعاضت عن الجيش بمعاهدة دفاع مشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية لحمايتها عند الضرورة.

فالمعاهدات مع دول الجوار العراقي كتركيا وإيران والاردن وغيرها مهمة، فيما لا تشكل لبنان اهمية إستراتيجيّة لإقامة معاهدات معها بحكم الفجوة الجغرافية، ولا تقف المعاهدات عند حدود الأمن بل تتعداها الى اوثق الروابط الاقتصادية والثقافية والصناعية فكلما زاد الترابط زاد الإطمئنان والتعاون لصالح أمن البلدان المتجاورة وقلّت احتماليّة نشوب الحرب بينهما.

نستنتج من كل ما تقدم ان الأمن الجغرافي من أساسيات العلوم العسكرية والأمنية وعامل رئيسي في تحديد استراتيجيات الدولة وبنائها المؤسسي، وإنَّ افتقار الرؤية الجغرافية او الجيوعسكرية و الديموغرافية للسكان يفتح الباب للتخبّط.

فجغرافيّة بريطانيا العظمى جعلتها تتبنى مبكّرا بناء اسطول عظيم وكبير ساعدها في بناء امبراطورية لا تغيب عنها الشمس، فيما توجهت المانيا بحكم الجغرافية الى البناء العملاق للغواصات، أمّا أمريكا فقد تركزت استراتيجيتها

العسكرية وفق الجغرافية الى بناء القوه البحرية والمارينز، ويحدثنا التاريخ عن الكثير من المواقع الحربية التي دخلت فيها الجغرافية والمناخ كعوامل حاسمة في الصراع.

فمعركة أحد تدُلُّكَ على ان الرسول صلى الله عليه واله، قد درس طبيعة ارض المعركة، ومن هنا إصراره على فصيل من جيشه ان يرابط على الجبل وحين خالفوه مني الجيش بالهزيمة، وكذا في استعماله لفكرة المانع الفاصل عن العدو في معركة الخندق.

ويحدثنا التاريخ عن حفيد جنكيز خان (قبلاي خان 1216- 1294) والذي قاد اسطولاً عملاقاً لغزو اليابان ولم يأخذ بنظر الإعتبار أحوال الطقس والرياح العاتية، وفعلا تعرض الى هزيمة ساحقة نتيجة الرياح، ولم يستطع الوصول الى سواحل اليابان، واعتبر اليابانيون هذه الرياح رياحاً الهيّة وفق معتقداتهم الدينيّة، ولفظها باللغة اليابانية (كاميكازي)[1]وتكرر الأمر في الحرب العالمية الثانية حين أُبلِغت وحدة الرصد الجوي الألمانية ان حالة الطقس سيئة لستة اشهر قادمة على الجبهة البرية والبحرية مما اعتبره الألمان انه عائق امام أي هجوم من الحلفاء ضدهم، فتكاسلوا وتراخوا في المراقبة ليفاجأوا بأنزال النورماندي في ظل الظروف المناخية السيئة في 1944/6/6.

وقد هزمت ثلوج وشتاء روسيا لثلاث مرات جيوش تشارلز الثاني عشر ملك السويد وجيوش نابليون وبعده جيوش هتلر وتسببت في اسر 120 الف جندي الماني.

بل ان الجغرافيا تدخل حتى في تحديد ساعة الصفر حيث اعترض السوريون على ساعة الصفر المصرية لحرب تشرين الاول اكتوبر 1973 لأنَّ زاوية الهجوم السورية ستجعل الشمس في عيون طياريها وتضايقهم خلافا للجبهة المصرية التي ستكون الشمس فيها خلفهم.

---

1 - وهي التسمية التي اطلقها اليابانيون بعدذاك في الحرب العالمية الثانية على العمليّات الانتحارية بالطائرات التي تفرّد بها الطيارون اليابانيون.

وخلاصة الأمر فإنَّ من الضروري الإهتمام الاقصى بالجانب الجغرافي في رؤيتنا التسليحية وفق طبيعة الأرض وفي تشكيلاتنا العسكرية والأمنية، والاهم من ذلك فأن على القيادات العسكرية والأمنية العراقية ان تعمد الى إعادة انتشار القطعات العسكرية وفقاً للتحديات الأمنية، وخصوصاً الإرهاب وحواضنه بشكل علمي يستفز العدو دون ان يستفز السكان، كما ان على المعنيين بالشأن الأمني والعسكري ان يكونوا عامل طمأنينة للمواطن في المناطق التي تسعى المجاميع المسلحة الإرهابيّة او الميليشيوية الى جعلها حواضن او محميات و إقطاعيات.

ونؤكد هنا إنَّ الاهتمام بالأمن المعلوماتي الإستخباري (راجع الأمن المعلوماتي) سيكون عاملاً حاسماً في رفع مرونة انتشار القطعات العسكرية والأمنية جغرافياً بدرجة كبيرة وحيوية.

الأمن الثقافي

يعاني العراق من ازمة مستعصية في واقعه الثقافي المعاصر ولذلك أسباب بعضها تاريخي ضارب بالقدم والبعض الآخر يعود الى اسباب معاصرة ناتجة عن الحقبة الصدّامية الدكتاتورية وما أعقبها من تغيير وسقوط لهذا النظام.

تاريخياً نحن نعاني من ازمة في تاريخنا منذ اربعة عشر قرناً على ارض العراق، فمنذ سقيفة بني ساعدة وبروز الخلاف إثر وفاة الرسول صلى الله عليه وآله ونحن نعاني من عدم الاتفاق الثقافي الموروث في توحيد المصطلحات التاريخية، ومازالت الثقافة العراقية منقسمة في رؤيتها التاريخية عبر الحقب الزمنيّة لاسيما وان شعبنا متميّز في الإسقاطات التاريخيّة وهو أمرٌ واضحٌ في اسماء المحالِّ التجارية والمخابز وحتى الشركات العراقية.

لقد فهم صدّام المجرم هذا الخلاف ووظّفه في استدعاء الرموز التاريخيّة والمعارك الإسلاميّة إبّان الحرب العراقية الإيرانيّة (كالقعقاع وسعد بن ابي وقّاص ومعركة القادسيّة) مدركاً ان التنوع المذهبي العراقي مبنيٌّ في جانب كبير منه على خلافات تاريخيّة منذ فجر الإسلام مروراً بالخلفاء الأمويين والعبّاسيين الذين يعتبرهم قسم من العراقيين ابطالاً اسطوريين فيما يُعِدُّ البعض الأكبر من العراقيين أولئك الخلفاء سفّاحين قتلة[1]

1 - وصل الأمر بالرمزية والإسقاط التاريخي ان هنالك من لم يطق وجود تمثال لأبي جعفر المنصور في احدى ساحات بغداد فاقتلعه، بينما نلاحظ في كل بلدان الدنيا تماثيل تملأ الشوارع لحكام حكموا منذ مئات بل وآلاف السنين، ولكن شعوب تلك البلدان طوت التاريخ واخذت منه العبرة ولم تلق بالاً لتحطيم التماثيل، وهذا يشير الى استقرارها النفسي في قراءة التاريخ وهو الأمر الذي نفتقده في العراق..

واستمر هذا الاختلاف الفكري حتى في عصرنا الحديث حيث لايزال التغيير الذي حصل في 14 تموز يوليو 1958 يتأرجح في اذهان اوساط كثيرة بين الثورة والانقلاب، وكذلك الأمر بكل ما تبعه من تغيرات سياسية قادها العسكر واصابع المخابرات الدوليّة في 1963 - 1968، ثم جاءت فترة البعث ومازالت ترسباتها قائمة في الوسط الثقافي الذي اراد له صدّام ان يكون طيعاً بحد السيف والذبح والتخوين، ورغم كل ذلك وبعد ان سقط نظام صدّام انقسم العراقيون ايضا في نظرتهم للأمريكان الذين اسقطوه بقوة السلاح بين من يراهم محررين وبين من يجزم بانهم محتلون انجاس.

إنَّ استمرار الخلاف على التاريخ والاصطلاحات المرافقة له هو حالة فريدة قلَّ نظيرها في العالم، فصفحات تاريخنا من اربعة عشر قرناً مفتوحة ككتاب مفتق الاوراق ومتناثر الفصول، وزاد الطين بلة في واقعنا الثقافي ان مرحلة ما بعد صدّام افرزت طبقة سياسية وزعامات، لها مستوى ثقافي ضحل لا يتماشى مع رفعة وعلوّ شأن المثقف والمبدع والفنان العراقي، وهذا الأمر صنع هوة بين المبدع العراقي ورجل السياسة، واستمرأ ساستنا هذه الحالة فسعوا الى تهميش المثقف العراقي وتجريده حتى من اسباب الحياة الكريمة ولم يشركوه بجدية في الجهد الوطني لبناء عراق جديد لطالما كان المثقف والفنان والاديب والشاعر والكاتب اول من نادوا به وسعوا اليه وقدموا التضحيات على مذبحه.

لقد اصاب هذا التهميش المتعمد المثقف العراقي بالانطواء رغم طهارة يد الواقع الثقافي وشخوصه من كل ما حملته الموجات الطائفية من افكار طائفية وتكفيرية،فكان المثقف رغم تهميشه يحاربها بالكلمة واللوحة والعمل المسرحي دونما دعم من كل المؤسسات الرسمية التي فتحت خزائنها الى النهب المنظم والفساد المالي والاداري، وألقت بالفتات الى المثقفين والمبدعين.

بل أنّ رموزاً عراقية ثقافية وفنية مبدعة توسّدت ببؤس شوارع عمان والقاهرة ولم تجد من يعينها بأمنها وجوعها، وهو حال مستمر مع الاسف رغم ما للكلمة والفنون الابداعية من قدرة عظيمة على ان تكون جسراً للتواصل و مادة للّحمة الاجتماعية بكل اطيافها.

ولا نجانب الصواب اذا ما قلنا ان المثقف العراقي كان اكثر حرصاً في مواضع كثيرة وفي انعطافات حادة من رجال سياسة ركبوا موجة الدين في حمل مشعل الاخاء والوحدة الوطنية والحضارة و قيم الجمال والعفة والاباء، رغم ان هذه القيم هي من اولويات الكثير من الاحزاب الدينية (او هكذا يجب ان تكون) بحكم أنّ اتّكائها كان على الدين الإسلامي الذي يُعَدُّ منبعاً لمكارم الاخلاق.

لقد وقف المثقف العراقي ومازال موقف المنقذ الجاهز لإستلام مهامه في بناء بلد لطالما تغنى به ورسم له ولشعبه صورة وردية عن تحقيق احلام شعبه بالانعتاق، فاذا به يطيل مد يده للسياسي، والسياسي مشغول عنه بادعاءات البطولات والابداع وفي ادخال البلاد في ازمات تتوالد منها ازمات، و مما يؤسف له أن قسما كبيرا من هؤلاء الساسة تبرقعوا ببرقع الإسلام السياسي فأضاعوا الاثنين معاً، رغم اننا شعب ذو جذور دينية راسخة وسمحة.

ولعل من مدعاة الفخر الذي يدلل على وعي شعبنا هو ان الحجاب الذي انتشر في العراق كالنار في الهشيم منذ عهد صدّام الى الان كان بطريقة سلمية ولم يفرض فرضاً على المرأة العراقية، مما يعطي صورة عن الطبيعة المعتدلة للتدين الشعبي الرافض للعنف والتطرّف.

ان على الدولة ان تعزز دور المثقف العراقي والفنان العراقي كي يأخذ دوره الحقيقي في تمتين اللحمة الاجتماعية وهذا لا يتم ما لم يحتضن المبدع العراقي ويرتقى

به و بإبداعاته الفنية والمسرحية والنقدية والسينمائية ليعبر عن رأيه ويرتقي بالوعي الإنساني ويزيح الترسبات التاريخية ويفكك العقد الاجتماعية.

ان رعاية الابداع والحضارة من سمات الامم التي ترتقي بشعبها، وبالتالي فأن تشجيع الابداع وغرس الثقافة والتعلم والابداع الفني في المجتمع سيكون عاملاً خطيرا في ازاحة الصدأ والحقد والكراهية التي يسلكها التكفيريون الذين يسعون لإيقاف عجلة التاريخ والحضارة والابداع.

ان قدح زناد الإبداع سيوقد في نفوس العراقيين الميل الى الاستقرار والابتعاد عن التشنج الاجتماعي والطائفي ومدعاة لنزع فتيل التعصب الذي ينفذ من خلاله دعاة الفتن والاقتتال مما يخلق مناخاً ومرتعاً خصباً للاستقرار النفسي والأمني للمجتمع.

ان على الجميع ساسة ومثقفين التنبه الى ايجابيات وسلبيات الثقافات المتنوعة في المجتمع العراقي والنابعة من اديان ومذاهب وقوميات ولغات ومشارب سياسية واتجاهات فكرية متنوعة، بالإضافة الى ثقافة الريف والمدينة وتأثيرات الصحراء والجبال على البيئة الاجتماعية.

ورغم ان كل هذه الثقافات تمتاز بالاعتزاز الطقوسي التراثي، ولكن يجب ان لا تصل الى التعصب الاعمى، وهنا يكمن دور المبدع والمثقف العراقي، فالفنّان والاديب والشاعر والإعلامي والرسام كلهم يشكلون مادة الابداع الثقافي، وهذا الابداع لحام الثقافات المتنوعة وهو الذي يخلطها ويعيد تشكيلها وتلوينها،فكل هذه الثقافات المتنوعة في النسيج الاجتماعي العراقي يجب ان تكون حاضرة في المشهد الثقافي الابداعي العراقي.

ان على الدولة الاهتمام الكامل بالجامعات ودور العلم والحوزات العلمية والمعاهد الدينيّة والافادة من دور المرجعيّة الدينيّة التي كان لها دور صمام الأمان في

المجتمع العراقي لاسيما في الانعطافات التاريخيّة، كما في معركة الدستور والانتخابات.

من الضروري ان يجري تشجيع البحث الجامعي في المساحات التاريخيّة التي تعمّد نظام صدّام ان يبقيها معتمة حتى وصل الأمر بأن تخلو الدراسات العليا طيلة حقبة البعث من اطروحة واحدة بحق آل البيت، فيما كانت الجامعات تمنح الدكتوراه في فكر ميشيل عفلق!!،وهو امر انعكس في التعليم الاولي والاعدادي حيث تخلو المناهج من ذكر قامات عملاقة من آل البيت الاطهار وهو أمرٌ مستمرٌّ للآن مع الأسف الشديد وقد حُرِمَت أجيال كاملة من أن تنهل من قيم التسامح والجنوح للسلم كانت تعج بها مواقفهم عليهم السلام.

إن على الحكومة ان تأخذ دورها الايجابي في إسناد اللُّحمة الوطنية دون الدخول في تفصيلات المجتمع العراقي، لأنَّ التدخل الحكومي يصبح سلبياً حين يتجاوز مراحل الدعم الاجتماعي العام وتزداد مشاكله وتعقيداته حين يصل الى التفاصيل، كما كان يجري في عهد صدّام حين تدخل بشكل سافر في شؤون العشائر ومشايخها ونصب ما شاء له هواه على بعض العشائر، بل وتدخل في الأنساب ونصَّب نفسه حَكَمَاً في العشائر التي تنتسب للرسول صلى الله عليه وآله وسلم عن سواها.

وللأسف فان الحكومات التي تعاقبت على العراق بعد سقوط النظام قد نحت ذات المنحى في التدخل بشؤون العشائر حتى انها صارت تشجعها على القيام بمؤتمرات تأسيسية للعشائر رغم ان اصول تلكم العشائر ترجع الى اعماق عرب عدنان وقحطان!!!.

ان اللعب على الوتر العشائري وإقحامه في السياسة أمرٌ خطير ولعب بالنار فلا يجب ان يُسَيّس الكيان العشائري ويجب ان تبقى العشائر فوق الميول والاتجاهات

كي لا تبتلي العشائر بأمراض الانفراط السياسي، كما لا يجوز التعامل مع العشائر من خلال مكتب في وزارة الداخلية يعنىَ بالعشائر ويُصدر لأفرادها هويَّات فهذا أمر معيب بحق العشائر.

لقد اثبتت العشائر على مدى عقود طويلة استقلاليتها وعدم التفاتها الى الاتجاهات المذهبية والعرقية وبالتالي هي الأدرى بشؤون ابنائها ومجتمعاتها.

ان علينا ان نأخذ الدروس والعبر، وان تعمل الحكومات على ان تشجع النظام العشائري كمساند للقضاء وسيادة القانون،وكذا الأمر بالنسبة للتربية والتعليم، فما موجود هو تعليم دون المستوى ودونما تربية.

ان الدور التربوي خطير وحساس في ترسيخ الحس الوطني وبث قيم التسامح ونبذ العنف وتقبّل الرأي الاخر والتعايش السلمي الاجتماعي.

ويجب التنبّه الى مرحلة الدراسات الأولية التي تُعَدُّ العمود الفقري لتشكيل العقل الجمعي، وبالتالي يجب الاهتمام بهذه المرحلة وتوفير مستلزماتها وكوادرها البشرية بأحداث قفزات آمنة للمجتمع العراقي باتجاه التقدم العلمي والأمني والصحي والثقافي، وهذا يحدث من خلال الوعي الحكومي بالأهمية القصوى للمراحل الإبتدائية والمتوسطة والثانوية التي نستطيع من خلالها زرع قيم الخير والجمال وروح الفضيلة، والإفادة من الشعائر الدينية في نشر مفاهيم تشير الى فهم روح الإختلاف بإعتبارها طرق للعبادة، وكذا ترسيخ قيم ثقافية تعتبر ان الموظف هو خادم وإنَّ المسؤول الحكومي هو موظف لا أكثر وكذلك اشاعة ثقافة مشاركة الاخرين في أعيادهم وأحزانهم.

كما ان من واجبات الحكومات ان تتبنى برامجاً لتكريم العلماء والباحثين والإعلام البارزين، وكذا برامج ثقافية داعمة للأيتام والأرامل والمشردين

والمتسوّلين، وان لا تكون تلك البرامج هزيلة، لأنها تؤدي الى نتائج عكسية، وانما ان تكون برامج علمية جادة تعنى بالجانب التوعوي والمادي والعملي لهذه الشرائح، وان تجتهد في مكافحة الأميّة ببرامج شاملة وحملات وطنية حقيقيّة.

إنَّ العنف يلد من رحم الجوع والظلم والقهر والحرمان والإهمال والهوّة السحيقة بين الطبقات وكبت الحريات والاذلال وتقزيم الوعي، وبالتالي فان ترسيخ قيم المساواة والديمقراطية والعدالة وكفالة الشبع والكرامة والارتقاء بالإبداع وفضاءات الثقافة كفيل بانحسار العنف من خلال محو ثقافة العنف.

الأمن العلمي

ان توفير الأمن بأي ركن منه يحتاج الى أموال طائلة وهو أمر مكّلف للغاية، ولكن مثل هذه التضحيات المالية تُعَدُّ هينة ولا قيمة لها قياساً بما تفعله حالة اللاّأمن.

فحماية سيارة بأنظمة الكترونية تكون باهظة الثمن، ولكن سرقة السيارة أبهض بكل تأكيد فما بالُنا بأمن الوطن!!. ان من المهم هنا ان نعرف كيف نستخدم العلم في خدمة الأمن الوطني لاسيما في بلد خارج من تحت الرماد كالعراق.

ان استخدام التكنولوجيا سلاح ذو حدين وعلى من يسعى لإستخدامها ان لا يكون مبهوراً بنتائجها بقدر ما يجب ان يتوخى من حذر السلبيات، فأن تضع جداول ومعلومات خطيرة في ملف بحاسوبك أمر رائع وافضل من دوسيهات من الأوراق وأكثر أمناً، ولكن هذا لا يعني انك بإستخدام التكنولوجيا قد أضحيت آمناً من سرقة المعلومات، لذا فأن ادخال التكنولوجيا يتطلب مواكبة التطور التكنولوجي في الحماية الالكترونية.

التكنلوجيا بخدمة الأمن

إن هنالك خطوات علمية واجبة الاتباع في كل العالم من أجل بلدان أكثر استقراراً وأمناً ومثل هذه الخطوات تصبح ضرورة مُلحَّة ومن الصعب اهمالها في حالة بلد كالعراق، ووفق المخاطر التي يتعرض لها، أيّاً كانت ضخامة الميزانية المالية لتحقيق تلكم الخطوات، ومن أهم هذه الخطوات:

أولاً : ضرورة إحاطة حدود العراق برقابة الكترونية وكاميرات حساسة للمراقبة لأنّ الجهد البشري يستحيل عليه الإحاطة بحدود لآلاف الكيلومترات، لاسيما وان معظم مشاكل العراق نابعة من مؤامرات اشتركت فيها دول جوار له بشكل علني فج.

لقد تسرب من الحدود خلال العقد الاول من هذا القرن للعراق آلاف المسلحين الإرهابيّين وكان لهم دور فاعل في زعزعة الأمن وفي رفد الجماعات الإرهابيّة بالانتحاريين، ولذلك لابد من استخدام التكنولوجيا المتطورة في رصد كل حدود العراق مهما كانت التكلفة المادية.

ثانياً : ضرورة استخدام جهاز التتبع (GPS) في كل عجلات الجيش والشرطة العراقية وان ترتبط هذه الأجهزة بسيطرة مركزية يستطيع فيها جهاز الأمن العسكري من خلالها من مراقبة حركة كل الآليات العسكرية والشرطوية ويتم بذلك منع استخدام الآليات الحكومية في تنفيذ المهمات الإرهابيّة والعصابية(راجع الأمن العسكري) ، فقد أثبتت الحوادث الأمنية ان الكثير منها كانت تتم باستخدام العجلات العسكرية والشرطوية لتنفيذ مراحل مهمة من أعمال الخطف والقتل ونقل الإرهابيّين والإنتحاريين وأسلحتهم الفتاكة لضمان تأمين النقل وسرعته وسهولة عبورهم من السيطرات.

ثالثاً : استخدام تقنية المراقبة بالكاميرات وطرق المراقبة الالكترونية الأُخرى في كل الدوائر الحكومية الحساسة والخطرة، وكذا الأمر في التقاطعات والشوارع وأماكن الزحام والتسوق ومحال الصاغة والمناطق التي تكثر فيها وفي محيطها حوادث السرقات والأعمال الإرهابيّة، وهو أمر سيقلل كثيراً من الجرائم كما سيفرض هيبة وسلطة القانون ويشعر المواطن بالطمأنينة من ان هنالك عيوناً ساهرة لحمايته كما يحد كثيراً من حركة المجرمين.

إنّ بإمكان الأجهزة الإستخبارية ان تنصب كاميرات على المواقع المهمة كالسيطرات الأمنية وبوابات المعسكرات ومراكز الشرطة والجسور ومرائب السيارات والفنادق، ولو كانت مثل هذه التقنيات قد استعملت مبكراً وبشكل شامل في العراق لحفظت الكثير من الدماء ولمكّنت الأجهزة الأمنية من تتبع ورصد المجرمين والإرهابيّين والقبض عليهم.

كما إنَّ من الضروري إستخدام الرقابة في السجون وغرف التحقيق وكذلك استخدام الأجهزة المعطلة للاشارة الالكترونية في السجون المشددة لمنع الإرهابيّين من استخدام اي نوع من الاتصال بالخارج عن طريق الهواتف المحمولة التي تهرّب لهم عن طريق الحراس الفاسدين وهو امر تكرر في سجون العراق وادى لهروب أعداد غفيرة منهم.

رابعاً : استخدام تقنيات الرقابة الالكترونية في النظام المصرفي من اجل رصد حركة الأموال لما لهذه الخطوة من دور في تجفيف منابع الإرهاب ومنع غسيل الأموال ومكافحة الفساد المالي للمسؤولين.

كما إنَّ استخدام التقنيات الالكترونية بديلاً عن المستمسكات الثبوتية للمواطن من خلال تطبيق(الحكومة الالكترونية) سينتج تعداداً تفصيلياً دقيقاً للسكان كما يقضي على المستندات المزورة والموظفين الوهميين.

إنَّ توفر التعدُاد العام للسكان بشكل علمي في التخطيط سيسهم بشكل فعّال وخطير في حل عقد كثيرة في كل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية (راجع الأمن الاحصائي)

خامساً: استخدام المختبرات الحديثة بشكل واسع في مجال التحقق من المجرمين وبصمات اصابعهم والبصمة الوراثية (DNA) ، وان تتوفر مثل هذه

المختبرات المتطورة في المنافذ الحدودية والمطارات بالإضافة الى مختبرات السيطرة النوعية الكفوءة التي تقضي على كل انواع الاحتيال والغش الصناعي، وكذا ضرورة توفير مختبرات متطورة في الأمراض الوبائية في كل المراكز والمنافذ الحدودية.

سادساً : أهمية اعتماد التقنيات الحديثة في التصنيف الأمني داخل الدوائر الحساسة والوزارات، وبذلك سيتم تصنيف التصاريح الأمنية وتحدد مستوياتها بالبصمة الالكترونية وبصمة العين وسواها، وكذا الأمر حتى في التصنيف البريدي ودرجة سرّيته.

سابعاً : توفير التقنيات الحديثة الخاصة بالأجهزة الأمنية والإستخبارية كأجهزة التنصّت والمراقبة وفك الشفرة والاستشعار وكشف المتفجّرات.

ثامناً : استخدام أجهزة حديثة للإنذار المبكر والخزائن الالكترونية في المصارف وحتى في بعض الدوائر التي تتداول الوثائق الخطيرة والمهمة.

تاسعاً : إدخال التكنولوجيا في انجاز المعاملات الحكومية من خلال استحداث طرق مبتكرة تتيح للمواطن ان يراسل دوائر الدولة ويرسل لها ما تشاء من مستمسكات لغرض انجاز معاملته وتأتيه بذات الطريقة معاملاته منجزة وكاملة.

وقد استطاعت الكثير من الدول ان تشجع قيام شركات بريدية بفتح فروع لها في كل المدن كي يكون الـ(Post office) هو الوسيط المؤتمن الذي ينجز المعاملات الحكومية كافة من خلاله مما يؤدي الى تقليل الزحامات على الدوائر الحكومية ويقلل بالتالي زحام المدن والحوادث، ناهيك عن اثره في خفض الفساد المالي والاداري بشكل كبير لأنَّ العلاقة بين الموظف والمواطن ستكون عبر البريد وهذا يقضي بشكل كبير على الرشوة والمحسوبية.

عاشراً : يجب أن تدعم الحكومة استخدام وانتشار الفيزاكارد في المصارف وفي كل أنظمة الدفع سواء كانت رسوماً أو فواتير للماء والكهرباء والإتّصالات وتسهيل انتشار الفيزاكارد حتى في محطات تعبئة الوقود، ويمكن ان يكون التدخل الحكومي من خلال إلزام كل موظفيها بان يكون لديهم نظام فيزاكارد يتم من خلاله ضخ مرتباتهم، وكذا من خلال إلزام شركات الموبايل أن لا يتم بيع (السيم كارد) إلا بالفيزاكارد، وكذا يمكن إلزام المتقاعدين بعدم استلام مرتباتهم إلا من خلالها، وهذا الأمر سيقلص الكثير من حلقات المراقبة المالية وسيكون انتشار الفيزاكارد عاملاً مساعداً على رصد حركة الأموال بشكل دقيق.

إن استخدام التكنولوجيا في المجالات الآنف ذكرها سيُسهم بلا شك في إستتباب الأمن في العراق، ولكن وكما قلنا فان التكنولوجيا برغم مظهرها البريء المثير للإعجاب والدهشة، ولكنها (من دون الحذر من مخاطرها) تُعَدُّ وحشاً كاسراً، فقد ساهم التطور الهائل للتجربة الغربية في مختلف مناحي الحياة الى بروز مفهوم العولمة كنموذج يراد له ان يصل وتصل عبره كل المفاهيم الغربية الى العالم، ولا توجد وسيلة نقل للعولمة تلك افضل من التكنولوجيا وثورة الإتّصالات.

العولمة وتقنية الإتّصالات

لقد جاءت العولمة[1] كنتاج للثورة التكنولوجية العلمية الهائلة وكانت بذلك بمثابة اكبر تطور للرأسمالية العالمية، او لنَقُل انها كانت اجمل قناع للرأسمالية

1 - أختلف الساسة وعلماء الاقتصاد في تعريف العولمة تبعاً للزاوية التي ينظرون اليها منها، فالدول النامية التي تخشى ان تصبح فريسة للغرب تعرّف العولمة بأنها وسيلة لجعل الشيء بمستواه العالمي ونقله من حيز المحدود الى آفاق العالم باسره، مثال ذلك فانّ لاعباً عراقياً في سباق الـ 100 متر مصنّف محلّياً بالمرتبة الثالثة ولكن في نطاق العولمة سيضيع لأن تصنيفه سيكون مثلاً(8500) عالمياً، فالعولمة من وجهة نظر الدول النامية بوابة لإبتلاعها.
بينما نرى ان العولمة بتعبير الرأسمالية الأمريكية هي : تعميم الأنماط الفكرية والسياسية والاقتصادية لجماعة معينة او نطاق معين او أمة معينة على الجميع، وواضح من التعريف الذي يبدو بريئاً في مفرداته انه يعني ان العولمة هي دعوة لتبني النموذج الأمريكي سياسياً واقتصادياً وفكرياً.

وبرزت عبارة العالم قرية صغيرة، لا سيما بعد الحرب الباردة، وهذه الحالة تشبه الى حد كبير ظهور الإستعمار كتلبية لحاجات إقتصادية تماثلت بضرورة فتح اسواق بالقوة العسكرية.

فقد دفعت الضرورات الاقتصادية الدول الرأسمالية الى توحيد الجهد التكنولوجي والانتقال من الرأسمالية المحلية القومية الى تلك الرأسمالية العابرة للقارات، وهذا كان من خلال توحيد الوحدات الصناعية العملاقة، وبذلك نشأت الشركات متعدّدة الجنسيات وهو الأمر الذي ادى الى تحول رؤوس الأموال من وطنية الى عالمية بحيث لم تَعُد الدولة هي المحرك للإقتصاد وإنَّما الشركات العالمية واقتصاديات السوق العالمي.

لقد استلزم النمو الاقتصادي العالمي وجود اسواق حرة وبالتالي لابد من وجود انظمة اقتصادية حرة، وهو الأمر الذي ادى الى تعميم التجارب الديمقراطية في الانظمة الحاكمة الى الدول النامية ودول أمريكا اللاتينية والشرق الاوسط وجنوب شرق اسيا، واستدعى ذلك ضرورة التخلص من الانظمة القديمة، وان تقوم الانظمة الجديدة على مبدأ اللامركزية ومن ثمَّ تشجيع الأنظمة الحديثة على تحقيق مبدأ اللامركزية في الحكم والثروات والاقتصاد.

ولقد ساهم انهيار الاتحاد السوفيتي في تسريع ظهور العولمة لاسيما مع نزعة اللهفة المتعطشة للنمط الغربي، واصبحت العولمة طريقاً تعتمد من خلاله النظرة الديمقراطية في الانظمة الثقافية والاقتصادية والابتعاد عن السيطرة الدكتاتورية في الشعوب، وهذا يدعو الى الاستنتاج من أنَّ التطور التكنولوجي الهائل لاسيما في مجال الإتّصالات كان سبباً في ابراز ملامح العولمة.

فأنظمة الإتّصالات المتطورة كالإنترنيت والمجالات التي فتحتها محركات البحث وامكانيات التواصل البريدي الالكتروني وانظمة الـ SMS بالموبايل، كل

هذا جعل العالم مسطحاً (كما يقول توماس فريدمان في كتابه بذات العنوان)[1] فصار الجميع يستطيع بسهولة وببساطة ان يرى الجميع وان يتواصل معهم و يتلاقح معهم، وصارت الحضارات المختلفة تخلط خلال ثوان (بخلاّط) تقنية الفيس بوك وتويتر وسواها، وهنا ظهرت المخاطر.

ففي عام 1998 نّبه وزير الخارجية الروسي (ايفانوف) في رسالة بعثها للأمين العام للأمم المتحدة من مخاطر التكنولوجيا على الأمن مطالباً بضرورة التوصل لإصدار مفهوم محدد للأمن التكنولوجي، وفعلاً صدر قرار 70/53 أقَرَّ بوجود الحرب الإعلامية العلمية ومخاطر التكنولوجيا.

والحقيقة فأن مخاطر التطور التكنولوجي قد باتت جدية عالمياً واصبحت التكنولوجيا في متناول الجميع بضمنهم المنظمات الإرهابيّة.[2]

لقد برزت القفزات التكنولوجية على نحو هائل في حرب الخليج الأولى وترافقت مع انتشار حرب السيطرة والإتّصالات وحرب الفيروسات وهي حرب خطيرة ومدمرة وتُعَدُّ مثالاً لمخاطر ألإستخدام غير الحذر للتكنولوجيا، فبإمكانك طبّياً أن تسيطر على فيروس ميكروبي، ولكن الفيروس الالكتروني له القابلية على تدمير برامجيات ومخزونات حكومية خطيرة بثوان معدودة.

بل وبإمكان الفيروس الالكتروني ان يهاجم برامجيات يؤدي تدميرها الى توقف الإتّصالات الدولية وشبكات السيطرة على اسلحة الدمار الشامل وشبكات

---

1 - العالم مسطح توماس فريدمان.

2 - في دورتها الرابعة والخمسين اقرت منظمة الامم المتحدة بوثيقة اصدرتها بوجود مشاكل في الأمن الإعلامي العلمي كنتيجة حتمية للعولمة، وتناولت الوثيقة الابعاد العميقة للعولمة انسانياً وسياسياً واعتبرت الوثيقة ان مشكلة الأمن العلمي تلك تهدد المجتمع الإنساني، واصدرت اثر ذلك الجمعية العامة للدورة (54) للأمم المتحدة قرارها المرقم(49) في 1999/12/1 اشار الى:

(1) ضرورة تحقيق الأمن الدولي في الإعلام والإتّصالات المرئية

(2) حظر الاستخدام السيئ للاتصالات والإعلام لأغراض تتعارض مع ما تم ايجادها له بما يهدد الأمن العالمي

(3) ضرورة ايجاد نوع من سياسات الأمن الوطني للتكنولوجيا لتحقيق الاستقرار والتخلص من مضار العولمة، فقد خلق التباين الاجتماعي والإنساني حرجاً لدى الكثير من الدول الاعضاء.

المراقبة والسيطرة ويوقف المصارف والمطارات وان يعّطل الحياة، فباتت الدول المتقدمة تكنولوجياً تشعر بالحاجة الى اتفاقيات عالمية للحدِّ من الحرب الألكترونية التكنولوجية.

وما يهمنا من الأمر أنَّ استخدام التكنولوجيا في العراق مهم جداً وضرورة عصرية لا يمكن ان نحيد عنها، ولكن علينا ان نعي من مخاطر العصر (التكنولوجيا) ،وان نسعى دوماً الى امتلاك المعرفة والتقنيات التي تحمي الانظمة التقنية وبدون ذلك ستكون التكنلوجيا بمثابة حارس شخصي اجنبي مدجج بالسلاح، لاتأمن متى يلتفت اليك ليطعنك.

ان الارتقاء بالتقدم العلمي واجب الدولة وديدن تقدّم الشعوب وعلينا الاهتمام بمواكبة التطور العلمي في العالم والانتهاء من اميّة القراءة والكتابة والتحوّل الى محو أُمِّية إستخدام الكومبيوتر.

ان على الحكومة ان تلتفت بشكل جاد ومكثّف للبعثات الى الجامعات العالميّة بأعداد تتناسب والتطوّر المطلوب في كافّة الاصعدة مع التركيز على الجوانب الملحّة في التخطيط الصناعي والزراعي والنفطي والسياحي، بالتزامن مع الاهتمام بالبحوث العلميّة للطاقات العراقيّة الخلاّقة في مجالات الطب والزراعة والاهتمام بالعلماء والخبراء والعمل على توفير بيئة مرفّهة ومناسبة لهم لإيقاف نزيف هجرة العقول العراقيّة، وكذا بالاهتمام بالاطفال الموهوبين ضمن بيئة تتيح لنا ان نرى علماء عراقيين بارزين.

الأمن القضائي

(انّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأمانات إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحكُمُوا بِالْعَدْلِ❖إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّايَعِظُكُمْ بِهِ❖إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا) .[1]

(إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَآءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَآءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ)[2] صدق الله العلي العظيم

قال الرسول الاعظم صلى الله عليه واله وسلم : (العدل احلى من الشهد وألين من الزبد و أطيب ريحاً من المسك) . .. وقال : (العدل أساس الملك) .

ومن أقوال الامام علي عليه السلام : (للعدل صورة واحدة وللجور صور كثيرة ولذا سهل ارتكاب الجور وصعب تحري العدل)

(أجمع تاريخ البشرية على حقيقة ان الأمم لا تكون عادلة دائماً عندما تكون قوية، وحين تتمنى تلك الامم العدل فهذا يعني انها أصبحت ضعيفة) (تشرشل) .

لاشك ان المعادلة دقيقة في العراق بين احترام المواطن للقضاء وبين الطمأنينة له، لا سيما وان شعبنا قد عاش فترة عصيبة في زمن صدّام، كانت فيه إجراءآت جزّ الرقاب وقطع الألسن والآذان تتم بطريقة مشرعنة في محاكم قرقوشية أوجدها صدّام وقتل بها مئات الالوف من خيرة شباب العراق ملوثاً بذلك قاعات المحاكم بالدماء.

---

1 - سورة النساء الآية 58.
2 - سورة النحل الآية 90.

ورغم كل ذلك فان العراقيين افتقدوا طيلة فترة ما بعد سقوط صدّام الى اصلاح جذري حقيقي للجهاز القضائي وكان من نتيجة ذلك ان العراقيين ظلّوا يخشون من امكانية افلات قاتل اودى بحياة عشرات الالوف من العراقيين بضربات محرمة دولياً (كما فعل آخر وزير للدفاع في عهد صدّام في عمليات الانفال) ،بسبب تدخلات سياسية تسعى الى إفلاته بحجة انه كان طيب القلب ينفذ الأوامر!!!

لقد حَكَمنا قبل أكثر من ثلاثة عشر قرناً رجلٌ عرض نفسه للقضاء خصماً ليهودي على درع، ورضي بحكم القضاء وقنع بالحكم الذي اتى لصالح اليهودي،وهو ذات الحاكم الذي انزعج و تألم لأن القاضي كَنّاهُ إجلالاً ولم يُكَنِّ خصمه حين عُرِضا يوماً على القضاء!!! إنّهُ علي بن أبي طالب عليه السلام.

ان القضاء هو المرحلة الاخيرة من مراحل الأمن المعلوماتي (كما أسلفنا) وهو المحطة والملاذ الاخير الذي يُلَخَّص فيه جهدُ الأجهزة الأمنية ليوضع أمام العدالة وضمير القاضي فيكون إفلات المجرم من قبضة العدالة يهزُّ صورة العدالة في الشارع.

انه لأمر مدمّرٌ لسمعة القضاء ان يرسخ في الشعور الشعبي بأنَّ الكل ليسوا سواء أمام القانون[1] فلابد من أن يشعر العراقي بالسكينة والإطمئنان الى أنَّ الكل سواسية امام القانون دون أي إستثناء، ولعل إصرار كتل برلمانيّة على عدم رفع الحصانة عن نائب مُتَّهمٌ منها بغية عرضه على القضاء مِثالٌ صارخ لتحدي العدالة وتزيد من يأس المواطن في إمكانية تحقق المساواة والعدل.

1 - يروى عن شارل ديغول انه طلب من سائقه ان يسرع قليلاً في شوارع باريس كي لا يتأخر عن اجتماع لمجلس الوزراء، فما كان بالسائق الفخور بنفسه الا الاسراع وتجاوز السرعة المحددة، فلحقهما شرطي مرور بدراجته واستوقف السائق و حرر له غرامة بـ (20) فرنكا، فاستلم السائق الايصال بتحقير مخبراً الشرطي ان الجالس في المقعد الخلفي هو رئيس الوزراء، فأحنى الشرطي رأسه ليراني ويتأكد، ثم أدى التحية وسحب ايصال الغرامة ومزقه وكتب ايصالاً جديداً بـ (40) فرنكا وسلمه للسائق المذهول قائلاً : مادام معك رئيس الوزراء وتخالفون القانون فالعقوبة مضاعفة! يقول شارل ديغول : فرحت من كل قلبي و أدركت حينها ان شعبنا يستحق الحياة!!!

خطوات اصلاح القضاء

إنَّ اصلاح القضاء وتحقق الأمن القضائي يحتاج الى خطوات جادة يعمل عليها بمستوى واحد وهي :

1. **اصلاح التشريعات والعقوبات :** ويتم ذلك على أساس علمي يواكب الإحصائيّات التي تحدد درجة خطورة إستشراء جريمة ما، فحين تنتشر المخدرات (لا سامح اللّه) فان على التشريعات ان تلاحقها بقوانين قاسية تصل الى الاعدام وهو أمرٌ سيمتصُ الجريمة ويقلصها بشكل واسع، أي ان على القوانين ان تواكب التحديات الأمنية، وهذه النقطة فيها دور رئيسي للبرلمان.

2. **غربلة رجالات القضاء :** يقول الإمام علي عليه السلام في عهده لمالك الاشتر (ان شرار وزرائك من كان للأشرار قبلك وزيراً ومن شاركهم في الآثام)

إنَّ غربلة رجالات القضاء خطوة مهمة و خطيرة لابد من الخوض بها، اذ لا يجوز عقلاً ان نبقي على قاض في سدة القضاء مهما كان علمه ومكانته اذا كان ممن اصدروا احكام الاعدام ضد معارضي النظام القمعي الصدّامي، لان القاضي هنا أصبح مشاركاً في قمع شعبه وهذا يجعله فاسداً ظالماً لا يمكن الركون اليه في القضاء بين الخصوم، وقد ابتُليَ القضاء في أيامنا هذه بعد سقوط صدّام بأحكام أفلت فيها إرهابيون قتلة من قبضة العدالة، ويكفي مثل واحد عن إرهابي القت السلطات الأمنية القبض عليه وأسلحة القتل في منزله وفي ثلاجة بيته رأس بشري مجزوز!!! ولكنه أفلت من حكم الاعدام تمييزاً لأن المحكمة أصرت على مجهولية الرأس!!! ولم يُعدم الى الآن!!!

انّ رجالات القضاء هم اول من يجب غربلتهم و التأكّد من نقاء سجل أي أحَد منهم، وإلاّ سينفلت الوضع الأمني وتحبط الأجهزة الأمنية التي ترى افلات المجرم بعد ان فعلت تلك الأجهزة المستحيل لإعتقاله متلبساً.

3. **المحاكم التخصصية :** ونقصد به شقين،الشق الأول انشاء محاكم عسكرية وشرطوية وأمنية مختصة بالقوات المسلحة والمخابرات والأمن لمتابعة القضايا الخاصة بغير المدنيين شريطة ان تتبع لمجلس القضاء الاعلى ولا تتبع للوزير المسؤول كوزير الدفاع و الداخلية كما هو معمول به الآن،فدور هذه المحاكم هو مواكبة عمل الأمن العسكري بكل اشكاله، وكذا الأمر بضرورة انشاء محكمة للعدالة الادارية كحكم مستقل بين الموظف و دائرته و وزارته.

ان ايجاد هذه المحاكم وفصلها عن الوزارات وضمان استقلاليتها يعني ضمان العدالة وهيبة القضاء وابعاد اية جهة وزارية في التدخل في مجالات الفساد المالي والاداري ومنعها من الروتين بحق منتسبيها في ذات الوقت، ونسجل هنا استغرابنا من محاكمة عناصر حماية نائب رئيس الجمهورية السابق (المتهم بالإرهاب والصادر بحقّه حكم الاعدام) أمام محكمة الجنايات، فيما كان من المفترض ان يحاكموا أمام محاكم عسكرية بجريمة الخيانة والإرهاب لأنهم عسكريون خانوا واجبهم.

اما الشق الثاني فيتمثل بضرورة وجود محاكم مركزية مختصة بالجرائم الفدرالية مما يعطي القدرة والحيوية لتراكم الخبرة لدى القضاة في نوع معين من الجرائم.

فوجود محكمة مركزية خاصة بالمخدرات ستجعل القضاة والإدِّعاء والمحققين على اطلاع كامل بعالم المخدرات ورجالاته وشبكاته والاعيبه وبالتالي لا يستطيع أي مجرم الإفلات من قبضة العدالة التخصصية.

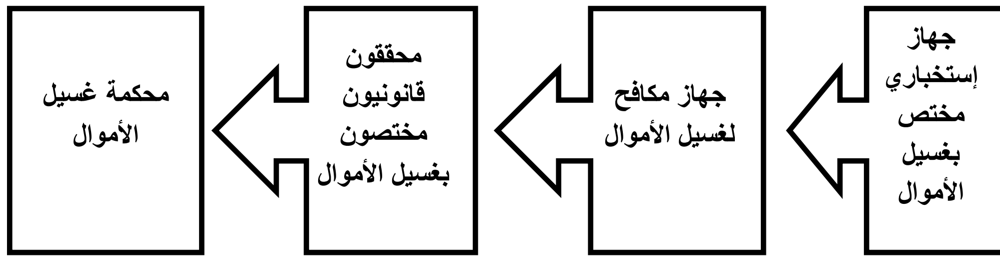
اما اذا كان هذا المجرم بجرم الاتجار بالمخدرات يحاكم في محكمة جنايات غير مختصة بالمخدرات بكل مفاصلها وموجودة في البصرة وذيول هذا المجرم وعصابته واعوانه في السليمانية واربيل فلا يمكن السيطرة على اعترافاته و مضاهاتها، ومن غير الممكن اكتشاف أكاذيب المتهم في اعترافاته وافاداته لأن الجالس امامه غير مختص بجريمة المخدرات وليست له خلفية عن شبكات المخدرات وهذا سيساعد (وساعد فعلاً) على افلات الكثير من المجرمين والجناة.

ان الجرائم الفدرالية هي جرائم يشكل مرتكبوها شبكات عنكبوتية لتنظيماتهم العصابية وبمعنى آخر فإن زعماء هذه الجرائم يوحدون صفوفهم ويتقنون شبكات اتصالاتهم و يفعلون المستحيل لرشوة ضعاف النفوس من افراد الأجهزة الأمنية كلٌ بمنطقته، فمواجهة الجرائم الفدرالية توجب علينا ضمن مشروع تكاملي ان نوحد الجهود الحكومية لمواجهتها وجعل هذه الجهود مركزية صارمة وعابرة للمحافظات.

فلو كانت هنالك مؤسسة معلوماتية أمنية مختصة بالمخدرات تجمع المعلومات والخيوط وتسلمها لجهاز مكافح مختص بالمخدرات، وهذا الجهاز يلقي القبض على العصابة في أية بقعة من العراق ويتم تسفيرها الى المركز أي الى بغداد، ويجري التحقيق معها من قبل مختصين بمكافحة المخدرات ويعرضون على محاكم مختصة بالنظر فقط بالمخدرات، فهذا يعني ان الدولة ستطبق بحلقاتها على خناق هذه التجارة ولا يستطيع مُتَّهم في اية محافظة بالإفلات من ثغرة عدم خبرة المحققين والقضاة بالمخدرات وطرائق الاتجار بها وأهم عصاباتها وزعمائهم بل وافرادهم.

وكما قلنا في باب الأمن المعلوماتي من ان الأجهزة الأمنية يجب ان تبنى على أحَد طريقتين، اما ان تُبنى على أساس العدو او على اساس الجريمة وبالطبع فان المزج بين الطريقتين ليس صعباً.

ولأن القضاء هو المرحلة النهائية للعمل الإستخباري الأمني، بالتالي يجب ان يكون بناء مؤسساتنا الأمنية والقضائية متوافقاً ويأخذ صفة التكامل. بالتالي فإننا حين نحتاج الى اجهزة إستخبارية وتقابلها أجهزة مكافحة لكل نوع من انواع الجريمة فلابد من ان يكون هنالك محققون و قضاة مقابل كل نوع من الجريمة فعلى سبيل المثال :



وبنفس الطريقة والمنظومة نحتاج الى قاض او مجموعة قضاة للمافيات وقضاة للمخدرات وهكذا دواليك، وتكون محاكم أولئك القضاة ضمن التشكيلة التكاملية للأجهزة الإستخبارية والمكافحة لنوع الجريمة.

و ينطبق الأمر على قضاة جرائم الإرهاب اذ يجب ان تسعى الدولة لإنشاء محاكم مركزية يحال اليها المتهمون من كل محافظات العراق وتكون مختصة بالإرهاب، بل والافضل ان يختص كل قاض أو أكثر بتنظيم معين من تنظيمات الإرهاب الرئيسية وكذلك الأمر للمحققين والإدّعاء العام. ناهيك عن ان القاضي المختص هو الذي يصادق على المصادر الإستخبارية والمخبرين[1] مما يوجب الحاجة الى قضاة مختصين بمحاكم مختصة، ويجب عدم الالتفات للاعتراضات السياسية عن نقل متهمين بجرائم الإرهاب والجرائم الفدرالية الأُخرى الى المركز (خصوصاً

1 - عند زرع مصدر أومخبر من خارج المنظومة الإستخبارية داخل عصابة اجراميّة أو خليّة إرهابيّة تقوم الجهة الإستخبارية بتسجيل المصدر في سجل خاص لدى القاضي المختص الذي سيمنحه تخويلاً بالعمل داخل العصابة أو داخل الخليّة الإرهابيّة بغية الحفاظ على حقوق وسمعة المصدر وكي لايساق كمجرم أو كإرهابي.

بعد انشاء المحاكم المختصة المقترحة) لأن مركزية المحاكم مرتبطة بمركزية الأجهزة الفدرالية التي تتواجد هي الأُخرى بالمركز.

4. **تفعيل دور الإدِّعاء العام :** يمثل الإدِّعاء العام في أية جريمة المكيال المقابل لمكيال الدفاع عن المتهم بارتكابها ليكون القاضي هنا بيضة القبان وهنا تتحقق العدالة وترسخ الموازين الصحيحة للحق والمساواة.

والمختص بالحق العام هو الإدِّعاء العام وهو في العراق للأسف الشديد منصب شكلي لا قيمة له ولا هيبة و لا دور له فيما عدا محاكمة واحدة بدا فيها دور الإدِّعاء العام بشكل رسمي فاعلاً وهي محاكمة صدّام و جلاوزته، حيث أُعطِيَ دوراً حقيقياً للادعاء العام بحكم ان المحكمة شكلت من قبل الأمريكان وهم في نظامهم القضائي صارمون في دور الإدِّعاء العام، كما ان المحاكمة كانت تنقل للعالم أجمع، فكان من غير الممكن ان تظهر محكمة خطيرة الشأن بدون دور واضح للادعاء العام للإيحاء بالعدالة.

ونسجل هنا استغرابنا من اننا فعلنا كل ما بوسعنا لتحقيق العدالة لصدّام المجرم و أعوانه وما ان أسدِلَ الستار عن المحكمة الخاصة تلك وأطفئت الاضواء حتى رَكَنّا دور الإدِّعاء العام وسلبناه هيبة الاداء الحيوي.

فقاضي التحقيق وهو محقق قضائي يفترض ان يرتبط اصلاً بالإدِّعاء العام، ومراكز الشرطة يجب ان لا تصل للقاضي ولا تراه لأنها يجب ان ترتبط بالإدِّعاء العام، ويجب ان تكون السجون بإمرة الإدِّعاء العام لأنه هو المدعي على المحتجزين، فالإدِّعاء العام ونوابه هم الذين يحجزون ويوقفون و يعتقلون ويهيئون الملف ويرفعونه للقاضي جاهزاً للحكم بعد سماع الدفاع، وهذا هو المعمول به في كل العالم.

اذ يجب ان لا يتابع القاضي القضية في كل ادوارها ومفاصلها فهذا ليس عمله، وانما هو عمل الإدِّعاء العام ومحققيه العدليين وهذا يُعَدُّ من هيبة القضاء و ضمان عدم تأثر القاضي بالحيثيات وأن لا يتعايش مع الجريمة، بل ان بعض الدول تجعل المؤسسة القضائية واحدة، لها مسؤول اعلى هو القاضي والرجل التنفيذي فيها هو الإدِّعاء العام.

ان أحَد مصادر الفساد الاداري والمالي هو إعطاء الشرطة مسؤولية المعتقلات (التسفيرات) ،اذ يجب ان تكون التسفيرات بيد المدعي العام وكذلك المحققين العدليين.

ان على رجال الأمن و مراكز الشرطة وقضاة التحقيق ان يكون ارتباطهم بالمدعي العام و نوابه لأنه هو صاحب السلطة بحفظ النظام وحقوق الدولة والمواطن. اما القاضي فدوره يقتصر في الحكم بين المدعي العام ومحامي المتهم، فلو ان وزيراً أضر بالمال العام فإن الإدِّعاء العام هو من يطارده لحفظ حقوق الدولة والمواطن وبالتالي فان احقاق العدالة و منطق الحق يوجب النظر جوهرياً بمنصب الإدِّعاء العام و نوابه. ومن غير المعقول ابقاء المدعي العام في المحاكم جالساً بجوار القاضي يوقع على القرارات فقط ولا تعترف به لا الجهات التحقيقية ولا الشرطوية، بل يجب ان يعطى الصلاحيات هو ونوابه كممثل للهيئة الاجتماعية المسؤولة عن حقوق الدولة والوطن والمواطن وعضواً فاعلا في الهيئة الجنائية وله حق التمييز على قرارات القضاة وله الحق الكامل في إقامة الدعاوى حتى بدون طرف مشتكٍ.

5. تدقيق الإحصاء القضائي : كثيراً ما نسمع في الاخبار انه تم اطلاق سراح الف معتقل لعدم كفاية الادلة ويمر الخبر مر الكرام.

ان مثل هكذا خبر في أي بلد في العالم يهز كيان القضاء والأجهزة الأمنية الإستخبارية والمكافحة والحكومة معاً. لان اطلاق سراح المتهم فيه اهانة للأجهزة

الأمنية ودليل على أحَد أمرين، اما إهمال الأجهزة الأمنية في عملها بإعتبارها اضاعت الاف ساعات العمل والجهد والمخاطرة واعتقلت في النهاية اناساً ابرياء بلا ذنب، او لنقل انها اعتقلتهم دون تكامل لأركان الجريمة، او ان ضغوطاً أجبرت القضاء على اطلاق سراحهم.

ان ما يجري في العراق هو خليط من الأمرين معاً وهذا فيه اضرار بالعمل الأمني وبالمصادر الأمنية وتأسيس لحالات من الانتقام و مؤشر في ذات الوقت على فساد اداري ومالي، وهذا يوجب علينا ايجاد تلازم وتنسيق تامين بين المؤسسة القضائية المختصة والأجهزة الأمنية ويضع هذا التلازم الأجهزة الأمنية على المحك في ضبط دقة عملها، لان اطلاق السراح يعني في أحَد أهم جوانبه ان هنالك خللاً في القاء القبض وهذه تعني الإهمال او الفساد.

6. رقابة الاصلاحيات (السجون) : لقد ثبت قطعيّاً ان سجوننا في العراق تكاد تكون مفرخة للإرهاب بحكم الفوضى التي تعمها وغياب التخطيط والمراقبة الدقيقة. فالسجون ليست مخازن، بل حتى المخازن يراعى فيها ان لا توضع مواد تؤثر على مواد بجوارها، فما بالك ببشر و أحاسيس وشعور بالمظلومية أو الندم أو الرغبة بالانتقام أو التشدد، وبالتالي لا يجوز سجن العسكري المدان مع المدني مع الإرهابي مع المجرم بجنحة و يوضع الجميع مع مجرم بزنا المحارم!!!

ان التخصص في الاصلاحيات ضروري جداً و يجب ان يجري تقسيم الاصلاحيات وفق طبيعة الجريمة لا وفق المحكومية، فما يجري في العراق الى الان هو تقسيم السجون لقسمين، احكام ثقيلة (أكثر من 5 سنوات) و أحكام خفيفة(5 سنوات فأقل) وسجون النساء وسجن الاحداث.

ان من الواجب تقسيم السجون على أساس الجريمة بثلاثة اقسام رئيسية هي (سجون لجرائم سيادية، سجون لجرائم ادارية و سجون لجرائم فدرالية) مع عزل

لمتزعمي الجرائم والمجرمين الخطرين عن اعوانهم في خارج السجن وداخله وأن تتم الاستعانة بتكنلوجيا أجهزة التشويش لمنعهم من الاستفادة من اجهزة الاتصال بكل انواعها والتي يسرّبها لهم ضعاف النفوس من الحرّاس،ناهيك عن ضرورة استخدام السجون كمصدر مهم واساسي للعمل الإستخباري والتجنيد.

الأمن السياسي

بسم الله الرحمن الرحيم ((اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأرض مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا **خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأرض وَلَا** يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ (255) **لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ** فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ **سَمِيعٌ عَلِيمٌ (256) اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمنوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ** كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ اولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ **هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (257))) صدق الله العلي العظيم.** [1]

((بسم الله الرحمن الرحيم. هذا ما أمر به عبد الله علي أمير المؤمنين مالك بن الحارث الأشتر في عهده إليه حين ولاه مصر: جباية خراجها، وجهاد عدوها، واستصلاح أهلها، وعمارة بلادها. أمره بتقوى الله وإيثار طاعته، واتباع ما أمر به في كتابه: من فرائضه وسننه التي لا يسعد أحَد إلا باتباعها، ولا يشقى إلا مع جحودها وإضاعتها، وأن ينصر الله سبحانه بقلبه ويده ولسانه، فإنه جل اسمه قد تكفل بنصر من نصره وإعزاز من أعزه. وأمره أن يكسر نفسه من الشهوات ويزعها عند الجمحات، فإن النفس أمارة بالسوء إلا ما رحم الله.)) من عهد الامام علي عليه السلام لمالك الاشتر

لقد احدثت العولمة والنظام العالمي الجديد تحولات جذرية في مفاهيم الأمن وخصوصا في تحولات القدرة التي لم تعد مقصورة على القوة العسكرية فقط، بل

[1] - سورة البقرة الآيات (255-257).

قد لا تنفع معها القدرة العسكرية، وتعدّت عوامل القدرة الى اسباب تكنولوجية ومعلوماتية واسباب ثقافية واقتصادية وقومية واثنية فغدت التهديدات وفق المنظور الحديث نوعين هما :.

أ. التهديدات العسكرية المباشرة: وهي ما تعرف بالأمن الصلب، وفي هذه التهديدات يكون لزاماً على السلطة دراسة المخاطر وبناء اجهزة عسكرية وأمنية وإستخبارية وفقها.

ب. التهديدات اللينة (غير المباشرة) : كالتهديدات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وهي تهديدات تنبع من عدم الاستقرار السياسي والتطرّف والإرهاب وجرائم التهريب (بشر، مخدرات، الخ) والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وهدر حقوق الإنسان والاوبئة والأمراض والفقر والمخاطر الذاتية، ونعني بالاخيرة التهديدات التي تاتي بفعل غرور السلطة الحاكمة وعدم استعدادها للتنازل والاصلاح.

وفي النوع الثاني من التهديدات يكون استخدام القوة العسكرية لوحده ذو مردود عكسي ولا يمكن ان يقضي على اي من تلك الظواهر، و يحتاج الأمر الى حزمة أمنية تشمل كل مناحي الحياة يكون فيها أمان المواطن اساساً لأمن الدولة والنظام.

في كلا التهديدين يكون لزاماً على السلطة ان تضع نصب أعينها انّ عليها دوما التهيؤ وقدرة ادارة الازمة والنظرة الإستراتيجية لها، أي أن تكون السلطة دوما بمستوى الحدث وأن لا يكسرها و تستطيع ان تسيطر عليه و تضمن عدم تكرار التهديد.

مرجعيّات الأمن السياسي

انّ اي بلد في العالم فيه ثلاثة مرجعيات اساسية، وان إبعاد شبح التهديد عن هذه المرجعيات هو غاية الأمن السياسي، وتتمثّل المرجعيّات ب:

1- السلطة (الحكومة او الهيئة الحاكمة)

2- الشعب (الإنسان والمجتمع)

3- الاعراف الاجتماعيّة (وتشمل التقاليد والنظم الاجتماعية والثقافات والمعتقدات الدينيّة)

انّ اية هيئة او جهة تسن القوانين يجب ان تراعي هذه الركائز الثلاث ولا تتقاطع معها، فأيّ قانون يجب ان لا يضعف السلطة الحاكمة ولايضر بالمجتمع ولا يتحدى او يتنافى مع منظومة القيم الاجتماعية والاعراف والمعتقدات.

ان معيار التهديدات الأمنية يعتمد على معرفة اي من المرجعيات الثلاث التي ذكرناها هي المعنية بالتهديد فربما تكون مرجعيّة واحدة او اثنتان او جميعا معنيّة بالتهديد، فقد يكون التهديد معني بمرجعية السلطة فقط كما في الثورات الشعبية والمقاومة الوطنية، وقد يكون التهديد معني بالجميع كما هو الحال مع تهديدات التكفيريين الذين يهددون النظام السياسي العراقي ويكفرون الشعب ويعملون على فرض معتقدات وقيم خلافا لقيم المجتمع، واحيانا يكون التهديد حضارياً كما في ظاهرة الايمو[1] في العراق التي برزت واختفت سريعاً فأن مثل هذه الظواهر فيها تهديد لمرجعية القيم الاجتماعية والثقافية.

---

1 - الإيمو هو اختصار لمصطلح متمرد ذو نفسية حساسة، أطلقت بالبداية على نوع من الموسيقى التي تبدأ منخفضة وهادئة ثم ترتفع بشدة، ثم أصبحت تسمية لجماعة تتبع نظام لبس معين وموسيقى معينة وتسريحة شعر معينة، وقد اخذت هذه الظاهرة بالانتشار بين الشباب المراهقين بين عمري 12-17، والايمو ليست لهم ديانة محددة يقول البعض انهم عبدة الشيطان لان الوشم والرسومات التي يرسمونها على اجسامهم توحي إلى الشياطين، انتشرت هذه الظاهرة في اوربا وامريكا في 1984 افرادها يستمعون إلى موسيقى الهاردروك الصاخبة، توقع الكثير من الخبراء أن لا تستمر هذه الظاهرة أو الثقافة، إلا أنها أصبحت من أكثر الظواهر انتشارا بين المراهقين، وهم منتشرون في الدول الغربية وبعض الدول الشرقية. وقد بدأت هذه الحركة تنتشر بالبلدان العربية بشكل كبير.

ان دراسة مستوى التهديد ومعرفة المرجعية التي يهددها كفيل بشكل فاعل في المعالجة، كما ان المعالجة المبكرة لظواهر التهديد والمسارعة بدراستها كفيل بشكل كبير في التقليل من المخاطر الأمنية وسد المنافذ امام مصادر التهديد.

ان التنبه الى الظواهر التي تهدد السلطة والشعب والقيم الاجتماعية سيجعل الحلول الأمنية ناعمة الملمس كالحرير لا يشعر فيها المجتمع بالضيق، على عكس التعامل مع الخرق الأمني المستعجل الذي يحتاج الى ردود افعال مفرطة من اجهزة الأمن، وتكاد تكون قمعية للإرهاب ومحددة للحريات العامة وهذا هو الأمن العنيف والصلب.

ان معالجة المخاطر تحتاج هي الأُخرى الى مراحل ثلاث هي :-

1- دراسة مكامن الخطر.

2- التخطيط الصحيح لازاحة الخطر ومنعه.

3- التنفيذ.

وبالتالي فاننا نحتاج في مرحلة ما قبل انتشار التهديدات لأي من المرجعيات الثلاث الى منع وقوع الانتشار، وما ان يقع التهديد فلابد من قمعه والسيطرة عليه، وبعد ذلك نحتاج الى مرحلة ادارة الازمة لضمان منع التكرار.

ان الأجهزة الأمنية وبرغم سقوط نظام صدّام منذ 2003 لا تزال في مرحلة قمع خطر القاعدة ولم تصل الى نهاية المعركة التي تبدأ فيها مرحلة ادارة الازمة، فالمخاطر

→انتشرت في امريكا في اواسط تسعينيات القرن العشرين بانتشار موسيقى الروك المعروفة بالحزن والصخب وعلو الصوت وبلغت مراحل لا يمكن تخيلها من حيث الشهرة والانتشار عالميا حيث أصبحت لها افكار ونشأت لها معتقداتها الخاصة.

اصدرت روسيا قرار اغلاق المواقع التي تدعو إلى الايمو ونشر حركات الاكتئاب وتمنع الظهور بهذا المظهر في المدارس والدوائر الحكومية، كما اتخذت المكسيك خطوات مقاربة من حيث اغلاق المواقع ورفض الشعب لهذه الظاهرة وتوعية الاباء والامهات لهذه الظاهره بان يعملوا على مراقبة ابنائهم ومنعهم للبس الغريب والستايل المقزز جدا.

انتشرت في العراق قبل سنوات ولكنها انحسرت بسرعة اثر حوادث عنف فردية تعرّض لها افرادها.

لا تزال محدقة ولا ينفع معها الاكثار من نشر السيطرات والحواجز والمظاهر المسلحة كما اسلفنا في الأمن الوقائي وبالعودة الى الأمن السياسي فأن بناء الأجهزة الأمنية والوقائية في البلاد يجب ان يتمحور على المراحل الثلاث وطبيعة مصادر التهديد من اجل القضاء عليه،وتختلف طرق معالجة التهديدات تبعا لاختلاف المراحل وكمايلي :-

1 ـ مرجعيّة السلطة الحاكمة

ان ارتباط السلطة بالظلم والفساد وسفك الدماء كان قبل بدء الخليقة ومصداق ذلك قوله تعالى (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرض خَلِيفَةً قَالُواْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاء وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ)) . [1]

فبرغم ما ترتبط السلطة فيه بالظلم، ولكنها في منعطفات تاريخية تكليف لا مناص من العمل المخلص فيها احياناً للشعب والوطن حتى في معية الظالم، ومصداق ذلك نبي يوسف علية السلام الذي طالب فرعون (وهو ملك واله يعبد من دون اللّه) ان يكون بمثابة وزير المالية والزراعة والتجارة في عهده وبمعيّته، وكان له مااراد لعلمه من قبل اللّه تعالى بأهمية انقاذ البشرية من شبح الجوع قال تعالى ((قال اجعلني على خزائن الأرض اني حفيظ عليم)) . [2]

ان مرجعية السلطة الحاكمة معرّضة بفعل الاطماع دوماً للتهديدات ناهيك عن مسؤوليتها تجاه المرجعيتين الاخريين (المجتمع والقيم) وكلما ساد العدل الاجتماعي والحريات فأن ذلك سيجد مصداقه في تحسن الأمن، فالسلطة الحاكمة والحاكم

1 - سورة البقرة الآية 30.
2 - سورة يوسف الآية 55.

يحتاجان الى مشروعية اي الى طريقة قانونية تأتي بها الى السلطة كالنظام الانتخابي البرلماني وبعد المشروعية تحتاج الى ان تكون لها كاريزما و مقبوليّة ومرضياً عنها.

وقد تبدو للقارئ ان المشروعية الانتخابية والمقبولية الاجتماعية هي وجهان لعملة واحدة، ولكن الواقع العملي أثبت خلاف ذلك لمرات عديدة في الانتخابات العراقية التي اعقبت سقوط صدّام، فهنالك شخصيات سياسية حصلت على مئات الوف الاصوات في الانتخابات التي جرت عقب سقوط نظام صدّام ولكنها كانت ابعد ما تكون عن المقبولية، و كان حصولها على الاصوات بفعل الشدّ الطائفي في فترة مظلمة من تاريخ العراق المعاصر.

ان الخطوة التي تلي المشروعية والمقبوليّة هي الاجماع، فبعد مرحلة زمنية من استلام الحاكم سدة الحكم تبرز مراحل حكمه وحكمته وامكاناته في تحشيد الطاقات البشرية والمادية لتحقيق أهداف نبيلة ومطلوبة، وحينها سيحضى بالاجماع، وقليل من الزعماء هم ممن حازوا على كل تكلم المراحل لاسيما بالنسبة للشرق الاوسط.

فعبد الكريم قاسم مثلاً حاز المقبولية والاجماع ولم تكن له مشروعية دستوريّة لكونه جاء خارج سياقات صناديق الاقتراع والانتخابات وعبر قوة عسكرية اقتحاميّة،وكذلك الأمر مع جمال عبد الناصر الذي حاز هو الاخر على قبول جماهيري رغم عدم مشروعيّته الدستوريّة،وفي النظام العراقي الجديد هنالك من شغلوا مناصب حكومية رفيعة وكانت لهم مشروعية بحكم الانتخابات ولكن لم يحظوا بالمقبولية ومن حظي منهم بذلك فأنه فشل في حكومة الشراكة وفي تحشيد الطاقات رغم انّ هنالك تجارب لم يكتف فيها الزعماء من أن تكون لهم المقبوليّة والاجماع وإنما سعوا الى الاحتكام للصناديق بحثاً عن المشروعيّة كما هو الحال مع القائد العسكري السوداني عبدالرحمن سوار الذهب الذي قام بإنقلاب

مؤيّد من الشعب في سبعينات القرن الماضي، لكنّه رفض الاستمرار في الحكم دون مشروعية صناديق الانتخابات، وبالفعل اقام انتخابات وترك السلطة في مشهد قلّ نظيره في المنطقة العربية.

ان اساس مشكلة السلطة الحاكمة عموماً هي نزوعها الطبيعي للدكتاتورية لانها تسعى الى توسيع صلاحياتها دوماً، وحين تحصل اية سلطة على فرصة لنيل الحكم الدكتاتوري فأنها لاتتورّع عنها،ولايعود بعد ذلك للشعب واجماعه اهمية تُذكر ولايصبح الايفاء بالالتزامات من اولويات الحكم الدكتاتوري، وحينذاك يتساقط الاجماع على الحكومة وتفقد المقبولية بل وتفقد في احايين كثيرة المشروعية، وبالتالي فأن من الضروري ان تكون للحكومة وصلاحياتها محددات.

2 - مرجعيّة المجتمع (الشعب)

هنالك عوامل تقلل التهديدات على المجتمع والشعب في اي بلد وهي في حد ذاتها واجبات الدولة والسلطة اي واجبات المرجعية الأولى.

واجبات السلطة سياسيّاً تجاه مرجعية المجتمع

أ - **المعرفة :**ونعني بها نشر المعرفة والوعي الفردي ونشر الثقافة وتشجيع الفن والابداع في كل الاتجاهات التعبيريّة التي تُعَدُّ جسراً للترابط الاجتماعي والفكري ومستوعباً للحفاظ على التراث والحضارة، وكذلك ترسيخ قيم الجمال والفضيلة من خلال ابراز الرموز التاريخيّة التي خلّدت افضل الامثلة بالتضحية والفداء والاباء والشمم والتواضع والمثابرة وغيرها من القيم التي ستكون برسوخها سلّماً للارتقاء بالمجتمع العراقي الى مصاف الشعوب والدول التي كان العراقي يهرب ويلجأ اليها بحثاً عن كرامته المهدورة، كما ان الاهتمام الامثل بالتنمية البشريّة و

بالعلم والعلماء والنوابغ هو عامل مهم جدّاً من عوامل التطوّر المعرفي لاتزدهر امّة بدونه.

ب - **ترسيخ المواطنة** :ونعني بها ترسيخ الهوية وتجذيرها وجعلها هوية سياسية موحدة ترتقي فوق الدين والمذهب والقومية واللون والعرق، وهذا ماسيرسّخ روح المساواة.

لقد عاش مجتمع كالمجمع العراقي الويلات من تمزيق الهوية الوطنية في عهد صدّام، حيث كانت هوية المجتمع موسومة بالدم وتمزيق المجتمع الى اصناف حتى في هوياتهم الشخصية، ووصل الأمر بصدّام وسلطته الى التشكيك بالانتماءات الوطنية واسقاط الجنسية العراقية عن كل من يعارضه.

ان ضعف هوية المواطنة هو ما جعل المواطن العراقي يختبئ اثر سقوط صدّام ونظامه وبعد فشل الأجهزة الأمنية في القضاء على الإرهاب و الفساد خلف عشيرته وقوميته ومذهبه وحتى خلف الميلشيا التي تسيطر على منطقة سكناه،ولقد تنبّه الرسول الاكرم صلى الله عليه وآله وسلم مبكرا لأمر الهوية المشتركة حين آخى بين المهاجرين والانصار كي يمنع اية محاولة لايجاد شرخ اجتماعي بين الاثنين.

ج - **العدالةالاجتماعية** :وهذا لايتم مالم نجعل الجميع سواسية امام القانون وتأمين مبدأ تكافؤ الفرص في كل نواحي الحياة دون التفات لعرق او دين او معتقد او مذهب او مكانة اجتماعيّة او سياسيّة او اقتصاديّة، وليس هنالك ابلغ ممّا رسّخه الامام عليّ عليه السلام بقولته الشهيرة حين قال في عهده الى مالك الاشتر عامله على مصر :يامالك، الناس صنفان، امّا اخ لك في الدين، او نظير لك في الخلق، وهو قول

في منتهى البلاغة والحكمة.[1] إنّ تحقيق هذه المبادىء الثلاثة ستكون بمثابة دروع تقي المجتمع من سهام التهديدات.

3 - مرجعيّة الأعراف الاجتماعية :

ونعني بها التقاليد والثقافات والدين والعادات اي (الثروة المجتمعيّة) ،فالتقاليد والثقافات والدين والعادات في اي مجتمع هي مادة القيم الاجتماعية وبالتالي هي عامل تقوية وتحصين للمجتمع والسلطة اي لكلتا المرجعيتين السابقتين وهي حلقة الوصل بين الاثنتين.

ان قيم اي مجتمع هي مايجب احترامها وتشجيع الجوانب الجيدة والناصعة فيها وترسيخها وتجذيرها وتشذيب من كل ماهو شائن في الثقافات العشائرية والقومية والتراثية، وهذا يأتي من خلال نشر العلم والمعرفة في المجتمع مما سيطرد رويدا كل ما هو شاذ وغير نافع وهو مصداق الاية القرانية ((فَأَمّا الزّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمّا مَا يَنْفَعُ النّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأرض))[2] وبالتالي فأن المرجعية الثالثة سلاحها العلم والزامية التعليم والبرامج الواسعة لمحو الاميّة.

لقد تحدثنا انفاً عن المخاطر التي تتعرض لها المرجعيات الثلاث(السلطة والمجتمع و القيم) وشرحنا كل نوع من انواع المخاطر وطرق علاجها، لكن علينا ان نتنبّه الى اننا نتحدث عن التهديدات الذاتية التي يجب ان نتجنب الوقوع فيها، اما التهديدات التي تهاجم وتكفر المرجعيات الثلاث معاً وتسعى الى تدمير كامل

---

1 - ان وصية الإمام علي عليه السلام لمالك الاشتر من أروع القوانين والأنظمة التي جاء بها قبل 1400 عام، وقد نسب الى كوفي انان امين عام الامم المتحدة قوله في كلمة له عام 2002 :ان عبارة ((إن الناس صنفان، إما أخ لك في الدين وإما نظير لك في الخلق)) يجب أن تعلَّق على جدران كل المنظمات، وهي عبارة يجب أن تنشدها البشرية جمعاء، وقد تناول التقرير الاممي لعام 2002 والمعنون (التقرير العربي للتنمية البشرية) والصادر عن الامم المتحدة مقاطع مُعتَبَرةٍ من اقوال الامام علي عليه السلام بالاخصّ من عهده الى مالك الاشتر انظر. ***ARAB HUMAN DEVELOPMENT REPORT 2002*** ص82وص107.

2 - سورة الرعد الاية 17.

المجتمع كالحركات التكفيرية والإرهابيّة فهذه دواؤها الحرب المستمرة بلا هوادة ولارحمة.

ونشير هنا الى ان عداء الحركات الإرهابيّة للحكومة العراقية وشعبها ولقيم العراقيين في ذات الوقت قد ادّيا الى التفاف الشعب حول الحكومات المتعاقبة رغم عدم رضاه عن الكثير من قرارتها وسوء خدماتها واستشراء الفساد فيها، ولكن وحدة المصير جمعتهما، ولنا ان نؤكد هنا ان افضل من ينظم العلاقة بين المرجعيات الثلاث هو الدستور وسيادة القانون، رغم ان اي قانون في الدنيا هو في جانب منه ينظم الحياة ولكنه في جانبه الاخر مُحَدِّدُ للحريات، فالإنسان خلق حرا بلا قوانين سوى قوانين تنازع البقاء، ولكن مع تطور المدنيّة وكثافة الجماعات البشرية ظهر تصادم الحقوق وتنازع الحريات فكان لا بد من قيام النظام الذي يحكم المجموعة البشرية، فما فعله الإنسان طيلة عمر البشرية هو التنازل عن بعض حرياته المطلقة لصالح السلطة المنظّمة للحريات كي ينعم بالأمن والخدمات والنظام.

ان الإنسان قد قايض جزءاً من حرياته وفوضها للسلطة (ايا كان شكلها) مقابل حفظ أمنه وكرامته وحفظ باقي حرياته وتقديم الخدمات له من خلال ادارة صالحة، لذا فان الإنسان يسمح بان تستدعيه السلطة وتتهمه وتحاكمه وتعتقله، شريطة ان يكون هنالك في كل هذه الخطوات قانون مكتوب يطبق عليه وعلى سواه سواء كان وزيرا او عاملا او رئيس جمهورية، فالحكومة في حقيقة امرها هي اجير لدى الشعب لا تمن عليه بحرياته ولا بأمنه ولا خدماته ولا تنظيم اقتصاده، ومن هنا نقول ان للأمن السياسي وجهان: وجه سلبي ووجه إيجابي.

فالأمن السلبي تُزيد فيه السلطة من سواتر الممنوعات والمحرمات، وبالطبع تتعدّدُ الأجهزة التي تشرف وترصد وتنفّذ كل نوع من أنواع المحرمات والممنوعات وتزيد السواتر والحواجز بين السلطة والشعب، بل يظهر التخبط في الأوامر

الحكومية وتضارب القوانين، ويدفع الأمن السلبي الدولة الى العنف ويصل في اعنف حالاته بالأحكام العُرفيّة. وكلما زاد الأمن السلبي زاد استخدام الدولة الى القبضة الحديدية لفرض سلطتها أمام الاعتراضات، وتتحول الى عدو للمجتمع وعدو لعاداته وتقاليده، فيصبح الأمن أمن الدولة وأمن السلطة وأخيراً أمن القائد، وهذا مصداق لمقولة (ان الأمن هو أسرع طريق للدكتاتورية).

الوجه الثاني هو الأمن الأيجابي وتمتاز فيه السلطة بتطبيق ما أسميناه بالأمن الحريري الناعم، وفي هذا الأمن تقلّل السلطة الممنوعات الى أقلّها، وترفع الحواجز والمعوقات امام الحريات، وتتفهم الحكومة في الأمن الحريري الناعم ردّات الفعل الشعبية كالتظاهرات والاعتصامات والاحتجاجات وتتعامل معها بأقصى درجات ضبط النفس.

ان قوة الأمن الايجابي تكمن في قوة اللّحمة بين الحكومة وشعبها،فيما تكمن شراسة الأمن السلبي في نسيان (الحكومة) حقيقة كونها خادمة للشعب وأجيرةً عنده في إدارة الوطن.

الأمن الإعلامي

(يا أيُّهَا الَّذينَ آمنوا إنْ جاءَكُمْ فاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أنْ تُصيبُوا قَوْمًا بِجَهالَةٍ فَتُصبِحُوا عَلى ما فَعَلْتُمْ نادِمِينَ) .[1]

(الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَاناً وَقَالُواْ حَسْبُنَا اللّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ) .[2]

قال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم : (الحرب خدعة)

قال الامام علي عليه السلام : (لقد احتجوا بالشجرة واضاعوا الثمرة) .[3]

لقد أدى كبت الحريات في عهد نظام صدّام وانعدام كل وسائل الاتصال الخارجي كالأنترنت والساتلايت والموبايل وسواها الى انفجار منفلت في الجانب الإعلامي بعد انهيار الحكم، فقد أعقب سقوط النظام اصدار مئات الصحف والمجلات وانشاء فضائيات ومحطات ارضية واذاعات بشكل منفلت ودونما رقابة، حتى ان وزارة الإعلام التي كانت سوط النظام السابق على الإعلاميين قد أُلغيت الى غير رجعة، وبات بالإمكان إصدار صحيفة او كتاب دون أخذ موافقة اية جهة.

لاشك فأن السعادة والفخر يغمران اي شعب حين يتغنى بحريته في التعبير، ولكن الإعلام سلاح خطير ولا يمكن ان تكون الحرية فيه منفلتة دونما معايير

1 - سورة الحجرات الآية 6.
2 - سورة آل عمران 173.
3 - في حديث يصف فيه عليه السلام ان قريش احتجت على العرب بانها الأحقّ بالخلافة لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم منها، ولو حكمت نفسها بذات المنطق لكان آل الرسول أحقّ بالخلافة لأن الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم من صلبهم، وهذا نموذج لتلاعب اعلامي بالحقائق قامت به قريش لاسباب سياسيّة.

ومواثيق تنبع من داخل المؤسسات الصحفية والإعلامية كي يتم ضبط ايقاع الإعلام بعيدا عن التأجيج القومي والعنصري والطائفي.

ان الإعلام الايجابي البنّاء، هو عامل مساعد في الاستقرار الاجتماعي والأمني والسياسي، ومن الافضل ان لا يتم ذلك من خلال التدخل الحكومي الذي يتحسس منه الإعلام بفعل عقدة عقود من المنع والكبت والحرمان والعقوبات الرادعة.

وليس خافياً ما فعلته المخابرات الاقليمية حين خصصت مليارات الدولارات ببذخ من اجل إقامة وسائل اعلامية موجهة لها ادوار أمنية وسياسية ومخابراتية محددة وامكنهم من توجيهها باتجاه التجربة العراقية، وهو ما حصل فعلاً حين تكالب الإعلام العربي ضد التجربة العراقية الجديدة الهشّة وتم تصوير العراقيين كعملاء وخونة يستمرئون الإحتلال والذلة، وتصوير شيعة العراق كفرس مجوس وعملاء لإيران وأمريكا في ذات الوقت!!!، وتصوير المنظمات الإرهابيّة على انها منظمات مجاهدة برغم اشلاء الاطفال والشيوخ والنساء.

ولم تقف المخابرات الاقليمية عند هذا الحد، بل ساهمت بإنشاء واحتضان محطات وقنوات فضائية عراقية المظهر، والسماح لها بالبث بإتجاه تأجيج الفتنة الطائفية وكان لها دور كبير في ديمومة اشتعال الفتنة المذهبية في العراق، وهو دور يؤكد خطورة الإعلام وامكاناته الهائلة في المعادلة الأمنية.

وزاد في خطر الانفلات الإعلامي، عولمة المعلومات عبر شبكة الانترنت حتى اصبح من السهل تصنيع قنابل ومتفجرات من خلال اتباع الارشادات المعلوماتية في الكثير من المواقع المتشددة.

لكل ما تقدم فأننا نرى ان الانفلات الإعلامي في العراق يحتاج الى أخذه مأخذ الجد من قبل العاملين على المؤسسات الإعلامية ومنتسبيها ونقاباتهم المهنية كمواثيق

الشرف في الامتناع عن التأجيج الطائفي والقومي والعنصري ومحاربة التطرّف والإرهاب بالكلمة الحرة الملتزمة، كما ان على الدولة الإلتفات الى المؤسسات الإعلامية والاخذ بيدها ودعمها لتحقق استقلاليتها والابتعاد في ذات الوقت عن الضغط على الإعلام كي لا يصبح بوقاً للحكومة بدلاً عن ممارسة دوره الرقابي.

إنَّ اعتماد الجهات الحكومية المزيد من الشفافية وتمكين الإعلام من الوصول الى الوثائق ومصادر المعلومات سيكون له دور ايجابي كبير في بتر حرب الشائعات وهي حرب اعلامية خطيرة ومؤثرة،وهذا لا يمنع من ان تتبنى الدولة بناء مؤسسات إعلامية متطورة شريطة عدم استغلالها كبوق حزبي او حكومي بأمرة السلطة الحاكمة.

إن علينا ان نبدي اهتماماً بالغاً بالمؤسسات والتنظيمات المهنية الإعلامية الحقيقية المنتخبة من رحم المجتمع الإعلامي، فهذه الجهات كفيلة بتحقيق روابط بين الإعلاميين ويكون لها دور كبير في حل مشاكل الإعلام والإعلاميين وتوحيد مطالبهم والدفاع عنهم.

كما ان على الدولة ان تهتم بإقامة المعاهد الإعلامية والارتقاء بمستواها كي تنتج لنا جيلاً اعلامياً من رحم مجتمعنا متسلحاً بالعلم والوعي برسالته الإعلامية المقدسة، وهو دور تقوم به الآن مؤسسات ومنظمات دولية لا ندري كنهها ولا طبيعة أهدافها، وهذا امر يحتاج الى اعادة نظر،كما أنَّ من المهم ان تسير الحكومة في إتجاهين معاً لخدمة الاعلام، اوّلهما في الدعم والتسهيلات والقروض للمؤسسات الاعلاميّة الخاصّة، وثانيهما في رصد مصادر تمويل الجهات الاعلاميّة.

لقد تنبهت قوى الإرهاب والظلام مبكرا لأهمية الصوت الإعلامي العراقي الحر فبادرت بإسكاته بكواتم الصوت وإستُشهِد مئات الإعلاميين العراقيين

وسجلت قضايا قتلهم ضد مجهول وآن الاوان لان تلتفت الدولة واصحاب القرار الى أهمية الإعلاميين وخطورة دورهم وانعكاساته على الأمن العام والاستقرار.

الحرب الإعلامية النفسيّة

(يجب ان نعمل بسرعة فائقة قبل ان يستفيق العرب من سباتهم فيطلعوا على وسائلنا الدعائية، فاذا استفاقوا وعرفوا دعاماتها واسسها، فعندئذ سوف لا تنفعنا مساعدات امريكا وبريطانيا وسنقف حينها امام العرب وجها لوجه مجردون من افضل سلاح!!!) مناحيم بيغين

ان الحرب النفسية قديمة قدم الإنسان، وقدم صفة الخداع والاحتيال في النفس البشرية وتستخدم الحرب النفسيّة اساليب الدعاية والاشاعة وافتعال الأزمات ونشر الفوضى والرعب، وتعرّف الحرب النفسية بانها:- استخدام مُدبّر لفعاليات معينة مُعدة للتأثير على آراء وسلوك مجموعة من الناس بهدف تغيير مناهج تفكيرهم والسيطرة عليهم، ويطلق عليها عدة مسميات منها (حرب الاعصاب / حرب الدعاية/ الحرب السياسية/ الحرب الباردة/ الحرب الايديولوجية/حرب الارادة/ حرب الافكار)

وتسعى الحرب النفسية لتغيير الرأي العام من خلال النجاح في تغيير وجهة نظر الفئة المستهدفة او اغلبها والتأثير في الرأي العام بالقضايا العامة على ان تكون تلك الحرب مختصة عن زمن ومكان وفئة مستهدفة.

والحرب النفسية من الوسائل الخادعة وغير المكلفة لكسب المعارك ويستطيع من يستخدمها ان يقنع المجتمع المستهدف (الجماعة / الفئة / الفرد) بالخسارة والانكسار ويجعله يشكك بمبادئه ومعتقداته وينشر عنده بذرة الشك في كل ما يؤمن او يثق به من معتقدات وشخوص، ويتم بالحرب النفسية التفريق بين قيادة العدو

وقاعدته وتحريض قاعدته عليه او بنشر التفرقة بكل اشكالها (الطائفية والعرقية) بين أية فئتين تجمع بينهما المصالح او العيش المشترك.

كما ان الحرب النفسية سلاح فتاك في التأثير على الخصوم وتأجيج الصراع الحزبي والسياسي وكل هذا يتم عبر الدعاية والاشاعات وافتعال الازمات وحبك المؤامرات ونشر الرعب والفوضى، وكثيراً ما تسعى الحكومات الدكتاتوريّة الى استخدام وسائل الحرب النفسيّة ضد شعوبها بإعتبارهم اعداء محتملين كما هو الحال في فترة حكم صدّام للعراق.

ويُعَدُّ الإعلام سلاحاً رئيسياً واساسياً في الحرب النفسية والتي تسمى احياناً بحرب الدعاية، فالدعاية تنتج ارضية جديدة من خلال بث الشائعات، و هي البرامج التي تستخدم الاشاعة كوسيلة للحرب النفسية من اجل إستهداف فئة لجعلها طيّعة في تبنّي رأيٍ عامٍ جديد.

والاشاعة تعتمد على تضخيم الحقائق ونشر الاكاذيب بقالب منطقي قابل للاقناع لتحقيق أهداف سياسية او اقتصادية او عسكرية او اجتماعية او عقائدية، وبذلك تهيّئ الرأي العام كي يتقبل الدعاية، فتصبح الدعاية هنا بمثابة ماكنة وقودها الإشاعات التي ترخي العدو وتشتت انتباهه وتبث الرعب فيه ليكون طيّعاً لاستقبال ما يُضّخ له من ماكنة الدعاية.

وتكثر الاشاعة في فترات الحروب والتهديدات والازمات والكوارث وفي الاماكن المسيطر عليها كالسجون والمعتقلات، او في الانظمة المتشددة التي تعزل شعوبها عن العالم الخارجي كما هو حال الستار الحديدي إبّان الحكم السوفيتي وكما كان الحال في زمن صدّام، لان الدعاية والاشاعة وغسيل الدماغ ومفردات الحرب النفسية تحتاج في مقدمتها الى قطع أية وسيلة اتصال بالفئة المستهدفة من قبل مجتمعها الطبيعي.

فالعراقيون كانوا يتداولون الشائعات بشكل مضخّم نتيجةً لحرمانهم من الانترنيت والقنوات الفضائية واجهزة الهاتف النقال ومن خلال تضييق السفر عليهم، وهي خطوات محسوبة استخدمها النظام كي تسهل مهمة ماكنته الإعلامية والحزبية والأمنية في بث افكاره واقناع العراقيين برأيه فقط من خلال قطع الاتصال الشعبي بالعالم الخارجي.

إنّ أيّة فئةً مستهدفة في مفردات الحرب النفسية يجب السيطرة عليها اعلامياً وقطع شرايين تواصلها السابق،واذا تعذر ذلك فيستعاض عنه باسقاط مصداقية قيادات الفئة المستهدفة واضعاف وتشويه صورتها وتضخيم تناقضاتها مع دغدغة مشاعر المستهدفين وعواطفهم واستغلال كوامن ضعفهم، ففي الحرب العالمية الثانية عمدت قوات الحلفاء الى بث اشاعات مضخمة موجهة الى البلدان التي يهاجمها الألمان مفادها انهم يقطعون ايدي واصابع الاطفال ويعتدون على النساء ويحرقون اسراهم ليذيبوا شحومهم لصناعة الصابون، وهذه اشاعات تم تقبلها من خلال استغلال شعارات الالمان من أنّهم أفضل شعوب العالم وأنّ الدم الالماني الازرق هو الأنقى.

ان من وسائل الحرب النفسية افتعال الأزمات والمؤامرات، فمن خلال الأزمات يسعى العدو لإيقاف قرارات عدوه او تمرير قرارات ضده، كما أنّ التخطيط للمؤامرات يتطلّب إستخدام الاشاعة والدعاية ولكن الفئة المستهدفة فيها هي العدو،وتبدأ المؤامرات والازمات في احايين كثيرة من خلال تضخيم حقائق او بترها وتشويهها، وبإشاعات تهيئ الاجواء ليتم من خلالها تنفيذ فعل سياسي او عسكري او اقتصادي او في افتعال ازمة، كما استغل صدّام تفجير المستنصرية الشهير عام 1980 والذي قام به شاب من الكرد الشيعة. (1)

---

1 - سمير مير علي غلام :كردي شيعي من مدينة الصدر هاجم برمانتين يدويّتين مؤتمر اقتصادي في 1/ نيسان أبريل/1980 اقامه الاتحاد الوطني لطلبة العراق بحضور طارق عزيز نائب رئيس الوزراء وعضو مجلس قيادة الثورة فاعتقل مع كل افراد عائلته واعدموا جميعاً، واثر ذلك اصدر النظام في 1980/5/7 قرار (666) سيىء الصيت المتضمن اسقاط الجنسية ومصادرة الاملاك وتسفير الكرد الشيعة (الفيلية)..

وصرخ حينها صدّام قاسماً بأن دم فريال (الطالبة التي راحت ضحيّة الحادث) لن يضيع هدراً، واذا به يعمل فورا على تهجير مئات الالوف من الكرد الشيعة واسقاط جنسيتهم.

وكذا في افتعال قصة اغتصاب مفبركة عن(صابرين الجنابي) بحجة ان القوات الأمنية قد قامت بأغتصابها، وكان الغرض هو افشال عمليات أمنية واسعة قامت بها الحكومة العراقية آنذاك والتي سميت بعمليات فرض القانون.[1]

ان من اسلحة الحرب النفسية بث الرعب وهي وسيلة تستهدف الجيوش والتشكيلات العسكرية والشعوب من اجل ارباكهم وزعزعتهم عن مواقفهم او عن ارضهم. [2]

لقد كان صدّام يعمد الى نشر شائعات بل وحتى حقائق مصورة بالفيديو يظهر من خلالها وحشيته في قتل معارضيه ووحشية اجهزته القمعية لبث روح الاستسلام وإثرَ ضربه لمنطقة حلبجة بالاسلحة الكيمياوية المحرمة دولياً، كان احيانا يكتفي بأمر طياريه كي يرموا على قرية معينة بطحين اصفر واذا بالسكان وما جاورهم ينزحون خلال ساعات!! وفي منتصف سبعينيات القرن الماضي اختلقت اجهزة صدّام التي كان يشرف عليها حين كان نائبا للبكر، قصة ابو طبر لبث الرعب بين صفوف العراقيين لتمرير انسحاب جيشنا العراقي المشارك في معارك 73 من الاردن، كما

---

1 - صابرين الجنابي 23 عاماً كانت تعمل في الاتحاد العام لنساء العراق في عهد نظام صدّام، ظهرت على قناة الجزيرة في 2007 بعد خطة فرض القانون مدعية اغتصابها من قبل القوات الأمنية وتبين بعد ذاك ارتباطها ببعض القوى السياسية التي كانت تخشى الحملة الأمنية وتسعى لإفشالها.

2 - ويحدثنا التاريخ الإسلامي عن عبيد الله بن زياد الذي ولاه يزيد لعنه الله على الكوفة قبل اسابيع من مقتل الامام الحسين عليه السلام، حيث عمد زياد الى بث الرعب في قلوب الكوفيين بحجة ان عليهم ان ينهوا تمردهم على يزيد، لان الاخير قد جهز جيشا جرارا من الشام وفي طريقه الى الكوفة لسحقهم وذبحهم، وان الاسلم لهم ان يتداركوا انفسهم بتغيير مواقفهم ايجابياً منه. وكلنا يعرف ان السبايا من آل البيت عليهم السلام اسروا وادخلوا الى الشام كخوارج، ولنا ان نتصور اثر غسيل الدماغ الذي ساهم في تجهيل اهل الشام بآل البيت عليهم السلام.

استخدم فرق الاعدامات إبَّان الحرب مع إيران في الثمانينيات بالخطوط الخلفية للجبهة لبث الرعب في قلب كل من يحاول الإنسحاب من المعركة.[1]

وتدخل ضمن الحرب النفسية، الحرب الاقتصادية كحصار قريش لآل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شعاب مكة ليفتوا عضده عن الدعوة للاسلام.

كما أنّ الجهة المستهدِفة تحاول في الحرب النفسية (لاسيما تلك الموجهة الى دول وشعوب) ان تستميل فئة او حزباً او حركة او منظمة او طبقة او طائفة او حزباً، لتجعلهم ابواقاً لها وحماة ومدافعين عنها وهو نوع من التجنيد الطوعي للجواسيس والطابور الخامس.[2]

ومثال ذلك في تاريخنا ما يذكره القرآن الكريم (واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم واخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم)[3] ويعني بالمقطع الأخير الجواسيس والاعوان الايديولوجيون.

وتُعَدُّ الحرب النفسية المادة الأساسية لغسيل الدماغ حيث ان غسيل الدماغ يشبه الى حد كبير زراعة ارض بعد اقتلاع النبات المزروع فيها اصلاً،حيث تعمل في خطواتها الأولى الى تحطيم قيم واخلاقيات الفئة المستهدفة، وارباك وجهة النظر والفلسفة السياسية التي قد تبناها المستهدَفون مسبقاً والتي يؤمنون بها، وقتل كافة المعتقدات التي يعتبرها المستهدَفون مسلّمات، وهذه مرحلة أولى يحرث فيها العقل وتُهيّأ أرضيّته للبذار بافكار وقيم جديدة، ومن ثم تبدأ المرحلة الجديدة وهي مرحلة

---

1 - حاتم كاظم هضم (أبو طبر) : من أهالي المسيب اشتهر بالسطو المسلح العنيف،و ارتكب حوادث في بغداد فقط، وأثارت شناعة جرائمه حينها موجة رعب في المجتمع البغدادي، وُجِّهت اصابع الاتهام للسلطة بارتباطه بها، وكان بالاصل مفوض أمن وتدرب أمنياً في اوربا الشرقية.

2 - الطابور الخامس اصطلاح اطلق في الحرب الاهلية الاسبانية حين ابرق الجنرال مولو الى الجنرال فرانكو: ان هناك اربعة طوابير (ارتال) تتقدم على مدريد للاستيلاء عليها ولكن هناك رتلاً خامسا داخل المدينة له قابلية انجاز ما لا تستطيع الارتال انجازه..

3 - سورة الانفال الآية 60.

اقناع الفئات المستهدفة بافكار وقيم واخلاقيات جديدة وتحبيبها لهم وجعلهم احياناً على استعداد للموت في سبيلها (كما هو الحال في تجنيد الإنتحاريين) .

ومن المهم هنا ان تصنع هوة سحيقة بين من يغسل دماغه وبين البيئة التي كان يحياها قبل غسيل الدماغ، وبالتأكيد فأن غسيل الدماغ يحتاج الدعاية والاشاعة وبث الرعب اي يحتاج الى ادوات الحرب النفسية.

حرب المتناقضات

لعل ابرز الأمثلة لأبشع انواع ووسائل الحرب النفسية هي تلك التي استهدف بها الشعب العراقي وحكوماته المتعاقبة اثر سقوط نظام صدّام الدكتاتوري بعد عام 2003، حيث تكاتفت مخابرات دول اقليمية الى محاربة العراقيين نفسياً من خلال ماكينات اعلامية ضخمة وحرب اشاعات ودعاية بميزانيات مفتوحة لا حدود لها، وكان أساس تلكم الحرب يصل الى قمّته في محاولات شلّ العراقيين عن اي تفكير منطقي يتيح لهم اكتشاف كمّ المغالطات التي اطلقتها الحملات الموجهة ضد العراق الجديد.

ويكفي ان نعرف ان قناة الجزيرة لوحدها تعمل بميزانية قدرها نصف مليار دولار سنوياً، وبالطبع فان حرباً بهذه الضخامة كفيلة بقلب المنطق واخفاء التناقضات لاسيما وانها لم تواجه عدواً اعلامياً عراقياً قادراً على صدّ هذا الهجوم المخابراتي الإعلامي المطبق منذ سقوط نظام صدّام.

فمن المتناقضات التي اريد بها تشويش ذهن المواطن العراقي ان العراقيين الشيعة خونة وان العراقيين السنّة مهمشون، واستمرت هذه النغمة النشاز حتى في حكومة المالكي الثانية حين كان نائب رئيس الجمهورية ونائب رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب وثمانية وزراء و(91) نائبا ومئات المدراء العامين واعضاء

ورؤساء حكومات محلّية ووكلاء الوزارات والسفراء وعشرات الوف الضباط والمراتب هم من اهل السنَّة!!!.

ومن المتناقضات ايضاً في ذات السياق، ان تركيا تتحدث عن تهميش السنَّة في العراق رغم انها تحارب اكرادها، والسعودية تستنكر تهميش السنَّة وهي تحارب شيعتها، ومصر تتباكى على سنة العراق وهي تهمّش شيعتها واقباطها، والبحرين كانت تستصرخ العالم لنجدة سنّة العراق وهي تذبح شيعتها بدبابات سعودية معتبرةً ان ثوار البحرين قد خرجوا على الحاكم مخالفين شرعة الإسلام، اما باقي الثورات التي يرون دعمها فلا بأس من خروج الثوار فيها على الحاكم.

وكذلك الأمر في الحرب النفسية والتي قادتها مخابرات دول الخليج ومنها قطر والسعودية والتي تركزت على انّ العراقيين خونة لانهم ارتضوا التدخل الأمريكي في تحرير العراق من دكتاتورية صدّام، وهي ذات الدول التي امتدحت وساندت بل وشاركت في هجوم الناتو على ليبيا لاسقاط القذافي!!!.

وذات التناقض نلحظه حين تباكت تلك الدوائر الإعلامية على صدّام حين اعدم بعد محاكمة عادلة شفافة علنية نادرة سُمِح فيها لمئتي محامي ان يدافعوا عنه وهي محاكمة لم يَحظَ بها معارضوه طيلة حكمه، وفي ذات الوقت امتدحت وسائل الإعلام ذاتها قتل القذافي ببشاعة دونما محاكمة ولا دفاع ولا شهود!!!.

كما ان من المتناقضات في الحرب النفسية التي تشن منذ 2003 على العراق، التشكيك في مشروعية النظام السياسي العراقي رغم كل الخطوات الديمقراطية ورغم اربعة انتخابات واستفتاءات قام بها العراقيّون،ووصلت المهزلة الى قمتها حيث ساهمت الدول الخليجية المؤثرة التي تقود حملة الحرب النفسية الإعلامية، بالتدخل لابداء الرأي والتعليق على الانتخابات البرلمانية العراقية والوقوف الى جانب شخوص دون آخرين علناً ودعمهم مادياً ومعنوياً، بينما هم في دولهم يحرمون العمل البرلماني

والانتخابات ويعتمدون التوريث، بل ان بضمنهم دولة تختصر كل الوطن بأسمها العائلي، ولكنها تبدي رأيها وتدعم وتتشاحن لصالح طرف وضد طرف في الانتخابات العراقية.

ومن المتناقضات ان الدولة الوحيدة التي انسحب منها الجيش الأمريكي بعد احتلالها هي العراق، حين انسحب منها أواخر عام 2011، وتجد ان الدول التي لاتزال القواعد الأمريكية فيها دائمية هي من سهّلت دخول القوات الأمريكية وفي ذات الوقت تتهم العراقيين بالعمالة للأمريكان وتطلق اسم العراق المحتل دونما حرج ولاحياء.

ووصلت المهزلة الى قممها حين اعتبرت السعودية (لمصالح نفطية معروفة) ان جولات التراخيص النفطية التي عمل عليها العراق منذ أواخر العقد الاول من القرن الحالي من اجل جذب الشركات العالمية لتطوير (نكرّر لتطوير) حقوله النفطية، اعتبرتها إضراراً بالسيادة العراقية وهي مقولات كررها جوق طابورها الخامس المغروس في العراق دون ان يلتفت أحَد الى أنّ شركة ارامكو الأمريكية لها عقد شراكة نفطي على طول وعرض العربية السعودية منذ سبعة عقود!!!.

ومن المتناقضات في الخطاب الإعلامي الموجه ضد العراق والعراقيين ضمن الحرب النفسية ان العراقيين عملاء لإسرائيل رغم ان عَلَم إسرائيل يرفرف على طول الخليج وفي مصر، فيما لايزال العراق رسمياً في حالة حرب مع إسرائيل حين لم يوقع أيّة اتفاقية لفكّ اشتباك وعلاقاته الدبلوماسية مقطوعة!!.

لقد ظلّت الماكينات الإعلامية تعمل ليل نهار لاقناع العراقيين ان الإرهاب يأتيهم من حدودهم الشرقية، رغم ان الزرقاوي اردني وقادة الإرهاب في العراق مصريون وسعوديون ومغاربة وتوانسة ويتسللون بفتاوى وهابية من حدود السعودية وسوريا.

ومن المتناقضات ان الدول التي تحارب العراق الجديد تدعي وقوفها ضد الإرهاب رغم ان حركة طالبان اقيمت بصندوق سعودي خليجي وارتضت السعودية ان تفتح سفارة لها في حكومة طالبان الإرهابيّة ولكنها رفضت فتح سفارة لها في بغداد!!.

وساهمت الدول المشاركة في حربها النفسية ضد العراق في تجويع العراقيين إبّان الحصار الاقتصادي الظالم الصادر من الامم المتحدة ضد العراق، وما ان سقط نظام صدّام حتى آوت ذات الدول رجالات البعث وساهمت في العبث بمقدرات العراقيين السياسية من خلال فتح دكاكين سياسية ممولة بالكامل لتمارس دورها كطابور خامس، وهو امر ستستمر معاناة العراقيين منه طالما لا يتم التفريق وطنياً بين المكوّن المذهبي اوالقومي وبين المجرم المنتمي لهذا المكون، ولقد كانت العشائر اكثر وعيا في هذه الثيمة فكانت تنبذ من تعتبره عاراً عليها وتتبرأ منه حفاظاً على سمعتها ولاتغامر بدعم عنصر فاسد فيها.

لقد سعت تلك الدول التي تحارب العراق الى إعتبار نماذج من امثال صدّام حسين واخرين على انهم من ابطال السنَّة (وحاشا للسنّة من ذلك) رغم جرائمهم البشعة، بل ان منظمة حماس اقامت سرادق العزاء لعدي وقصي نجلي صدّام المقبورين.

ووصلت التناقضات الى قمتها حين حرّمت ذات الدول على لسان علمائها الدعاء للمقاومة الإسلاميّة في لبنان إبّان حرب تموز يوليو 2006 ضد إسرائيل التي خسرت الحرب واجبرت على الإنسحاب بهزيمة عسكرية وسياسية اعترفت بها على لسان كل زعمائها.

ان ما ذكرناه من تناقضات مؤلمة يعطي تصوراً على القدرات التدميرية للحرب النفسية على العقول والقلوب وكيف ان للاعلام المضاد دوراً في قلب الحقائق

وتشويهها، كما انها نماذج يجب اخذها بنظر الإعتبار في الطريق التي من الواجب توخّيها لصدّ الحرب النفسية.

فالعدو ينشط وينفذ من العيوب ومن الظلم وسوء الخدمات والفقر والجهل والدكتاتورية والفساد المالي وعدم المساواة ومن زيادة الممنوعات والمحدّدات وكبت الحرّيات والإستثناءات والتكتم وافتقاد النظام السياسي للشفافية، وينفذ من خلال الفرقة الاجتماعية والمذهبية ويلعب دوما على حبال الطائفية والاثنية والعرقية.

ان الطريقة المثلى لصد الحرب النفسية ومواجهتها تكمن في اصلاح البيت الداخلي، فالدولة التي تمد جسور الثقة فيها بين الشعب والحكومة، والتي تعمد فيها الحكومات الى الشفافية في مكافحة الفساد المالي والاداري وتحقيق المساواة امام القانون والسماح للاعلاميين والباحثين بحقّ الوصول الى الوثائق والمعلومات، والتي تحارب بجدية مظاهر الفتنة الطائفية،فانّ مثل هذه الدولة ستكون اقل تأثرا بنتائج الحرب النفسية وستهزم من يحاربها نفسياً ايضاً.

لذا فان مكافحة الحرب النفسية الإعلامية الموجهة ضد الدول والشعوب تكون من خلال تشكيل مراكز رصد متخصصة لرصد أهداف وسياسات وآليات الحرب النفسية الموجهة ضدها وأعداد دراسات مستمرة دورية عن كل حرب نفسية وتصعيد سياسي أواقتصادي أو إعلامي وكشف نقاط الضعف والتناقض فيه.

كما ان المكافحة تشمل انشاء ماكينة اعلامية تابعة للدولة وليس للحكومة، تمتاز بالشفافية والمكاشفة ويمتاز المشرفون عليها وكادرها الاساسي بمعرفة عملية وعلميّة وبالنظم الحكومية وسياساتها وبرامجها ومعرفة مهنية بوسائل الإعلام وان تُدعَّم هذه الماكينة الإعلامية بِطاقاتٍ وكوادر متخصصة في مجال علم النفس والاجتماع وبخبراء في التاريخ السياسي والجغرافي والتحديات الاقليمية.

ان على اية دولة تتعرض للهجمات الإعلامية ان ترتقي باعلاميها وترفع من مستواهم لانهم المحاربون الاساسيون في الحرب النفسية، وان تدعم الدولة تشكيل المؤسسات الإعلامية المستقلة وتدعم استقلاليتها من خلال الدعم المالي والاعلاني مع مراقبة التمويل، والاهم من كل ذلك ان يسعى الجميع الى تأسيس ميثاق وطني في المجال الإعلامي يلزم به الإعلاميون انفسهم طوعاً بنبذ الفرقة والسعي الى تمتين اللحمة الوطنية والدفاع عن الوطن ضد الأجندات الخارجية.

ان ميثاق الشرف لا ينتقص من حرية الصحفي وابداعه ولكنه التزام ذاتي تقوم به المؤسسات الصحفية ويكون بمثابة الضمير بديلا عن مقص الرقيب الذي يُعَدُّ من متبنيات الحكم الدكتاتوري.

الأمن الاجتماعي

جوانب الأمن الاجتماعي

يرتكز الأمن الاجتماعي على كل ما يحيط بالشعب من أمن ابتداءً من الفرد وحتى علاقات الدولة بجوارها الجغرافي، وبالتالي فأن للأمن الاجتماعي ثلاثة جوانب رئيسية هي: الأمن الوطني و الأمن الاقليمي والأمن القومي.

أولاً: الأمن الوطنـي

يتحدد الأمن الوطني باربعة مسارات عامة هي الأمن الفردي والأمن الجماعي والأمن الداخلي والأمن الخارجي:

1- الأمن الفردي : ونعني به شعور اي فرد في المجتمع بالأمان، شريطة ان لا يرتكب جرماً يعاقب عليه القانون، وبالأمان من العقوبة المفرطة حين يرتكب جنحة او جرماً وهذا يعني ان القانون في ذلك المجتمع فوق الجميع، فالقانون فوق الفرد المخالف وهو حام لكل ما يهدد أمن الافراد بما فيهم المخالفون، وحينها يستطيع الفرد ممارسة كامل حرياته التي يكفلها المجتمع بعقد اجتماعي هو الدستور او القوانين فحين يكون القانون هو الحاكم فهذا يعني ان لا جريمة الا بنص وان الجميع محتكمون للعدالة، ومن هنا يُعَدُّ الأمن غاية العدل ويكون العدل سبيل الأمان، فالمؤسسة العدلية الحقة وجدت بالأساس كي تصل بالمجتمع الى العدل الاجتماعي وكل الإجراءآت الأمنية التي تتوخاها الدولة حينئذ اساسها أمن المواطن، وهذا ما نعنيه بالأمن الفردي،فالأمن الفردي هو الحماية التي من واجب الدولة ان

توفرها للمواطن عبر مؤسساتها لدفع اي عدوان يهدده حين يمارس حرياته المكفولة، واذا ما استقر المواطن أمنياً فهذا سيشيع في المجتمع الأمن واذا اهتز هذا الأمن الفردي سنرى ان الفرد سيسعى الى اساليب بديلة كالانضواء الى التكتل العشائري والميليشوي اللذين ينشطان مع احساس الفرد بضعف الشعور بالأمن، ومن هنا جاءت الآية القرآنية التي تحرم دم المواطن أيا كان قال تعالى **((مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِى إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعاً وَمَنْ أَحْيَهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً))**[1] وكذلك قول الرسول صلى اللّه عليه واله (ان دماءكم وأموالكم واعراضكم حرام عليكم).

ان معيار أمن الفرد في المجتمع لا يأتي من خلال صراعه مع فرد ضعيف آخر، بل مع من له سلطة وجاه وقوة ونفوذ، فلا يُعَدُّ تحدي فرد لفرد مثله في مجتمع ما على وجود أمن فردي ولكن حين تتحدى وزيراً علانية ولا يستخدم ضدك سطوته وجبروته فهذا معيار إيجابي للأمن الفردي.

من هنا إعجاب المجتمعات الشرقيّة بما نسمعه ونراه في الديموقراطيات الغربية الراسخة من امثلة ضرب المسؤول بالبيض والطماطم دون ان يتعرض المشاكسون الى الاعدام مثلاً، رغم ان في تأريخنا نماذج يحتذى بها في أمن المواطن، فمالك الاشتر (رض) كان ذو قوة وسطوة وهو قائد جيوش المسلمين في عهد خلافة الامام علي عليه السلام، ضُرب بالطماطم الفاسدة في سوق البقالين من أحَد الباعة السمجين وكان لا يعرفه، وحين تنبه الى ان الذي ضُرب هو مالك الاشتر وهو من هو، جاء بصحبة اخوان له ليتعذر منه خوفا من بطشه، فإذا به جالس يصلّي في المسجد استغفارا للبائع!!!.

وكذا يحدثنا التاريخ الإسلامي عن اليهودي الذي كان يتجاسر على أحَد الائمة المعصومين عليهم السلام دوماً ورغم ذلك كان ينام في بيته مطمئن البال ولا

---

1 - سورة المائدة 32.

ترتعد فرائصُه من زوار الفجر الذين قد يكسّرون عظامه في أقبية التعذيب كما كان يحصل جهاراً نهاراً في زمن صدّام، لذا نحن لسنا ممن يقولون عن جهل انّ زمن صدّام كان زمان ضبط وربط وأمان، فالأمن كان آنذاك أمن السلطة[1] فصحيح انك كنت تستطيع ان تمشي بعد منتصف الليل بأمان ولكن صحيح ايضا أنّ بإستطاعة اجهزة صدّام القمعية ان تعتقلك من فراشك في وضح النهار متى ما أحست ان عليك شبهة غلطة مهما كانت تافهة.

2- الأمن الجماعي : والمقصود به أمن الامة والمجتمع كوحدة واحدة في حماية حقوقها العامة ومصالحها الجماعية المتمثلة بالوحدة الدينية والاجتماعية والفكرية بما يضمن درء الفتن والتفرقة، ولا يمكن ان يتحقق الأمن الجماعي ما لم يشعر كل فصيل في المجتمع من انه آمنٌ من أي تمييز في الحقوق والواجبات، وان ليس هنالك ارادة حكومية تجعل من فصيل ما افضل من فصيل اخر، فإذا شعر السني في مجتمع ما مثلاً انه أقل شاناً من الشيعي فهذا يعني انحياز الدولة مع طرف ضد اخر مما يفقد المجتمع ايّ شعور بالتعايش وبالأمن الجماعي، وهذا الأمر يلقي على الدولة واجب ان تكفل للجميع كينونتهم على مسافة متساوية من مكونات شعبها و ان لا تصطبغ بأي لون من الوان الفصائل، وهذا يتم من خلال ترسيخ روح المواطنة والمساواة الحقيقية منقطعة النظير.

ولنا هنا ان نسلّط الضوء على ملاحظة اجتماعية مهمة و صحيحة الى حد بعيد مفادها ان لحمة النسيج الشعبي لأي مجتمع كفيلة باضمحلال الإرهاب منه.

ولا يقوي اللحمة في المجتمع مثلما تقويّه الطبقة الوسطى التي حين تضمحل فان المجتمع يتحول بصورة ما الى غابة ويكون مرتعاً خصباً للإرهاب، فتقوية الطبقة الوسطى يعني اعادة التوازن لتوزيع الثروة وضمان عدم حصرها بيد قلة من المنتفعين، ووجود الطبقة الوسطى المتين والمتمثلة بصغار التجار والكسبة والموظفين سيجعل

1 - انظر الباب الأوّل الفصل الثاني : أمن النظام في عهد صدّام.

التواصل منطقياً بين الطبقات بلا تناحر وسيرتفع المستوى المعاشي وينتعش الابداع والفكر وتسمو الحياة والحضارة، فالحضارات عبر التاريخ تحملها عبر الاجيال الطبقة الوسطى فيما تلهو الطبقات الغنيّة بالمفاسد وجمع الثروات ومص دم الشعوب في حين تكون الطبقات المعدمة مشغولة بهمّ لقمة العيش.

في مثل هكذا مجتمع سيزداد التماسك ويزاح الخوف من الدولة والمسؤولين وابنائهم واحزابهم وفي مثل هكذا مجتمعات لا يتم تداول قصص عن ابناء مسؤولين ومتنفذين، ولا عن فساد مالي واداري كبير، بل لا يوجد شعور الخوف من الدولة ولا من مؤسساتها حتى الأمنية منها لان تلك المؤسسات محكومة بطائلة القانون ولا تحيد عنه، وهنالك قواعد قانونية حاكمة للجميع من رئيس الجمهورية الى أبسط فرد، وفي هكذا مجتمع تنعدم الإستثناءات، فالإستثناءات تغيض بطبيعتها اي مجتمع، لان الإستثناء ظلم تجده عند الطغمة الحاكمة المستبدة.

3- الأمن الداخلي: ونعني به استقرار الدولة في شأنها الداخلي بما يحقق السلام والطمأنينة وحماية المصالح العامة والخاصة وحماية استقرار نظامها الاداري والاقتصادي والحكومي، واذا ضعف الأمن الداخلي في دولة ما فسيضر بالأمن الجماعي والفردي، لان انعدام الأمن الداخلي واختلاله سيلجئ الدولة الى ان تفرض احكاماً استثنائية وعرفية مما يقيد الحريات العامة والخاصة ويشيع جواً من الصراعات السياسية، ويلاحظ هنا ان تحقيق أمن فردي وجماعي متين في اي مجتمع يخلق ديناميكية وميولاً اجتماعية وتصدياً شعبياً لكل ما يعكر صفو الأمن العام.

فالمجتمع الآمن يسعى للحفاظ على مكتسباته ضد ايّة جماعة او فئة او مليشيات او حزب او عصابة او منظمة إرهابية تعكر صفو حرياته التي يتمتع بها والتي يشعر معها بالرخاء، لذا تجد الافراد في المجتمعات المستقرة متعاونين مع الأجهزة الأمنية في الابلاغ عن اية جماعة او فرد يسبب خللاً في الأمن الداخلي.

4 - الأمن الخارجي: ويتمثل بتحقيق استقرار الدولة في شؤونها الخارجية وعلاقاتها مع الدول الأُخرى ومع المنظمات الدولية بما يضمن هيبتها وحقوق وكرامة مواطنيها حين يكونون خارج بلادهم، وكذلك العمل على صيانة الإستقلال ووحدة وسلامة أراضيها وتمتين قدرات البلاد الدفاعية والاقتصادية والسعي للأمن الغذائي المحلي.

ان السياسة الخارجية لأي بلد لها التأثير البالغ على وضعه الداخلي، ففي العراق لدينا مشكلة المجاميع المسلحة التي تتخذ من العراق منطلقاً لعملياتها كمنظمة مجاهدي خلق [1]وحزب العمال الكردستاني وبيجاك وهذه المجاميع تؤثر حتماً على علاقتنا الخارجية وكذلك الأمر في مشكلة المياه وخروج العراق من العقوبات الدوليّة ومشاكل الديون المترتبة على العراق منذ عهد صدّام والغرامات ومشكلة الملاحة البحرية والمشاكل الحدودية التي يجب حلها وفق سياسة عقلانية خارجية.

---

1 - تأسست مجاهدو خلق في المانيا عام 1965 بأندماج حركة المجاهدين (إسلاميّة) وحركة خلق (ماركسية) وتزعمها (محمد حنيف نجاد) فأصبحت ماركسية إسلاميّة!!،دخلت الحركة في صراع مسلح مع اجهزة الشاه الأمنية، وبعد انتصار الثورة الإسلاميّة على الشاه عام 1979 بعام واحد اعلنت مرة أخرى الكفاح المسلح ضد الحكومة، وتورطت بأعمال تفجيرات وعمليات إرهابية بالتزامن مع الحرب العراقية الإيرانية، وانتقلت المنظمة الى العراق في اوائل الثمانينات حيث جرى احتضانها من قبل نظام صدّام ثم انتقلت قيادتها بالكامل للعراق في عام 1986، استخدمها النظام الصدّامي في قمع الشعب العراقي إبَّان الانتفاضة الشعبية الشعبانية المباركة عام 1991، وأدخلت المنظمة في اواسط التسعينات في قائمة المنظمات الإرهابيّة لدى الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الأمريكية.

جردتها القوات الأمريكية من السلاح بعد الإحتلال الأمريكي عام 2003 وحجز افرادها داخل معسكر اشرف قرب مدينة بلد بحماية الأمريكان، وسعت الحكومة العراقية عدة مرات الى ابعادهم او اعادة توطينهم في دولة ثالثة ولم تتمكن سوى من نقلهم الى معسكر آخر بعيداً عن الحدود الإيرانية.

إستخدمت المنظمة الاراضي العراقية انطلاقاً لعملياتها العسكرية ضد إيران طيلة العقدين الاخيرين من القرن الماضي، زعيم المنظمة مسعود رجوي ورئيس الجمهورية الافتراضي لها مريم رجوي.

أما حزب العمال الكردستاني PKK فقد تأسس على يد عبدالله اوجلان عام 1978 أعلن الكفاح المسلح عام 1985 وهو حزب يساري كردي مسلح ذو توجهات ماركسية وقومية هدفه المعلن انشاء دولة كردستان المستقلة لاكثر من (22) مليون كردي تركي..

وأما حزب الحياة الحرة الكردستاني (بيجاك) فقد برز عام 1999 متأثراً بافكار الزعيم الكردي التركي (عبدالله اوجلان) وأعلن رسمياً عن تأسيسه في 4/ 4/ 2004 بزعامة عبدالرحمن حاجي أحمدي وهو كردي إيراني يحمل الجنسية الالمانية ويُعَدُّ الحزب بديلاً عن الحزب الديموقراطي الإيراني المنحل (الكومله) ويعتقد ان الحزب هو أحَد أجنحة (او حليف) حزب العمال الكردستاني، هدفه المعلن تأسيس دولة كردية مستقلة في إيران، أدخل عام 2009 ضمن قوائم المنظمات الإرهابيّة لدى الحكومة الأمريكية ووضعه العراق منذ عام 2011 على قائمة المنظمات الإرهابيّة.

ان هذه المشاكل وغيرها تؤثر بشكل كبير وخطير على مسار الأمن الوطني العام وتتفاعل معه، كما ان من واجبات الدولة في هذا المجال ضمان حماية كرامة مواطنيها في سفرهم وتطبيق سياسة المعاملة بالمثل في الرد على اي تطاول ينالهم في مطارات الدول مثلاً، ولم يعُد سراً التطاول الكبير الذي يتعرض له العراقيون الى الان في مطارات العالم والتي كان يجب ان تقابل بإجراءآت حكومية حازمة لإيقافها، فحين تطمئن الاردن مثلاً من عدم وجود هكذا إجراءآت، وتتمتع بأفضلية في سعر البترول العراقي المصدر اليها، رغم الاهانات التي يتعرّض لها العراقيّون في مطاراتها من قبيل تعطيلهم لساعات وتعقيد إجراءآت الفيزا والأسئلة الطائفيّة المستفزّة للمسافرين العراقيين، فانّها لاترعوي في الامعان بإجراءآتها التعسّفيّة ولكن لو لوّح العراق مجرد تلويح بإجراءآت اقتصاديّة ضدها لحسّنت فوراً تعاملها مع المسافر العراقي.

ان علينا هنا الاعتراف بان إسرائيل قد تصرفت بفطنة شديدة حين وافقت على ابدال جنديّها الاسير (جلعاد شاليط) بأكثر من الف اسير فلسطيني وتعمدت ان تصنع بروباغاندا اعلامية ضخمة منذ اسره الى اطلاق سراحه عاكسة للعالم تصوراً عن اهمية مواطنيها، وبذلك فقد تحقق لديهم نجاحاً في أمنهم الخارجي والداخلي والجماعي والفردي رغم ان العالم كله يدرك الجرائم الصهيونية ضد فلسطينيي الداخل والخارج.[1]

ان المسارات الأربعة التي ذكرناها (الأمن الفردي، الأمن الجماعي، الأمن الداخلي والأمن الخارجي) تعرف بمحصلتها ومجموعها بالأمن الوطني.

ولابد لنا أن نعرّج هنا لموضوعة المصالحة الوطنيّة لانها أحَد الدعائم المهمة للأمن الوطني

---

1 - جلعاد نعّوم وافيفا شاليط. مواليد 1968 وهو جندي في الجيش الإسرائيلي أسر في عام 2006 بعملية نوعية لمنظمة حماس في غزّة وأطلق سراحه عام 2012 مقابل 1027 اسيراً فلسطينياً..

المصالحة الوطنية

((قُلْ يَاأَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ)) .[1]

من عهد الامام علي عليه السلام الى مالك الاشتر :

(وشحّ بنفسك عمّا لا يحل لك، فأن الشحّ بالنفس الانصاف منها فيما احبّت وكرهت، وأشعر قلبك الرحمة للرعيّة والمحبّة لهم واللطف بهم، ولا تكن عليهم سبعاً ضارياً تغتنم اكلهم، فأنهم صنفان:- أما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق)

إنَّ النسيج الاجتماعي بين مكونات شعب ما، هو ارضية المشتركات للعيش المشترك والتي تلتحم و تتمتّن بفعل عوامل التاريخ المشترك والعدو المشترك والحب المشترك وعلاقات الدم والنسب والعادات والتراث الاجتماعي.

وحين ينتج أمن اجتماعي ونسيج قوي بين مكونات شعب ما او فئآته، فأن هذا سينتج لنا رأسمال اجتماعي تتكئ عليه الدولة كمصدر قوة للوطن والمواطن.

ففي العراق عمد صدّام وحكم البعث الدكتاتوري جاهداً للعبث بالنسيج الاجتماعي العراقي ومحاولة تغييره وتمزيقه، فقد تدخّل مبكراً في شؤون العشائر واختيار شيوخها ونصّب في احايين كثيرة ازلاماً له وشغلهم بالمشجّرات والانساب واحال نسبهُ هو شخصياً الى آل بيت الرسول عليهم السلام زوراً.

كما عبث في التوزيع الديموغرافي للمواطنين من خلال التهجير الى إيران الإسلاميّة حيث وضع نفسه ونظامه حكماً لتحديد المواطنة من عدمها وبحجج تافهة، فقد قرر مثلاً تهجيراً قسرياً للأكراد الفيلية (دون باقي الاكراد) لمذهبهم الشيعي ولهيمنتهم على سوق الشورجة الشريان التجاري الرئيسي في العاصمة، مما اضطر

1 - سورة آل عمران 64.

عدد كبير منهم الى الانضواء تحت عباءة عشائر عربيّة او الاختباء خلف تسمية عشائرهم بمسمّيات المهنة (راجع كتاب الكرد الشيعة للمؤلف).

لقد طالت جريمة التسفير عوائل عراقية الوطن وعربية القومية، بل ان معظم من سفروا هم ممن خدموا خدمة العلم، حتى ان أحَد العوائل سّفرت وتبيّن ان جّد العائلة هو من قادة ثورة العشرين في العراق!!!.

ولقد شمل التسفير الذي تكرر في عّدة حملات في الاعوام 1970 و1971 و1980 و1986 قرابة الـ ((360000)) مواطن[1] ان انتقاص دولة او نظام من مواطنة مئات الالوف من ابنائها ورميهم خارج الحدود لهو قمة العبث بالنسيج الوطني والاجتماعي.

ولم يقف صدّام عند هذا الحد في حربه لتفكيك عرى المجتمع العراقي بل صار يعبث بتغييرات ديموغرافية مناطقية، كما في حملته التي اطلقها لتشجيع انتقال عرب الجنوب الى كركوك بالإغراءات في مقابل طرد عوائل كردية من هناك ومحو مناطق تركمانيّة شيعية كمنطقة تسعين والبشير ومصادرة ممتلكاتها واعطائها للوافدين العرب، وهو الأمر الذي فعله ايضا مع كل من هجّرهم حين باع بثمن بخس ممتلكات واراضي وعقارات المهجرين لإيران، وارتضى البعض (مع الأسف) من ان يشتروها مع علمهم بأنها مغصوبة، وكانت تلك مساهمة خطيرة في خلق عقد تاريخية للعداء بين ابناء الوطن الواحد، ولعل دعاوى نزاعات الملكية خير دليل على ذلك.

كما سعى صدّام ونظامه الى اضفاء صورة مشوهة عن تمذهب الدولة في مفاصلها الاساسية وفي القيادات العسكرية واجهزة الأمن وجداول الترقيات

---

[1] - قام نظام البعث بتسفير حوالي (110000) مواطن في الاعوام من 1970 حتى 1973 وفي الاعوام من 1980-1986 سفّر صدّام (248000) عراقي واحتجز منهم فئة الشباب ممن دون (28) سنة وفوق (18) عاماً وقد قام باسقاط الجنسية عنهم ومصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة ورماهم في حقول للالغام وكان قرار التسفير اثر حادث المستنصرية وكانت اكبر نسبة للمسفرين من الكرد الشيعة، أما من احتجزهم فقد استخدم قسماً كبيراً منهم في تجارب تطوير سلاحه الكيمياوي مما ادى الى إستشهادهم ناهيك عن اعدام 17000 منهم باشراف المجرم طه ياسين رمضان النائب الأوَّل لرئيس الوزراء وقائد الجيش الشعبي آنذاك.

العسكرية وتطور الأمر الى تأسيسه قوات تختص بحماية نظامه وقصوره وحياته من عشائر محددة ومن مذهب واحد، بل انه في سنواته الاخيرة ضيّق الحلقة اكثر بحصر عناصر حماياته على من هم من مسقط رأسه واقاربه وهي حلقة من سلسلة حربه ضد النسيج العراقي.

كما سعى النظام آنذاك، الى ممارسات لا مثيل لها في العالم من قبيل تطويق بغداد في كل جوانبها بعشائر من مذهب معيّن، بل ومنع السكن في بغداد لمن لا يمتلك تسجيل نفوس ببغداد لعام 1957، بل انه حرّم السكن في مناطق معيّنة لمن ليس من سكانها الاصليين كما في الاعظميّة.

ولم يقف عبث نظام صدّام عند حدٍّ في خطواته لخلق هوّة بين مكونات الشعب العراقي ووصلت الى قممها بمحاولات مكشوفة حين كان يهدم الحسينيات والمساجد الشيعية ويضرب مرقد الحسين عليه السلام بالمدفعية في قبالة انشغاله ببناء صروح لمساجد من لون مذهبي واحد امتازت بفخامة وبذخ منقطعة النظير، وهي مفارقات اراد بها بالتأكيد تمزيق نسيج المجتمع واللعب بالورقة المذهبيّة، لا حبّاً بالمذهب السني ولكن لإيجاد حواجز بين مكونات الشعب العراقي، فقد ثبت للجميع ان صدّاماً لا سني ولا شيعي وانه يضرب بوحشيّة اي مصدر خطر يواجهه، بل انه ضرب ابناء شعبنا الاكراد بالأسلحة الكيمياوية وهم سنّة واعدم الكثير من معارضيه من ابناء المنطقة الغربية واطعم جثثهم للنمور، وكانت اقبية تعذيبه خير دليل على نظرته العادلة في توزيع الظلم والكراهية ورائحة الموت!!!.

كما كانت ماكينة النظام الأمنية تتضخّم، من خلال تجنيد العملاء والجواسيس وتوسيع الحزب الحاكم ليجعل منه اكبر شبكة جاسوسية في تاريخ العراق والعالم وشجع في حالات كثيرة، كتابة رفاقه الحزبيين لتقارير ضد عوائلهم وجيرانهم، فكان نظامه ينتج بماكنة ضخمة فائضاً من الكراهية وزرع الشكوك

وتداخل الحقوق والتفرقة والتهميش والاقصاء والذبح على الهوية القومية والمذهبية وتزوير السجلات والعبث بالتعداد السكاني.

وحين انهار النظام الدكتاتوري وحدث الانهيار الكبير للسلطة والدولة التي حكمها البعث لأكثر من ثلاثة عقود ونصف، طفت المشاكل التي اوجدها النظام الصدّامي عامداً، وبدأ واضحاً ان هنالك جماعات وعشائر وفئات وقيادات عسكرية قد وجدت نفسها خارج اللعبة السياسية وان مصالحها قد سلبت.

ولكي لا ندفن رؤوسنا في الرمال، فأن علينا ان نثبّت ان وجهاء محافظة مسقط رأس صدّام وهي محافظة صلاح الدين قد ارسلوا عبر وسطاء رسالة الى القوات الأمريكية الغازية(اثر دخولها بغداد في اوائل نيسان أبريل عام 2003) مفادها (ان المدينة تستسلم دون قتال شريطة ان لا يدخل اي من الميلشيات الكردية او الشيعية للمدينة) وهذا يعكس صورة لابد من دراستها على يد علماء الاجتماع العراقيين للقلق الاجتماعي الذي يجعل عراقياً يرضى بالأمريكي ولا يرضى بابن جلدته لاعتقاده ان الاخير معبأ للانتقام مما فعله صدّام وعشيرته.

لقد زاد الطين بلة ان القوات الأمريكية قامت اثر نصيحة بريطانية بتأسيس النظام السياسي وفق التقسيم الطائفي والعرقي كأكراد وسنة وشيعة، وهو امر زاد من الهّوة الاجتماعية ولم يساهم في ربط اواصر النسيج الاجتماعي التي سعى نظام صدّام الى تمزيقها.

ان قلة الوعي السياسي لدى قطاعات واسعة من الطبقة السياسية التي حكمت اثر سقوط صدّام، جعلت فكرة التصالح الوطني (الذي بات ضرورياً) في مؤخرة الاهتمامات السياسية رغم انها (اي المصالحة الوطنيّة) هي المؤشر الحقيقي للبلوغ السياسي للدولة ومؤسساتها وهي الوسطية في الفكر السياسي، وكان لابد من اتخاذ الإجراءآت الكفيلة بتحييد القوى والتجمّعات التي شعرت بفقدان كل شيء

مع رحيل نظام صدّام، وهو الأمر الذي تفاقم حد الحرب الاهلية عامي 2006 و2007 مما استدعى الى ضرورة العمل الجاد على المصالحة الوطنية، واستمر التخبّط الحكومي السياسي في هذا المجال رغم انشاء وزارة للمصالحة بسبب ضبابية الرؤية وعدم وضوح المراد به من المصالحة الوطنية.

ان المصالحة الوطنية تأتي عادة اثر انهيار الحكومات الدكتاتورية وتكون ضمن حدود الوطن والمجتمع (خلافاً للمصالحة السياسية التي تتم اثر نزاع دولتين) .

وهنا علينا ان نتنبه الى ان المصالحة الوطنية وفق هذا التعريف لابد ان تكون على اساس محو آثار الماضي بما يحفظ حقوق الضحايا.

ويختلف السياسيون في رؤيتهم للمصالحة الوطنية حول العلاقة بين العدالة والمصالحة وايهما تتقدم على الأُخرى لا سيما في الحالات التي يكون النسيج الاجتماعي في خطر.

مقدِّمات المصالحة

ان خطوتين مهمتين برأينا هما اللّتان يجب ان تتمّان قبل ايّة مصالحة اثر ازالة نظام دكتاتوري تعسّفي هما:

1- خطوة القضاء والتشريع

وفي هذه الخطوة يجب الاقتصاص ممن أجرموا بحق الوطن والشعب بمحاكمات عادلة وان تصدر تشريعات سياسية او اجتماعية مانعة لعودة الظلم والدكتاتورية.

2- خطوة العدالة الانتقالية

وهي مرحلة تعويضية تتوجه الى من ظُلموا لتعويضهم وتأهيلهم ضمن قوانين وتعويضات مالية ومعنوية، ويكون التوجه بالدرجة الأولى لعوائل الشهداء وللمسجونين والمبعدين عن الوطن والمفصولين السياسيين بالتوازي مع إجراءآت مصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة لمن اجرموا بحق هؤلاء وبحق أركان النظام الدكتاتوري.

ولا يمكن اجراء المصالحة ما لم تسبقها خطوتا تنفيذ القانون والعدالة الانتقالية اي خطوتا تضميد الجراح.

أن المصالحة تكون للمجتمعات التي تعيش في ظل الدكتاتورية التي انهارت، ولا تشمل من يتمردون لاحقاً على النظام الديمقراطي الجديد الذي ينشأ على انقاضها، فهؤلاء يتم معهم في بعض الحالات (العفو) وضمن ضوابط، ويكون العفو عمن لم يبدر عنه فعل جرمي مع تعهده بإلقاء السلاح دون مزايا.

وعند تطبيق خطوة المصالحة فلابد ان تُسَن قبلها قوانين وتشريعات ملزمة كي لا ينفُذُ من خلال المصالحة مرتكبو جرائم القتل والتعذيب والاغتصاب والقتل الجماعي والجرائم البشعة، وخلاف ذلك ستكون المصالحة إستخفافاً باصطلاحها وبالمظلومين وبأولياء الدم، ففي الدولة المدنية التي يحكمها القانون يكون القضاء هو وليُّ الدم وليس وزير المصالحة!!..

فالمصالحة لا تكون مع قائد عسكري شارك بقتل عشرات الآلاف في حلبجة مثلاً، ولا يمكن ان تكون المصالحة بعودته للقوات المسلحة برتبة اعلى ليكون قائد فرقة مدرعة!!! فمثل هذا الفعل يُعَدُّ ذبحاً للمصالحة وللشعب ومكافأة للمجرمين.

ان قيادات اي نظام دكتاتوري تتألف من قيادة سياسية عليا آمرة، وهذه هي المسؤول الأوّل عن الجرائم، ويساعدها المشرعون والمساندون في السلطة القضائية وهؤلاء مجرمون يجب تطهير القضاء منهم، وقيادات وسطية واخرى ميدانية تحيل الاوامر القيادية الى تعليمات لاجهزتها القمعية التنفيذية وهؤلاء مجرمون محترفون يجب تقديمهم للعدالة للنظر في موقفهم القانوني من كل جريمة،والفئة الدنيا من هرم الدكتاتورية هم التوابع وهم اصحاب الرتب الصغيرة والمواقع الحزبية والوظيفية الدنيا ويشكلون العدد الاكبر وهؤلاء هم من يجب احتضانهم والتصالح معهم شريطة عدم ارتكابهم لجرائم يعاقب عليها القانون وبالطبع فأن من الضروري إستثناء بعض رجالات الدولة (وليس السلطة) في النظام الدكتاتوري كالعباقرة والعلماء والمفكرين وسواهم.

ويجب ان تتم المصالحة وفق اطار قانوني محدد بمكان وزمان ولا تكون نهاياتها سائبة لان موضوعة المصالحة هي ملف لابد من اغلاقه ليشرع النظام الجديد بالانطلاق من خلال ترميم النسيج الاجتماعي وحشد الطاقات.

وتهدف المصالحة الى قطع الطريق على الاقصاء والتهميش للمكوّنات لا للمجرمين المنتمين لتلكم المكّونات!!، ولإلغاء وتجاوز المجتمع مشاعر الانتقام والكراهية، ومن ثم الخروج بالمجتمع والدولة من الماضي البغيض الى مستقبل مشرق وآمن لإحقاق الحقوق وخضوع الجميع للقانون، ولذلك لابد ان تجري المصالحة اثر اي تغيير في نظام الحكم ولوقت محدد ليتم بعد ذلك تجاوز المصالحة والانتهاء منها وترك اية حالات مستقبلية للقضاء والقانون ولعمل الأجهزة الأمنية.

وللمصالحة عدة اوجه منها ما هو اجتماعي كالمصالحات العشائرية والمناطقية ومنها ما هو ديني كالمصالحات المدنية والمذهبية ومنها ما هو سياسي كالمصالحة بين الاحزاب المتناحرة.

نستنتج من ذلك ان المصالحة تستدعي وجود ما يجب التصالح من اجله لمن يقع بينهم خلاف فكري عقائدي او اجتماعي او تجاوز قانوني تترتب عليه حقوق ومظالم اي ان التصالح لا يكون مع ميليشيا او مع مقاتلين فهؤلاء لهم الخضوع للقانون والقاء السلاح، وفيما ارتكبوه من جرائم فهنالك محاكم تنظر بجرائمهم حتى لو استسلموا طواعية، ولا يترتب على استسلامهم الطوعي حقوق وامتيازات بل العكس هو الصحيح، فأحياناً تعمد الدول الى سن قوانين تمنع على افراد حقاً انتخابياً لمدة زمنية وتمنع عنهم استلام مناصب محددة.

ان ما جرى خلال السنوات التي اعقبت سقوط صدّام لم يكن تصالحاً ومصالحة وطنية، وانما هو تصالح مع تنظيمات مسلحة، رغم ان الحكومة عادة لا تملك سوى ان تصدر عفواً عاماً مشروطاً عن التنظيمات التي تحمل السلاح وتدعوها لإلقائه شريطة ان تكشف تلك التنظيمات اسرار تنظيماتها وتسليحها ومصادر التسليح وما قامت به من جرائم، وان تخضع للاستجوابات الأمنية وبعد ذلك يعفى عن كل من لم يرتكب جرماً مع مراقبته أمنيا لفترة ما، قد تطول وقد تقصر ويقدم من اجرم الى القضاء.

اما ان تحمل تنظيمات إرهابيّة السلاح وتقتل وتفجّر وتتعاون مع مخابرات دول اجنبية وتحمل شعارات مذهبية بحجة التهميش (رغم ان الاتجاهات المذهبية كلها ممثلة لجمهور الناخبين وافراد منتخبين ومشاركين في السلطة) فهذه لا يمكن ان تنطبق عليها مشاريع المصالحة.

والغريب ان المسؤول الأوّل عن المصالحة وهي وزارة المصالحة التي تحوّلت بعد ذلك الى لجنة، كان يؤكّد بأن المصالحة تستثني تنظيمات القاعدة وحزب البعث اما على صعيد التطبيق فان الواقع يقول أن كل من تم التصالح معهم كانوا في فلك هؤلاء.

لقد تحقق للدولة العراقية الحصول على سجلات مجدولة لكل من عملوا في الأجهزة القمعية الصدّامية ولكل القيادات الحزبية لحزب البعث، وتشكلت بموجب ذلك هيئة اجتثاث البعث، ومن ثم استبدلت بهيئة اقل تشددا حتى في وقع اسمها وهي هيئة المساءلة والعدالة،ولكن التخبط الحكومي في تشويه معنى المصالحة انعكس وفق الشراكات السياسية والمصالح الى اركاع هذه الهيئة وشّل العمل بقوانينها وقراراتها وتشريعاتها التي قامت عليها.

فقد اضحت هيئة المساءلة والعدالة دائرة للإستثناءات وليست دائرة للقرار وحرفت عن مسارها وتم تضييع جهدها وارشيفها، فبدلا من ان تمارس دورها في احقاق العدالة ومساءلة الظلمة صار عملها حجب العقوبة عمن يستحقونها من خلال موجات هائلة من الإستثناءات، ولم تكتف الحكومات المتعاقبة باستغلال الهيئة لاستحصال الإستثناءات للقادة البعثيين والأمنيين في عهد دكتاتورية صدّام، بل وصل التجاوز الحكومي الى حد ضرب قانون الهيئة عرض الحائط، فهيئة المساءلة والعدالة لها شروط للمستثنى من قراراتها، وأوّل هذه الشروط ان لا يعود الى العمل في سبعة مواقع ووزارات هي (وزارة الداخلية/ وزارة الدفاع/ وزارة الخارجية/ وزارة الأمن الوطني/ وزارة النفط/ جهاز المخابرات/ والرئاسات الثلاث) والغريب في الأمر ان جُلّ من تم استثناؤهم من قرارات هيئة المساءلة عيّنوا في مناصب عليا بهذه المواقع الخطيرة وبالأخص في الأجهزة العسكرية والأمنية.

ان المصالحة الوطنية هي حجر الأساس في الأمن الاجتماعي العراقي بحكم الانهيار الدكتاتوري الصدّامي وفلوله وازلامه، ولكن الحط منها بمفهومها السامي والوصول بها الى حضيض التصالح مع القتلة والمجرمين وقادة البعث ومكافأتهم على تمردهم العسكري المسلح والمسارعة بإعطائهم الامتيازات والحقوق واعادتهم الى مناصب خطيرة في الدولة بأسرع وتيرة من انصاف المظلومين على ايديهم، هو ليس حجر الاساس ولكنه قنبلة موقوتة في الحجر الاساس لأمننا الاجتماعي.

ثانياً: الأمن الأقليمي

وهو الأمن الذي يبنى على تعميق الروابط المشتركة مع الدول ضمن الجوار الاقليمي، ومن اهم تلك الروابط، الروابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ان الأمن الاقليمي العراقي خطير ومهم بحكم التعدّد القومي والديني والمذهبي في العراق والمتشابه ديموغرافيا مع دول الجوار، فنحن بلد ذو حضارة عريقة وفيه تعَدُّد وتنوع قومي ومذهبي وديني وعشائري، وهذا التعَدُّد لاتحدّه حدود فلدينا الاكراد قومية كبيرة ولهم وضعهم الإداري المريح من خلال اقليم كردستان.

ولكن لابد من ان تكون لنا نظرة اقليمية استباقية وقائية بحكم وجود اكراد بالملايين في تركيا وإيران وسوريا وهؤلاء يؤثرون ويتأثرون بالبعد القومي لأكراد العراق،وكذلك الأمر بالنسبة للتركمان العراقيين و وضعهم مع وجود جوار تركي لدولة كبيرة، ناهيك عن الكرد الشيعة وامتداداتهم التاريخيّة العشائريّة في العراق وفي إيران، كما ان هنالك بُعداً قومياً وعشائرياً عربياً مشتركاً بين العراق وكل من سوريا والاردن والكويت والسعوديّة وإيران ومن الممكن ان نعزز ايجابيات هذه المشتركات لتتطور ويصبح لها بعد اقتصادي، فالعراق يمكن ان يكون سلة خضار الخليج وهذا رابط اقتصادي ولكنه يصبح رابطاً للأمن الاقليمي، وكذلك الأمر في علاقات العراق مع إيران الجارة المسلمة فهي لها ارتباطات مذهبية مع العراقيين، وتدخل هنا السياحة الدينيّة كعامل اقتصادي ضمن روابط الأمن الاقليمي، فالإيرانيون يتوافدون على مزاراتهم في العراق بكربلاء المقدسة والنجف الاشرف والكاظمية وسامراء المقدّستين وهذه سياحة وانتعاش اقتصادي و لكنها ايضا رابط يجب التنبه له في الأمن الاقليمي العراقي.

ثالثاً: الأمن القومي

لا يشترط في الأمن القومي التجاور الجغرافي ولكن يكون للبعد القومي او الترابط الفكري اهمية في الأمن القومي، ويتم تركيز الدول ذات الطابع الفكري القابل للانتشار والتوسع على هذا الأمن وتجعل له مستشارية للأمن القومي مهمتها الربط بين الأمن الوطني ضمن نظرة إستراتيجيّة اكبر بحكم النشاط الدولي الواسع والمتشعب لدولة ما مع محيطها، فإذا اصبحت دولة ما مركزاً يتحذى به في دول مجاورة او لدى شعوب دول مجاورة كمركز اشعاع فكري مثلاً،فأن مثل هذه الدولة تحتاج الى الاهتمام الاقصى بالأمن القومي بحكم كونها قطباً دولياً له ثقله ووزنه الاستثنائي، وبالتالي فان العراق لا يحتاج الى مستشارية للأمن القومي وانما الى جهد دبلوماسي على نطاق اقليمي كنطاق جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وعلاقات حسن جوار مع اهتمام في مجال أمن البلاد بالأمن الوطني الذي يشبه الى حد ما الدور الدفاعي خلافا للتوجه الأمني القومي الذي يأخذ عند الدول المستقطبة عالمياً دورا يحتاج الى طبيعة هجومية.

الأمن الاقتصادي

من عهد الامام علي عليه السلام لمالك الاشتر :

((وليكن نظرك في عمارة الأرض ابلغ من نظرك في استخراج الخراج، لأن ذلك لا يدرك الا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد و أهلك العباد ولم يستقم أمره الا قليلا.))

((ما جاع فقير الا بما متع به غني)) الامام علي عليه السلام

لقد اثبتت تجارب الشعوب وعلوم الإجتماع والدارسين لحركة التاريخ حقيقة ان توفير رغيف الخبز يبعد شبح الإرهاب،فالاستقرار الاقتصادي بلا شك مرتبط بشكل عضوي بالأمن، بل ان الأمن لا يمكن ان يستقر وسط شعوب جائعة.

يقول الدكتور عمر محمد الخطيب : (بدون أمن لا توجد تنمية وبدون تنمية لا يوجد أمن والظاهرتان مترابطتان لدرجة ان من الصعب أحيانا التمييز بينهما وكلما تقدمت التنمية تقدم الأمن وبالعكس، فكلما نظمت الدولة الامور الاقتصادية لمد المجتمع بما يحتاج اليه سيتعود المجتمع على التوفيق بين المطالب المتنافسة في اطار المصلحة الكبرى، وحينها فان درجة مقاومة المجتمع وافراده للعنف والفوضى والمهددات الخارجية تزداد بدرجة كبيرة..)[1] و لعل مقولة (عجبت لمن يدخل بيته فلا يجد قوتاً لعياله كيف لا يخرج على الناس شاهرا سيفه) أيّاً كان قائلها لم تكن تحريضية للشعوب بقدر ما هي تحذيرية للحكام.

1 - الدكتور عمر محمد الطيب الأمن القومي لوادي النيل وانعكاساته على المجال العسكري النهار للطبع والتوزيع 1989 ص 28.

لذلك نلاحظ ان يوسف عليه السلام وهو نبي مرسل ارتضى لنفسه ان يعرض على فرعون (وفرعون ليس عابد صنم بل انه مدعي الالوهية) عرض عليه ان يستلم وزارة الزراعة والمالية والتجارة لمصر تحت امرته، لأنه أدرك بعلم اللّه سبحانه ان المجاعة قادمة لا محالة (بانعدام التخطيط) وحينها ستتحول مصر و جوارها الى براكين بشرية هائجة ولذلك قدم حلوله الاقتصادية ليحافظ على الأمن قال تعالى في سورة يوسف: ((يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ (46) قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ (47) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ (48) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ)) وكذلك في قوله تعالى بمحكم كتابه في نفس السورة في الآية 55 ((قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الأرض إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ))

ان العراق بحمد اللّه من البلدان التي تمتاز بقوام و مقومات رائعين في مجال النهوض الاقتصادي سواء كان ذلك من ثروات طبيعية وأراض خصبة ومياه كافية وتزيد(برغم حرب المياه) ، وبالتالي فان سوء ادارة الدولة والفساد المستشري فيها منذ مجيء حكم البعث الى السلطة عامي 1963و1968، قد حالا دون النهوض بالواقع الاقتصادي العراقي بقفزات تتناسب ومعطياته الهائلة القابلة للتطور والنهوض السريع.

ان أحَد أهم المشاكل الاقتصادية عندنا طوال النصف قرن الماضية تتمثل بانعدام المنهج والنظرية، فإلى اليوم والخبراء الاقتصاديون يتساءلون عن هوية الاقتصاد العراقي هل هي رأسمالية أم اشتراكية أم إسلاميّة أم انها خليط غير متجانس من كل ذلك.

لقد ورث الحاكمون بعد سقوط نظام صدّام اقتصاداً احاديا هزيلا رغم بعض الومضات هنا وهناك، وزاد الحاكمون الجدد الطين بلة من خلال الصراع السياسي وانعدام التخطيط الاقتصادي وارتفاع معدلات الفساد الاداري والمالي، مما أدى الى ارتفاع معدلات البطالة والتضخم معاً وتفكك لحمة الطبقات الاجتماعية.

فكلما زادت الهوة بين الطبقات كلما سهل نفوذ الجريمة المنظمة والإرهاب والفساد حتى تبدأ المشاكل باكتساب قدرة التوليد الذاتي، وبالعكس من ذلك فكلما ازدادت الطبقة الوسطى ترسخا تماسك المجتمع، وبدونها يصبح المجتمع شريعة غاب.

ان الطبقة المهمة التي تتكون من صغار التجار والكسبة والموظفين والمدرسين وغيرهم هي كالسائل الذي يمنع احتكاك الفقرات في الجسم، فهي تمنع احتكاك الطبقات المتخمة بتلك المعدمة أي انها تمنع احتكاك الناهب والمنهوب وبوجودها تتوزع الثروة ولا تستطيع فئة قليلة ان تمتلك الثروة وتكدسها فيما يتراكم مئات الالوف من العاطلين على الارصفة.

ان الغاية من الأمن الاقتصادي في العراق تتمثل في مكافحة الفقر والبطالة والقضاء على الاثار المترتبة على ذلك والانطلاق بعد ذلك بالعراق ليصبح في مصاف الدول المتقدمة، وهذا يتم من خلال مشروع اقتصادي ينطلق من قاعدة نفطية ويؤسس لثلاث مشاريع عملاقة هي المشروع الزراعي والمشروع السياحي وربط آسيا بأوروبا، مع البناء المتواصل للصناعة لصالح هذه المشاريع الثلاث، وهو الأمر الكفيل بالقضاء على الفقر المدقع الذي يفترس سبعة ملايين عراقي، وكما قلنا فان علينا ان نركز على البوصلة الزراعية والبوصلة السياحية وبوصلة الموانيء والطرق الرابطة بين آسيا واوروربا وان نؤسس لمشاريع وتشريعات و مؤسسات لتقوية هذه الجوانب الثلاث.

ونشيد هنا بتجربة كردستان التي ادركت قياداتها اهمّية التنمية في ديمومة الأمن واهميّة الإستخبارات في استتبابه، مما جعلها متقدّمة أمنياً ومزدهرة إقتصاديّاً عن باقي انحاء العراق دون وجود مظاهر عسكرة لمجتمعاتها.

ولكي نتناول الأمن الاقتصادي بشكل يتناسب و أهميته فإننا نعتقد ان هذا النوع من الأمن هو وعاء لجوانب أمنية متلازمة لابد من تسليط الضوء عليها وهي عشرة جوانب وكما يلي: **الأمن الزراعي، والغذائي والصناعي والمالي وأمن المياه وأمن الطاقة والأمن البيئي والصحي والسياحي وتطوير الموانىء وشبكة النقل.**

اولاً: الأمن الزراعي

تسعى دول العالم دوماً الى محاولات حثيثة للوصول الى الاكتفاء الذاتي الزراعي والتأمين الزراعي كخطوة أولى على طريق تصدير محاصيلها الزراعية.

ويتم ذلك من خلال دراسة علمية للموارد الأرضية والمائية والبشرية واستثمار هذه الموارد بشكل علمي متقن للحصول على أكبر كمية وأفضل نوعية من المحاصيل الزراعية وما ترافقها من ثروات سمكية و حيوانية وصناعات تكميلية.

ان مثل هذا التخطيط يجب ان يكون أحَد أهم المهام الملقاة على عاتق حكومة بلاد وادي الرافدين في التخطيط والتوجيه بمجالات الهيكلية والانتاج وتصنيع الانتاج والمكننة والتسويق والاقتراض المصرفي، فهدف الزراعة الرئيسي هو الوصول للأمن الغذائي الذي يحرر القرار السياسي وينعكس ايجاباً على المدخولات وعلى الأمن والاستقرار السياسي.

ان اطلالة بسيطة على لغة الارقام في الواقع الزراعي العراقي كافية لتدق ناقوس الخطر في أي بلد في العالم، فالعراق يزرع فعليّاً ربع المساحة الصالحة للزراعة

فقط وبطرق بدائية بلا أية برامج حكومية موجهة وبعشوائية سائبة، لذا نرى ان أغلب انتاج العراق هي الحبوب والتمور.

ان ثلث سكان العراق يعملون ضمن البيئة الزراعيّة والأعمال المرتبطة بها، وبالتالي فان إحياء القطاع الزراعي يعني احياء لثلث الايدي العاملة في العراق ويعني النهوض بالمستوى المعيشي لثلث العراقيين وخدمة الثلثين وضمان أمنهم السياسي والاقليمي والمالي.

ان القطاع الزراعي لا يوفر اكثر من 9٪ من الناتج المحلي المرجو منه، ولو اخرجنا النفط من المعادلة الاقتصادية فإننا نحتاج الى جعل القطاع الزراعي موفّراً ل40٪ من الناتج المحلّي كحد ادنى كي نضمن ان لا يتعرض العراقيون للمجاعة!!، وهو أمر يتوجّب تداركه سريعاً خصوصاً وأنّ مشاكل الزراعة واستصلاح الاراضي عندنا تصنّف من المشاكل المؤقتة وليست المشاكل المستعصية كما في بلدان اخرى وهذا يسهّل المهمة كثيراً.

وبمقارنة بسيطة عن وضع الزراعة في العراق وإتجاهاتها المتسارعة للتدهور تاريخيّاً، فان العراق كان ينتج 75٪ من حاجاته للحبوب و90٪ من حاجاته للفواكه والخضار و85٪ من انتاجه الحيواني واللحوم وكان هذا في عام 1970 قبل اكثر من اربعين عاماً!!!

اما الان فإنّ احصائيات موثقة لعام 2011 تشير الى ان انتاجنا الزراعي قد هبط الى سد30٪ من الحاجة المحلية فقط مقابل 70٪ نستوردها، ومن 40 مليون نخلة لم تبق في العراق سوى تسعة ملايين وبتناقص مستمر.

ان وفرة الاراضي والخصوبة والمياه في العراق تثير الدهشة عالمياً قياساً للتدهور الزراعي العراقي، فالدول المجاورة للعراق وبرغم مصاعبها المائية وقلة اراضيها

الصالحة للزراعة قد تفوقت بشكل كبير علينا، فيما كان من الممكن ان يكون الخليج بأكمله سوقاً لإنتاجنا الزراعي شريطة السعي الجاد لاستصلاح الاراضي ومكافحة الآفات ونشر الوعي الزراعي والاستخدام الأمثل للمياه والأرض، ومثلما أسلفنا عن اهمية الأمن الوقائي كمقدمة للأمن العام، فان الأمن الزراعي هو مقدمة للأمن الغذائي والسياسي وهو ما يرفع من شأن العراق ويعمق شعور الدولة باستقلاليتها.

ان على الحكومة العراقية ان تخصص للزراعة أموالا أكثر من تلك التي تخصصها لميزانيتها الدفاعية، فالزراعة بترول دائم لا ينقطع، فنحن محسودون على خيراتنا ولا نشعر بها ولا بخطورة اهدارها، فيما تقوم دول بتعاون اقليمي ودخول بمعاهدات مع دول جوارها كي تستثمر اراضي فيها لتوفير بيئة زراعية تحقق الأمن الغذائي، بل ان هناك دولاً غير قادرة على ادامة اراضيها الزراعية بسبب قلة مواردها المالية والبشرية، فتقوم بإعلان مناطق حرة زراعية وتعرض فيها اراضيها الزراعية للاستثمار الاجنبي.

إنّ لدينا في العراق الأموال والموارد البشرية والمياه والأرض الخصبة لذا يجب ان تقوم في بلادنا ثورة زراعية ترافقها صناعات تحويلية تضمن تحويل جزء كبير من المنتوج الزراعي والحيواني الى معلبات للتسويق الداخلي والخارجي مما يساعد على دمج الحركة الصناعية وتكاملها مع الزراعة، والأمر ذاته ينطبق على الثروة الحيوانية والسمكية ومزارع الدواجن وسواها مما يحرك عجلة الاقتصاد العراقي نحو النمو والتكامل والاستقلال و رفع المستوى المعيشي والقضاء على البطالة وهذه كلها أهداف وطنيّة لا تتم دون تدخل مباشر و مساند في ميزانية الدولة وامكاناتها.

ثانياً: الأمن الغذائي

يرتبط الأمن الغذائي كما اسلفنا سابقاً ارتباطاً وثيقاً بالأمن الزراعي، فالأمن الغذائي مسؤولية حكومية بالدرجة الاساس من أجل سلامة الغذاء ووفرته وأن يكون في متناول الجميع، وقد شاهدنا في التاريخ القريب كيف تحكمت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بالقمح ومن خلاله في الاذلال السياسي في الشرق الاوسط وكانت امريكا تسعى احياناً لإلقاء قسم من انتاجها الفائض في البحر لضمان احتكار تصديره الى دول بأمس الحاجة الى قمحها.

اما الطريقة التي اتُّبعت في الأمن الغذائي العراقي من خلال البطاقة التموينية فهي طريقة مغلوطة، وكان استمرارها طيلة السنوات السابقة نموذجاً للنفاق السياسي والمتاجرة بمشاعر المواطنين ولقمة عيشهم.

ان ستة مليارات دولار سنوياً وهو المبلغ المخصص للبطاقة التموينية الهزيلة، مبلغ محترم لو أنه وُجّهَ لبناء قاعدة زراعية وصناعية وتسليف صناعي وزراعي.

كان على الحكومة ان توجه هذه المبالغ الطائلة لدعم الطبقات الفقيرة بدلاً من توزيع مواد غذائية رديئة وبدلاً من إشغال جيش من الموظفين والوكلاء والمستفيدين بتوزيع مواد لا يستلم المواطن أغلب فقراتها وتذهب علفاً للحيوانات.

ان الحصة التموينية صارت جسراً للفساد المالي و الاداري و اسلوباً للمال السياسي والدعاية الانتخابية،وفي قراءةً بسيطة للمشهد الاقتصادي العراقي تشير بوضوح الى ان البطاقة التموينية لم تقدم ولم تؤخر في غذاء الفرد العراقي ولا في سد احتياجاته، و صارت مكرمة الحكومة برمضان الكريم في أحَد الاعوام هي ربع كيلو عدس فقط ومن النوع الرديء، ولكن ربع كيلو العدس هذا تقف وراءه حيتان

ومافيات مالية تريد لصنبور البطاقة التموينية ان يبقى مفتوحاً ليصب ملايين الدولارات في جيوب الطبقات السياسية المرتبطة بالمافيات الاقتصادية.

لقد كان من الشجاعة والصدق ان تجري المطالبة بوقف البطاقة التموينية والغائها وشطب كل الحلقات الوظيفية العاملة عليها في وزارة التجارة والوكلاء وسواهم، وتخصيص مبلغ البطاقة التموينية الى مشاريع داعمة للفقراء والطبقات المسحوقة وتسليفهم ودعم المشاريع الصغيرة والالتفات الى المثل الصيني الجميل: (بدلا من ان تعطي الجائع سمكة إهدِه سنارة صيد) ،فأموال البطاقة التموينية مهدورة كقالب الثلج في حر تموز، و إلغاؤها فيه اغلاق لأبواب الفساد المالي والنفاق السياسي معاً.

ثالثاً: الأمن الصناعي

لا نقصد بالأمن الصناعي هنا اللوائح المراد تطبيقها في السلامة المهنية للعمال في المعامل وانما نحن نتحدث هنا عن الأمن الصناعي الاكبر.

ان الدخول الى بوابة الصناعة والتصنيع هو خطوة في منتهى الخطورة والجدية لأنه دخول محفوف بمخاطر التخطيط السيىء الذي يحيل المصانع الى كومة حديد خردة بلا فائدة.

ان أساس النمو الصناعي العراقي يجب ان يعتمد على التخطيط الواقعي وفق الامكانات والمجالات التي نستطيع ان ننافس ونبدع فيها، فلا يجب ان نفكر في مجالات صناعة السفن والطائرات والقطارات والسيارات ولا حتى في الالكترونيات التي تُعَدُّ في الدرجة الثانية، لأن مثل هذه الصناعات تحتاج الى قاعدة علمية ومراكز أبحاث وقدرات وأموال، ولا يمكن لنا مهما صرفنا من أموال وجهود ان ننافس شركات و دول لها باع طويل في هذا المجال.

إنّ تخطيطنا الواقعي يجب ان يتركز على الصناعات من الدرجة الثالثة وهي الصناعات التبديلية وتقسم هذه الصناعات الى محورين :

المحور الأوّل : ان تكون هنالك صناعات لصالح الزراعة تستطيع ان تحول الناتج الزراعي بأنواعه النباتي والحيواني الى مصنوعات كمعامل تعليب اللحوم بأنواعها والالبان ومعامل العصائر والمعلبات كالمعجون و البزاليا و حتى المعجنات، وهذا يحقق أهدافاً عدة منها تشغيل الايدي العاملة والمزاوجة بين الصناعة والزراعة وتقليل استيراد هذه المنتجات التي نرى المستورد منها لا زال يملأ رفوف الاسواق وبراداتها.

المحور الثاني: صناعات تبديلية في كل المجالات الحياتية كما في الحديد والصلب والزجاج وقطع غيار السيارات والاطارات وتجميع انواع السيارات والجرارات وسواها، وكذا الأمر في الصناعات التكريرية النفطية والبتروكيمياويات و صناعة الاسمنت ومناجم استخراج المعادن.

ناهيك عن أهمية النهوض بجانب اخر من الصناعات المهملة لدينا وهي الصناعات السياحية كالفندقة والبناء والاعمار وقطاعات الطرق والنقل والمطارات وشركات السياحة فتهيئة قاعدة صناعية وفق الامكانات العراقية ستفتح افاقا للإبداع الصناعي والجودة ورفع المستوى المعيشي الذي ينعكس ايجاباً على الأمن.

رابعاً: الأمن المالـي

ان القطاع المالي والمصرفي هو من القطاعات الخطيرة والمهمة لنهوض أي بلد، ويؤدي الانفلات في هذا القطاع الى كوارث اقتصادية و أمنية لا حدود لها وهو ما حصل بعد سقوط نظام صدّام حيث أصبح العراق مركزاً كبيراً و عالمياً لغسيل الأموال و سوقاً واسعة للمافيات العالمية بسبب عدم السيطرة على سوق المال.

ان من واجبات الدولة ان تراقب وتسيطر وتوجد الحلول للمشاكل المالية وتبعاتها كالتضخم والدورة النقدية والدخل الفردي والدخل الوطني والقدرة الشرائية والمدخرات والفوائد البنكية و سوق المال والأعمال والبورصة والاسهم والميزانية الوطنية والسيطرة على ضخ الأموال وموازنة نسبة الارباح في القروض الصناعية وترشيد وتطوير العمل المصرفي ومكافحة غسيل الأموال وتزوير العملة والتهريب والسوق السوداء والضرائب وتقليص الحلقات الوسطية الطفيلية.

فالتضخم الذي يُعَدُّ مقياساً للعملة الوطنية مقابل العملة العالمية ترى فيه ان الدول المصدّرة تسعى لإبقاء عملتها منخفضة امام العملة العالمية كي يصبح ما تصدّره منافساً في البلد المصدّر له، والعكس صحيح في الدول المستوردة التي تسعى لأن تكون عملتها مرتفعة امام العملة العالمية كي تحصل على سلع رخيصة.

وهذا يصح في التصدير والاستيراد الصناعي والتجاري غير النفطي، لان النفط له بورصة عالمية كالذهب وبالتالي فان تصديره لا علاقة له بالدينار العراقي، اي ان البلد يُعَدُّ مصدّراً و مستورداً على اساس القدرات الصناعية والزراعية خارج المنظومة التصديرية للنفط.

ومن هنا فان كل ما يصنع في العراق يجب ان يُحمى من المنافسة من خلال منظومة ضريبية على المستورَد المشابه له، وكل ما يصنع لغرض تصديره او يُستورد لخلو البلد من منافس له فان سعر صرف العملة الوطنية يكون الميزان الذي يحدد سعره ومدى قدرة المواطن على شرائه، وهذا الأمر يرتبط بسيطرة الدولة على الدورة النقدية حيث تسعى الدول الى احداث توازن بين عملتها التي تطرحها كسيولة نقدية محلية وبين سعر الصرف بالعملة الصعبة بما يضمن خفض التضخم. [1]

---

1 - وتبسيطاً للقارئ ندرج المثال التالي : لو ان موظفاً مرتبه 500 الف دينار وسعر الصرف بالعملة الصعبة 100 الف دينار لكل 100 دولار، وكانت سعر المبردة المستوردة هو 100 دولار..... فهذا يعني ان الموظف يستلم مرتباً يعادل (5) مبردات، فلو ان الدولة زادت مرتب الموظف زيادة قدرها 100 الف دينار فحينها يفرح الموظف و لكن اذا أصبح سعر الصرف مقابل الدولار 120 الف دينار مقابل كل 100 دولار فهذا يعني ان مرتب الموظف مع الزيادة لن يجعله

ان الدورة النقدية التي تشرف عليها الدولة يجب ان تكون فيها الأموال الوطنية المطروحة في السوق (النقد العراقي) لها قدرة شرائية قوية وكلما انخفضت هذه القدرة زاد التضخم فلا فائدة من زيادة نقدية تضخها الدولة كزيادات في الرواتب اذا التهمها سعر الصرف امام الدولار. فالموظف اذا كان مرتبه 100 الف دينار ويستطيع شراء عشرة مبردات يشعر بقوة مرتبه أكثر مما لو كان مرتبه مليون دينار ولا يستطيع شراء أربعة مبردات، وهنا نقول ان نقودنا ليست لها قيمة او كما يقول المواطن الآن انه عندما يخرج عملة من فئة ال 25000دينار من جيبه فإنها تطير وكأن لها أجنحة،إنّ مثل هذا الشعور يعني تضاؤل القوة الشرائية للنقد المحلي امام ارتفاع اسعار السلع المستوردة لأن ميزان سعر الصرف قد أكل النقد المحلي وهذه الحالات تزداد في البلدان التي تستورد كل شيء كالعراق وفيه يكون الدخل الفردي وهمياً ولا يسد حاجة العائلة رغم ضخامة الموارد.

ان على الدولة ان توجد توازناً منطقياً بين العرض والطلب مما يقلل التضخم ناهيك عن ان أي تطور صناعي و زراعي وأي انتاج محلي وأي تقليل للوساطات والعمولات والدلاليات ستساعد حتماً في تقليل التضخم نسبياً، وهذا ما يجعل بعض الدول تسعى الى فتح منافذ بيع مباشرة لتقليل الوسطاء و محاربة التضخم.

ان التضخم ظاهرة تنتج عن اختلال التوازن بين العرض والطلب،يكون فيها الطلب ملحاً والمعروض محدوداً، وهو حاصل حتى في الاراضي السكنية المحدودة حين يزيد الطلب عليها. [1]

←قادراً على شراء أكثر من (5) مبردات فاين طارت واختفت هذه الزيادة ؟... ان ميزان العملة الوطنية قياساً للدولار قد ابتلع الزيادة بكل بساطة، وهذا ما نعنيه بالتضخم في أبسط صوره..

1 - قطعة الأرض في حي جميلة ببغداد مثلاً باتت توازي ضعف سعر المتر في منطقة كالوزيرية مثلاً رغم ان الخدمات والهدوء في الوزيرية أكثر والشوارع أوسع و أرحب ولكن المشكلة ان المعروض في منطقة جميلة من اراض قليل جداً قياسا للطلب الواسع عليها من قبل مدينة مليونية كمدينة الصدر ولأنها باتت منطقة تجارية وبالتالي تزداد المنافسة (الطلب) فيما ان المعروض بتناقص مستمر.

ان هنالك افقاً واسعاً من التعاملات المالية لم يتم استغلاله في العراق رغم مردوداته الاقتصادية والأمنية وهو أفق تشجيع المُدَّخرات عن طريق انشاء بنوك تابعة لمنتسبي الوزارات، ومثال ذلك ان تشجع الدولة قيام بنوك أهلية خاصة بغطاء حكومي للوزارات كوزارة الدفاع أو الداخلية وكذلك باقي الوزارات،فحينها سيتم انشاء بنك خاص مثلاً بوزارة الداخلية وفيه فروع في كل محافظة و قضاء وهنا ستعمل البنوك فوراً منذ ان تشرع بفتح ابوابها في أوَّل يوم عمل، لأن الزبائن (موظفي الوزارة) جاهزون فالبنك سيكون عنده نصف مليون زبون في الداخلية مثلاً،و المنتسب سيُجبر على ان يكون له حساب يستلم فيه مرتبه، وهذا سيحرك الدورة النقدية ويشجع على الادخار، وسيتم عبر الكمبيوتر تسليم المرتبات بتوزيعها على فروع البنك الخاصة بمنتسبي الداخلية ويتم بذلك التخلص من الطريقة المستهجنة والخطيرة في نقل الأموال شهرياً بحراسات و مواكب ومصفحات كما سيقضي على ظاهرة المنتسبين الوهميين (الفضائيين) ، كما ستكون هنالك حركة مصرفية ممتازة ومميزة تشجع على التسليف والاستثمار، وسيقلل من تلف العملة الوطنية لقلة تداولها من خلال نظام الفيزا كارد وهذا الأمر سيقلل من الفساد المالي ويسهل المراقبة الأمنية.

ان مثل هذه المصارف ستجلب ارباحاً للوزارة وتقلل كادرها المحاسبي بشكل كبير وتستطيع الوزارة ان تضع ميزانيتها في هذا البنك، ولك ان تتصور التطور الكبير الذي يمكن ان يعم ويكبر من خلال تنشيط حركة البنوك و السلاسة وخفض السرقات وبالتالي من الممكن ان تكون لكل منتسبي وزارة ما مصارف خاصة بهم وتستطيع الدولة ان تعمم التجربة على كل الوزارات، كما تستطيع الدولة أن تتخذ إجراءآت ملزمة للمواطنين لتنشيط حركة المصارف كأن تأمر بتحصيل مدخولاتها من خلال البنوك (ورقة الماء والكهرباء والضريبة والرسوم والغرامات المرورية وفاتورة الهاتف وغيرها) مما يقلل الفساد المالي بشكل كبير.

ان ادخال الثقافة الادخارية والمصرفية في حياة الناس بكل مفاصلها سيكون له أثر ايجابي كبير ويسهم في ضبط ايقاع الأموال والسيولة النقدية وكذلك الأمر في تشجيع حركة البورصة المحلية كخطوة وسطية يتم من خلالها اشراك المواطن في الدخول كمساهم في الاقتصاد الوطني، حيث تساهم اسهم الشركات بشكل فعال في زيادة رأسمال الشركات الصناعية والزراعية وبالتالي تطويرها بشكل واسع من خلال المساهمة ضمن رقابة تحول دون الاحتيال على حق المساهمين وحملة الاسهم.

ويجب ان تُفعِّل الدولة مفاصلها المصرفية كافة برقابة تمنع حركة غسيل الأموال كجريمة فيدرالية يجب مكافحتها ومنعها من خلال التدقيق في حركة الأموال والعقود والارباح الوهمية ومن خلال التحويلات المالية المشبوهة، كما ان من واجب الدولة القضاء على التهريب والسوق السوداء لأن الاثنين يعتمدان على وجود بيئة سعرية مضطربة.

فلا أحَد يستطيع احتكار مادة متوفرة، ولا أحَد يستطيع ان يُهرّب للخارج مادة متوازنة سعرياً مع الدول التي ستهرب لها المادة، وبالعموم فان اية مادة مدعومة سعرياً من الدولة تكون عرضة للتهريب.

فالدولة تستورد السماد الكيمياوي مثلاً بملايين الدولارات وتوزعه مجاناً للفلاح، فتدخل حلقات الفساد المالي الزراعية في اعادة تجميعه وشرائه بثمن بخس، ومن ثم تشتري المنظمات الإرهابيّة جزءاً منه لأنه يدخل في صنع القنابل ويُهرّب الباقي بكميات هائلة الى إيران وتركيا وأذربيجان، وكذلك الحال مع المشتقات النفطية الرخيصة كالبنزين، لذا يتوجب على الدولة ان تتخذ إجراءآت صارمة في الموازنة السعرية للمعروض المحلي بحيث تجعل سعر المواد القابلة للتهريب مرتفع بما لايكون مجدياً للمهرّبين.

ولا يفوتنا الالتفات الى المهمة الاساسية للدولة مالياً والتي تُعَدُّ عماد التنمية الا وهي الموازنة العامة،حيث ان فترة ما بعد صدّام قد شهدت فورة تشغيلية وظيفية لا سيما بعد تعديل مرتبات الموظفين وعودة المهجرين والمفصولين السياسيين الى الوظائف ناهيك عن التخبط في التعيينات ذات الطابع الحزبي والسياسي واستحداث مؤسسات ودوائر وهيئات و وزارات وتشكيلات وتضخيم الأجهزة الأمنية لمواجهة الإرهاب، كل هذا ساهم في جعل الميزانية الحكومية العراقية ميزانية تشغيلية و تعويضية في 80٪ منها.

ان جزءاً كبيراً من ميزانية الدولة العراقية على ضخامتها تذهب كمرتبات لموظفين مدنيين وعسكريين، فيما تلتهم البطاقة التموينية عدة مليارات اخرى رغم رداءة نوعية المواد وحجم المساحات الطفيلية والفساد المالي والاداري المحيط بها،ثم تأتي التعويضات للمتضررين والسجناء السياسيين والشهداء وتعويضات الأموال المصادرة في زمن نظام صدّام لاسيما غير المنقولة منها.

ان على الدولة ان تزحف على الميزانية التشغيلية لصالح الموازنة الاستثمارية وان تكون هنالك حلول جذرية للتعويضات بالنسبة للمتضررين من النظام السابق، فبدلاً عن استحداث مؤسسة للشهداء واخرى للسجناء و ميزانية لفروع ومكاتب وموظفين وحلقات وظيفية وكم هائل من المعاملات الورقية، فان بإمكان الدولة ان تحسم الموضوع بالنسبة لعائلة الشهيد بإعطائهم دفعة واحدة وواحدة فقط وتكون كبيرة وممتازة تحفظ كرامتهم وتمكنهم من استثمار المبلغ بشكل جيد وينهي الملف، وكذا الأمر بالنسبة لمؤسسة السجناء السياسيين وسواها من المؤسسات وهذا سيسهم في ترشيق المؤسسات والكلف التشغيلية للعاملين في مثل هذه الدوائر.

وكذا الأمر كما ذكرنا في الأمن الغذائي سابقاً فيما يخص جيش الموظفين والحلقات الوسطية والمختصين بالبطاقة التموينية، فمن الواجب تقنين البطاقة

وتحديدها بشروط وطبقات اجتماعيّة معينة واقتراح مبالغ مغرية لمن يبغى التنازل عن حصته بشكل نهائي في البطاقة التموينية تمهيداً لسلسلة إجراءآت لإلغائها بشكل نهائي، وستثبت الايام ان الغاء البطاقة التموينية أو تقنينها لأعلى درجة سيسهم في ترشيق مؤسسات الدولة والزحف على الميزانية التشغيلية لصالح الاستثمارية في الموازنة العامة وفيه ايضا قضاء كبير على الفساد المالي الذي يحيط دوماً بسلّة الغذاء وكذلك فيه اغلاق لمنافذ كثيرة من السوق السوداء وغسيل الأموال.

ان من الضروري على الدولة ان تحدد المسار الاقتصادي للبلاد من خلال اتجاهات الموازنة العامة وان لا يتم التخبط بالقرارات التي يختلط فيها ما هو رأسمالي بما هو اشتراكي مما يشوش البناء الاقتصادي ويحيط استراتيجيات اية حكومة بالضبابية، فمن الضروري احترام البيئة العراقية الخام بشكل لا يخدش الخصوصية العراقية للفرد بالتملك مع التشجيع على الاستثمار المفيد.

ونقصد بالبيئة العراقية الخام ان الفرد العراقي يميل الى الاستملاك فهو معتاد ان يكون كل ما في بيته ملكاً له من الادوات الكهربائية الى السيارة الى البيت... الخ، فيما ترى ان الاوروبي يستطيع ان يتملك منزلاً وسيارة وأثاثاً وكهربائيات بل وطائرة خاصة بفترة قياسية ولكن من خلال الاقتراض البنكي، فتراه مشغولاً دوماً بسداد الفواتير وتكون حركته دائبة في دوّامة السداد كراكب الدراجة الهوائية الذي يكون مستقراً طالما هو سائر وما ان يقف فانه يقع!!!

اما العراقي فبرغم عدم امتلاكه لأدوات الرفاهية الحياتية واذا امتلكها فانه يحتاج الى وقت طويل ولكنه في النهاية يمتلك كل ما موجود تحت يده، لذا فالعراقي اغنى و أكثر استقرارا في هذه الخصوصية من الاوروبي و فواتيره أقل و أكثر همومه هي في الطعام والشراب والدواء، وبالتالي فان على الدولة ان تحترم هذه الخصوصية وان تضمن ان لا يقع المواطن فريسة فواتير لا يستطيع سدادها وان لا

تخلق بيئة متسرّعة تغرق المواطن بالقروض كي لا نقع في أخطاء الطريق الرأسمالي ونتجنب في ذات الوقت بيروقراطية الاسلوب الاشتراكي، وذلك في استحداث توازن من خلال اختيار فضائل الاسلوبين وفق الخصوصية النفسية للفرد والمجتمع العراقي.

كما ان من المهم ان تفعّل الدولة قطاع التأمين بكل اشكاله وتشجّع على انشاء شركات تأمين للقطاع الخاص لان مثل هذه الشركات ستساهم في تقليل المخاطر وتساهم في تشجيع الاستثمارات وتسهم في ايجاد حلول للكثير من المآزق.

خامساً: أمن المياه

الماء رمز الحياة وعنوان وجودها وبانعدامه تنعدم الحياة وما من رحلة استكشافية فضائية لكوكب ما الا ومن أولوياتها في البحث عن عوالم اخرى البحث عن وجود مياه في هذا الكوكب ام لا.

ان الوعي المائي للعراقيين قد ظل في سبات وخمول وكانت الصدمة الأولى للعراقيين منذ اربعة عقود حين ساهم بناء سد مياه في سوريا بقطع جزئي عن نهر الفرات و كادت ان تقوم حرب بين البلدين بسبب الضرر الجسيم الذي أصاب الثروة الحيوانية والنباتية آنذاك.

وقد برزت مشكلة المياه على السطح في العراق كجزء من مشكلة عالمية في العقدين الاخيرين من خلال تحكم تركيا بمصادر المياه العراقية حتى برزت مقولة الماء مقابل النفط.

لقد حذر تقرير للبنك الدولي عام 1993 من ان متوسط الفرد السنوي من الموارد المائية المتجددة والقابلة للتجدد في الدول العربية (عدا المياه الجوفية) سيصل في

عام 2025 الى (667) مترا مكعباً بانخفاض 80٪ عن حصة الفرد عام 1960 حين كانت حصة الفرد (3430) متراً مكعباً من المياه اي بتناقص 1. 4٪ سنوياً، علماً ان المعدل العالمي يقاس على أساس ان نصيب الفرد السنوي من المياه في أي بلد يعاني من ندرة المياه يتراوح من 1000 الى 2000 متر مكعب، ما يجعل ثلاثة عشر بلداً عربياً ضمن هذه الفئة.

ان معدل موارد المياه المتجددة في الدول العربية هي 350 مليار متر مكعب ويشكل 35٪ منها مياهاً تأتي من خارج هذه الدول وهي دجلة والفرات والنيل،فنهر النيل يوفر 56 مليار متر مكعب فيما توفر دجلة 38 مليار متر مكعب في العراق يليها الفرات الذي يوفر 25 مليار متر مكعب في العراق وسوريا. وهذ يعني ان العراق ومصر هما في مقدمة بلدان المنطقة من حيث الثروة المائية الكبيرة.

لقد خصّ البارئ سبحانه العراق بنهرين عظيمين و بمخزون هائل من المياه الجوفية، كما ان الموقع الجغرافي للعراق يجعله في نهاية مصب هذين النهرين مما يعني انه لا يحاسب دولياً في حال استغل كامل المياه حتى لو منع اية قطرة من ان تصل للبحر وهذه ميزة لم يفكر أحَد من المخططين المختصين ان يجعلها فرصة لحلول جذرية طويلة المدى لأزمة المياه المتكررة في العراق.

ان الزراعة المروية العراقية تحصل على نصيب الاسد من مياه دجلة والفرات، حيث تصل نسبتها الى 88٪ يليها الاستخدام المنزلي الذي يصل الى 6. 9٪ من المياه و5.1٪ المتبقية تذهب للقطاع الصناعي.

ان على الحكومة الإلتفات الجاد لوضع الخطط العلمية فيما يخص تقنين الاستهلاك وترشيده وتخزين المياه ومكافحة التلوث ونعتقد جازمين من ان حل ازمة المياه الذي تأخر طويلا يحتاج الى حلول مثلى أهمها بناء عشرين سداً نصفها على نهر الفرات و نصفها الثاني على نهر دجلة وتلحق بهما عشرون بحيرة صناعية لخزن المياه،

ومحطات لتوليد الطاقة الكهربائية وبحسبة بسيطة فان العراق يحتاج الى 60 مليار دولار للوصول الى أمنه المائي المثالي على أساس تكلفة 3 مليارات دولار لكل سد.

ان هذه الخطوة الجبارة ليست بخطوة خيالية حالمة، وانّ تأخُّرنا في تبنيها سيزيد من مشاكلنا الاقتصادية والزراعية والبيئية والسياحية تعقيداً.

ان من شأن البحيرات الصناعية خلق بيئة سياحية يتم تطوير مستلزماتها بالفنادق وتشجيع الاصطياف ورفد كبير للثروة السمكية والقضاء المبرم على ملوحة التربة واحياء الاراضي الزراعية كافة على طول العراق وعرضه، مما يهيئ العراق ليكون سلة الغذاء لدول الخليج بلا منافس.

ولا يفوتنا ان نشير الى ما لهذه السدود وخزانات المياه من فائدة قصوى في حل أزمة الطاقة الكهربائية (الكهرومائية) الزهيدة والبيئية. ويكون الحل الذي ذكرناه مثالاً يحتذى اذا ما رفدناه ببرامج كبيرة لترشيد الصرف المنزلي والصناعي والزراعي واستخدام التقنيات الحديثة كتقنية التنقيط مثلاً.

سادساً: أمن الطاقة

رغم ان انتاج الطاقة في جميع دول العالم هو من المشاريع الإستراتيجيّة التي تشرّع لها القوانين ضد كل من يتسبب في الاضرار بها فان حكومة البعث وعقلية صدّام كانتا تتعاملان مع انتاج الطاقة على انها من اسرار الدولة العليا.

ورغم ان العراق فيه مناجم فحم ومعادن نادرة كالكبريت والفوسفات الذي يُعَدُّ العراق الثاني في المخزون منه عالمياً بعد المغرب وغير ذلك، الا اننا وللأسف ومنذ عقود ركزنا على البترول دون سواه، ولكن هذا التركيز تحول لدى صدّام الى هاجس أمني من شعبه بالدرجة الأولى وليس من أطماع المستعمرين،فقد كانت

تقارير وزارة النفط والمبيعات وتفاصيل الحقول النفطية والغازية من اسرار الرئيس الشخصية، وانعكس الأمر على الافراط في الحساسية السياسية والأمنية بالتعامل مع المؤسسة النفطية فكانت من أهم قرارات صدّام ان جعل المؤسسة النفطية ومعاهدها وكل ما يتعلق بها مشروطة بالانغلاق على المنتمين لحزبه وأجهزة مخابراته.

لقد وصل الهاجس الأمني في بناء المؤسسة النفطية فنياً و ادارياً و طوبوغرافياً لدى صدّام الى قمته في بناء الانبوب الإستراتيجي النفطي العراقي، فبرغم ان الحقول النفطية العراقية كلها كانت في شرق العراق جغرافياً فقد عمد صدّام الى مد انابيب النفط الإستراتيجيّة التصديرية في غرب العراق مما أدى الى خسارة مالية ضخمة بسبب زيادة أطوال الانابيب 200 كيلومتر زيادة على الطول الطبيعي المختصر لأسباب ديموغرافية أمنية حيث انه لم يكن يأمن على انابيبه التصديرية من سكان شرق العراق(انظر ملحقات الكتاب)

بل أنه عمد الى جعل الخزانات العملاقة للنفط وأكثر مخازن النفط في بيجي رغم ان 90٪ من النفط ينتج في البصرة!!!، كما ان المشاكل السياسية والأمنية قد دعت صدّام الى تصدير النفط عبر تركيا وسوريا وسواها وعدم تصديره عبر الكويت والخليج وإيران رغم انها تبعد اميالاً محدودة عن البصرة مصدر النفط العراقي الرئيسي!!! وكان هذا طبعاً بسبب الخلافات السياسية.

ورغم ان العراق من الدول التي سيبقى في باطن ارضها البترول لعقود طويلة مستقبلية الا ان اخر تحديث للمؤسسة النفطية العراقية كان قد تم قبل 38 عاماً أي في عام 1974، فكل دول العالم نقبت كل اراضيها شبرا شبرا الا العراق الذي لم ينقب منذ قرابة أربعة عقود.

وطيلة عقود لم يتم الالتفات الى الميزات الهائلة التي يتميز بها العراق نفطياً عن سواه من البلدان النفطية العملاقة، فالعراق من ارخص بلدان العالم في كلف

استخراج البترول والغاز من أرضه لان أرض العراق منبسطة غير رملية والبترول فيها قريب من سطح الأرض، وهذه الميزة يفتقدها البترول السعودي بسبب طبيعة الأرض الرملية وتفتقدها بلدان نفطية مهمة كإيران و روسيا لان البترول فيها يقع في أراض جبلية مرتفعة و وعرة.

رغم كل ذلك فالعراق لم يستفد للآن من تصفية بتروله لقلة المصافي وقدمها، اذ ان من الكارثي ان يعاني بلد كالعراق من أزمات في المشتقات النفطية، كما ان العراق يفتقر الى أهم وأعظم صناعة رائدة وهي صناعة البتروكيمياويات المرتبطة عضوياً بالبترول كمادة أساسية لها، ناهيك عن عدم استغلال الغاز المصاحب للبترول ولا لحقول الغاز العملاقة لا في التصدير ولا في شبكات الغاز المنزلية او الصناعية، ففيما تتقرض شيئا فشيئا أنابيب الغاز المضغوط من حارات بلدان غير نفطية كمصر ولبنان فان العراق لا يزال يعتمد 100٪ على الطريقة البدائية في وقود المنازل والمعامل وفي التدفئة المنزلية.

ان على الدولة ان تسير بخطوات متسارعة لتنقيب كامل الاراضي العراقية وتطوير الاستثمار في القطاع النفطي وبناء المؤسسة النفطية وفق إستراتيجيّة اقتصادية سليمة وبناء الصناعات التكاملية مع النفط كالصناعات البتروكيمياوية وبناء المصافي الحديثة و تنويع منافذ تصدير البترول و المساهمة في بناء اساطيل بحرية ناقلة له، والاستفادة المثلى من الغاز الطبيعي داخلياً للمواطنين والمصانع، وخارجياً للتصدير، وكذلك ضرورة الارتقاء بالكوادر البشرية وانشاء جامعة خاصة بالبترول والصناعات التخصصية النفطية استكشافاً و استخراجاً و تصنيعا وتقنيات.

والاهم من كل ذلك وكما أكدنا في مقدمة حديثنا عن الأمن الاقتصادي على ضرورة استخدام القاعدة المالية النفطية الضخمة والتي لا تزال هي العمود الفقري للمردودات المالية العراقية في تطوير قطاعات الزراعة والموانيء والنقل والسياحة.

كما ان هنالك مفصل رئيسي مهم في أمن الطاقة ونعني به الطاقة الكهربائيّة، فمنذ عام 1990 والعراق يعاني نقصاً حادّاً في انتاج الطاقة الكهربائيّة، وكان البعض من اهالي العاصمة بغداد يتصوّرون ان وضع الكهرباء كان افضل في عهد صدّام وهذا مردّه الى ان صدّام كان يعاقب بقطع الكهرباء الكثير من المحافظات، وكانت الكهرباء في احايين كثيرة من حصّة بغداد فقط وتُقطع عن المحافظات لأشهر كاملة.

وازدادت الحاجة للطاقة الكهربائيّة بعد سقوط النظام عام 2003 ووصل القطع المبرمج للتيار الكهربائي الى معدلات تعدّت ال18 ساعة قطع لاسيما بعد ان اصبحت الكهرباء مطلب كل المحافظات ولم يعُد ممكناً استئثار المركز بها ناهيك عن إستهداف الإرهابيّين لابراج نقل الطاقة الكهربائيّة وزيادة تصحّر العراق وارتفاع درجات الحرارة في الصيف لقرابة ال55 درجة في شهري تموز وآب (يوليو وأغسطس) ناهيك عن إنّ ارتفاع القدرة الشرائيّة التي اتت بعد تعديل المرتّبات زادت من إقدام المواطنين على شراء الأجهزة الكهربائيّة بشكل لايتناسب مع قدرة الانتاج الكهربائي لاسيما وأنّ الكثير من تلك الأجهزة هي من النوعيّات غير الموفّرة للطاقة ومن مناشيء رديئة في ظل انعدام الرقابة، كل ذلك ادى الى انهيار واقع الكهرباء في العراق.

واذا اخذنا بنظر الإعتبار الحاجة الملحّة لتطوير المصانع والاستثمار فهذا يعني ان النقص في الطاقة الكهربائية قد اصبح عقبة كبيرة جداً امام اي تطوّر للانتاج، فالانتاج لعام 2012 كان 8000 ميغاواط في احسن احواله فيما يحتاج العراق الى 30000 ميغا لعام 2010 وفق تقديرات بيوت الخبرة العالميّة، وهي تقديرات علميّة ومبنيّة على معادلات منطقيّة، فنفوس العراقيين هي 30 مليون مواطن وبمعدّل ستة ملايين اسرة تحتاج في المتوسط الى 18000 ميغا وفي الذروة الى 24000 ميغاواط فيما تستهلك مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة والصحة 6000 ميغا، وتضيف

الدراسات نسبة 3٪ كزيادة سنويّة طبيعيّة للاستهلاك بما يعني ان العراق يحتاج الى 35000 ميغا عام 2015 والى 43000 ميغا واط عام 2020 ، بينما تشير اكثر التوقعات تفاؤلاً ان الانتاج العراقي للطاقة الكهربائيّة قد يصل الى 15000 في عام 2013.

ولكل ذلك يجب التوجه الفوري للخصخصة في بناء المحطات وضرورة اخراج الكهرباء من مركزية التوزيع أي ان تكون لكل محافظة او مجموعة محافظات طاقتها الكهربائيّة وانتاجها وتوزيعها الخاصيّن بها، والتوجه الى الاستغلال الواسع للطاقة الشمسيّة وطاقة الرياح كما ان بناء السدود سيسهم بشكل وافر في زيادة الانتاج للطاقة الكهربائية (راجع أمن المياه) كما ان من الضروري اعتماد مبدا التسعيرة التصاعديّة حسب الاستهلاك والتقليل من الطاقة الملوثة للبيئة.

سابعاً: الأمن البيئي

منذ الثورة الصناعية وما تبعها من تأثيرات بيئية بطيئة وغير محسوسة في عمر الكوكب، فان الصرخة الأولى والواضحة لمخاطر البيئة بدأت في العصر الحديث عام 1972 في مؤتمر استكهولم تحت عنوان الإنسان والبيئة.

ولكن الخطوات ضد مخاطر البيئة ظلت متعثرة ومتأخرة حيث ان اللجنة العالمية المنبثقة عن المؤتمر لم يلتئم شملها للانعقاد الا بعد عشرة اعوام في 1982، ومنها انطلقت وثيقة العمل السياسي البيئي المشترك. ومر عقد اخر من الزمان حيث مؤتمر ريودي جانيرو عام 1992 للتنسيق الدولي لمواجهة كوارث البيئة، وبعد ذلك تحركت الامم المتحدة لتبدأ بإصدار تقارير سنوية عن البيئة بعنوان (دولة المستقبل) منذ عام1997، و رغم ذلك فان الأمن البيئي لم يدخل للآن في قرارات الأمم المتحدة.

ان الأمن البيئي صمام أمان للأمن العام،فكثيراً ما كانت المخاطر البيئية مخاطر حقيقية على الحياة البشرية كما في الكوارث الطبيعية والبشرية الصناعية

بسبب سوء الادارة والاخطاء في تصميم المشروعات كما حصل في كارثة تشرنوبل في الاتحاد السوفيتي السابق، اضافة الى الافراط البشري والصناعي في استخدام وافراز الملوثات البيئية التي سببت خلال عقود الى نقص مناعة الغلاف الجوي وبروز ظاهرة الاحتباس الحراري.

ان اخطر مشاكل البيئة في العالم مصدرها الكثافة السكانية الهائلة على الكوكب والعمليّات العسكرية التدميرية والتجارب النووية والاستعمال المكثف غير العلمي المستخدم لزيادة المنتوجات الزراعية من خلال الاسمدة الكيمياوية، اضافة الى المخلفات الصناعية وعدم التزام الدول الصناعية الكبرى والناشئة بالمعايير العلمية الداعمة لصحة الإنسان في منتوجاتها الصناعية كعوادم السيارات والمصانع العملاقة.

ان من أهم مظاهر المخاطر البيئية في العراق هي ظاهرة التصحر والتي ساهم نظام صدّام في تجذرها من خلال اهمال زراعة الاشجار والاطواق الخضراء واهمال استصلاح الاراضي وتدمير النخيل وانهيار أعداده بشكل مريع من 40 مليون نخلة الى تسعة ملايين نخلة مما يوجب حملة وطنية سريعة لإنقاذ ما تبقى وزرع فسائل جديدة، كما عانى العراق من ويلات الحروب و دمارها لدرجة ان ربع الالغام الأرضية في العالم موجودة في العراق، ناهيك عما فعلته مغامرات صدّام العسكرية المدمرة مع دول الجوار واثرها في تعرض الاراضي العراقية للقصف بكل اشكاله، وكان من اثار ذلك اليورانيوم المشع الذي ضاعف بشكل كبير من حالات السرطان والتشوهات الخلقية الولادية، كما ان النظام ذاته لم يتورّع عن ضرب شعبه واراضيه بالأسلحة المحرمة كما في حلبجة والأهوار، كما ساهم نظام صدّام بفاعلية في جرائم التغييرات البيئية كجريمة تدمير الأهوار مما تسبب في تغييرات مناخية وانقطاع الطيور المهاجرة وتدمير الثروة الحيوانية والسمكية هناك.

و يعاني العراق بسبب نقص المساحات الخضراء او الاحزمة الخضراء للمدن مما جعله في مقدمة الدول التي تتأثّر بالغبار والاتربة والعواصف، كما ان عدم وجود سيطرة نوعية حقيقية وغياب الرقابة الصناعية ادت الى تلوّث بيئي كبير جراء غازات المصانع كمصانع تدوير البلاستيك المعاد ومعامل الطابوق وغيرها، وبالتالي فان التغييرات المناخية والبيئية المتردية تحتاج الى وقفة حكومية جادة ومعالجات سريعة في الجوانب السلبية التي ذكرناها والتي يجب ان يتم تلافيها بهمة عالية وخصوصاً ازمة الالغام الخطيرة على حياة الإنسان بشكل مباشر والمانعة لاستغلال اراض واسعة وخصبة من العراق اذ أن ربع الالغام المزروعة في كل العالم موجودة في الاراضي العراقية، كما ان من الضروري ادخال التقنيات الحديثة لتدوير النفايات بالتوازي مع رفع الوعي البيئي والصحي.

ثامناً: الأمن الصحي

كنا قد تحدثنا في الفصل الأوّل من كتابنا في باب الأمن الوقائي من ان اساسه مقولة (الوقاية خير من العلاج) والحقيقة فان هذا الاصطلاح يأتي في المقام الأوّل واللافتة العريضة للجانب الصحي في حياتنا، ويرتبط الأمن الصحي بشكل وثيق بالأمن الاقتصادي، فالمجتمع الخالي من الاوبئة هو مجتمع نشيط ومنتج ويستطيع ان يحقق نمواً اقتصاديا عالياً.

ان الأمن الصحي من واجبات الدولة الأولى أيا كان نظامها السياسي وأيا كانت نظريتها الاقتصادية، حيث لم يقتصر التامين الصحي للمواطن على الدول التي طبقت النظم الاشتراكية وانما أصبح تأمين صحة الإنسان عنواناً تتبارى الدول المتقدمة للبروز فيه وتطويره، فنلاحظ ان أحَد أهم مشاريع الرئيس الأمريكي (اوباما) الى الكونغرس كان مشروع الضمان الصحي رغم اننا نتحدث عن امريكا راعي الرأسمالية في العالم.

ان من واجبات الدولة كفالة مواطنيها ورعايتهم صحياً وتوفير الوسائل الوقائية والعلاجية من الأمراض والاوبئة، فبعض الاوبئة تُعَدُّ أخطر من الكوارث الطبيعية ومن الزلازل وتشكل هاجساً ينتزع حالة الشعور بالأمن لدى المواطن والمجتمع كما هو الحال في مرض الايدز مثلاً.

وتجابه العراقيين ثلاثة مخاطر صحية رئيسية :

1. **الأمراض الوبائية:** كالإيدز وانفلونزا الطيور وانفلونزا الخنازير وهي من الأمراض الوبائية التي تحمل اشارات حمراء عالمياً. وقد ساعد على انتشار هذه الاوبئة في العراق ثلاثة عوامل مهمة كما نرى :

أ. الانفتاح غير المنضبط على الاجانب وهذا اتاح سهولة انتشار هذه الأمراض وهذا ما نراه بشكل واسع في انتشار الايدز في كردستان.

ب. ورود العمالة وخدمة البيوت الاجنبية الافريقية والاسيوية بدون ضوابط الى العراق وهؤلاء جاءوا من بيئات تنتشر فيها بعض هذه الأمراض كالسل والايدز وغيرها.

ج. ان المجتمع العراقي مجتمع محافظ يخجل فيه العراقي التصريح باي مرض ترتبط بعض اسبابه بالجنس، فالمجتمع ينظر للمصاب بالإيدز انه شاذ جنسياً وبالتالي فالمصاب به مستعدٌ لمواجهة الموت على العار رغم ان اسباب الايدز قد تكون بنقل دم ملوث او نيدل ملوّث.

2. **الأمراض المزمنة والسرطانية:** انتشرت في العراق تحديات صحية كأمراض السرطان والتشوهات نتيجة الاستخدام المفرط لليورانيوم المنضب المحرم دولياً والذي استخدمته القوات الأمريكية منذ حرب الخليج عام 1991 و زادته قواتهم في حربها ضد صدّام عام 2003، وخلال احتلال العراق. فيما ازدادت امراض

الدم كالضغط والسكر وهي امراض تنبع من التوتر المصاحب للانهيارات الأمنية وللازمات الاقتصادية الاجتماعية كالإحباط المالي والبطالة والتضخم.

3. **الأمراض الاخرى :**وهي المرتبطة بالأحوال الجوية كالربو وسوء التغذية وغيرها.

وبالعموم فان من الضروري ان تركز الدولة على التوعية الصحية وتوفير اللقاحات للأطفال وتوسيع وتطوير التامين الصحي الحقيقي ومتابعة الاوبئة ولاسيما في المطارات والمنافذ الحدودية والحد من الاستيراد العشوائي للأدوية الرديئة وذات المناشئ المجهولة.

كما يجب على الدولة الاهتمام بشريحة الطبقات الفقيرة وهي الطبقات المتضررة صحياً بالدرجة الأولى بحكم طبيعة السكن وسوء الصرف الصحي وعدم قدرتها على الحصول بشكل كاف على الماء الصافي الصحي، واختلاط تلك المساكن بالورش والمعامل الاهلية الصغيرة غير المرخصة وسوء التغذية المرتبط بالوضع الاقتصادي، ناهيك عن الحر اللاهب المصحوب بالانقطاعات الطويلة للتيار الكهربائي.

كما ان على الدولة الاهتمام بالخبراء والاطباء وايقاف هجرة العقول والعلماء وتوفير الادوية المجانية للمصابين بالأمراض المزمنة وبناء مستشفيات تليق بآدمية الإنسان،ففي كل العالم المستشفيات الحكومية صروح بارزة و معالم حضارية.

ان من واجبات الدولة توفير المستشفيات المتنقلة في القرى والارياف والمناطق النائية ودعم الارشاد الصحي والنفسي لكبار السن والحوامل والمعاقين والايتام والارامل والمتقاعدين.

كما لا يقف واجب الدولة عند حدود صحة الإنسان المباشرة، فعليها الاهتمام بأمراض الحيوانات ومراقبة تلقيحها وعلاجها كالحمى القلاعية و جنون البقر و أمراض النباتات من خلال رعاية المزارعين و مربي الحيوانات والاسماك.

تاسعاً: الأمن السياحي

يُعَدُّ الجانب السياحي من الجوانب المهمة الاقتصادية والرئيسية في العراق التي لو توافرت لبلدان اخرى لكفتها مؤونة الازمات الاقتصادية بلا زراعة ولا نفط، وهذا امر لا نبالغ به اذا ما أدركنا عِظم المقومات السياحية العراقية بمستوياتها الثلاث التاريخية المتمثلة بالآثار كأقدم وأعرق حضارة عرفتها البشرية وفيها كنوز ومواقع أثرية فريدة لا حصر لها سواء كان منها في التاريخ السحيق كحضارة بابل وسومر وأكد واشور وفارس، أو من الاثار الإسلاميّة لما بعد الفتح الإسلامي كاثار الدولة الاموية والعباسية والمغولية وحتى العثمانية، وكذلك فان السياحة الطبيعية التي يتمتع بها العراق كالمناطق الجبلية في كردستان والأهوار في جنوب العراق وكذلك مناطق الصيد الشاسعة في الجزيرة اضافة الى ينابيع المياه الكبريتية الطبية.

و كذلك الأمر بالسياحة الدينية التي يمتلك فيها العراق حظاً وفيراً قل ما وجد في أية بقعة في العالم كمراقد الانبياء والائمة المعصومين وأئمة المذاهب الإسلاميّة ورجالاتها. فالعراق هو موطن للكثير من الاديان وفيه من المزارات المقدسة لليهود والايزديين والصابئة، ناهيك عن الاديرة التاريخية للمسيحيين، ويضاف الى ذلك ان في العراق أندر و أعرق متحف يحوي خلاصة اللبنات الأولى لتشكيل الحضارات.

ان كل المواقع التي تحدثنا عنها تحتاج الى ثورة علمية واقتصادية لاستثمارها بالشكل الامثل لتنتج للعراق واردات مالية وقدرات جذب سياحية تجعل العراق في مصاف الدول السياحية الأولى في العالم، ناهيك عن الامكانية الواقعية لتطوير

مناطق سياحية بحرية في البصرة وامكانية بناء منتجعات سياحية على البحيرات الطبيعية و الصناعية.

ان صناعة السياحة تحتاج الى أموال طائلة و جهود جبارة لتؤتي اكلها، والأمر يحتاج الى بناء قاعدة سياحية تتوفر بموجبها كافة المستلزمات الجاذبة للسياح كالفنادق والباصات الحديثة والتطوير الجذري الحقيقي للمرافق السياحية وايجاد تنمية بشرية متطورة القدرات ومواكبة للتطور العلمي السياحي، وهذا الأمر يحتاج الى تمويل ضخم مدعوم برؤية وطنية للنهوض بقطاع السياحة ويشتمل على اشاعة ثقافة تقبل السواح والاجانب، وضمان أمنهم وراحتهم.

ويحتاج الأمر الى تشجيع مكاتب السياحة على التطور ومواكبة النهضة السياحية المفترضة، وهو امر سنحتاج فيه الى المعاهد السياحية بشكل كبير،وبالامكان الافادة القصوى من الكثير من العراقيين الذين هربوا من جحيم صدّام والذين لم يخل منهم بلد في بقاع الدنيا،فهؤلاء يستطيعون ان يكونوا قاعدة جيدة للتنمية البشرية في الجانب السياحي بحكم اللغة ومعرفتهم بطبائع وإحتياجات السواح الاجانب.

وستوفّر الثورة السياحيّة ملايين فرص العمل للعاملين في مجال الفندقة والسياحة والارشاد السياحي والترجمة والفنيين في ورش النجارة والمشغولات السياحية بكل انواعها، وستشجع على الطباعة السياحية التي يجب ان يتم توفيرها بكل انواعها كدليل للسواح.

وكذا فان البنية التحتية للسياحة ستكون عاملاً قوياً اضافياً لامتصاص البطالة وفي تشجيع الاستثمار بحكم ما يتطلبه الأمر من بناء منشات سياحية وتحديث للطرق ومد شبكة سريعة وحديثة وسكك حديدية و وسائط نقل مختلفة بما فيها الوسائل النهرية التي تُعَدُّ من الوسائل المطمورة في العراق رغم ما منّ اللّه سبحانه بها

من وسائل نهرية ممتدة لمناطق شاسعة من العراق كدجلة والفرات التي اذا ما تم كَريها والاعتناء السياحي بضفافها فإنّها ستكون باباً سياحياً و تجارياً هائلاً في السفر النهري وصولاً الى بوابة الخليج والعالم.

بالأضافة الى امكانية استغلال مجرى دجلة ببغداد كإمتداد سياحي مليء بالمنتجعات والمرافق السياحية الحيوية والذي نستطيع استغلاله للنقل النهري السياحي او الخدمي لنقل الركاب وكذلك فان تطوير السياحة يحتاج الى تطوير الخطوط الجوية والمطارات مما سيوسّع الاستثمار في هذا المجال.

ان الارتقاء بالسياحة سيفتح افاقاً واسعة للتطوير العقاري والخدمي للعراقيين وللسياح وسيحدث نهضة حضارية وقفزة اقتصادية تتيح للعراق وفرة بالعملة الصعبة، عدا عن انه سينعكس ايجابا على موقع العراق السياسي والاقليمي والدولي.

ان النهوض بالواقع السياحي امر بالغ الأهمّية ويجب ان يكون مع مجال تطوير الزراعة والموانيء والطرق الرابطة بين آسيا واوروبا في المقام الأوّل من اهتمامات الدولة وهي الجوانب التي من الواجب الاسراع باستثمار أموال النفط العراقي فيها.

ولا يفوتنا هنا ان تطوير الواقع السياحي يحتاج الى استقرار الواقع الأمني وبالتالي فان السياحة والأمن كل منهما يكمل الاخر فالحفاظ على السياحة و السواح و ديمومة التدفق السياحي المتطور يحتاج الى تقوية الأجهزة الأمنية لمراقبة الامواج المليونية التي يمكن ان تتدفق على العراق من السياح الاجانب.

ان السياحة نفط لا ينضب ومجال تطويرها في العراق لا حدود له، واذا ما ركز العراق على السياحة فسيجني العراقيون اقتصادياً عوائد هائلة ترفع من المستوى الاقتصادي للبلاد بقفزات كبيرة وعظيمة وتساعد على سد الفوارق العمرانية بين

بغداد والمحافظات من خلال الاهتمام العمراني والسياحي الذي يمكن توفيره في محافظات العراق المليئة بالمواقع السياحية المهملة.

ان الواقع السياحي الحالي هو واقع متخلّف، فالاهتمام مقصور في نطاقات ضيقة ومحدودة بالسياحة الدينية للمراقد المقدسة، وحتى هذا الاهتمام لم يأخذ طابعاً علمياً ولايزال يُدار بطريقة بدائية وكيفية لا تتناسب مع اهمية المزارات الدينية لكل الاديان والمذاهب، فبعض الدول التي أدركت أهمية مزاراتها جعلت من تلكم المزارات مؤسسات عملاقة لها باع وتأثير اقتصادي.

ان علينا ان نستفيد من تجارب الدول التي احالت مدنها الى مدن سياحية رغم انها لا تمتلك مزارات سياحية ومواقع أثرية بالأهمية والتنوع كما هو عندنا كسنغافورة والامارات العربية المتحدة ومصر وإيران وغيرها.

اننا نستطيع من خلال تدوير قسمٍ من أموال النفط لخدمة الواقع السياحي في بلادنا ان نعيد تحريك عجلة الاقتصاد العراقي بشكل جبار ومؤثر في الواقع العراقي وأكاد أجزم اننا بالمجالات التي ذكرناها ومنها السياحة لن نقف عند حاجز امتصاص البطالة بل اننا سنحتاج الى مئات الالوف بل وملايين من العمالة الاجنبية لتسيير عجلة الحياة الاقتصاديّة في العراق.

عاشراً: قطاع النقل والموانىء

ان للعراق ميزة جغرافية فريدة من حيث موقعه كرابط استراتيجي بين اوروبا وآسيا في أقصر نقطة بحكم انه يقع في رقعة جغرافية صغيرة نسبياً اذا ما قيست بإيران والسعودية المترامية الاطراف.

ان أيّة سفينة شحن بضائع تخرج من آسيا لأوروبا فإنها مجبرة الى الالتفاف عبر المحيط الهندي الى مضيق باب المندب ثم اختراق البحر الأحمر مرورا بقناة السويس فالبحر الابيض وثم الى موانئ اوروبا، ان رحلة كهذه بالإمكان اختزال عشرة ايام منها على الاقل اذا ما اتجهت السفينة القادمة من اي ميناء في آسيا الى مضيق هرمز ثم اجتازت الخليج ووصلت الى ميناء في البصرة على ان يكون ميناءً حديثاً مجهزاً بأحدث التقنيات والرافعات العملاقة وثم تفرغ حمولة السفينة الى عربات شاحنات النقل[1] او الى عربات سكك حديدية ثم تنقل عبر خاصرة العراق الشرقية على شبكة حديثة من الطرق او سكك الحديد الى تركيا والاردن وسوريا ومنها تذهب الى اوروبا.

ان موقع العراق الفريد كأقصر الطرق الرابطة بين اية دولة اسيوية واوروبا يمكّن الشركات البحرية من توفير مليارات الدولارات اذا ما سلكت طريق العراق الى اوروبا وهو أمر لا يتوافر لها اذا ما أرادت ان تفعل الشيء ذاته عبر الاراضي الإيرانية الشاسعة او عبر الاراضي السعودية الاردنية.

ان بمقدور العراق ان يكون ممراً عالمياً لنقل البضائع بمختلف اشكالها من اوروبا الى آسيا وبالعكس، وحينها سيكون البلد الأوَّل في العالم من حيث واردات الترانزيت.

ان مثل هذه الامكانية الاقتصادية الهائلة تحتاج الى بنى تحتية هائلة أوَّلها وأهمها بناء ميناء حديث بمواصفات عالمية ويجب ان يكون الاضخم والاحدث عالمياً لأنه سيكون الميناء الدولي الوحيد على طول الخليج.

1 - كما يمكن كري نهر دجلة من البصرة حتى مدينة واسط كي تستمر السفن (المتوسطة والصغيرة على الأقل) بالاستمرار في الابحار عبر دجلة حتى الكوت وحينها سنتمكّن من بناء ميناء في الكوت ومن الميناء يمكن لنا ان نحمّل البضائع براً او سككيّاً الى اوروبا عبر تركيا او الاردن وسوريا.

ان جميع الموانئ الإيرانية والسعودية والاماراتية والكويتية هي موانئ محلية لخدمة اغراض تلكم الدول، اما ما يزمع انشاؤه (كميناء الفاو الكبير) فيفترض ان يكون قادرا على استيعاب وارساء وتحميل وتفريغ لكل بواخر العالم كطريق دولي رابط عبر ميناء عالمي وسيكون بديلاً رائعاً لطريق قناة السويس.

كما ان وجود الميناء يحتاج الى ان يستكمل بشبكة حديثة ومتطورة من شبكات الطرق السريعة الخاصة بالحمولات من البصرة الى حدود تركيا وكذلك الأمر من البصرة الى حدود الاردن والى حدود سوريا، وكذلك الأمر بالنسبة لحاجة هذا الميناء الذي يجب ان يكون عملاقا، الى شبكة سكك حديدية متطورة وسريعة مختصة بنقل الحمولات من البصرة الى كل من تركيا وسوريا والاردن ولنا ان نتخيل زحمة البواخر العملاقة وتزاحمها على ميناء الفاو لتنقل حمولتها عبر رافعات عملاقة الى مقطورات السكك الحديدية والى الشاحنات لتنتقل تلكم الشاحنات على مدار اليوم وخلال كل ايام السنة عبر العراق الى تركيا وسوريا والاردن وكذا الأمر بالنسبة للبضائع الاوروبية الذاهبة الى آسيا والتي ستضطر الدول الى استخدام العراق كمنفذ هو الاقرب جغرافياً.

ان بناء الميناء سيتيح للحركة التجارية ان تصل في البصرة وعموم العراق الى ذروتها ومثل هذه الحركة الدائبة ستنعش الاقتصاد العراقي وتجعله سوقاً حرة عالمية للبضائع وستكون فيه مردودات هائلة من الترانزيت البري والبحري ومن عائدات الخدمات البحرية والنقل السككي والنقل البري، ناهيك عن الخدمات والواردات الأُخرى الناتجة عن تواجد مئات الالوف من الاجانب من كل شركات العالم العاملين في البواخر ومكاتب الشحن والتخليص الجمركي والبحارة وسواق الشاحنات،وسيتاح إنشاء مناطق حرّة في مداخل ومخارج العراق الحدوديّة ومن هنا كانت الدعوات لأن تكون البصرة عاصمة إقتصاديّة للعراق دعوات ناضجة وواعية وسليمة وتنمُّ عن بعد نظر ورؤية استراتيجيّة ثاقبة.

ولاننسى أنّ العراق سيصبح ورشة عالمية للسفن وصيانتها وهذا الأمر سينعكس بتطور هائل على الاقتصاد العراقي وفي القضاء المبرم على البطالة في العراق عموماً والبصرة خصوصاً وقبلة الباحثين عن فرص عمل من كل بلاد العالم، وسيكون العراق حينها مركزاً عالمياً للتجارة والتبادل التجاري لا يضاهيه اي بلد في العالم، وسيفتح آفاقا للشركات العالمية لإقامة مصانع لمنتجاتها في العراق واعادة تصديرها الى العالم كشركات السيارات الكبرى وغيرها.

ان مثل هذا المشروع الطموح والعملاق في احياء قطاع النقل العالمي عبر العراق يستحق ان يكون مع الزراعة والسياحة ثالوثاً لأعظم ثلاثة توجهات اقتصادية تستحق ان نستثمر بها أموال كل برميل بترول نصدره.

كما ان الربط الاقتصادي الجغرافي البحري والبري عبر دول الجوار سيعزز مكانة العراق السياسية والأمنية، وسيجعل من استقرار العراق الأمني مطلباً دولياً واقليمياً لأنه سيدّر مليارات الدولارات الى دول الجوار المرتبطة بحرياً بأوروبا كتركيا وسوريا والاردن، وستسعى هذه الدول ومعها كل دول اوروبا الى تعزيز مكانة العراق (بدلاً عن التآمر عليه) لأنه سيكون بالنسبة لها بمثابة منجم للذهب تسعى لحمايته لا لتخريبه.

خاتمة الكتاب

ان الأمن في العراق يحتاج الى عوامل موضوعيّة وعوامل ذاتيّة لامناص منها، وتتمثل العوامل الذاتيّة بضرورة اعادة هيكلة المؤسسة الأمنية بشكل عملي مرشّق يعتمد الاسلوب العلمي في المستلزمات والتجهيزات وفي التخطيط المبني على تثبيت وتوضيح عمل المؤسسات تلك دون تداخل في أعمالها وأهدافها وأن تقسم الأجهزة الأمنية الى قسمين واضحي المعالم وهما الأجهزة الجامعة للمعلومات والأجهزة المكافحة للعدو او التهديد وبتكثيف للاسلوب الناعم الحريري في معالجة الازمات الأمنية، بعيداً عن عسكرة المجتمع.

اما العوامل الموضوعيّة فتشمل كل الجوانب الموسساتيّة والتربوية والاقتصاديّة والاجتماعيّة والمناخات المعزّزة لأمن المجتمع وهي العوامل التكميليّة التي تساعد على ديمومة الأمن واستمراريّته ورسوخه.

إنّ لدينا فرصة رائعة لاتزال ممكنة التحقيق بحكم الموارد البشريّة والاقتصادية والثروات الهائلة التي يتمتع بها العراق، ولكن الفرص لاتبقى متماسكة في ايدينا للابد وكلّما تأخرنا وتباطأنا في الامساك بها فإنّها تصبح رخوة وتذوب لتتسرب من بين اصابعنا، لذا لابدّ من ان تشمّر الدولة بامكاناتها والحكومات بتخطيطها عن سواعد الجد لتلقّف الفرصة السانحة التي اضعناها لقرابة العقد من الزمان وخسرنا بأهمالها انهاراً من دماء الابرياء، وابتهل الى الباري سبحانه ان يمنحني السداد في ان يسلط هذا البحث والافكار المبثوثة فيه الضوء على طريق الاصلاح الأمني في العراق إنّه وليّ التوفيق.

المصادر

- القران الكريم
- نهج البلاغة للامام علي عليه السلام جمع الشريف الرضي
- الصحاح اسماعيل الجوهري
- لسان العرب ابن منظور
- المخصص ابن سيده النحوي الاندلسي
- معجم مقاييس اللغة ابن فارس
- بلوغ المرام للحافظ العسقلاني
- المسند لإبن حنبل
- مسند ابي شيبة
- سنن ابي داوود
- مسند الشهاب القاضي القضاعي
- السنن الكبرى للبيهقي
- مرقاة المفاتيح في شرح مشكاة المصابيح علي القاري - محمد الخطيب التبريزي
- الناس والدول والخوف باري بوزان
- عالم احادي الابعاد داريو بارتيستيلا
- مفهوم الأمن في القانون الدولي العام الدكتور خليل حسين
- مقال أمن الدولة وأمن المواطن للكاتب حسين علي الحمداني
- تقرير البرنامج الانمائي للأمم المتحدة عام *1999* globalization *with a human* face

- مقال أمن الدولة وأمن المواطن للكاتب غسان الامام
- محكمة الشعب وزارة الدفاع
- وقائع جلسات المحكمة الجنائية العليا المختصة بمحاكمة أركان نظام صدّام
- أوكار الهزيمة هاني الفكيكي
- مذكرات حردان التكريتي
- حزب البعث جلال السيّد
- لمحات صحفيّة من عراق صدّام حسين شامل عبد القادر
- إحصائيّة خاصة بهيئة المسائلة والعدالة
- الموقع الإلكتروني يوكيبيديا
- الإرهاب المفهوم والأسباب د. محمد الهواري
- قاموس لاروس
- قاموس روبير
- قاموس اوكسفورد
- الجريمة الإرهابيّة في التشريع المغربي عبد السلام بوهوش وعبد المجيد الشفيق
- الجوانب القانونيّة للإرهاب الدولي جون. ف. موري
- الأُمم المتّحدة ومكافحة العنف الدولي جون. ف. موري
- صعود وسقوط الإمبراطوريّة السوفيتيّة بريان كروزير
- تقرير الخبير الدولي د. محمد شريف بسيوني المقدّم للامم المتحدة
- مذكرات مستر همفر الجاسوس البريطاني في البلاد العربية والإسلاميّة
- تاريخ آل سعود ج1 ناصر السعيد
- عنوان المجد في تاريخ نجد عثمان بن عبد الله بن بشر النجدي الحنبلي

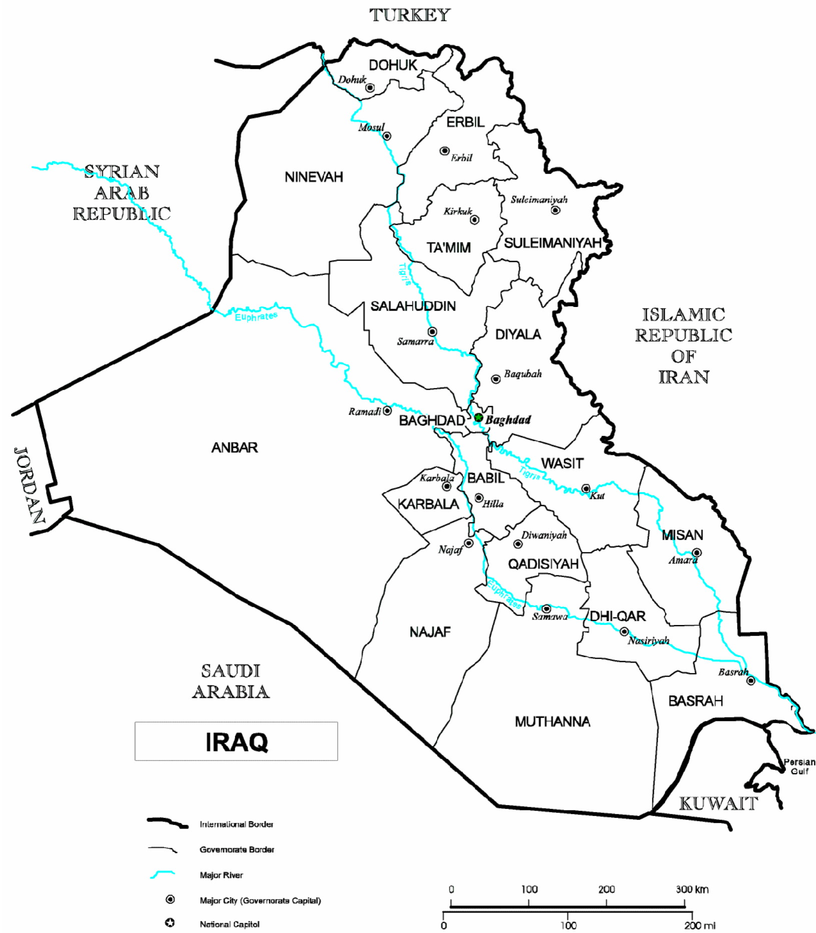
- الإحصائيّة الرسميّة لقسم ضحايا الإرهاب في وزارة حقوق الإنسان2006
- صحيح البخاري محمد بن اسماعيل البخاري
- حروب اوباما بوب وددورد
- العالم مسطح توماس فريدمان
- كتاب الكرد الشيعة (الفيلية) بشير الوندي
- الأمن القومي لوادي النيل وانعكاساته على المجال العسكري الدكتور عمر محمد الطيب
- قانون العقوبات البغدادي لعام 1969
- مفهوم الأمن القومي في القانون الدولي للدكتور خليل حسين
- مجموعة مقالات للدكتور اصغر افتخاري جامعة الامام الصادق عليه السلام في طهران.
- تقرير كوفي عنان الامين العام للأمم المتحدة في عام 2000 بعنوان (نحن البشر) .
- الأمن الغذائي للوطن العربي للدكتور محمد السيد عبدالسلام
- مشكلة انتاج الغذاء في الوطن العربي للدكتور محمد علي الفرا
- علم ضحايا الجريمة وتطبيقاته في الدول العربية الدكتور محمد الامين البشري
- تكلفة الجريمة في الوطن العربي للدكتور حاتم بابكر عبدالقادر علاوي
- مكافحة الإرهاب رونالد كريلين ستن / ترجمة احمد التيجاني
- تاريخ المخابرات (الجزء الأوّل / حرب العقل والمعرفة حرفة التخابر) صلاح نصر

- تاريخ المخابرات (الجزء الثاني / الحرب الخفية فلسفة الجاسوسية ومقاومتها) صلاح نصر
- الحرب النفسية من منظور اسلامي احمد نوفل / دار الفرقان للنشر والتوزيع / عام 1990.
- جواسيس بين العرب صراع المخابرات الاجنبية واوهامها رياض نجيب الريس
- علم الاجتماع العسكري للدكتور أشرف سليمان غبريال
- الأمن الاجتماعي مقوماته، تقنياته، ارتباطه بالتربية المدنية مصطفى العوجي
- العسكرة والأمن في الشرق الاوسط أمين هويدي
- الإستخبارات العسكرية ودورها في تحقيق الأمن القومي للدولة زكي حسين زيدان
- فن الحرب سون تزو
- الحرب النفسية والطابور الخامس رمزي المنياوي
- معجم مصطلحات الجغرافيا العسكرية والسياسية هاني عبدالرحيم العزيزي
- مجموعة بحوث و مقالات من موقع مركز دراسات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- نحو إستراتيجيّة مستقبلية مستدامة لأمن الطاقة والمياه والغذاء مقال للدكتور نعمت ابو الصوف
- المياه في ظل مناخ متقلب مقال لـ مايك مولر عضو برنامج تقييم المياه العالمي - الامم المتحدة
- اسباب فشل السياسات الزراعية العربية في تحقيق الأمن الغذائي مقال لـ محمد محمد الامين.
- غسيل الأموال جريمة العصر رمزي نجيب القسوس

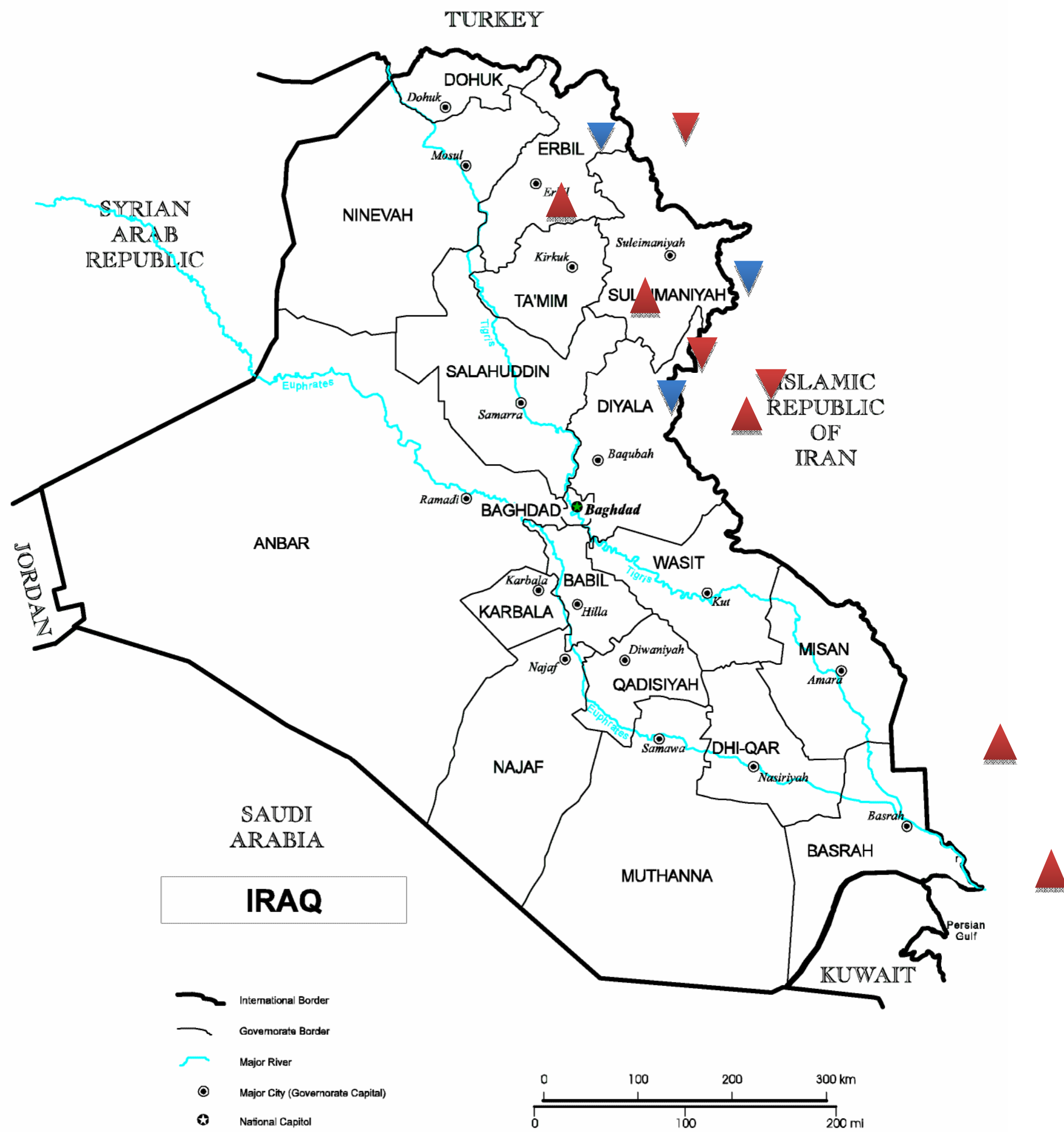
- نخبة الاقوال في مكافحة غسيل الأموال دراسة مقارنة للشريعة الإسلاميّة سيد حسن عبدالله
- مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون وقاف العياشي
- مكافحة الإرهاب الدولي البروفيسور خليل حسين
- الأمن الإعلامي الوطني في ظل العولمة مقال للدكتور محمد النجاري
- الأمن القومي العربي ومرتكزاته دراسة للجنة العربية لحقوق الإنسان.
- مجموعة مقالات للأستاذ جعفر يوسفي طهران
- نحو تكوين ثقافة معلوماتية فعالة مقال لـ جمال محمد غيطاني
- كفاحي ادولف هيتلر
- اسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية في العراق اسماعيل العارف
- موقف الاحزاب الإسلاميّة المعاصرة من الديمقراطية للدكتور عادل جبار عبود الساعدي
- شيعة السلطة وشيعة العراق حسن العلوي
- العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية احمد داود اوغلو ترجمة محمد جابر ثلجي و طارق عبدالجليل
- حالة انكار حروب الرئيس بوش بوب ود وورد
- العراق شهادات سياسية حسين جميل.
- انتحار الغرب ريتشارد كوك و كريس سميث
- دراسة في طبيعة المجتمع العراقي للدكتور علي الوردي
- دراسات في المكتبة والثقافتين للدكتور احمد بدر
- العراق المعاصر مقالات أجنبيّة ترجمة الدكتور عبدالواحد محمود
- ARAB HUMAN DEVELOPMENT REPORT 2002

الملاحق

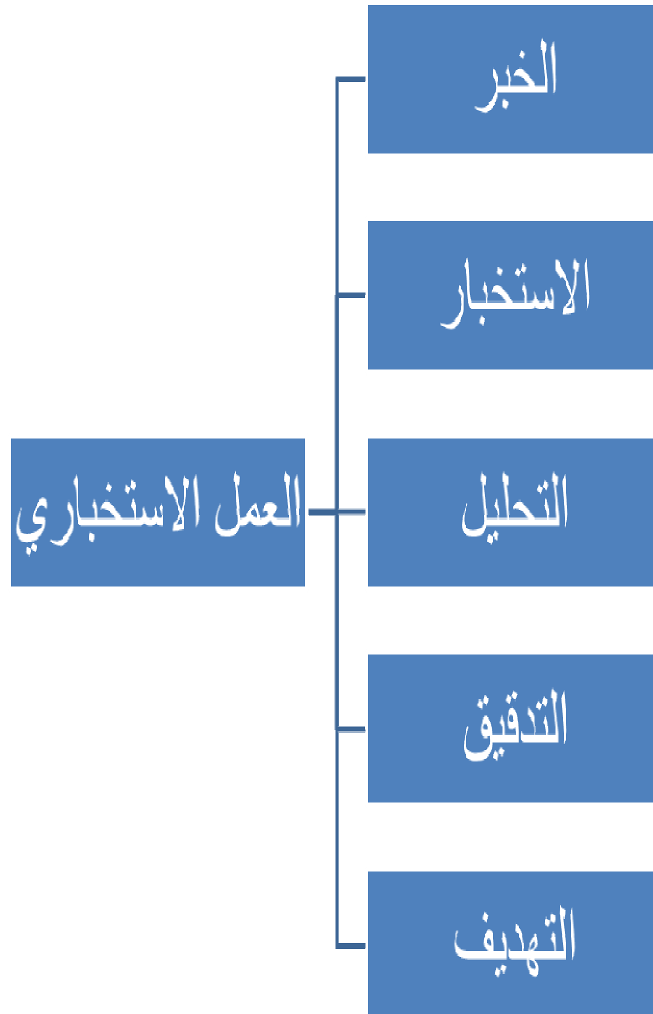
انتشار فرق الحرس الجمهوري السابق



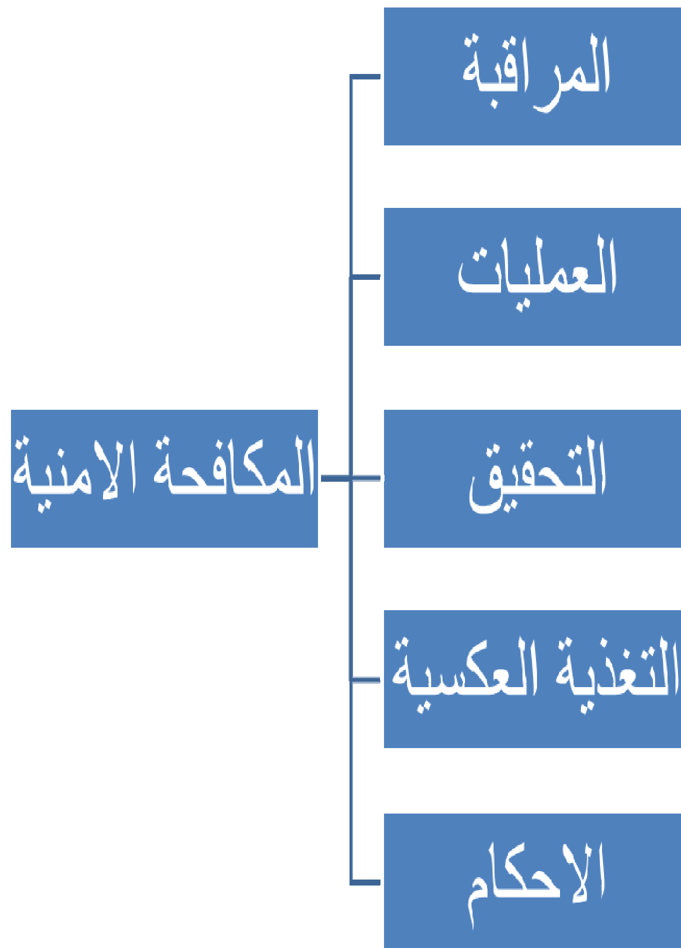
انتشار مقرات فيالق الجيش العراقي السابق



مراحل العمل الإستخباري



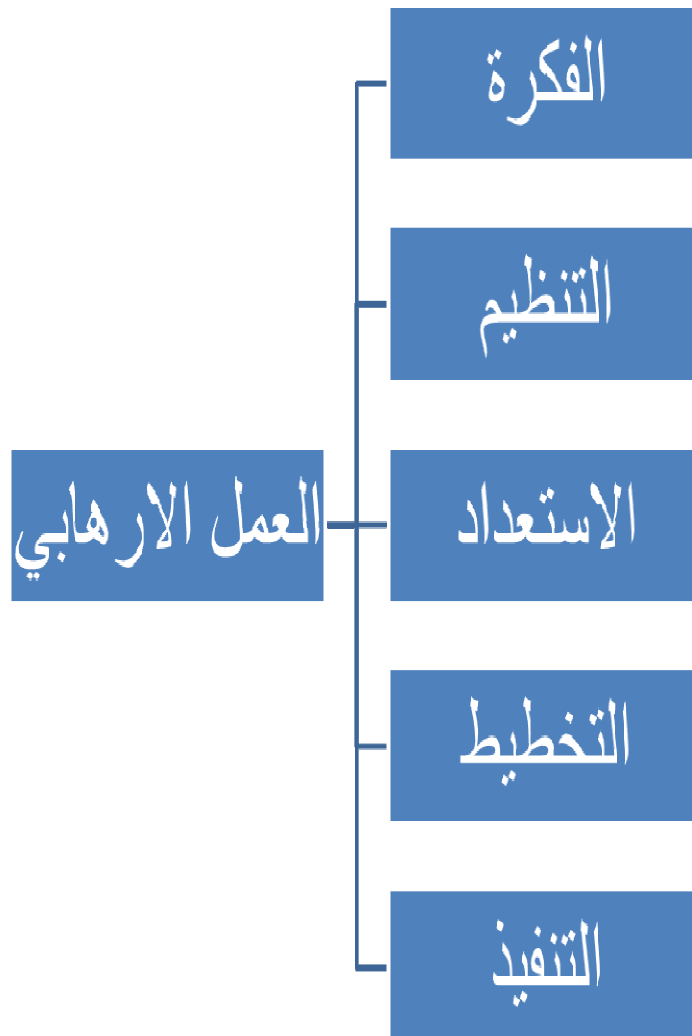
مراحل المكافحة الأمنية



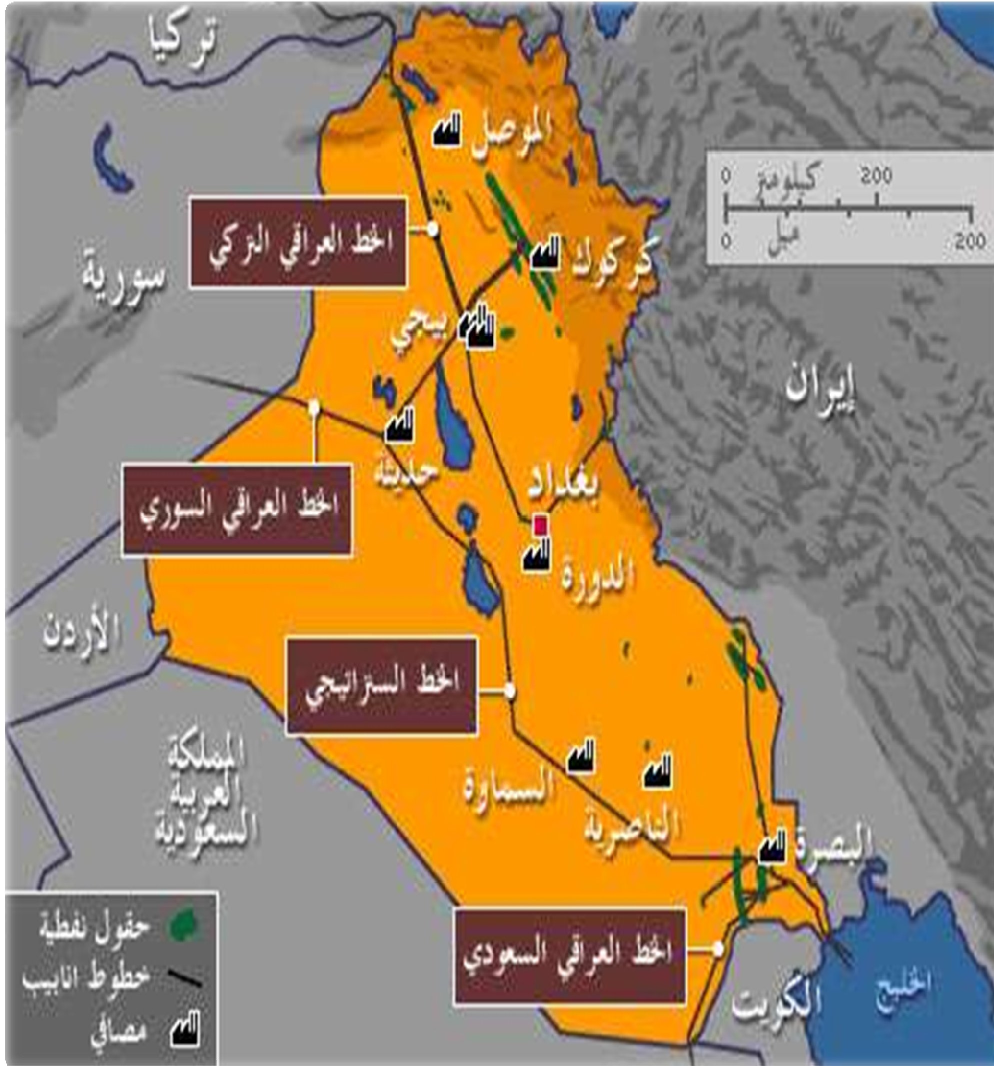
المعالجة هي من أعمال

المكافحة الأمنية التي لا يمكن ان تحدد ضمن مكان.

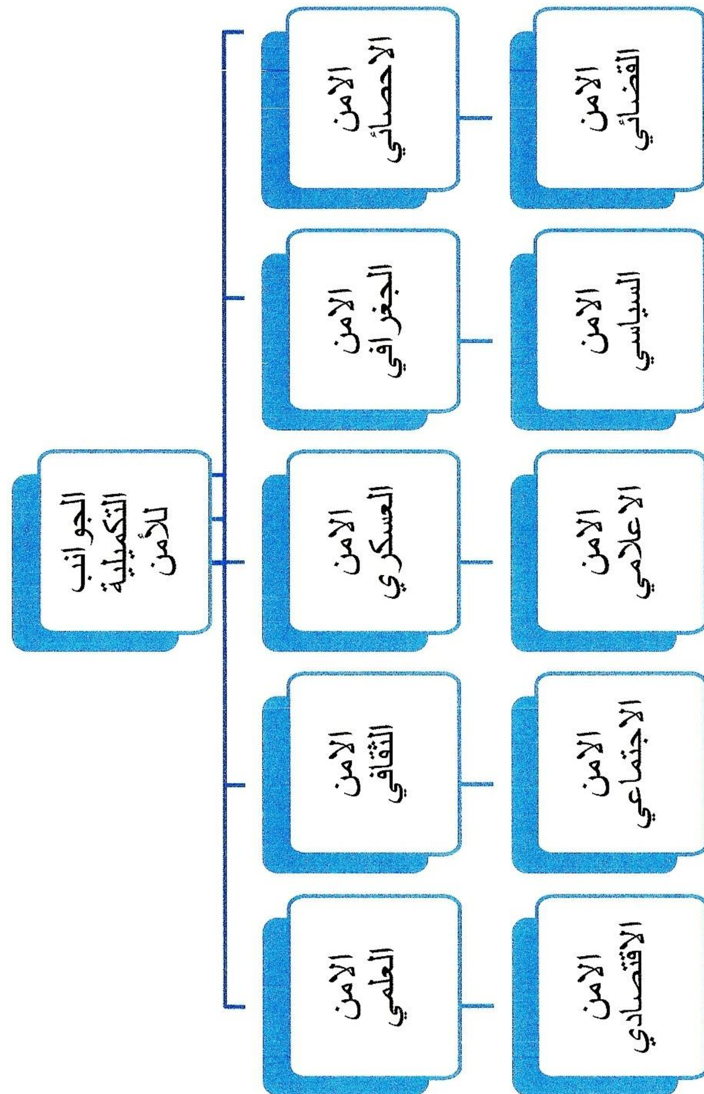
مراحل العمل الإرهابي



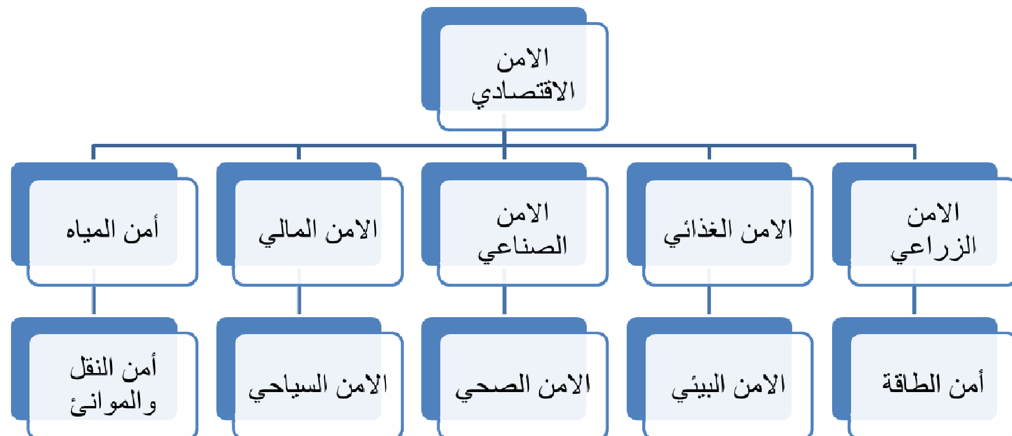
الخط الإستراتيجي النفطي



الجوانب التكميلية للأمن



الأمن الاقتصادي



الفهرست